

تمام الطالب بتفصيل ما طلب منه

الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القري  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقهاء وأصول  
شعبة أصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٤٣٠

الماتس محمد بن ابراهيم محمد  
نه واسم محمد

المشرف احمد بن ابراهيم الحفناوي  
الحفناوي  
١٤٠٩/١١/٤٦ هـ

الطالب / محمد مشهور بن فهد

# مخبر الفريعة الشافعية والرقاباني أخذوا في الفقهاء

رسالة مقدمة ليلك درجة الماجستير في أصول الفقه

١٤٠٥ هـ



اعداد الطالب

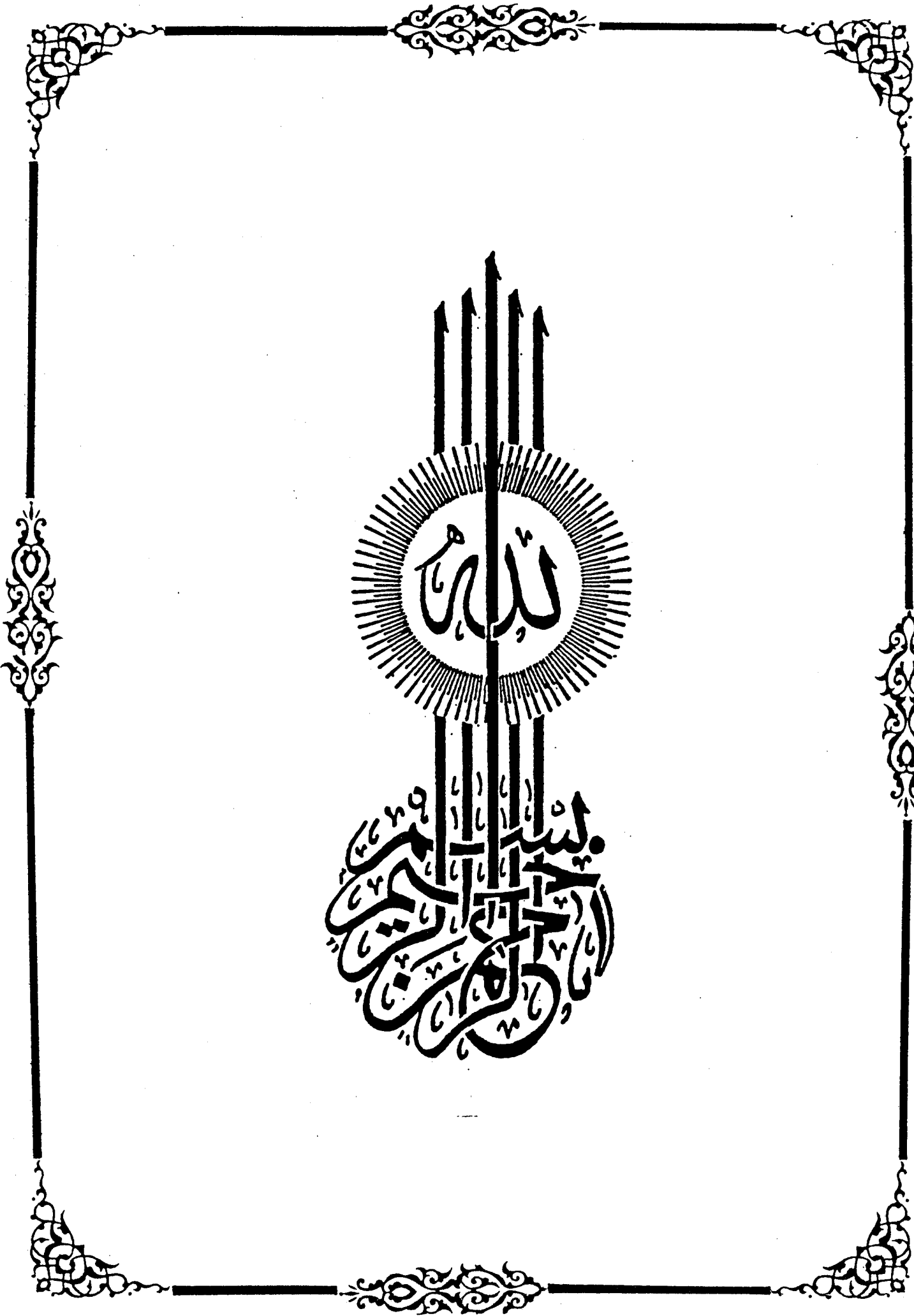
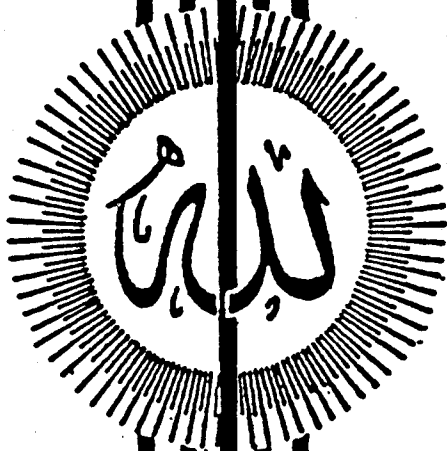
محمد مشهور بن محمد نعيم

إشراف فضيلة الدكتور

محمد بن عبد الله بن محمد الحفناوي

١٤٠٩ - ١٩١٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## أهدى ..

إلى من أهدىني بالله حسنة اليها بقوله (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا الله  
أياه وبالوالدين إحساناً) البقرة: ٢٢

فإلى والدي رمنة الله عليهما اللذين خرصا في نفسي حين الإسلام منذ الطفولة،  
ومحمد في كسب رزقي الشئ الكثير من التعب والجهد والعناء، ووفعاني بحرص  
الدعوة إلى مواسلة ورأيتني التي طالما نمتها مستغنياً بذلك وجه الله تعالى .

وإلى زوجتي المخلصة تلك التي ختمت من اجلي برأيتها وبذلت غاية  
ماني وكسها من حثف ورمنة وصبر حتى أتاهت لي الطمئناة النفس وراحة  
اللبال على مواسلة الدراسة والتحصي .

إلى كل هؤلاء والله عزاء ، أهدى طرق غير السهم لعزراة قابضهم ،  
ووفاء طيلهم .

شكر وتقدير ..



فإلى الله العلى القدير الذى أفاض على من نعمه وآلائه وجميل عطائه ، بأن هدانى  
لأن أسلك طريق العلم ، وأنهل منه ما قدّر لى ويسّر لى التعمق فى دراسات العلوم  
الشرعية ، أحمدته وأثنى عليه كما هو أهله وينبغى لعظيم جلاله وكماله وجماله وسلطانه .  
هذا ، وعملا بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم : " لا يشكر الله من لا يشكر  
الناس " (١) ، أزجى عظيم الشكر وفائق تقديرى لشيخى الفاضل وأستاذى الكريم  
الدكتور محمد إبراهيم محمد الحفناوى ، الذى أشرف علىّ فى إعداد هذا البحث ،  
فلم يدخر جهدا ولا وقتا إلا وبذله لى عن طيب نفس ورحابة صدر وجلاء خاطر ،  
وذلل لى الصعاب التى واجهتنى فى هذا البحث بعلمه الغزير ، ومتابعته الجادة ،  
فأنار لى الدروب المعتممة ، وفتح أمامى المغاليق ، وأخذ بيدي إلى شاطئ الأمان ،  
وإنى لا أملك إلا أن أدعو الله تعالى أن يمد فى عمره وينفع بعلومه طلبه العلم .

كما لا أنسى أن أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور محمد محمد الخضراوى الذى  
أشرف علىّ فى بداية بحثى لهذا الموضوع . فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بجزيل الشكر لجامعة أم القرى ممثلة فى كلية الشريعة والدراسات  
الإسلامية التى أتاحت لى فرصة مواصلة دراستى العليا ، ضارعا إلى الله تعالى أن يوفى  
القائمين عليها لخدمة العلم وطلابهم .

ولا يفوتنى أن أشكر كل من مدّ لى يد العون من أساتذتى وزملائى وإخوانى ، أثابهم

الله جميل صنعهم ،

محمد مشهورى محمد نعيم

---

(١) أخرجه أبو داود فى سننه ، فى كتاب الأدب ، باب فى شكر المعروف من حديث أبى هريرة ؛  
والترمذى فى كتاب البر والصلة ، باب ما جاء فى الشكر لمن أحسن اليك ، من حديث  
أبى هريرة وأبى سعيد .

المقدِّمة ..

الحمد لله الذى أفاض الخير ومنح القوة ، والصلاة والسلام على رسول الله مصدر

كل أسوة ، وعلى آله وأصحابه الذين اقتدوا فأحسنوا القدوة •

أما بعد ،

فمما لاشك أن علم أصول الفقه من أجل العلوم وأشرفها ، إذ هو المأوى الذى نأوى

إليه عند تحرير المسائل وتقرير الدلائل فى غالب الأحكام •

ومع هذا ، فهو أيضا أهم العلوم حيث تتعلق به علوم شتى ، من اللغة ، والتفسير وعلومه ،

والحديث وعلومه ، وغير ذلك •

وقد استهوتنى دراسة علم أصول الفقه منذ أن جئت إلى هذه البلاد المباركة - امتثالا لا

لقوله تعالى : ( قُلُوبًا نَغْرُ مِنْ كُلِّ فَرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ

إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ) (١) - والتحققت بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ،

ثم لما قدر الله تعالى لى أن ألتحق بقسم الدراسات العليا الشرعية ، تهيأت لى الفرصة

للدخول فى قسم الفقه والأصول •

وقد كانت الدراسة المنهجية التى قضيناها حافلة بدراسة مستفيضة لبعض مباحث

هذا العلم ، أدركت خلا لها جوانب كثيرة لم تكن لتخطر لى ببال لولا هذه الدراسة ،

على أننى قد وجدت فيها مادة جذبتنى إليها أكثر من غيرها ، ألا وهى أثر الاختلاف فى

القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء ، فإن هذه المادة يدرس فيها جانبان ، الجانب الأصولى

والجانب الفقهى •

---

(١) سورة التوبة ، آية رقم ١٢٢ •

ومن هنا قويت الرغبة لديّ عند انتهاء السنة المنهجية في الدراسات العليا الشرعية ،

في أن أكتب موضوعاً أستطيع أن أطبق فيه الفروع الفقهية على القواعد الأصولية .

لهذا كله استخرت الله تعالى بأن يوفقني في اختيار الموضوع لأستفيد منه أولاً ، وأفيد

إخواني من طلبة العلم ثانياً .

وبعد البحث والتنقيب ومشورة أساتذتي الأفاضل وقع في نفسي اختيار موضوع :

### " القراءة الشاذة وأثرها في اختلاف الفقهاء "

وكان الفضل في اختيار هذا الموضوع - بعد الله سبحانه وتعالى - إلى شيخي وأستاذي

فضيلة الدكتور الشريف منصور بن عون العبدلي .

وقد تمت الموافقة عليه بعد أن أرشدني مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقر إلى العدول إلى العنوان التالي :

### " الاحتجاج بالقراءة الشاذة وأثرها في اختلاف الفقهاء "

بحيث يعطى القارئ انطباعاً بجدة هذا البحث في علم أصول الفقه نظرياً وتطبيقياً ،

وقد ناسب مع ما في قلبي من العزم بكتابة موضوع يبحث فيه الجانب النظري والجانب

التطبيقي .

فبدأت مستعينة بالله عز وجل . ولم يخل العمل من صعوبات وعقبات في بدايته

البحث ، لأنه لا أحسب أن هناك موضوعاً - مهما كان سهلاً - لا يستدعي جهداً ومثابرة ،

ولا سيما البحث في موضوعات أصول الفقه ، فدقة العبارة والإشارة الخفية التي استعملها

الأصوليون كلها صعوبات عناها الكثيرون ممن كتبوا أو حاولوا الكتابة في أصول الفقه ،

وعلى الأخص باحث مبتدئ مثلي .

هذا بالإضافة إلى أن هذا الموضوع - أعني علم القراءات - يعتبر جديدا بالنسبة لي مع قلة بضاعتي في علم اللغة .

فتكفل أستاذي بتذليل الصعاب والعقبات التي واجهتني فيه ، وهذا مما شجعني على الخوض في هذا الموضوع ، سائلا الله تعالى العون والتأييد .

وقد تكون البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .

فأما المقدمة : - فهي التي ذكرتها - ، اشتملت على سبب اختيار الموضوع ،

والمصعوبات التي واجهت البحث ، وخطة البحث ، ومنهج

البحث .

وأما التمهيد : - فكان يدور حول تعريف القرآن الكريم وتمييزه عن الحديث

النبوي والحديث القدسي ، وتعريف القراءات وبيان أقسامها .

واشتمل على محثين :

المبحث الأول : القرآن ، تعريفه ، والفرق بينه وبين الحديث

النبوي والحديث القدسي .

المبحث الثاني : نشأة القراءات وانقسامها .

وفي هذا المبحث بينت أيضا شروط القراءة

المتواترة ، وما تصدق عليه من القراءات .

وأما الأبواب الثلاثة ، فكانت حول القراءة الشاذة من مختلف جوانبها ، وما يتعلق

بها من القواعد الأصولية ، والآثار الفقهية المترتبة على الخلاف فيها ، مع حصر المسائل

والآيات التي وردت فيها قراءة شاذة ترتبت آثار للخلاف في الأحكام المستفادة منها .

فالباب الأول : في القراءة الشاذة ، تعريفها وحجيتها .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : تعريف القراءة الشاذة ؛ وعلاقتها مع القراءة

المتواترة

الفصل الثاني : حجية القراءة الشاذة وخلاف العلماء فيها .

والباب الثاني : في قواعد أصولية متعلقة بالقراءة الشاذة . وتناول البحث

فيه فصلين :

الفصل الأول : قول الصحابي • تعريفه ، وحجيته ، مع بيان العلاقة

بينه وبين القراءة الشاذة •

الفصل الثاني : الزيادة على النص ، وموقف الأصوليين منها ، مع

بيان العلاقة بينها وبين القراءة الشاذة •

وأما الباب الثالث : فهولبيان الآثارالفقهية المترتبة على الخلاف في القراءة الشاذة •

وقد تمت الدراسة على المسائل الآتية مرتبة حسب ترتيب الآيات

القرآنية :

١ - حكم الصلاة إذا قرئ فيها بالقراءة الشاذة •

٢ - التتابع في قضاء رمضان •

٣ - حكم العمرة •

٤ - وقت الفء في الإيلاء •

٥ - وجوب نفقة القرابة •

٦ - الصلاة الوسطى •

٧ - مقدار الرضاع المحرم •

٨ - وجوب الوضوء لكل صلاة •

٩ - قطع يمين السارق •

١٠- التتابع في صوم كفارة اليمين •

وأما مسألة الفرائض - وهي ميراث الأخ للأم - فقد أشرت إليها في تمهيد هذا

الباب ، فلا حاجة إلى بحثها ، إذ لا أثر للقراءة الشاذة فيها ، فالعلماء



قد اتفقوا على أن المراد بقوله تعالى (وله أخ أو أخت) هو من أم.

وقد قرأ أبي بن كعب رضى الله عنه " وله أخ أو أخت من الأم " .

وأما الخاتمة : فقد دوت فيها أهم نتائج البحث .

ثم انتهت البحث بالفهارس الفنية .

هذا ، وقد نهجت فى البحث لهذا الموضوع نهجا يقوم على النحو التالى :

١ - قررت المسائل بشرحها وتوضيحها والمراد منها - إن كانت محتاجة لذلك - وتبيين

موطن الخلاف .

وإذا تقررت ، أذكر مذاهب العلماء فيها مع الحرص على صحة النسبة فى القول ،

وإذا وجدت غموضاً أو تناقضاً فى قول بعض العلماء تتبعته وتبينته ، ثم بعد ذلك

أوردت أدلة كل فريق وما يرد عليها من اعتراضات وأجوبة .

٢ - حاولت جهدى أن أوفق بين الآراء المتعارضة قدر المستطاع ، فإن لم يمكن ، رجحت

ما أراه أقرب إلى الصواب ، إلا فى الباب الثالث - وهو الباب التطبيقى - ، فابتعدت

بالبحث عن المناقشة والترجيح ، إذ الغاية من هذه الدراسة : بيان الأثر المترتب

على الخلاف فى حجية القراءة الشاذة ، وقد حصل المقصود بهذا المنهج .

٣ - الاتسام بالموضوعية المطلقة البعيدة عن أى هوى أو عصبية بغية الوصول الى الحق .

٤ - الرجوع فى كل نص إلى مصادره الأصلية طالما كان ذلك سهلاً ميسوراً . فإن تعذر

ذلك لسبب من الأسباب رجعت إلى المصادر الفرعية منبها على كل ذلك فى ذيل كل

صحيفة ، كى أخرج من العهدة ، ولأسهل سبيل المراجعة لمن شاء .

٥ - خرجت الأحاديث والآثار التى أوردتها فى هذا البحث مبينا بذكر الكتاب والأبواب

ورقم الأجزاء والمفحة ، كما أحلت القارىء على أسماء السور وأرقام الآيات التي

وردت للاستشهاد والمناسبات .

٦ - قمت بترجمة لمعظم الأعلام الواردة في هذا البحث بإيجاز .

٧ - عندما أذكر المراجع لأول مرة ، أذكر مؤلف الكتاب ، والدار الناشرة والمطبعة ،

وتاريخ النشر إن وجد .

وبعد ،

فقد بذلت ما في وسعي في كتابة هذا البحث جهداً ، أرجو الله تعالى المثوبة عليه ،

وأن يرزقني الإخلاص فيما كتبتة وما قصدته فيه .

هذا ، فما كان فيه من صواب فبفضل الله تعالى وتوفيقه ، وما كان سوى ذلك فمسنى

ومن الشيطان ، والإسلام منه برىء ، واستغفر الله تعالى ، فإن عمل الإنسان - مهما

حرص على تجويده - لا بد أن يكون فيه شيء من النقصان والخطأ .

فإن تجد عيباً فسدّ الخلا فجلّ من لا عيب له وعلا

وسبحانه تعالى تنزهه عن ذلك . ورحم الله امرءاً أهدى إلى عيوبى .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .



التمهيد

وفيه مباحث ..

البحث الأول : القرآن الكريم .

تعريفه ، الفرقه بينه وبين الحديث القدسي والحديث  
النبي .

البحث الثاني : القراءات .

نشأته وتقسيمها .

البحث في

القرآن الكريم

وتفسيره : تعريف القرآن، والفرق بينه وبين الحديث القدسي

والحديث النبوي.

### تعريف القرآن :

**القرآن لغة :** مصدر قوله قرأه (قرأ به) <sup>(١)</sup> - يقرؤه <sup>(٢)</sup> - قرأه وقرأه

وقرآنا بمعنى الجمع • قرأت الشيء قرآنا : جمعته وضممت بعضه إلى بعض •

ومنه قولهم : ما قرأت هذه الناقة سلى <sup>(٣)</sup> قط ، وما قرأت جنينا قط : أى لم تضم رحمها على ولد • ومعنى قرأت القرآن : لفظت به مجموعا ، أى ألقيته • وسمى كلام الله الذى أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم قرآنا ، لأنه يجمع

---

(١) بزيادة " الباء " كقوله تعالى فى صورة المؤمنون ، آية ٢٠ ( تَنبِتُ بِالدَّهْنِ ) وكقوله فى سورة النور ، آية رقم ٤٣ ( يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ) أى تنبت الدهن ويذهب الأبصار •

ابن منظور ، محمد بن مكرم بن على ، لسان العرب ( بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م ) ، ج ١ ، ص ١٢٨ ؛ والزبيدي ، محمد مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ( بيروت ، دار مكتبة الحياة ، مطبوعة الخيرية مصر ، ١٣٠٦هـ ) ، ج ١ ، ص ١٠١ ، (باب الهمزة فصل القاف) •  
(٢) بالضم والفتح ، فالأول كنصره ، وهو قول الزجاج ، والثانى كمنعه ، وهو قول اللحيانى • المصدران نفسهما •

(٣) السلى : الجلدة الرقيقة يكون فيها الولد من الناس والمواشى ، كما قال ابن سيده والغيروزابادى ، وخصه الجوهري : بالمواشى ، وكذا الأزهرى ، والمشيمة للناس •

انظر : تاج العروس ، ج ١٠ ، ص ١٨٢ ؛ والجوهري ، إسماعيل بن حماد ، المصاح تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ج ٦ ، ص ٢٣٨١ ، (باب الواو والباء ، فصل السين) •

السور فيضمها (١)

وروى الطبري (٢) عن ابن عباس (٣) : أنه مصدر بمعنى القراءة ، كقوله تعالى

(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ) (٤) أى قراءته . وكقول حسان بن ثابت (٥) يرثى عثمان بن

- (١) تاج العروس ، ج ١ ، ص ١٠١ ؛ ولسان العرب ، ج ١ ، ص ١٢٨ وما بعدها ؛  
والصاحح ، ج ١ ، ص ٦٥ .
- (٢) انظر : جامع البيان عن تأويل القرآن المشهور بتفسير الطبري ، تحقيق :  
محمود محمد شاکر وأحمد محمد شاکر ( مصر : دار المعارف ، ١٩٥٧م ) ، ج ١ ، ص ٩٦ .  
والطبري هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر : المؤرخ ، المفسر ،  
الفقيه ، الإمام . ولد في آمل طبرستان ، واستوطن بغداد . أظهر مذهب  
الشافعي واقتدى به عشرين سنة ، فلما اتسع أداه بحثه واجتهاده إلى ما اختاره  
في كتبه . ومن مصنفاته المشهورة : " أخبار الرسل والملوك " يعرف بتاريخ  
الطبري ، و " اختلاف الفقهاء " وغيرهما . توفي رحمه الله سنة عشرين  
وثلاثمائة .
- ابن قاضي شعبة ، طبقات الشافعية ، تحقيق : الدكتور عبدالله أنيس الطباع ،  
( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ) ، ج ١ ، ص ١٠٠ - ١٠١ ؛ وخير الدين  
الزركلي ؛ الأعلام ، ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤م ) ، ج ٦ ، ص ٦٩ .
- (٣) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي ، أبو العباس : صحابي  
جليل ، ابن عم النبي عليه الصلاة والسلام . ولد بمكة سنة ثلاث قبل الهجرة ،  
وسكن الطائف ، وتوفي بها سنة ثمان وستين على ما صححه ابن حجر العسقلاني .  
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الإصابة في تمييز الصحابة ( القاهرة : مطبعة  
السعادة ، ١٣٢٨هـ ) ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٤ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٩٥ .
- (٤) سورة القيامة ، آية رقم ١٨ .
- (٥) هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي ، أبو الوليد : صحابي جليل ، شاعر النبي  
عليه الصلاة والسلام ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام .  
توفي رضي الله عنه سنة أربع وخمسين ، وقيل سنة أربعين ، وقيل قبل سنة أربعين  
الإصابة ، ج ١ ، ص ٣٢٦ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

عفان<sup>(١)</sup> رضى الله عنهما :

ضحوا<sup>(٢)</sup> بأشمط<sup>(٣)</sup> عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحا وقرآنا: أى قراءة

وروى عن الشافعى<sup>(٤)</sup> : أن القرآن اسم، وليس بمهموز ولم يؤخذ من " قرأت "

ولكنه اسم لكتاب الله ، مثل التوراة والإنجيل ، ويهمز " قرأت " ، ولا يهمز

" القرآن " ، يقول إذا قرأت القرآن .

(١) هو عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية ، من قريش : أمير المؤمنين ، ذوالنورين

ثالث الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين . وصارت إليه الخلافة بعد وفاة

عمر بن الخطاب سنة ٢٣ هـ . قتل رضى الله عنه شهيدا مظلوما صبيحة عيـد

الأضحى سنة خمس وثلاثين ، وهو يقرأ القرآن فى بيته .

الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .

(٢) ضحى : قال الجوهري ، ضحى بشاة من الأضحية ، وهى شاة تذبح يوم الأضحى

وبها سمي يوم الأضحى .

واستعاره حسن بن ثابت لمقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه فى ذى الحجة

انظر : المصاح ، ج ٦ ، ص ٢٤٠٧ ؛ وتاج العروس ، ج ١٠ ، ص ٢١٧ (باب السواو

والياء ، فصل الضاد ) ؛ وتعليق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر على

تفسير الطبرى ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(٣) الشمط : بياض شعر الرأس يخالط سواده ، وهو مصدر شمط ، كفرح - يشمط

شمطا واشمأط واشمأط .

انظر : المصاح ، ج ٣ ، ص ١١٣٨ ؛ وتاج العروس ، ج ٥ ، ص ١٧٠ (باب الطاء

فصل الشين) .

(٤) أورده الخطيب البغدادي فى " تاريخ بغداد " (بيروت : دار الكتاب العربى ،

تاريخ النشر ، بدون ) ، ج ٢ ، ص ٦٢ ؛ وذكره أيضا فى لسان العرب ، ج ١ ، ص ١٢٨ -

١٢٩ .

والشافعى هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمى القرشى

المطلبى ، أبو عبدالله : أحد أئمة المذاهب الأربعة ، ومع شهرته قيل له : كفى

الشافعى مدحا أنه الشافعى . وهو حجة فى اللغة والنحو والأصول والفقه كما قرره ==

## تعريف القرآن اصطلاحاً :

اختلف الأصوليون في تعريف القرآن الاصطلاحى على عدة تعريفات ،

سأذكرها مبينا شرح ما ينبغى شرحه من كل تعريف .

### التعريف الأول :

هو المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب فى دفات المصاحف

المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا . (١)

== العلماء شرقا وغربا بلا نزاع .

ولد بغزة سنة خمسين ومائة ، وتوفى رحمه الله سنة أربع ومائتين .

تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٥٦ - ٧٣ ؛ والأعلام ، ج ٦ ، ص ٢٦ - ٢٧ ؛ وعبدالله مصطفى

المراغى ، الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ، ( بيروت : الناشر محمد آمين

دمج وشركاه ، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م ) ، ج ١ ، ص ١٢٧ - ١٣٥ .

(١) أصل التعريف " الكتاب هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ " فعرف الكتاب

بالقرآن وهو تعريف لفظى - وهو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه - ،

فالقرآن فى اصطلاح أهل الشرع أشهر من الكتاب فى اصطلاحهم ، وباقى الكلام

تعريف للقرآن لا أن المجموع تعريف للكتاب ليلزم ذكر المحدود فى الحد ، ولا أن

القرآن مصدر بمعنى المقرؤ ليشمل كلام الله تعالى وغيره ، وتعريفه تعريف

بالرسم الناقص .

هذا ، والتعريف خمسة أقسام :

أ - حد تام : هو التعريف بالجنس والفصل القريبين ، كتعريف الانسان

بالحيوان الناطق .

ب - حد ناقص : هو التعريف بالفصل وحده - كتعريف الإنسان بالناطق فقط ،

أو به مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الناطق .

ج - رسم تام : هو التعريف بالجنس القريب والخاصة ، كتعريف الإنسان

بالحيوان الضاحك .

د - رسم ناقص : هو التعريف بالخاصة وحدها - كتعريف الإنسان بالضاحك ==

وبه قال السرخسى (١) والغزالي (٢) ، إلا أن الغزالي لم يذكر قيد الإنزال على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) .

== أو بها مع الجنس البعيد ، كتعريف الإنسان بالجسم الضاحك

هـ - التعريف باللفظ : هو تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه ، كتعريف

الغضنفر بالأسد .

أحمد الدمهورى ، إيضاح المبهم من معانى السلم ، ( مصر : مطبعة مصطفى

البايى الحلبي وأولاده ، ١٣٦٧هـ / ١٩٥٨م ) ، ص ٩ - ١٠ ، وعبدالرحيم بن الحسن

الإسنوى ، نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول ، ( مصر : مطبعة محمد على

صبيح وأولاده ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ٤٣ .

(١) أصول السرخسى ، تحقيق : أبو الوفاء الأفغانى ، (إستانبول : دار قهرمان

١٩٨٤م) ، ج ١ ، ص ٢٧٩ .

السرخسى هو محمد بن أحمد بن أبى سهل ، أبو بكر ، المعروف بالسرخسى :

الفقيه الحنفى ، الأصولى ، صاحب كتاب " المبسوط " فى الفقه ، وأمـلاه

وهو فى الجب ، و " الأصول المعروف بأصول السرخسى " وغيرهما . واختلف فى

تاريخ وفاته ، قيل سنة ٤٨٣هـ ، وقيل سنة ٤٢٨هـ ، وقيل فى حدود ٥٠٠هـ .

قاسم بن قطلوبغا ، تاج التراجم ، فى طبقات الحنفية . (بغداد : مطبعة العانى ،

١٩٦٢م) ، ص ٥٢ ؛ ومحمد بن عبدالحى اللكنوى ، كتاب الفوائد البهية فى

تراجم الحنفية ، ( مصر : مطبعة السعادة ، ١٢٣٤هـ ) ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ؛ والأعلام

ج ٥ ، ص ٣١٥ ؛ والفتح المبين ، ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) المستصفى من علم الأصول (بيروت : دار صادر ، مصورة من مطبعة الأميرية

ببولاق ، ١٣٢٢هـ) ، ج ١ ، ص ١٠١ ؛ وسيف الدين الآمدى ، الإحكام فى أصول الأحكام ،

(بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) ، ج ١ ، ص ١٢٠ .

والغزالي هو محمد بن محمد بن أحمد الغزالي ، الملقب بحجة الاسلام ،

وكنيته : أبو حامد : الفقيه الشافعى ، الأصولى ، المتصوف ، الشاعر ، الأديب

والغزالي نسبة إلى غزل الصوف ، أو غزلة وهى قرية من قرى طوس . له نحو مائتى

مصنف ، منها " المستصفى " ، و " المنخول " و " البسيط " و " الوسيط " ==

### شرح التعريف :

قوله " المنزل " قيد أول في التعريف يخرج به الكلام النفسى ، وكلام  
البشر ، وغير الكتب السماوية ، والوحى الذى ليس بمتلو - كالسنة - فإنه لم ينزل  
إلا معناه .

قوله " على رسول الله صلى الله عليه وسلم " قيد ثانى ، احترز به عما أنزله  
على غيره من الأنبياء كالإنجيل و التوراة والزبور .

قوله " المكتوب بين دفتان المصاحب " قيد ثالث خرج به ما نسخت تلاوته  
مثل ( الشيخ والشيخه إذا زانيا فارجموهما ألبته ) (١).

- == و " الوجيز " وغيرها . توفى رحمه الله سنة خمس وخمسمائة .
- طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٢ - ٢٣ ؛ والفتح  
المبين ، ج ٢ ، ص ٨ - ١٠ .
- (١) من حديث عمر بن الخطاب أخرجه الإمام مالك فى كتاب الحدود ، باب ما جاء فى  
الرجم ، وابن ماجه فى أبواب الحدود ، والدارمى فى باب حد المحصنين بالزنا  
من حديث عمر بن الخطاب وحديث زيد بن ثابت ، والإمام أحمد فى مسنده من  
حديث زيد بن ثابت وأبى بن كعب .
- انظر : محمد الزرقانى ، شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك ، ( بيروت : دار  
الفكر ، ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م ) ، ج ٤ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ ؛
- وأبا عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه ، سنن ابن ماجه ، تحقيق : الأستاذ  
محمد مصطفى الأعظمى ، ( الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٣ هـ /  
١٩٨٣ م ) ، ج ٢ ، ص ٨٥ - ٨٦ ؛
- وأبا محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى ، سنن الدارمى ، ( دار إحياء السنة  
المحمدية ، تاريخ النشر ، بدون ) ج ٢ ، ص ١٧٩ ؛
- والإمام أحمد بن حنبل ، المسند ، ( بيروت : مكتب الإسلامى ، تاريخ النشر ،  
بدون ) ، ج ٥ ، ص ١٣٢ ، و ص ١٨٣ .



قوله " على الأحرف السبعة المشهورة "زيادة التوضيح ، فإن القرآن أنزل على الأحرف السبعة كما قال عليه الصلاة والسلام " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه " (١).

وقوله " نقلًا متواترًا " قيد رابع ، يخرج به ما اختص بمثل مصحف أبي بن كعب (٢) رضى الله عنه وغيره مما نقل بطريق الآحاد ، كقراءته (قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ

---

(١) من حديث عمر بن الخطاب أخرجه البخارى فى كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ؛ ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب يسان أن القرآن على سبعة أحرف ؛ والترمذى فى كتاب القراءات ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ؛ وأبو داود فى أبواب الوتر ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ؛ والنسائى فى كتاب الاقتحاح ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ؛ وأحمد فى مسنده .

انظر : البخارى ، محمد بن إسماعيل ، صحيح البخارى ، ترقيم : الدكتور مصطفى

ديب البغا ، (بيروت : دار القلم ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) ، ج ٤ ، ص ١٩٠٩ -

١٩١٠ ؛ والنووى ، يحيى بن شرف ، صحيح مسلم بشرح النووى ، (بيروت :

دار احياء التراث العربى ، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م) ، ج ٦ ، ص ٩٨ وما بعدها ؛

والترمذى ، محمد بن عيسى ، الجامع الصحيح ، تحقيق : إبراهيم عطوة

عوض ، (مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م) ، ج ٥ ، ص

١٩٣ - ١٩٤ ؛ وأبا داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، سنن أبي داود ،

إعداد وتعليق : عزت عبید الدعاس (سورية ، حمص : دار الحديث ، ١٣٨٩هـ

/ ١٩٦٩م) ، ج ١ ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ؛ وجلال الدين السيوطى ، سنن النسائى ،

بشرح السيوطى (بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٣٤٨هـ / ١٩٣٠م) ،

ج ٢ ، ص ١٥٥ وما بعدها ، ومسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) هو أبى بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد ، أبو المنذر وأبو الطفل الأنصارى :

وهو أول كتاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة ومن العشرة ==

أُخِرُ مُتَتَابِعَاتٍ (١) ، وكقراءة ابن مسعود (٢) (فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا) (٣) ، والأحاديث القدسية (٤) .

== الذين اشتهروا بالتفسير .

واختلف في تاريخ وفاته ، قيل سنة ١٩ هـ ، وقيل سنة ٢٠ هـ ، ورجح ابن الأثير وابن حجر العسقلاني تبعاً لأبي نعيم أنه مات سنة ٣٠ هـ في خلافة عثمان بن عفان .

الأعلام ، ج ١ ، ص ٨٢ ؛ وابن عبد البر ، عمر بن يوسف ، الاستيعاب ، في معرفة الأصحاب ، تحقيق : علي محمد البخاري ( القاهرة : مطبعة النهضة بدون التاريخ ) ، ج ١ ، ص ٦٥ - ٦٩ ؛

وابن الأثير ، علي بن محمد ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمد عبد الوهاب فايــــــــــــد ، ( القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٠م ) ، ج ١ ، ص ٦٢ - ٦٣ ؛ والاصابة في تمييز الصحابة ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ .

(١) الأصل في الآية ( فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخِرٌ ) بدون " متتابعات " من سورة البقرة آية ١٨٤ .

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، أبو عبد الرحمن : صحابي جليل . وكان حجة في القراءة حفظاً وفهماً . توفي رضي الله عنه سنة ٣٣ هـ على ما رجحه ابن عبد البر وابن حجر العسقلاني .

الاستيعاب ، ج ٣ ، ص ٩٨٧ - ٩٩٤ ، ؛ وأسد الغابة ، ج ٣ ، ص ٣٨٤ - ٣٩٠ ، والاصابة ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ - ٣٧٠ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٣٧ .

(٣) أصل الآية ( فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) من سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٤) سيأتى تعريفها إن شاء الله .

ما ورد على التعريف المذكور من اعتراضات :

الاعتراض الأول : قوله " على رسول الله صلى الله عليه وسلم " يمكن الاستغناء

عنه بقوله " المنزل " لأن صيغة اسم المفعول المضعف تفيد المتكرر نزوله شيئاً

فشيئاً ، فما أنزله على غيره لم يكن كذلك ، إنما أنزل دفعة واحدة . (١)

وأجيب عن هذا الاعتراض : بأن مبنى التعاريف على الإيضاح والبيان . (٢)

الاعتراض الثاني : قوله " المكتوب " فإنه يلزم أن لا يسمى قرآناً في حياته

صلى الله عليه وسلم لجواز نسخه . (٣)

الجواب عن هذا الاعتراض : أن التعريف للقرآن بعد وفاته ، فلا يضر أن يذكر فيه قيود

لم تكن في زمانه عليه الصلاة والسلام ، فإن التعاريف تعتبر فيها حال من ألقيت إليه . (٤)

الاعتراض الثالث : قوله " بين دفتي المصحف " هو حد للشئ بما يتوقف معرفته

على معرفته ، لأن وجود المصحف ونقله فرع تصور القرآن ، فتعريفه به دورى . (٥)

---

(١) عبدالرحمن بن جاد الله البناني ، حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على

جمع الجوامع ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) ، ج ١ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

(٣) حسن العطار ، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ،

(بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .

(٤) المصدر نفسه والصفحة .

(٥) عضد الدين الإيجي ، عبدالرحمن بن أحمد ، شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ،

(بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، مصورة من المطبعة الكبرى ،

الاميرية ، مصر ، ١٣١٦هـ) ، ج ٢ ، ص ١٩ ؛ والأصفهاني ، محمود بن عبدالرحمن

بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقلا ،

(مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،

١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ، ج ١ ، ص ٤٥٧ - ٤٦٠ .

وأجيب عن هذا الاعتراض : بأن المصحف معلوم - أي في العرف - فلا يحتاج إلى تعريفه ، فلا دور فيه ، إنما يلزم الدور لوجعلنا التعريف تعريفا لما هيبة الكتاب أو القرآن ، فلا بد حينئذ من معرفة ما هيبة المصحف ، وهي موقوفة على معرفة ماهية القرآن ضرورة ، وأما إن جعلنا التعريف تفسيرا للفظ الكتاب أو القرآن وتمييزا له عن سائر الكتب أو الكلام الأزلي يجوز في معرفة المصحف الاكتفاء بالعرف أو الإشارة ونحو ذلك ، ولا يلزم الدور (٢) .

وقال السرخسي إجابة عن الاعتراض : " إنما اعتبرنا الإثبات في دفات المصاحف لأن الصحابة رضی الله عنهم إنما أثبتوا القرآن في دفات المصاحف لتحقيق النقص المتواتر فيه " (٢) .

وقال الغزالي (٣) : "وقيدناه بالمصحف لأن الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله حتى كرهوا التعشير (٤) والنقط ، وأمروا بالتجريد كيلا يختلط بالقرآن غيره " .

- 
- (١) سعد الدين التفتازاني ، مسعود بن عمر ، شرح التلويح على التوضيح لمستن التنقيح ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ٢٧ ؛ وحاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، ( طبع بهامش شرح العضد ) ، ج ٢ ، ص ١٩ .
  - (٢) أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .
  - (٣) المستصفي ، ج ١ ، ص ١٠١ .
  - (٤) التعشير : هو وضع كلمة " عشر " عند نهاية كل عشر آيات من السورة ، وبعضهم يكتب الإعرار رأس العين بدلا عن كلمة عشر .
- الزرقاني ، محمد عبدالعظيم ، مناهل العرفان في علوم القرآن ، ( مصر : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م ) ، ج ١ ، ص ٤٠٣ باختصار .

الاعتراض الرابع : قوله " نقلا متواترا " لا حاجة اليه ، لأن التعريف إنما يحتاج إلى هذا الوصف ليحترز من مثل قراءة أبي بن كعب وابن مسعود ، وغيرهما رضی الله عنهم ، ومثل قراءة تهما قد خرجت بقوله " في المصاحف " .  
لأن فراء تهما مكتوبة في مصحفه لا في المصاحف ، فيكون هذا الوصف زائدا .<sup>(١)</sup>  
وأجاب ابن ملك بقوله : الألف واللام في الجمع للجنس إذا لم يكن للعهد ، فلا يخرج قراءة تهما بقوله " في المصاحف " . ولئن سلمنا أنها خرجت بقوله " في المصاحف " فلا نسلم كون المنقول عنه زائدا ، لأن غرضه التمييز ، وهو من الصفة المشتركة المميزة ، وكونه للإخراج غير لازم .

---

(١) ابن ملك ، شرح المنار (إستانبول : المطبعة وتاريخ النشر " بدون " ) ، ص ٨٠ .  
(٢) شرح المنار ، ص ٨٠ .

وابن مالك هو عبداللطيف بن عبدالعزيز بن أمين الدين الكرمانسى ، الملقب بعز الدين ، الشهير بابن ملك وبابن فرشته : الفقيه الحنفى الأصولى ، واختلف فى تاريخ وفاته ، ذكر العكبرى أنه سنة خمس وثمانين وثمانمئة على وجه التقريب وتابعه صاحب الفتح المبين ، ورجح الزركلى أنه سنة احسدى وثمانمئة تبعا لصاحب هداية العارفين .

انظر : العكبرى ، عبدالحى بن أحمد بن العماد ، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٧ ، ص ٣٤٢ ؛ والبغدادى ، إسماعيل باشا : هداية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ( إستانبول ، ١٩٥١م ) ، ج ١ ، ص ٦١٧ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٥٩ ؛ والفتح المبين ، ج ٣ ، ص ٥٠ .

وعلل الغزالي في لزوم قيد - التواتر - فقال : " ليحصل العلم به ، لأن الحكم بما لا يعلم جهل ، وكون الشيء كلام الله تعالى أمر حقيقي ليس بوضعي حتى يتعلق بظننا ، فيقال : إذا ظنتم كذا فقد حرمتنا عليكم فعلا أو حللناه لكم ، فيكون التحريم معلوما عند ظننا ، ويكون ظننا علامة يتعلق التحريم به ، لأن التحريم بالواقع فيمكن الوضع عند الظن ، وكون الشيء كلام الله تعالى أمر حقيقي ليس بوضعي ، فالحكم فيه بالظن جهل " . (١)

### التعريف الثاني :

هو المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة . وهو تعريف فخر الإسلام البزدوي (٢) والنسفي (٣)

(١) المستصفي ، ج ١ ، ص ١٠١ .

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم ، أبو الحسن ، فخر الإسلام البزدوي ، فقيه أصولي من أكابر الحنفية . له تصانيف ، منها : " كنز الأصول " في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوي . توفي رحمه الله سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة . الأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ؛ والفتح المبين ، ج ١ ، ص ٢٦٣ ؛ والفوائد البهية ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي ، أبو البركات ، حافظ الدين : فقيه حنفي ، مفسر ، أصولي ، صاحب التصانيف العديدة ، منها : " مدارك التنزيل المعروف بتفسير النسفي " ، و " كنز الدقائق في الفقه " ، و " المنار و شرحه " في أصول الفقه . واختلف في وفاته ، قبل سنة إحدى وسبعمائة ، وقيل سنة عشر وسبعمائة . الأعلام ، ج ٤ ، ص ٦٧ - ٦٨ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ؛ والفوائد البهية ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

وغيرهما من الحنفيين (١).

فهذا التعريف كالتعريف الأول مع زيادة قيد " بلاشبهة " ، وذلك مبنى على قواعد مذهبهم ، حيث قسموا الأخبار إلى متواتر ومشهور وآحاد (٢) ، مع اختلافهم

(١) علاء الدين البخارى ، عبدالعزيز بن أحمد ، كشف الأسرار في أصول فخر الاسلام البزدوى ، ( بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ) ، ج ١ ، ص ٢١-٢٢ ؛ والنسفى ، عبدالله بن أحمد ، وكشف الأسرار شرح المنار ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ) ، ج ١ ، ص ١٧ ؛ وشرح المنار لابن ملك ، ص ٧ - ٨ ، وابن نجيم ، زين الدين بن إبراهيم ، فتح الغفار بشرح المنار ، ( مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م ) ، ج ١ ، ص ١٠ ؛ والخبازى ، عمر بن محمد ، المغنى في أصول الفقه ، تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا ( مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، ١٤٠٣هـ ) ، ص ١٨٥ -

(٢) المتواتر : هو الخبر الذى رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، فيكون أوله كآخره ، وأوسطه كطرفيه .

والمشهور : هو ما كان آحادا الأصل ، متواترا فى القرن الثانى والثالث والآحاد : هو كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فماعدا لا عبرة للعدد فيه بعد أن لا يكون دون المشهور والمتواتر .

وأما جمهور الأصوليين والمحدثين فقد قسموا الأخبار إلى متواتر وآحاد ، فالآحاد عندهم هو ما لم يبلغ حد التواتر ، فيشمل المشهور .

فالمشهور : هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر .

انظر : كشف الأسرار شرح المنار ، ج ٢ ، ص ٤ - ١٣ ؛ وعبدالعلى محمد بن

نظام الأنصارى ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، طبع بهامش المستصفى

ج ٢ ، ص ١١١ ؛ والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ٢١٩ وما

بعدها ؛ والسبكى ، تقى الدين وتاج الدين ، الإبهاج فى شرح المنهاج ،

( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ) ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ ؛ وابن

حجر العسقلانى ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ،

( القاهرة : دار مصر ، ١٩٧٥م ) ، ص ٢٣ ؛ والدكتور محمد عجاج الخطيب ، =

فى المشهور ، فذهب الجصاص (١) ومن وافقه (٢) إلى أن المشهور أحد قسمى المتواتر .

وأما عامة الحنفية قالوا : إن المشهور قسيم له وهو مستقل برأسه بين المتواتر والآحاد . (٣)

- 
- = أصول الحديث ، علومه ومصطلحه ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ) ، ص ٣٠١ ، و ص ٣٦٤ .
- (١) هو أحمد بن على الرازى ، أبو بكر الجصاص : فقيه حنفى ، أصولى . انتهت إليه رئاسة الحنفية ، وله أحكام القرآن ، وكتاب فى أصول الفقه وغيرهما . توفى رحمه الله سنة سبعين وثلاثمائة .
- الفوائد البهية ، ص ٢٧ - ٢٨ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ١٧١ ؛ والفتح المبين ، ج ١ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٥ .
- (٢) كآبى منصور البغدادى الشافعى المتوفى سنة ٤٢٩ هـ ، وابن فورك الشافعى المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، وغيرهما .
- انظر : فواتح الرحموت ، فى الصفحة السابقة .
- (٣) فالمشهور عند الجصاص وتابعيه يفيد علم اليقين كما أفاده المتواتر ، إلا أن العلم بالمتواتر ضرورى ، وبالمشهور نظرى أى استدلالى . وأما عند عامة الحنفية فإنه يفيد ظنا قويا كأنه اليقين الذى لا مساغ للشبهة ، ويسمى هذا الظن علم الطمأنينة .
- فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١١١ - ١١٢ ؛ وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ ؛ وكشف الأسرار شرح المنار ، ج ٢ ، ص ١٢ ؛ وفتح الغفار ، ج ٢ ، ص ٧٧ - ٧٨ ؛ وشرح المنار لابن ملك ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .



فالتعريف على قول الجصاص ظاهر ، فلم يحصل الاحتراز عنه بقوله " متواترا " لدخول المشهور في المتواتر ، فاحتاج إلى قيد يخرج المشهور ، وهو حاصل بذكر " بلاشبهة " .

وأما عند غيره ، فقيد " بلاشبهة " يكون تأكيدا ، وهذا الموضع صالح للتأكيد لقوة شبهة المشهور بالمتواتر . (١)

وبهذا البيان دفع اعتراض المعترض على قيد " بلاشبهة " حيث قال بعدم الحاجة إليه .

### التعريف الثالث :

هو ما نقل إلينا بين دفتي المصاحف نقلا متواترا .

وهو تعريف ابن قدامة (٢) و صدر الشريعة (٣) مع اختلاف يسير في التعبير .

واقترنا على ذكر قيدين هما النقل في المصاحف والتواتر لحصول الاحتراز بذلك

(١) كشف الأسرار شرح المنار ، ج ١ ، ص ١٨ ؛ شرح المنار لابن ملك ، ص ٨ ،

وكشف الأسرار عن أصول البيهقي ، ج ١ ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) ابن قدامة ، روضة الناظر وجنة المناظر ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، بدون

تاريخ) ، ج ١ ، ص ١٨٠ .

وابن قدامة هو : عبدالله بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي ،

أبو محمد ، موفق الدين : فقيه حنبلي ، أصولي ، صاحب التصانيف العديدة منها

" المغني " في الفقه وغيره . توفي رحمه الله سنة عشرين وستمائة .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ٦٧ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٥٣-٥٤ .

(٣) صدر الشريعة ، التوضيح لمتمن التنقيح ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، مصورة

من مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) ، ج ١ ، ص ٢٦ .

و صدر الشريعة هو : عبدالله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري

الحنفي ، صدر الشريعة : من علماء الحكمة والطبيعيات وأصول الفقه والدين ،

صاحب " التنقيح " و شرحه " التوضيح " و " شرح الوقاية " في الفقه وغيرها =

على جميع ما عدا القرآن، لأن سائر الكتب السماوية والأحاديث الإلهية والنبوية ومنسوخ التلاوة لم ينقل شيء منها بين دفتي المصاحف، والقراءة الشاذة لم تنقل إلينا بطريق التواتر بل بطريق الآحاد.

وقد سبق بيان شرح التعريف والاعتراضات الواردة عليه في التعريف الأول.

### التعريف الرابع:

هو اللفظ العربي المنزل للتدبير والتذكر المتواتر.

وهو تعريف ابن الهمام ومن وافقه. (١)

قوله " اللفظ " جنس في التعريف، يعم الكتب السماوية وغيرها،

والتعبير به أولى من التعبير بالكلام لأن اللفظ أظهر في إفادة المراد، إذ الكلام

---

= توفي رحمه الله سنة سبع وأربعين وسبع مائة .

الأعلام، ج ٤، ص ١٩٧ - ١٩٨؛ والفتح المبين، ج ٢، ص ١٥٥؛ والفوائد البهية، ص ١٠٩-١١٢.

(١) ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير على التحرير . (بيروت: دار الكتب،

العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مصورة من المطبعة الكبرى ببولاق، ١٣١٦هـ)،

ج ٢، ص ٢١٣؛ وأمير باد شاه، تيسير التحرير على كتاب التحرير، (مصر:

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٠هـ)، ج ٣، ص ٣.

وابن الهمام هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم

الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: الفقيه الحنفي، الأصولي،

المتكلم، النحوي. من كتبه: "فتح القدير" في الفقه، و"كتاب التحرير"

في الأصول وغيرهما. توفي رحمه الله سنة إحدى وستين وثمان مائة .

الفوائد البهية، ص ١٨٠ - ١٨١؛ والأعلام، ج ٦، ص ٢٥٥؛ والفتح المبين،

ج ٢، ص ٣٦ - ٣٩.

يطلق على اللفظي والنفساني . (١)

وقوله " العربي " يخرج غير العربي من الكتب السماوية وغيرها .

وقوله " المنزل " قد سبق بيانه . (٢)

قوله " للتدبر والتفكر " لزيادة التوضيح ، ومعنى التدبر : التفهيم

للاطلاع على ما يتبع ظاهره من التأويلات الصحيحة ، والمعاني المستنبطة

من الأحكام الأصلية والفرعية والحكم الإلهية إلى غير ذلك .

ومعنى التذكر : الاتعاظ بقصمه وأمثاله ودلائله الدالة على وجود الصانع

الخبير ووحدانيته ، وكمال قدرته ، ولزوم التجافي عن دار الغرور ، والتهيب ،

لدار السرور ونحو ذلك . (٣)

وقيل : التدبر لما لا يعلم إلا من الشرع ، والتذكر لما يستقل به العقول . (٤)

وقوله " المتواتر " قد سبق بيانه .

ثم أن هذا التعريف قد ورد عليه الاعتراض كما ورد على التعريفات السابقة ، ويضاف

إلى ذلك اعتراض على قوله " التدبر والتذكر " فإنهما لا يفيدان التمييز ، فقد

شاركه فيهما الأحاديث وغيرها . (٥)

---

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، ج ١ ، ص ٢٩١ ؛

وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، غاية الوصول شرح لب الأصول ( مصر : مطبعة  
البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م ) ، ص ٣٤ .

(٢) انظر : ص ٢٠ من هذا البحث .

(٣) تيسير التحرير ، ج ٢ ، ٣ - ٤ ؛ والتقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .

(٤) المرجعان نفسيهما .

(٥) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع ، ج ١ ، ص ٢٩٤ .

وهذا الاعتراض قاطع ووارد ولم يجب عنه ، إلا أنني قد ذكرت قريبا أن القيد بهما لزيادة التوضيح وليس تمييزا عما سواه .

### التعريف الخامس :

هو اللفظ المنزل للإعجاز (١) بسورة منه .

وذكر فيه قيدان فقط ، هما كونه منزلا ، وكونه للإعجاز بسورة منه .  
وذهب إليه كل من ابن الحاجب (٢) ، وتاج الدين السبكي (٣) ،

(١) وعبر بعضهم بـ " المعجز " ، وهو أولى من التعبير بـ " للإعجاز " ، لأن الإنزال لا ينحصر في الإعجاز ، فإنه أنزل لغيره أيضا ، كالتدبر لآياته والتذكر بمواعظه .

انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ٣٤ .

(٢) شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ١٨ ؛ وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٤٥٧ .  
وابن الحاجب هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس : الفقيه المالكي ، الأصولي النحوي ، الأديب ، له تمانيف منها : " الكافية " في النحو و " منتهى السؤل والأمل " و " مختصر المنتهى الشهير بمختصر ابن الحاجب " ، وغيره .  
توفي رحمه الله سنة ست وأربعين وستمائة من الهجرة بالإسكندرية .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ٢١١ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) الإبهاج بشرح المنهاج ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

والسبكي هو : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، أبو نصر ، تاج الدين : الفقيه ، الشافعي ، الأصولي ، المؤرخ . صاحب طبقات الشافعية الكبرى ، وجمع الجوامع ، ومنع الموانع ، والإبهاج بشرح المنهاج ، والأشباه والنظائر ، وغيرها .  
توفي رحمه الله سنة احدى وسبعين وسبعمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ١٠٤-١٠٧ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٨٤-١٨٥ ؛ والفتح

المبين ، ج ٢ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

والإسنوى (١) ، ومن تابعهم من الأصوليين .

وعرفه السبكي في جمع الجوامع وابن النجار (٢) ، بزيادة " المتعبد بتلاوته " (٣) .

### شرح التعريف :

قوله " اللفظ المنزل " سبق بيانه .

قوله " للإعجاز " (٤) احترز به عن الكلام المنزل الذي ليس للإعجاز كأحاديث

الريانية والكتب المنزلة على الأنبياء ، إن لم نقل بكون نزولها للإعجاز .

### (١) نهاية السؤل ، ج ٢ ، ص ٣ .

والإسنوى هو عبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوى الشافعي ، أبو محمد ، جمال الدين : الفقيه الأصولي النحو المتكلم . من كتبه : نهاية السؤل ، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، وكافي المحتاج في شرح منهاج النووي ولم يكمله ، وغيرها . توفي رحمه الله سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٩٨ - ١٠١ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٤٤ ؛ والفتوح المبين ، ج ٢ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحى ، تقي الدين ، أبو البقاء ، الشهير بابن النجار : فقيه حنبلى ، أصولى ، له " منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات " و " شرح الكوكب المنير " وغيرها . توفي رحمه الله سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة .

الأعلام ، ج ٦ ، ص ٦ ؛ وعمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ؛ ( بيروت : دار إحياء التراث العربى ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٨ ، ص ٢٧٦-٢٧٧ ، وكنيته فيه : أبوبكر . جمع الجوامع مع حاشية العطار ، ج ١ ، ص ٢٩١ ؛ وابن النجار ، شرح الكوكب المنير ، تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد ( مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ) ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٤) الإعجاز هو أن يرتقى في بلاغته إلى حد يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته .

التقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .

وإنما اقتصرنا على " الإعجاز " وإن أنزل القرآن لغيره ، لأنه المحتاج إليه في التمييز .  
وقوله " بسورة منه " بيان لأقل ما وقع به الإعجاز ، وهو قدر سورة الكوثر ، بخلاف

• ما دونها

فيخرج الآية أو بعضها ، وأيضا يخرج الكتب المنزلة التي هي غير القرآن إن قلنا

إن إنزالها للإعجاز ، لأنها وإن كانت للإعجاز لكن لم يكن الإعجاز بسورة منه .

وفائدة ذكر هذا القيد دفع إيهام العبارة بدونه أن الإعجاز بكل القرآن فقط (١) ،

فإن الإعجاز وقع بالقرآن كله بقوله تعالى ( قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى

أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ) (٢)

وبعشر سور منه بقوله تعالى ( قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ ) (٣) ، وبسورة بقوله تعالى

( فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ) (٤) .

---

(١) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني عليه ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ؛

وغاية الوصول ، ص ٣٤ .

(٢) سورة الإسراء ، آية رقم ٨٨ .

(٣) سورة هود ، آية رقم ١٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٢٣ .

ما ورد على التعريف من اعتراضات :

الاعتراض الأول : قوله " للإعجاز " لا حاجة إليه فيه ، وذلك لما يأتي :

١ - لأن كونه معجزا يدل على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام لا على كونه كلام

الله ، إذ يتصور الإعجاز بما ليس بكتاب الله تعالى . (١)

الجواب : أن كونه معجزا دليل على أنه كلام الله ، ولو كان من عند غيره لما

كانوا عاجزين عن الاتيان بمثله .

٢ - ولأن كونه للإعجاز ليس لازما بينا بل أخفى منه ، والأخفى لا يميز ما هو أجلى . (٢)

الجواب : كونه للإعجاز وإن كان كذلك - أي لازما غير بين وأخفى - لكن الإنزال

للإعجاز لازم بين ، لأن فيه قوله تعالى : (وَأِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا

فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ مِثْلَهُ ۗ (٣) ، وهذا نص على أن إنزاله للإعجاز ، فهو

لازم بين . (٤)

---

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ١٠١ ، وكشف الأسرار عن أصول البزدوى ، ج ٢ ، ص ٢٢ ،

وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

(٢) شرح العنقد لمختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ١٩ ، وفواتح الرحموت بشرح

مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم ٢٣ .

(٤) فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٧ .

الاعتراض الثانى : قوله " بسورة منه " يلزم الدور ، لأن معرفة السورة

تتوقف على معرفة القرآن . (١)

وأجيب عن لزوم الدور بأن سورة كانت معرفة لهم وقت نزوله ، فلا تتوقف معرفتها

على معرفة القرآن .

وبعد ذكر اصطلاحات الأصوليين للقرآن استطيع أن أخلص إلى النتيجة

الآتية :

١ - أن تعريفات القرآن التى سبق نقلها عن الأصوليين ليس المراد منها

تحديده بالذاتيات أى بالماهيات ، وإنما الغرض تمييزه عما لا يسمى باسمه

من الكلام . فيصح التعريف بذكر أى الأوصاف التى يتميز بها القرآن

عن غيره .

٢ - أن الخلاف فى تعريف القرآن إنما يرجع إلى الناحية الاعتبارية .

فاعتبر بعضهم فى تعريفه جميع الصفات أو أكثرها لزيادة التوضيح .

واعتبر بعضهم الإنزال والإعجاز ، لأنهما من أهم الأوصاف التى تتميز بهما القرآن ،

وأما بقية الأوصاف فليست من اللوازم لتحقق القرآن بدونها فى زمن النبى صلى

الله عليه وسلم كالكتابة ، والنقل ، أو لاستغنائه عنها فى التعريف .

واعتبر بعضهم الإنزال والكتابة والنقل ، لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم

يشاهد الوحي ، ولم يدرك زمن النبوة ، وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتابة فى المصحف ،

ولا ينفك عنهما فى زمانهم ، فهما بالنسبة إليهم من أبين اللوازم البينة وأوضحها

على المقصود .



وبعضهم اقتصروا على ذكر النقل في المصاحف تواترا ، لحصول الاحتراز بذلك عن

جميع ما عدا القرآن .

٣ - أن القرآن لا بد فيه من التواتر ليحصل العلم به أنه كلام الله حقا ، وأيضا بالتواتر

يتميز به القرآن عن القراءة الشاذة التي هي موضوع بحثي .

وأما اعتراض المعترض على قيد التواتر ، لا لانكارهم عليه ، لكن لأنهم يرون

أن ذكر التواتر في التعريف زيادة عن الحاجة ، برغم أن هذا الاعتراض قد أجيب

عليه بإجابة قاطعة . والله أعلم .

### الفرق بين القرآن والحديث القدسي والحديث النبوي :

سبق تعريف القرآن الكريم ، وآآن سأعرض تعريف الحديث النبوي

والحديث القدسي حتى يتجلى لنا الفرق بينهما وبين القرآن .

#### أولاً : تعريف الحديث النبوي :

الحديث لغة نقيض القديم ، والحديث الخبر قليله وكثيره ، وجمعه أحاديث

على غير قياس . (١)

وأما تعريفه الاصطلاحي ، فقد عرفه المحدثون خلاف ما عرفه الأصوليون والفقهاء ،

لكن الخلاف لفظي لا جوهري ، فإنني وجدت أن تعريفاتهم تهدف إلى معنى واحد ، وهو :

كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير . (٢)

وأما بعض الحنفية فقد عرّفوه بما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول ، وهم

يفرقون بين الحديث والسنة ؛ فالسنة عندهم عامة ، تشمل القول والفعل والتقريب ،

وأما الحديث فهو مختص بالقول . (٣)

---

(١) الصالح ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ؛ وتاج العروس ، ج ١ ، ص ١١ - ٦١٢ (باب الثاء فصل الحاء) .

(٢) نهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٤-٥ ؛ والإبهاج ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ ؛ وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ٩٧ ؛ وشرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٢٢ ؛ والدكتور محمد عجاج الخطيب ، أصول الحديث ، علومه ومصطلحه ( بسيرت : دار الفكر ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ) ، ص ٢٧ وما بعدها .

(٣) التلويح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ٢ ؛ وشرح المنار ، ص ٢٠٥ ؛ وشرح نـور الأنوار على المنار ( طبع بهامش كشف الأسرار شرح المنار ) ، ج ٢ ، ص ٣

ثانيا : تعريف الحديث القدسي :

تعريفه لغة : عرفنا معنى الحديث لغة ، وأما " القدسي " فهو نسبة إلى

القدس - بسكون الدال وضمها - الطهر ، اسم ومصدر ، ومنه قيل للجنة حظيرة القدس ،

والأرض المقدسة أي المطهرة ، والقدوس بالضم اسم من أسماء الله تعالى ، وهو فعول

من القدس . (١)

ومعناه امطلاحا : كل حديث يضيف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً إلى الله

عز وجل ، ونسبة الحديث إلى القدس لأنه صادر عن الله تبارك وتعالى من حيث هو

المتكلم به أولاً والمنشئ به .

وأما كونه حديثاً فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحاكي له عن ربه . (٢)

ومن تعريف كل من القرآن والحديث القدسي والحديث النبوي يتضح لنا الفرق

بينها على النحو التالي :

- ١ - إن القرآن معجز بنفسه ، بخلاف الحديث القدسي والحديث النبوي .
- ٢ - إن القرآن الكريم لا يكون إلا بوحى جلى بأن ينزل به جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم يقظة ، بخلاف الحديث القدسي والحديث النبوي ، فإن الحديث القدسي لا يكون إلا بوحى أعم من أن يكون جلياً أو غير جلى ، وأما الحديث النبوي فقد يكون بوحى وقد يكون باجتهاد إلا أن النبي صلى الله عليه

---

(١) المصاحح ، ج ٣ ، ص ٩٦٠ - ٩٦١ ؛ وتاج العروس ، ج ٤ ، ص ٢١٣ (باب السنين فصل القاف) .

(٢) أصول الحديث ، ص ٢٨ - ٢٩ .

وسلم لا يقر على اجتهاد خطأً .

٣ - إن القرآن الكريم لفظه ومعناه من عند الله عز وجل ، بخلاف الحديث النبوي ، فإن معناه من عند الله ولفظه للرسول عليه الصلاة والسلام ، وأما الحديث القدسي ولو كان لفظه ومعناه من عند الله - على قول من قال ذلك <sup>(١)</sup> - لكنه لا يكون للإعجاز .

٤ - إن القرآن نقل إلينا بطريق التواتر عن النبي عليه الصلاة والسلام ، والحديث القدسي والحديث النبوي ليسا كذلك ، بل كان معظمهما عن طريق الآحاد .

٥ - إن القرآن تجب قراءته في الصلاة ، بخلاف الحديث القدسي فلا تجوز في الصلاة ، وكذا الحديث النبوي .

٦ - إن القرآن الكريم يتعبد بتلاوته بفهم أو بغير فهم دون الحديث القدسي والحديث النبوي .

---

(١) اختلف العلماء في الحديث القدسي ، أكان لفظه من عند الله ، أم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم - مع اتفاقهم على أن معناه من عند الله - على رأيين ، وعلى القول إن لفظه من عند رسول الله كان الفرق بينه وبين القرآن واضحاً ، وأما الفرق بينه وبين الحديث النبوي فهو من حيث الهدف العام ، وهو أن الحديث القدسي معناه يتعلق في الغالب بحق سبحانه وتعالى ، بتبيين عظمته ، أو بإظهار رحمته ، أو بالتنبيه على سعة ملكه وكثرة عطائه ، أما الحديث النبوي فإنه يتعلق بما يصلح البلاد والعباد بذكر الحلال والحرام والحث على الامتثال بذكر الوعد والوعيد .

الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، الأحاديث القدسية ومنزلتها في التشريع ، (الرياض ، دار المريخ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) ، ص ٢٧-٣٠ باختصار .

٧ - وحيث إن القرآن لفظه ومعناه من عند الله ، وهو معجز ، فتحرم روايته

بالمعنى ، بخلاف الحديث القدسي والحديث النبوي •

٨ - إن القرآن يحرم مسه للمحدث وتلاوته لنحو الجنب دون الحديث القدسي

والحديث النبوي •

٩ - إن القرآن الكريم بعضه يسمى آية وسورة ، والحديث القدسي والحديث النبوي

ليسا كذلك •

المبحث الثاني

القراءات

نشأة القراءات وتقسيمها

## أولا : نشأة القراءات :

مرت القراءات القرآنية بأدوار مختلفة ، قطعتها ضمن المراحل الأربعة

وهي :

١ - المرحلة الأولى : القراءات في عهد النبوة • بدأت هذه المرحلة من بداية

نزول الوحي الإلهي إلى أن توفي رسول الله صلى الله عليه

وسلم •

٢ - المرحلة الثانية : القراءات في عصر الصحابة رضوان الله عليهم •

٣ - المرحلة الثالثة : القراءات في عصر من بعد الصحابة - وهي المعروفة بزمان

قراء الأمصار - إلى ظهور أئمة القراء المشهورين ، وهو في

أوائل القرن الثاني •

٤ - المرحلة الرابعة : وهي مرحلة بدء التأليف وتدوينها •

واليك بيانها بالتفصيل :—

### المرحلة الأولى : القراءة في عهد النبوة :

وهذه المرحلة هي بمثابة نشوء القراءة القرآنية بتعليم جبريل عليه السلام القرآن

النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك في بدء نزوله بأول آية منه حيث أعربت بوضوح عن

قراءة جبريل وتعليمه القرآن للنبي عليه الصلاة والسلام بقوله تعالى ( اقرأ ) (١) .

وقد أنزل القرآن الكريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما مفرقا في عشرين أو ثلاث

---

(١) سورة العلق ، آية ١ •

وعشرين أو خمس وعشرين سنة<sup>(١)</sup> ، لتستعد القوى البشرية لاستقبال الفيض الإلهي ،  
قال تعالى ( وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ  
فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا )<sup>(٢)</sup> .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتلو الآيات على أصحابه الكرام فور نزولها ، وهم  
يحفظونها ويتلونونها في الصلوات ومختلف العبادات مرارا وتكرارا في آناء الليل  
وأطراف النهار .

وكان عليه الصلاة والسلام يعرض ما معه من القرآن على جبريل عليه السلام كل عام مرة ،  
وفي آخر عام عرضه مرتين<sup>(٣)</sup> . وقراه على أصحابه بنفس الترتيب آية آية وسورة سورة ،

---

(١) وكان هذا الخلاف تبعا للخلاف في مدة اقامة النبي عليه الصلاة والسلام في مكة بعد  
البعثة ، أكانت عشر سنين أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة ، أما مدة اقامته  
بالمدينة فعشر سنين اتفاقا .

انظر : الإتفاق ، ج ١ ، ص ٥٣ ، و مناهل العرفان ، ج ١ ، ص ٥٤ .  
قال ابن حجر شرحا لحديث عائشة - لبت النبي عليه الصلاة والسلام بمكة عشر سنين  
ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشر سنين - : " وهذا ظاهره أنه عليه الصلاة والسلام  
عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين ، لكن يمكن  
أن يكون الراوي ألغى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، فإن كل من روى عنه  
أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثا وستين ، فالمعتمد  
أنه عاش ثلاثا وستين ، وما يخالف ذلك إما أن يحصل على إلغاء الكسر في السنين  
ولما على جبر الكسر في الشهور "

انظر : فتح الباري في شرح البخاري ( بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " )  
ج ٩ ، ص ٥٤

(٢) سورة الفرقان ، آية رقم ٣٢ .

(٣) جاء الحديث بهذا المعنى عن عائشة رضی الله عنها ، أخرجه البخاري في كتاب فضائل

القرآن . انظر : فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤٣ .



فتلقوه عنه حرفا حرفا ، وكان منهم من حفظه كله ، ومنهم من حفظ بعضه \* كل ذلك فى

عهده صلى الله عليه وسلم .

وكانت تلاوته بحروف شتى ، وبعض الصحابة كان يتلو آيات بلهجة سمعها من رسول

الله صلى الله عليه وسلم شفاها ، وفى حين قد سمع نفس الآيات - وربما كانت سورة - بعض

الصحابة بلهجة أخرى تغاير اللهجة الأولى ، على نحو ما روى عن عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup> رضى

الله عنه ، إذ ذكر أنه سمع هشام بن حكيم<sup>(٢)</sup> يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها لسه

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بتلاويبه<sup>(٣)</sup> حتى وقف به بين يدي رسول الله صلى

الله عليه وسلم وقص عليه الخبر ، فلما سمع من هشام قال له رسول الله صلى الله عليه

وسلم : " كذلك أنزلت " ، ولما سمع من عمر قال : " كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل

على سبعة أحرف فاقرأ ما تيسر منه " <sup>(٤)</sup>.

---

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى العدوى ، أبو حفص ، ثانى الخلفاء الراشدين ،

وأول من لقب بأمر المؤمنين ، وأول من وضع للعرب التاريخ الهجرى . توفى

رضى الله عنه سنة ثلاث وعشرين طعنه أبو لؤلؤة المجوسى .

الأعلام، ج ٥ ، ص ٤٥-٤٦ ، والإصابة، ج ٢ ، ص ٥١٨ .

(٢) هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشى الأسدى : صحابى ابن صحابى ، عاش

كالسائح لم يتخذ أهلا ولا كان له ولدا . توفى رحمه الله سنة خمس عشرة .

الأعلام، ج ٨ ، ص ٨٥-٨٦ ، والإصابة، ج ٣ ، ص ٦٠٣ .

(٣) اللببية ثوب كالبقيرة ، ولبيت الرجل تلبيبا اذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره

فى الخصومة ثم جررته .

الصحاح، ج ١ ، ص ٢١٦ ، وتاج العروس، ج ١ ، ص ٤٦٦ (باب الباء فصل اللام) .

(٤) سبق تخريج هذا الحديث فى ص ٢١ من هذا البحث .

وهذه القضية لم تتوقف على أمير المؤمنين عمر وهشام فقط ، بل وقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر وهشام ، منها لأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النمل (١) .

وفي هذه المرحلة ظهر اصطلاح " القراء " وذلك بوجود جماعة عرفوا بتعاهدهم القرآن الكريم ، كما ورد في كتاب المغازي : " وكان من الأنصار سبعون رجلا شعبة (٢) يسمون القراء ، كانوا إذا أمسوا أتوا ناحية من المدينة ، فتدارسوا وصلوا " (٣) .  
وأول من سمي بالمقرئ هو مصعب بن عمير (٤) حين بعثه النبي عليه الصلاة والسلام

---

(١) قال الطبري : " إن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهم تماروا في القرآن ، فبخالف بعضهم بعضا في نفس التلاوة دون ما في ذلك من المعاني ، ثم احتكموا فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستقرأ كل رجل منهم ، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافها " .  
انظر : جامع البيان عن تأويل القرآن ، ج ١ ، ص ١٥ .

(٢) الشبية : الشبان واحدهم شاب .  
تاج العروس ، ج ١ ، ص ٣٠٧ ( باب الباء فصل الشين ) .

(٣) الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد ، كتاب المغازي ، تحقيق : الدكتور مارسدن جونس ( بيروت : عالم الكتب ، مصورة من جامعة اكسفورد ، لندن ، ١٩٦٦م ) ، ج ١ ، ص ٣٤٧ .

(٤) هو مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف القرشي ، من بني عبد الدار ، من المهاجرين إلى المدينة ، وكان أول من جمع الجمعة فيها ، شهد بدرا وحامل اللواء يوم أحد فاستشهد ، وهو سنة ثلاث من الهجرة .  
الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٤٨ ؛ والإصابة ، ج ٣ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

يعلم الأوس والخزرج (١) القرآن في العقبة الأولى . (٢)

وروى عن البراء (٣) قال : أول من قدم علينا - يعنى المدينة - من أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم مصعب بن عمير وابن أم مكتوم (٤) فجعلنا يقرئنا القرآن . الحديث " (٥)

---

(١) الأوس : أحد قبائل العرب التي سكنت في المنطقة الجنوبية والشرقية وهي منطقة العوالي بيثرب .  
الخزرج : أحد قبائل العرب التي سكنت في المنطقة الوسطى الشمالية وهي سافلة المدينة .  
أبو الحسن على الندوى ، السيرة النبوية ، ( جدة : دار الشروق ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ) ص ١٥٧ .

(٢) ابن الجزرى ، غاية النهاية في طبقات القراء ( مصر : مكتبة الخانجي ، ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م ) ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .  
والعقبة الأولى هي في موسم الحج سنة ١٢هـ حيث اتصل اثنا عشر رجلا من بني الأوس والخزرج برسول الله صلى الله عليه وسلم عند العقبة بمنى فبايعوا رسول الله على التوحيد والتعفف من السرقة والزنا وقتل الأولاد والطاعة في المعروف .  
المصدر السابق ، ص ١٢٥ - ١٣٦ .

(٣) هو البراء بن عازب بن الحارث الأوسى ، أبو عمارة : قائد صحابي ، من أصحاب الفتوح . أسلم صغيرا وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة غزوة ، أولها غزوة الخندق . توفي رضي الله عنه سنة احدى وسبعين .  
الأعلام ، ج ٢ ، ص ٤٦-٤٧ ؛ الإصابة ، ج ١ ، ص ١٤٢ .

(٤) هو عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم . صحابي ، شجاع ، كان ضريير البصر . وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستخلفه على المدينة صلى بالناس في عامة الغزوات . توفي رضي الله عنه سنة ثلاث وعشرين قبيل وفاة عمر بن الخطاب .  
الأعلام ، ج ٥ ، ص ٨٣ ؛ الإصابة ، ج ٢ ، ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب التفسير ، باب تفسير سورة " سبح اسم ربك الأعلى " انظر : فتح الباري ، ج ٨ ، ص ٦٩٩ .

### المرحلة الثانية : القراءات في عصر الصحابة رضوان الله عليهم :

ولما انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى قام بالأمر بعده أحق الناس أبو بكر الصديق<sup>(١)</sup> رضى الله عنه ، وواجهته أحداث شداد ومشاكل صعب ، منها موقعة اليمامة<sup>(٢)</sup> ، واستشهد فيها كثير من قراء الصحابة وحفظتهم للقرآن ، ينتهى عددهم إلى سبعين ، من أجلهم سالم مولى أبي حذيفة<sup>(٣)</sup> ، فدخّل عمر بن الخطاب رضى الله عنه على أبي بكر فأشار بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة ، فتوقف فى ذلك حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك ، وتردد ، وما زال به حتى وافقه على كتابته فى مصحف واحد ، وجمع الحفظة المشهور لهم بالإتقان وعلى رأسهم زيد بن ثابت<sup>(٤)</sup> فجمعه فى مصحف كانت

---

(١) هو عبدالله بن أبى قحافة عثمان بن عامر بن كعب التيمى القرشى ، أول الخلفاء الراشدين ، وكانت العرب تلقيه بعالم قريش . توفى رضى الله عنه سنة ثلاث عشرة وله ثلاث وستون سنة .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ١٠٢ ؛ والإصابة ، ج ٢ ، ص ٣٤١ .  
(٢) وهى فى سنة اثنى عشرة للهجرة .

(٣) مناهل العرفان فى علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

وسالم مولى أبى حذيفة هو : سالم بن معقل ، أبو عبد الله : من كبار الصحابة وكبار قرائهم ، فارسى الأصل أعتقه ثبيبة زوج أبى حذيفة صغيراً . شهد بدر ، وكان معه لواء المهاجرين يوم اليمامة ، فقطعت يمينه فأخذه بيساره فقطعت ، فأعتنقه إلى أن صرع ، وذلك فى سنة اثنى عشرة .

الأعلام ، ج ٣ ، ص ٧٣ ؛ والإصابة ، ج ٢ ، ص ٨٠-٦ .  
(٤) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الانصارى الخزرجى ، أبو خارجة : من أكابر الصحابة

وعلمائهم فى القضاء والفتوى والقراءة والفرائض . توفى رضى الله عنه سنة خمس وأربعين .

الأعلام ، ج ٣ ، ص ٥٧ ؛ والإصابة ، ج ١ ، ص ٥٦١-٥٦٢ .

عند أبي بكر رضى الله عنه حتى توفى ثم عند عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم عند

حفصة (١) أم المؤمنين رضى الله عنها . (٢)

ولما اتسعت الفتوحات الإسلامية فى زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه تفرق المسلمون

فى الأمصار والأقطار ، وطال عهد الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم والوحى والتنزيل

وكل أهل إقليم من أقاليم الإسلام يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل

الشام يقرؤون بقراءة أبي بن كعب ، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة عبد الله بن مسعود ،

وغيرهم يقرؤون بقراءة أبي موسى الأشعري . (٣)

وكان بينهم اختلاف فى حروف الأداء ووجه القراءة ، حتى إذا كانت سنة خمس وعشرين (٤)

---

(١) هى حفصة بنت عمر بن الخطاب ، من أزواج النبى عليه الصلاة والسلام ، تزوج عنها

سنة اثنتين أو ثلاث للهجرة بعد أن مات زوجها خنيس بن خذافة السهمى . توفت رضى الله عنها سنة خمس وأربعين .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ؛ والإصابة ، ج ٤ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢) جاء الحديث نحو هذا المعنى أخرجه البخارى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه

فى باب جمع القرآن .

انظر : فتح البارى ، ج ٩ ، ص ١٠-١١ .

(٣) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب ، أبو موسى الأشعري ،

نسبة إلى بنى الأشعر : صحابى جليل ، وأحسنهم صوتا فى التلاوة . توفى رضى الله عنه سنة أربع وأربعين .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ١١٤ ؛ والإصابة ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٤) قيل فى سنة ثلاثين ، والأول هو الصحيح كما ذكره ابن حجر العسقلانى وتابعه

السيوطى .

انظر : فتح البارى ، ج ٩ ، ص ١٧ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ٧٩ .

من الهجرة اجتمع في غزوة أذربيجان<sup>(١)</sup> وإرمينية<sup>(٢)</sup> أهل الشام وأهل العراق،  
واستمع بعضهم إلى بعض ، وهم يتلون القرآن .

فلاحظوا جميعا وجوها من الخلاف ، وتنازعوا حتى كاد يكفر بعضهم بعضا ، وكان حذيفة  
ابن اليمان<sup>(٣)</sup> معهم ، فهاله هذا الخلاف وخشى تفاقمه ، فركب إلى عثمان بن عفان  
وقال : " أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى ، فأبلغه خلاف  
الناس في القراءة ، فأرسل تنوا<sup>(٤)</sup> إلى السيدة حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها

- 
- (١) أذربيجان : بفتح الهمزة وسكون الذال المعجمة وبالراء المفتوحة والباء الموحدة  
المكسورة ، هي بلدة بالجبال من بلاد العراق ، يلي كور إرمينية من جهة الغرب .  
أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي ، معجم البلدان ، ( بيروت :  
دار صادر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ) ، ج ١ ، ص ١٢٨-١٢٩ ؛ وأبو عبيد عبدالله بن  
عبدالعزیز البكري ، معجم ما استعجم ، تحقيق : مصطفى السقا ،  
( القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م ) ، ج ١ ،  
ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٢) إرمينية : بكسر أوله وإسكان ثانيه بعده ميم مكسورة وياء ثم نون مكسورة ، بلد  
معروف يضم كورا كثيرة .
- معجم البلدان ، ج ١ ، ص ١٥٩ - ١٦٠ ؛ معجم ما استعجم ، ج ١ ، ص ١٤١-١٤٢ .
- (٣) هو حذيفة بن حسل بن جابر العبسي ، أبو عبدالله ، واليمان لقب حسل : صحابي  
من الولاة الشجعان . ولاء عمر بن الخطاب على المدائن ، وتوفى رضي الله عنه  
فيها سنة ست وثلاثين .
- الأعلام ، ج ٢ ، ص ١٧١ ؛ والإصابة ، ج ١ ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .
- (٤) جاء في القاموس : وجاء تنوا = إذا جاء قاصدا لا يعرجه شيء ، فإن أقام ببعض  
الطريق فليس بتوا .
- الفيروزابادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، تحقيق : مكتب تحقيق  
التراث في مؤسسة الرسالة ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ) ،  
ص ١٦٣٤ ، باب الواو والياء فصل التاء .

ثم نردها اليك ، فأرسلت بها حفصة الى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت <sup>(١)</sup> وعبدالله بن الزبير <sup>(٢)</sup> وسعد بن العاص <sup>(٣)</sup> وعبدالرحمن بن الحارث <sup>(٤)</sup> ، فنسخوها في المصاحف وطلب عثمان من الرهط <sup>(٥)</sup> القرشيين الثلاثة أن يكتبوا بلسانهم ، فان القرآن انما أنزل بلسانهم . <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) سبقت ترجمته في ص ٤٨ .
- (٢) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو بكر : الصحابي رضي الله عنهما ، فارس قريش ، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة . توفي رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين .
- الأعلام ، ج ٤ ، ص ٨٧ ؛ الإصابة ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ - ٣١١ .
- (٣) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي القرشي : صحابي من الأمراء الولاة الفاتحين . توفي رضي الله عنه سنة تسع وخمسين .
- الأعلام ، ج ٣ ، ص ٩٦-٩٧ ؛ الإصابة ، ج ٢ ، ص ٤٧ - ٤٩ .
- (٤) هو عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي ، أبو محمد : ولد في زمان النبي صلى الله عليه وسلم .
- قال الحاكم : إنه صحابي ، وقال ابن حبان : ثقاة التابعين مات سنة ثلاث وأربعين .
- الأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٠٣ ؛ الإصابة ، ج ٣ ، ص ٦٦ .
- (٥) الرهط : من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة ، أو ما دون العشرة .
- انظر : القاموس المحيط ، ص ٨٦٢ (باب الطاء فصل الراء) .
- (٦) جاء الحديث بهذا المعنى عن أنس بن مالك ، أخرجه البخاري في باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب .
- انظر : فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٨ - ٩ .
- قال السيوطي نقلا عن ابن التين : " إن عثمان اقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم ، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للحرص والمشقة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت ، فاقتمر على لغة واحدة " .
- انظر : الإتقان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٧٩-٨٠ .

ثم أرسل إلى كل أفق مصحفا مما نسخوا ، وأمر بكل ما سوى القرآن أن يحرق .

واختلف العلماء في عدد مصاحف عثمان ، فذهب بعضهم إلى أنه أربع نسخ ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهم ، فوجه إلى الكوفة احداهن وإلى البصرة أخرى ، وإلى الشام الثالثة ، وأمسك عند نفسه واحدة <sup>(١)</sup> . وقال الآخرون : إنه خمس - وهو المشهور كما قال السيوطي <sup>(٢)</sup> - وزاد إلى مكة ، وقيل سبع <sup>(٣)</sup> وزاد إلى اليمن وإلى البحرين . وقال الزركشى <sup>(٤)</sup> : إن الأول أصح وعليه الأئمة .

(١) وهو أنسب من ناحية ارتباط عمل عثمان بما حصل من الاختلاف بين الجند من

أهل الشام والعراق ، وهذه المدن الثلاث أهم المدن .

أبو عمرو الداني ، المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، تحقيق : محمد الصادق

قمحاوي . ( القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨م ) ، ص ١٩ ، وشهاب

الدين القسطلاني ، لطائف الإشارات لفنون القراءة ، تحقيق وتعليق : الشيخ

عامر السيد عمر ودكتور عبدالصبور شاهين . ( جمهورية مصر العربية :

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩٢هـ /

١٩٧٢م ) ، ج ١ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) الإتقان ، ج ١ ، ص ٨٠ .

والسيوطي هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الحضير السيوطي ،

جلال الدين : إمام ، حافظ ، مؤرخ ، مفسر ، أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنفا ،

ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩ ، ونشأ بها ، وتوفي بها سنة إحدى عشرة وتسعمائة .

الأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ ؛ والفتح المبين ، ج ٣ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) هذا القول نسبه السيوطي إلى أبي حاتم السجستاني .

أنظر : الإتقان ، في الصفحة السابقة .

(٤) بدرالدين الزركشى ، البرهان في علوم القرآن . تحقيق : محمد أبو الفضل

إبراهيم . ( القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م ) ، ج ١ ،

ص ٢٤٠ .



وكانت تلك المصاحف التي وزعها عثمان إلى الأمصار مجردة من النقاط والشكل ، ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرصة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به غير واحد من أئمة السلف . (١)

وزعم بعض المستشرقين (٢) أن تجرد تلك المصاحف من النقاط والشكل سبب

في اختلاف القراءات ، كـ ( فمئوا ) (٣) قد يقرأ ( فثبتوا ) (٤) أو ( فتبينوا ) (٥) ،

- 
- == الزركشى هو محمد بن بهادر بن عبدالله ، أبو عبدالله ، بدر الدين : عالم بفقهِ الشافعية ، والأصول ، تركى الأصل ، مصر المولود والوفاة . له تصانيف منها : " البحر المحيط " فى أصول الفقه ، و " الديباج فى توضيح المنهاج " فى الفقه وغيرها . توفى رحمه الله سنة أربع وتسعين وسبعمئة من الهجرة .
- الأعلام ، ج ٦ ، ص ٦٠ - ٦١ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٢٠٩ .
- (١) ابن الجزرى ، محمد بن محمد ، النشر فى القراءات العشر ، (بيروت : دار الفكر تاريخ النشر ، بدون) ، ج ١ ، ص ٧ - ٨ .
- (٢) منهم اجنس جولد تسيهر (IGNAZ GOLDZISHER) ، فى كتابه مذاهب التفسير الإسلامى . (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م) ، ص ٨ - ٩ .
- (٣) وهو قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا ) (٥٠٠٠ الآية) ، سورة النساء ، آية رقم ٩٤ .
- (٤) بباء مثلثة بعدها باء موحدة بعدها تاء مثناة فوقية من التثيت .
- (٥) بباء موحدة وياء مثناة تحتية ونون من التبيين .
- والقراءتان متقاربتان فى المعنى ، يقال تثبت فى الشئ : تبينه .
- النشر فى القراءات العشر ، ج ٢ ، ص ٢٥١ ، وأحمد بن محمد الدمياطى ، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، (بيروت : دار الندوة الجديدة ، تاج النشر " بدون " ) ، ص ١٩٣ .

وك (( ما سزل ))<sup>(١)</sup> فيقرأ ( ما نغزل )<sup>(٢)</sup> أو ( ما تنزل )<sup>(٣)</sup> أو ( ما تنزل )<sup>(٤)</sup> أو  
( ما نغزل )<sup>(٥)</sup>.

وهذا باطل ، لأن تلك القراءات وما يماثلها ليست اجتهادا للقراء في قراءة خط  
المصحف العثماني ، إنما هي روايات نقلت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
ومعنى ذلك أن نشأتها أقدم من هذا الخط ، وأنه لا عبرة له فيها ولا صلة لها به ،  
فالسمع والمشاهدة هما أساس القراءات ، وقد مضى البيان أن الصحابة رضی اللہ  
عنهم يتلون القرآن كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثناء صحبتهم له ،  
كما جاء في قصة عمر وهشام السابق ذكره.<sup>(٦)</sup>

وفي هذه المرحلة كانت بداية التفرقة بين القراءات المعتبرة والقراءات الأحادية  
والشاذة ، وبدء دخول شرط مطابقة الرسم في اعتداد القراءة المعتبرة ، وذلك لأن  
عثمان بن عفان رضی اللہ عنہ لم يقصد مقصد أبي بكر رضی اللہ عنہ في جمع نفس القرآن ،  
إنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والإلغاء ما ليس كذلك ، وأخذهم بمصحف واحد باتفاق المهاجرين والأنصار لما خشى

- 
- (١) سورة الحجر ، آية رقم ٨ .
  - (٢) بنونين ، الأولى مضمنة ، والثانية مفتوحة وكسر زاي مشددة مبنيا للفاعل .
  - (٣) بالتاء المضمومة وفتح النون والزاي ، مبنيا للمفعول .
  - (٤) بالتاء المفتوحة وفتح النون والزاي ، مبنيا للفاعل ، وأصله تنزل حذف أحدهما تخفيفا .
  - (٥) بنونين مضمونة فساكنة مع كسر الزاي مخففة .
  - (٦) انظر : النشر ، ج ٢ ، ص ٣٠١ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٢٧٤ .  
انظر : ص ٤٥ من هذا البحث .

الفتنة باختلاف أهل العراق والشام في بعض الحروف . (١)

ومن هنا ساغ الحكم بالشذوذ على كل ما خالف رسم المصحف باعتباره مخالفا

لإجماع خيار الأمة وهم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين - وإن صحت ورويت - . (٢)

واتسعت دائرة الحكم بالشذوذ بعد أن وضعت قواعد النحو والتصريف منذ النصف

الثاني من القرن الأول . (٣)

---

(١) الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان : أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب

من القرآن شيء بذهاب حملته ، لأنه لم يكن مجموعا في موضع واحد ، فجمعه

في صحائف مرتبا لآيات سوره على ما وفقهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم ؛

وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءات حتى قرءوه وبلغتهم على

اتساع اللغات ، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض ، فخشى من تفاقم الأمر

في ذلك ، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبا لسوره .

الإتقان ، ج ١ ، ص ٧٩ ؛ وأبو شامة المقدسي ، المرشد الوجيز . تحقيق :

طيبار التي قولاج . ( بيروت : دار صادر ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ) ، ص ٧١ .

(٢) الشيخ حمزة فتح الله ، كتاب المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ،

( مصر : مطبعة الأميرية ، ٣٢٦هـ / ١٩٠٨م ) ، ج ٢ ، ص ٨٦ .

(٣) وأول من وضعت علم العربية وأسس قواعد وحدوده ، أمير المؤمنين

على بن أبي طالب رضي الله عنه ، وانتشر على يد أبي الأسود الدؤلي المتوفى

سنة ٦٩ هـ .

عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق :

محمد أبو الفضل إبراهيم . ( القاهرة : دار نهضة مصر ، تاريخ النشر بدون ) ،

ص ٥ - ٤ ، و ص ١١ .

ثم يجدر لى أن أذكر بعض قراء الصحابة رضوان الله عليهم الذين أخذوا عن النبي عليه الصلاة والسلام ، فهم الخلفاء الأربعة الراشدون - أبو بكر الصديق (١) ، وعمر بن الخطاب (٢) ، وعثمان بن عفان (٣) ، وعلى بن أبي طالب (٤) ،

- 
- (١) وقد نص الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله على حفظه القرآن ، واستدل على ذلك بدليل لا يرد .  
انظر : غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٣١ .
- (٢) قال أبو العالية الرياحي : " قرأت القرآن على عمر أربع مرات وأكلت معه اللحم " .  
انظر : غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٩١ .  
والظاهر لم يقرأ القرآن إلا على من يحفظه .
- (٣) قال ابن الجزري : " انه أحد من جمع القرآن حفظا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرض عليه " .  
انظر : غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٠٧ .
- (٤) هو على بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم : الإمام ، أمير المؤمنين .  
قال ابن الجزري : " روينا عن أبي عبد الرحمن السلمى أنه قال : ما رأيت ابن أنشى أقرأ لكتاب الله تعالى من على ، وقال أيضا : وهو من الذين حفظوه أجمع بلا شك عندنا ، وقد أبعد الشعبي في قوله إنه لم يحفظه . قال يحيى بن آدم : قلت لأبي بكر بن عياش يقولون إن عليا رضى الله عنه لم يقرأ القرآن ، فقال : أبطل من قال هذا " . توفي رضى الله عنه شهيدا سنة أربعين بالكوفة .  
انظر : غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٤٦ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .  
وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فعد من المهاجرين الخلفاء الأربعة .  
انظر : الإتقان ، ج ١ ، ص ٩٥ .

وأبي بن كعب (١) ، وزيد بن ثابت (٢) ، وعبدالله بن مسعود (٣) ، وأبو السدرءاء (٤) وأبو زيد (٥) ، وسالم مولى أبي حذيفة (٦) وغيرهم .

- (١) قد سبقت ترجمته في ص ٢١
- (٢) قد سبقت ترجمته في ص ٤٨
- (٣) قد سبقت ترجمته في ص ٢٢
- (٤) هو عويمر أبو الدرداء ، مشهور بكنيته وباسمه جميعا ، الملقب بحكيم هذه الأمة ، واختلف في اسمه ، ف قيل هو عامر ، وعويمر لقب . واختلف في اسم أبيه ، ف قيل عامر أو مالك أو ثعلبة أو عبدالله أو زيد ، ابن قيس بن أمية ابن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج الأنصاري . توفي سنة اثنتين وثلاثين .  
الاصابة ، ج ٣ ، ص ٤٠ ؛ والاستيعاب ، ج ٣ ، ص ١٥ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٦٠٦ .
- (٥) اختلف في اسمه ، ف قيل سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف ، وقيل قيس بن أبي صعصعة الخزرجي ، وقيل سعيد بن المنذر ، وقيل غير ذلك ، والصحيح كما ذكره ابن حجر ، وجزم به ابن الجزري والسيوطي نقلا عن ابن أبي داود هو : قيس <sup>بن</sup> السكن بن زعوراء ، وقيل بين السكن وزعوراء قيس آخر ، الأنصاري . مات قريبا من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
الاصابة ، ج ٣ ، ص ٤٥ ؛ وغاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٧-٢٨ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ٩٦
- (٦) قد سبقت ترجمته في ص ٣٧ من هذا البحث .  
وهؤلاء الستة قد ورد ذكرهم في الأحاديث رواها البخاري ، وهي حديث عبدالله بن عمرو قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " خذوا القرآن من أربعة ، من عبدالله بن مسعود وسالم ومعاذ وأبي بن كعب " .  
وما روى عن قتادة قال : سألت أنس بن مالك رضي الله عنه ، من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار ، أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت ، وأبو زيد .  
وما روى عن ثابت وثمامة عن أنس قال : مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة ، أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت ، وأبو زيد .  
انظر : فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٤٦ - ٤٧ .

المرحلة الثالثة : القراءة في عصر من بعد الصحابة رضی الله عنهم الى ظهور أئمة

القراء المشهورين :

بدأت هذه المرحلة بإقبال نفر من كل مصر على المصحف العثماني، وقرأ كل أهل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة رضی الله عنهم أجمعين، وهم التابعون، وجعلتهم خمس فرق حسب البلاد كما جعله ابن الجزري في نشره (١).  
فمن كان بالمدينة: معاذ بن الحارث (٢)، وسعيد بن المسيب (٣)، وعروة بن الزبير (٤)

---

(١) النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٨ بتصرف .

(٢) هو معاذ بن الحارث، أبو الحارث ويقال أبو حليلة الأنصاري، المعروف بالقاري .

روى عنه القراءات نافع وابن سيرين . توفي رحمه الله سنة ثلاث وستين .

غاية النهاية، ج ٢، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) هو سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي، أبو محمد . عالم التابعين، وأحد

الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، ووردت الرواية عنه في حروف القرآن . توفي

رحمه الله سنة أربع وتسعين .

غاية النهاية، ج ١، ص ٣٠٨ ؛ والأعلام، ج ٣، ص ١٠٢ .

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، أبو عبد الله : أحد الفقهاء السبعة

بالمدينة المنورة، وردت الرواية عنه في حروف القرآن . توفي رحمه الله سنة

ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين .

غاية النهاية، ج ١، ص ٥١١ ؛ الأعلام، ج ٤، ص ٢٢٦ .

وعمر بن عبدالعزيز (١) ، وعطاء بن يسار (٢) ، وسالم بن عبدالله (٣) ، وسليمان بن يسار (٤) ،

(١) هو عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، أبو حفص : أمير المؤمنين ، قيل له : خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم . روى عمرو بن ميمون عن أبيه أنه قال : " كانت العلماء مع عمر بن عبدالعزيز تلامذة " . توفي رحمه الله مسموماً سنة إحدى ومائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٩٣ ؛ والأعلام ، ح ٥ ، ص ٥٠ ، والفتح المبين ، ج ١ ، ص ٩٤ - ٩٦ .

(٢) هو عطاء بن يسار ، أبو محمد الهلالي المدني القاص ، مولى ميمونة زوجة النبي عليه الصلاة والسلام ، أدرك زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو صغير . توفي سنة ثلاث أو اثنتين ومائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥١٣ .

(٣) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي : الفقيه ، أحد فقهاء المدينة السبعة ، وقيل السابع . أبو سلمة بن عبدالرحمن ، وقيل أبو بكر بن عبدالرحمن وهو الصحيح كما في قول بعضهم :

فخذهم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة

توفي سالم بن عبدالله سنة ست ومائة على الصحيح .

محمد بن الحسن الحجوي الفاسي ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي . تخريج وتعليق : عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري . ( المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٩٦هـ ) ، ج ١ ، ص ٢٩٤ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٠١ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٧١ .

(٤) هو سليمان بن يسار ، أبو أيوب مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها : أحد الفقهاء السبعة بالمدينة . توفي رحمه الله سنة سبع ومائة ، وقيل سنة ست ومائة ، وقيل سنة أربع ومائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣١٨ ؛ والفكر السامي ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ، وفيه توفي سنة ١٠٠هـ ، والأعلام ، ج ٣ ، ص ١٣٨ .

ومسلم بن جندب<sup>(١)</sup> ، والأعرج<sup>(٢)</sup> ، وابن شهاب الزهري<sup>(٣)</sup> ، وزيد بن أسلم<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) هو مسلم بن جندب ، أبو عبد الله الهذلي مولا هم المدنى القاص ، تابعى مشهور ، وكان من فصحاء أهل زمانه . توفى بعد سنة عشر ومائة تقريبا ، وقال الأهوازي : مات سنة ثلاثين ومائة .
- غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ ؛ والذهبي ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق . ( مصر : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٩م ) ، ج ١ ، ص ٦٥ - ٦٧ .
- (٢) هو عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود ، من موالى بنى هاشم ، وعرف بالأعرج ، المدنى : حافظ ، قارىء ، وكان خبيرا بأنسب العرب ، وافر العلم ، ثقة . نزل إلى الإسكندرية فأدركه أجله بها سنة سبع عشر ومائة .
- معرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٦٣ - ٦٤ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٨١ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٤٠ .
- (٣) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشى الزهري ، أبو بكر ، أول من دون الحديث وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء ، وقد كان من مشاهير أهل الفتوى المجتهدين فى القرن الثانى الهجرى . توفى رحمه الله سنة أربع وعشرين ومائة وقيل سنة ثلاث ، وقيل سنة خمس وعشرين ومائة .
- غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ٩٧ ؛ والفتح المبين ، ج ١ ، ص ٩٧ - ٩٨ .
- (٤) هو زيد بن أسلم العدوى العمري ، مولا هم ، أبو أسامة أو أبو عبد الله : فقيه ، مفسر ، ثقة ، كثير الحديث . له كتاب فى التفسير ذكره صاحب الأعلام . توفى رحمه الله سنة ست وثلاثين ومائة .
- غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٩٦ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٥٦ - ٥٧ .



وممن كان بمكة : عبيد بن عمير (١) ، ومجاهد (٢) ، وطاووس (٣) ، وعكرمة (٤) ، وعطاء (٥) ،

- (١) هو عبيد بن عمير بن قتادة ، أبو عاصم الليثي . قال مسلم : " ولد في زمن النبي عليه الصلاة والسلام " ، قال مجاهد : " كنا نفخر على الناس بأربعة بفقهيهمنا وبقارئنا وبقاضيها ومؤذنينها ، ففقيها ابن عباس وقارئنا عبدالله بن السائب وقاضيها عبيد بن عمير ومؤذنها أبو مخدورة " . توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين . غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .
- (٢) هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج ، مولى بنى مخزوم ، أحد الأعلام من التابعين ، والأئمة المفسرين . أخذ عنه القراءة : ابن كثير وابن محيصة وأبو عمرو والأعمش وغيرهم . توفي رحمه الله سنة ثلاث ومائة ، وهو ساجد رحمه الله . وقيل توفي سنة أربع ومائة ، وقيل سنة اثنتين ومائة . غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٤١ - ٤٢ ؛ والأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٧٨ .
- (٣) هو طاووس بن كيسان اليماني ، أبو عبدالرحمن . من أكابر التابعين ، مولده من مشأه في اليمن . توفي حاجا بالمزدلفة أو بمنى سنة ست ومائة . هكذا ذكره ابن الجزري أنه من قراء مكة . غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٤١ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ .
- (٤) هو عكرمة بن عبدالله البربري ، أبو عبدالله ، مولى ابن عباس : من فقهاء التابعين ، وكان عالما بالتفسير والمغازي . توفي رحمه الله سنة خمس أو سنة ست أو سنة سبع ومائة بالمدينة . أبي اسحاق السيرازي ، طبقات الفقهاء ، تحقيق وتقديم : د . احسان عباس . (بيروت : دار الرائد العربي ، ١٩٧٠م) ، ص ٧٠ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥١٥ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٤٤ .
- (٥) عطاء بن أبي رباح بن أسلم ، أبو محمد القرشي مولاهم ، أحد الفقهاء والأئمة ، كان عبدا أسود ، ولد في جند (باليمن) ونشأ بمكة ، فكان مفتي أهلها ومحدثهم . توفي بمكة سنة خمس عشرة ومائة ، وقيل سنة أربع عشرة ومائة . غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥١٣ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ .

وابن أبي مليكة<sup>(١)</sup>.

وممن كان بالكوفة : علقمة<sup>(٢)</sup> ، ومسروق<sup>(٣)</sup> ، وأبو عبدالرحمن السلمى<sup>(٤)</sup> ،

---

(١) هو عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة ، أبو بكر وأبو محمد التميمى :  
التابعى المشهور ، من رجال الحديث الثقات ، ولاء ابن الزبير  
قضاً الطائف .

توفى رحمه الله سنة سبع عشرة ومائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٣٠ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٠٢ .

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك النخعى ، أبو شبل ، كان فقيمه  
العراق ، ولد فى حياة النبى عليه الصلاة والسلام ، وكان أشبه الناس بابن مسعود  
سمتا وهديا وعلما ، وكان أعرج ، وكان من أحسن الناس صوتا . قال ابن مسعود :  
" ما أقرأ شيئا وما أعلم شيئا إلا وعلقمة يعلمه " .

توفى رحمه الله سنة اثنتين وستين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥١٦ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٤٨ .

(٣) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمدانى الوداعى ، أبو عائشة ، ويقال أبو هشام ،  
من أهل اليمن ، قدم المدينة فى أيام أبى بكر ، وسكن الكوفة : تابعى ثقة .  
توفى رحمه الله سنة ثلاث وستين .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ٢١٥ .

(٤) هو عبدالله بن حبيب بن ربيعة ، أبو عبدالرحمن السلمى الضرير . ولد فى  
حياة النبى صلى الله عليه وسلم . قال ابن مجاهد : " أول من أقرأ الناس بالكوفة  
بالقراءة المجمع عليها أبو عبدالرحمن السلمى " . وكان ثقة كبير القدر  
وحديثه مخرج فى الكتب الستة .

توفى رحمه الله سنة أربع وسبعين ، وقيل سنة ثلاث وسبعين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤١٣ - ٤١٤ .

وعمر بن ميمون (١) ، والأسود (٢) ، وسعيد بن جبير (٣) ، وإبراهيم النخعي (٤) والشعبي (٥) ، وغيرهم .

(١) هو عمرو بن ميمون ، أبو عبدالله الأودي الكوفي ، التابعي الجليل ، أدرك النبي عليه الصلاة والسلام ولم يلقه . توفي سنة خمس وسبعين ، أو سنة أربع وسبعين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٦٠٣ .

(٢) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، أبو عمرو ، الإمام الجليل ، قرأ على عبدالله ابن مسعود ، وروى عن الخلفاء الأربعة . توفي رحمه الله سنة خمس وسبعين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ١٧١ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ٣٣٠ .

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم ، أبو محمد ويقال أبو عبدالله :

التابعي الجليل والإمام الكبير . وهو حبشي الأصل . أخذ العلم عن عبدالله بن عباس وابن عمر ، ثم كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه ، قال : " أتسألونني وفيكم ابن دهما ؟ - يعني سعيدا - " وقال الإمام أحمد بن حنبل : " قتل الحجاج سعيدا وما على وجه الأرض أحد وهو مفتقر إلى علمه " . توفي رحمه الله سنة خمس وتسعين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٠٥ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٤) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران النخعي : من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث . توفي رحمه الله سنة ست وتسعين ، وقيل سنة خمس وتسعين . ولما بلغ الشعبي موته قال : " والله ما ترك بعده مثله " .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٩ - ٣٠ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(٥) هو عامر بن شراحيل بن عبيد ذي كبار ، الشعبي الحميري ، أبو عمرو : الإمام الكبير

المشهور . قال مكحول : " ما رأيت أحدا أعلم بسنة مضيه من الشعبي ، ومناقبه وعلمه وحفظه أشهر من أن تذكر " . توفي رحمه الله سنة خمس ومائة ، وقيل سنة ثلاث ومائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٥٠ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٥١ .

وممن كان بالبصرة :أبوالعالية<sup>(١)</sup>، يحيى بن يعمر<sup>(٢)</sup>، نصر بن عاصم<sup>(٣)</sup>، وجابر بن زيد<sup>(٤)</sup>

(١) هو رفيع بن مهران ، أبو العالقة الرياحى : من كبار التابعين ، أسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين . قال أبو بكر بن أبي داود : " ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن منه ، وبعده سعيد بن جبير وبعده السدى وبعده الثورى " .  
توفى رحمه الله سنة تسعين ، وقيل سنة ست وتسعين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٨٤ ؛ ومعرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) هو يحيى بن يعمر العدوانى ، أبو سليمان ، ولد بالأهواز وسكن البصرة : كان من علماء التابعين ، عارفا بالحديث والفقه ولغات العرب ، وأول من نقط المصاحف كما قاله البخارى .

اختلف فى تاريخ وفاته ، قال ابن الجزرى : قيل سنة تسعين ، وعين ابن خلكان سنة تسع وعشرين ومائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٨١ ؛ وابن خلكان ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس . ( بيروت : دار صادر ، ١٩٧٢م ) ، ج ٦ ، ص ١٧٣ - ١٧٦ ؛ والسيوطى ، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ( القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٣٨٤هـ ) ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ .

(٣) هو نصر بن عاصم الليثى ، يقال : الدؤلى ، النصرى النحوى : كان فقيها ، عالما بالعربية ، من قدماء التابعين ، وكان يرى رأى الخوارج ثم ترك ذلك . يقال : انه أول من نقط المصاحف . توفى رحمه الله سنة تسعين ، وقيل سنة تسع وثمانين ، وقال الذهبى : مات قديما قبل مائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٣٦ ؛ ومعرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٥٨ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ٢٤ .

(٤) هو جابر بن زيد الأزدي البصرى ، أبو الشعثاء : تابعى فقيه ، من الأئمة ، وأصله من عمان ، صاحب ابن عباس ، وكان من بحور العلم . قال الإمام أحمد : لما مات جابر ابن زيد قال قتادة : " اليوم مات أعلم أهل العراق " . توفى رحمه الله سنة ثلاث وتسعين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ١٨٩ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .

و أبو رجاء العطاردي (١) ، والحسن البصرى (٢) ، وابن سيرين (٣) ، وقتادة (٤) ، ومعاذ (٥) .

(١) هو عمران بن تميم ويقال ابن ملحان ، أبو رجاء العطاردي البصرى : التابعى الكبير . ولد قبل الهجرة باحدى عشرة سنة ، وكان محضراً ، أسلم فى حياة النبى عليه الصلاة والسلام ولم يره . توفى رحمه الله سنة خمس ومائة ، ولسه مائة وسبع وعشرون سنة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٦٠٤ .

(٢) هو أحد القراء الأربعة عشر ، وستأتى ترجمته .

(٣) هو محمد بن سيرين البصرى ، أبو بكر ، مولى أنس بن مالك : إمام البصرة مع الحسن البصرى ، واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا . قال ابن شاذب : " دخلت على ابن سيرين بواسط ، فما رأيت أحداً أجراً على رؤيا منه ولا أجبن من فتيا منه " .

توفى رحمه الله فى تاسع شوال سنة عشر ومائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ؛ والأعلام ، ج ٦ ، ص ١٥٤ .

(٤) هو قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز ، أبو الخطاب السدوسى : مفسر ، حافظ ضرير . قال الإمام أحمد بن حنبل : " قتادة أحفظ أهل البصرة . وكان مع علمه بالحديث رأساً فى العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب " .  
توفى سنة سبع عشرة ومائة ، وقال الزركلى ثمان عشرة ومائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٥ - ٢٦ ؛ والأعلام ، ج ٥ ، ص ١٨٩ .

(٥) هو معاذ بن نصر بن حسان بن الحسن بن مالك العنبرى ، أبو عبيد الله ، ويقال أبو المثنى : الحافظ ، قاضى البصرة . قال الإمام أحمد : " ما رأيت أعقل من معاذ كأنه صخرة " .

توفى رحمه الله بالبصرة سنة ست وتسعين ومائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٠٢ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٥٨ .

وممن كان بالشام : المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (١) ، وخليد بن سعد (٢).

(١) هو المغيرة بن أبي شهاب عبدالله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو بن

مخزوم المخزومي الشامي، أبو هاشم : أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان

رضي الله عنه ، وأخذ عنه عرضاً عبدالله بن عامر - أحد القراء السبعة - .

توفي رحمه الله سنة احدى وتسعين .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٥ .

(٢) لم يذكر ابن الجزري ترجمته مع أنه أورده في النشر ضمن قراء الشام .

وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، ولم ينسبه . وجاء في لسان الميزان وفي

ميزان الاعتدال أنه : خليد بن سعد السلا ماني القضاعي ، مولى أبي الدرداء .

قال أبو عوانة : " كان خليد بن سعد رجلاً قارئاً حسن الصوت ، وكانوا يجتمعون

في بيت أم الدرداء ، فتأمره أم الدرداء يقرأ عليهم " .

قلت : ولم يذكر أحد تاريخ وفاته .

انظر : ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل . ( بيروت : دار الكتب العلمية

مصورة من مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م )

ج ٣ ، ص ٣٨٣ ؛ ومحمد بن أحمد الذهبي ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ،

تحقيق : علي محمد البجاوي ، ( القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٨٢هـ /

١٩٦٣م ) ، ج ١ ، ص ٦٦٤ ؛ وابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، ( بيروت :

مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م ) ، ج ٢ ، ص ٤٠٦ .

وهذه المرحلة كانت معروفة عند القراء بالاختيار ، وهو الحرف الذى يختاره القارىء من بين مروياته مجتهدا فى اختياره ، فنافع - مثلا - قرأ على سبعين من التابعين ، واختاره مما قرأه ورواه عنهم ما اتفق عليه اثنان وترك ما سواه (١) ، وهكذا سائر القراء . والاختيار فى القراءات هو الاجتهاد فى اختيار الرواية للاجتهاد فى وضع القراءة (٢) .

قال القرطبي (٣) : " وهذه القراءات المشهورة - يعنى القراءات السبع -

هى اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى ، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه ، وعرف به ونسب إليه ، فقليل : حرف نافع ، وحرف ابن كثير " (٤) .

ثم بعد ذلك جاء قوم تجردوا للقراءة والأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، أجمع أهل بلدهم على تلقى قراءتهم بالقبول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصد بهم للقراءة نسبت إليهم . (٥)

---

(١) عبد الهادى الفضلى ، القراءات القرآنية ، تاريخ وتعريف ، ( جدة : دار المجتمع

العلمى ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) القراءات القرآنية ، ص ١٢٠ .

(٣) القرطبي ، محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، ( مصر : دار الكتب المصرية ،

١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م ) ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٤) نافع وابن كثير من القراء السبعة ، ستأنى ترجمتهما إن شاء الله .

(٥) النشر فى القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٨ .

فمن كان بالمدينة : أبو جعفر (١) ، وشيبة بن نصاح (٢) ، ونافع (٣) .  
وبمكة : ابن كثير (٤) ، وحميد الأعرج (٥) ، وابن محيصن (٦) .  
وبالكوفة : يحيى بن وثاب (٧) ، وعاصم (٨) ، والأعمش (٩) ، وحمزة (١٠) ، والكسائي (١١)

- 
- (١) أحد القراء العشرة وستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(٢) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني : إمام ، ثقة ، مقـرئ المدينة مع أبي جعفر - أحد القراء العشرة - وقاضيها ، ومولى أم سلمة رضي الله عنها . توفي رحمه الله سنة ثلاثين ومائة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ١٨١ .  
(٣) أحد القراء السبعة ، وستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(٤) أحد القراء السبعة ، وستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(٥) هو حميد بن قيس الأعرج ، أبو صفوان المكي القاري ، ثقة ، أخذ القراءة عن مجاهد ابن جبر ، وروى القراءة عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو وغيرهما . توفي رحمه الله سنة ثلاثين ومائة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ؛ ومعرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٨٠-٨١ .  
(٦) أحد القراء الأربعة عشر ، وستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(٧) هو يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء ، تابعي ثقة ، إمام أهل الكوفة في القراءات . قال ابن الجزري : قال ابن خاقان : " وكان من قراء أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والأعمش وكان هؤلاء من بني أسد موالى ، وكان أقدم الثلاثة وأعلام يحيى بن وثاب " .  
توفي رحمه الله سنة ثلاث ومائة .  
غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ١٧٦ .  
(٨) أحد القراء السبعة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(٩) أحد القراء الأربعة التي فوق العشرة ، وستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(١٠) أحد القراء السبعة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .  
(١١) أحد القراء السبعة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .



وبالبصرة : عبد الله بن أبي إسحاق (١) ، وعاصم الجحدري (٢) ، وعيسى بن عمر (٣) ،  
وأبو عمرو (٤) ، ويعقوب الخضرمي (٥).

---

(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي البصري ، جد يعقوب الخضرمي - أحمـد

القرء العشرة - ، نحوى ، من الموالي • توفي رحمه الله سنة ١٢٩ هـ ، وقال

يعقوب : " مات جدى سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثمان وثمانين سنة " •

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤١٠ •

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج وقيل ميمون ، أبو المجشر - بالجيم والشين

المعجمة مشددة مكسورة - الجحدري البصري •

قال ابن الجزرى : قال خليفة بن خياط وغيره: مات قبل سنة ١٣٠ هـ ، وقال المدائنى

سنة ١٢٨ هـ •

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٤٩ •

(٣) هو عيسى بن عمر الثقفى بالولاء ، أبو سليمان : من أئمة اللغة ، وهو شيخ

الخليل وسيبويه وابن العلاء • له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها ، منها

" الجامع " و " الاكمال " فى النحو • وهو من أهل البصرة ، ولم يكن ثقفيا

وإنما نزل فى ثقيف فنسب إليهم • توفي سنة تسع وأربعين ومائة •

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٦١٣ ، والأعلام ، ج ٥ ، ص ١٠٦ •

(٤) أحد القرء السبعة ، وستأتى ترجمته - إن شاء الله - •

(٥) أحد القرء العشرة وستأتى ترجمته - إن شاء الله - •

وبالشام : ابن عامر<sup>(١)</sup> ، وعطية الكلابي<sup>(٢)</sup> ، ويحيى بن الحارث<sup>(٣)</sup> ، وشريح  
ابن يزيد الحضرمي<sup>(٤)</sup> ، وغيرهم .

- 
- (١) هو أحد القراء السبعة ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - .
- (٢) هو عطية بن قيس الكلابي الحمصي الدمشقي ، أبو يحيى : تابعي ، قارىء  
دمشق بعد ابن عامر ، ولد سنة سبع في حياة النبي عليه الصلاة والسلام .  
وتوفى رحمه الله سنة احدى وعشرين ومائة ، وقد جاوز المائة سنة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥١٣ ، ٥١٤ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٣٨ .
- (٣) هو يحيى بن الحارث بن عمرو بن يحيى بن سليمان بن الحارث الذماری ثم الدمشقي ،  
أبو عمرو ويقال أبو عمر ، ويقال أبو عليم : إمام الجامع الأموي ، وشيخ القراء  
بدمشق بعد ابن عامر يعد من التابعين . توفى رحمه الله سنة خمس وأربعين ومائة .  
غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
- (٤) هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي ، أبو حيوة : صاحب القراءة الشاذة ومقرئ  
الشام . توفى رحمه الله سنة ثلاث ومائتين .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٢٥ .

المرحلة الرابعة : مرحلة بدء التأليف في القراءات وتدوينها :

ألف في هذا الفن عدد كثير من العلماء ، واختلف في أول من ألف فيه ، فذهب

الأكثر (١) إلى أنه أبو عبيد القاسم بن سلام . (٢)

ويرى بعض الباحثين المعاصرين (٣) أن أولية التدوين في القراءات ترجع إلى

يحيى بن يعمر (٤) ، وذكر عددا ممن ألف فيها قبل أبي عبيد القاسم

---

(١) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٣٣ - ٣٤ ؛ ولطائف الاشارات لفنون القراءات

ج ١ ، ص ٨٥ ؛ والإتقان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٩٧ .

(٢) هو القاسم بن سلام الخراساني الأنصاري - بالولاء - البغدادي ، أبو عبيد :

الإمام الكبير والحافظ العلامة ، أحد الأعلام المجتهدين ، وصاحب التمانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر . قال عبدالله بن طاهر : " علماء الإسلام أربعة ، عبدالله بن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، والقاسم بن معن في زمانه ، والقاسم بن سلام في زمانه " .

توفي رحمه الله سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة حجا .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٧ - ١٨ ؛ والأعلام ، ج ٥ ، ص ١٧٦ .

(٣) ذهب إلى هذا الرأي الأستاذ فؤاد سزكين في " تاريخ التراث العربي " والدكتور

عبدالهادي الفضلي .

انظر : تاريخ التراث العربي ، ( الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،

١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، قسم القراءات ، ص ٢٢ ، وقسم

التفسير ، ص ٨٥ - ٨٦ ؛ والقراءات القرآنية ، ص ٢٨ ؛ والدكتور السيد

رزق الطويل ؛ في علوم القراءات . ( مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ /

١٩٨٥م ) ، ص ٣٥ .

(٤) سبقت ترجمته في ص ٦٤ .

ابن سلام<sup>(١)</sup>.

والرأى عندي فيه : أن الأول هو الأرجح لشهرته في ذلك ، و لاعتراف أئمة  
القراء ، كما قال ابن الجزري<sup>(٢)</sup> ما نصه : " فكان أول إمام معتبر جمع القراءات  
في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مـ  
هؤلاء السبعة " .

وأما القول بأن يحيى بن يعمر هو أول من ألف فيها ، ففيه جانب كبير من المبالغة ،  
إذ المعروف أن القرن الأول لم يكن عصر التأليف في أي فرع من الفروع المعروفة ،  
وإنما كان عصر الرواية<sup>(٣)</sup>.

ويضاف إلى ذلك أن ما ذكر من إسناد القول بتدوين القراءات إلى يحيى بن يعمر  
أو غيره ممن جاء قبل أبي عبيد القاسم بن سلام لا يعنى أنه دون مؤلفا يعتد به ، فلعله

---

(١) منهم يحيى بن يعمر ( ت ٩٠ هـ ) ، وأبان بن تغلب الكوفي ( ت ١٤١ هـ ) ، ومقاتل  
ابن سليمان ( ت ١٥٠ هـ ) ، وأبو عمرو بن العلاء ( أحد القراء السبعة ، ت ١٥٤ هـ ) ،  
وغيرهم .

انظر : تاريخ التراث العربي ؛ والقراءات القرآنية في الصفحات السابقة .  
(٢) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٣٣-٣٤ ؛ وذكره أيضا القسطلاني في لطائف  
الإشارات لفنون القراءات ، ج ١ ، ص ٨٥ ، والسيوطي في الإتقان ، ج ١ ، ص ٩٧ .

وابن الجزري هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري  
أبو الخير ، شمس الدين ، العمري دمشقي ثم الشيرازي الشافعي : شيخ الاقراء  
في زمانه ، من حفاظ الحديث . صاحب التمانيف العديدة في القراءات والحديث  
وأسماء الرجال وغيرها ، منها النشر في القراءات العشر ، ومنجد المقرئين  
وغيرهما . توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ وما بعدها ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ٤٥ - ٤٦ .  
(٣) في علوم القراءات ، ص ٣٥ .

كتب شذرات متفرقة لم تجمع في سفر مستقل كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام ،  
أو لعل ما نسب إليه ليس من تأليفه ، بل ألفه غيره ، أو كانت تلك التأليف إنما  
ألفت في قراءة إمام من أئمة القراء على حدة ، وليست جامعة لجميع القراءات  
كما ألف أبو عبيد القاسم بن سلام .

فأى احتمالات كانت فأبو عبيد القاسم بن سلام هو المعتمد في أولية الكتابة في القراءات .  
والله أعلم .

ثم تلاه الجماعة ، سالكين سنته متقلدين منته ، فكثرت التأليف  
وانتشرت التصانيف ، وقد بلغ عدد من ألف في القراءات عددا كبيرا ، أمثال ابن  
جبير المقرئ<sup>(١)</sup> ، ألف كتابا سماه كتاب الخمسة ، ذكر فيه خمسة من القراء من كل  
مصر واحد<sup>(٢)</sup> ، والقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي<sup>(٣)</sup> ألف كتابا في القراءات

---

(١) هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير ، أبو جعفر ، وقيل أبو بكر  
الكوفي نزيل أنطاكية ، وكان أصله خراسان سافر إلى الحجاز والعراق والشام  
ومصر ، ثم أقام بأنطاكية فنسب إليها . توفي رحمه الله سنة ثمان وخمسين  
ومايتين .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) مكي بن أبي طالب ، الإبانة عن معاني القراءات ، تحقيق : الدكتور عبدالفتاح  
إسماعيل شلبي ( مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ) ، ص ١٠٣ ؛  
والنشر ، ج ١ ص ٣٤ .

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد ، أبو إسحاق الجهضمي  
الأزدى البغدادي ، فقيه على مذهب الإمام مالك . صاحب التصانيف العديدة  
في التفسير والفقه وغيرهما . توفي رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة ببغداد .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ١٦٢ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ٣١٠ .

جمع فيه قراءة عشرين إماما منهم هؤلاء السبعة<sup>(١)</sup>، والإمام الطبري<sup>(٢)</sup>  
ألف كتابا حافلا سماه الجامع، فيه نيف وعشرون قراءة<sup>(٣)</sup>، والإمام أبو بكر  
الداجونسي<sup>(٤)</sup> جمع كتابا في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة،  
وغيرهم، حتى جاء ابن مجاهد<sup>(٥)</sup>، واقتصر على قراءات هؤلاء السبعة  
فقط، وهو أول من سبغ السبعة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) النشر، ج ١، ص ٣٤.

(٢) سبقت ترجمته في ص ١٦.

(٣) النشر، ج ١، ص ٣٤.

(٤) المرجع نفسه والصفحة.

وأبو بكر الداجونى هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر  
الضربى الرملى، يعرف بالداجونى الكبير. توفى رحمه الله سنة أربع وعشرين  
وثلاثمائة.

غاية النهاية، ج ٢، ص ٧٧.

(٥) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمى البغدادي، أبو بكر: حافظ،

كبير العلماء في القراءات في عصره، صاحب كتاب السبعة في القراءات وغيره.  
توفى رحمه الله سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

غاية النهاية، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٢، والأعلام، ج ١، ص ٢٦١.

(٦) النشر، ج ١، ص ٣٤.

وهدف ابن مجاهد في التحديد بالسبعة يرجع إلى أمرين :

أحدهما : أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كتب سبعة مصاحف <sup>(١)</sup> ووجه بها إلى

الأمصار، فجعل عدد القراء على عدد المصاحف .

والثاني : أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن ، وهي سبعة ،

على أنه لو جعل عددها أكثر أو أقل لم يمنع ذلك ، لأن عدد الرواة الموثوق

بهم أكثر من أن يحصى <sup>(٢)</sup> .

ومن هنا يتجلى لنا أن تسبيع ابن مجاهد للقراءات السبع لا لاعتقاده واعتقاد غيره

أن القراءات السبع هي الحروف السبعة الواردة في الحديث ، أو أن هؤلاء السبعة

المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم . ويؤيد ذلك أمور ، هي :

١ - لم تترك القراءة بقراءة غيرهم، واختيار من أتى بعدهم إلى الآن ، مثل

قراءة يعقوب الحضرمي <sup>(٣)</sup> ، وعاصم الحجدري <sup>(٤)</sup> ، وأبي جعفر <sup>(٥)</sup> ، وشيبة <sup>(٦)</sup>

---

(١) هذا على قول من قال بذلك ، وقد سبق بيان اختلاف العلماء في عدد المصحف

العثماني . ( انظر ص ٥٢ من هذا البحث ) .

(٢) الابانة ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) أحد القراء العشرة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .

(٤) سبقت ترجمته في ص ٦٩ .

(٥) أحد القراء العشرة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .

(٦) سبقت ترجمته في ص ٦٨ .

إمامي نافع<sup>(١)</sup> ، واختيار أبي حاتم<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>.

٢ - اختلاف وجهة النظر في السبعة زيادة ونقصانا كما بينه الأئمة ، كمكي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup> ، حيث قال : " والكسائي<sup>(٥)</sup> إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون<sup>(٦)</sup> ، وغيره كان السابع - وهو يعقوب الحضرمي<sup>(٧)</sup> ، فأثبت ابن مجاهد

- 
- (١) أحد القراء السبعة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .
- (٢) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد ، أبو حاتم السجستاني : إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجزرى : " روينا عن الحسين بن تميم السباز أنه قال : صلى أبو حاتم بالبصرة ستين سنة بالتراويح وغيرها ، فما أخطأ يوما ولا لحن يوما ولا أسقط حرفا ولا وقف إلا على حرف تام " .
- توفى رحمه الله سنة خمس وخمسين ومائتين ، وقيل سنة خمسين ومائتين .
- غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ١٤٣ .
- (٣) الإبانة ، ص ٩٩ ، وما بعدها بتصرف .
- (٤) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى ، القيروانى مولدا ، القرطبي مسكنا : مقرر ، عالم بالتفسير والعربية ، صاحب التصانيف ، منها ، مشكل إعراب القرآن ، والإبانة ، وغيرهما .
- توفى رحمه الله سنة سبع وثلاثين وأربعمائة .
- غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٠٩ - ٣١٠ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ٢٨٦ .
- (٥) أحد القراء السبعة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .
- (٦) هو عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور ، أبو العباس سابع الخلفاء من بنى العباس في العراق ، أحد أعظم الملوك في سيرته وعلمه وسعة ملكه ، وعرفه بعض المؤرخين بالإمام ، العالم المحدث النحوى اللغوى . توفى رحمه الله سنة ثمان عشرة ومائتين .
- تاريخ بغداد ، ج ١ ، ص ١٨٣ وما بعدها ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٤٢ .
- (٧) أحد القراء العشرة ، ستأتى ترجمته - إن شاء الله - .



فى سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائى فى موضع يعقوب " (١).

وقال فى موضع آخر : " وقد ذكر الناس من الأئمة فى كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة ، وأجل قدرا من هؤلاء السبعة ، على أنه قد ترك جماعة من العلماء فى كتبهم فى القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطرحهم ، قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائى وابن عامر ، وزاد نحو عشرين رجلا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة ، وكذلك زاد الطبرى فى كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلا ، وكذلك غيرهم " (٢).

ولهذا قال ابن تيمية (٣) : " لولا أن ابن مجاهد سبقنى إلى حمزة لجعلت مكانه

يعقوب الحضرمى إمام جامع البصرة فى زمانه فى رأس المائتين " .

٣ - إجماع العلماء على ذلك . قال ابن تيمية : " ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعون من السلف والأئمة فى أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة فى

---

(١) الإبانة ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) الإبانة ، ص ٣٩ - ٤١ بتصريف قليل .

(٣) ابن تيمية ، رسالة لشيخ الإسلام فى علوم القراءات ، تحقيق وتقديم : الدكتور محمد على السلطان ( طبع ضمن مجلة البحوث الإسلامية لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض ، العدد الثالث عشر ١٤٠٥هـ ، ص ١٨٨ ، وذكره أيضا ابن الجزرى فى النشر ، ج ١ ، ص ٣٩ .

وابن تيمية هو أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر النميرى الحرانى الدمشقى الحنبلى ، أبو العباس ، تفى الدين ابن تيمية : الإمام المحقق المجتهد المحدث المفسر الأصولى ، صاحب التمانيف العديدة . توفى رحمه الله سنة ثمان وعشرين وسبعمائة .

الأعلام ، ج ١ ، ص ١٤٤ ، والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ١٣٠ - ١٣٣ .

جميع أعمار المسلمين ، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش - شيخ حمزة - ، أو قراءة يعقوب ابن إسحاق الحضرمي ونحوهما ، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي ، فله أن يقرأ بها بلانزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف" (١).

ونلاحظ مما سبق أن العلماء إنما كرهوا تسبيع ابن مجاهد السبع دفعا لما وقع في أذهان بعض الناس من الوهم والشبهة أن هذه السبع هي المشار إليها بقوله عليه الصلاة والسلام " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف " (٢) ، ولذلك بادر العلماء إلى تفريد (٣) القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها دفعا لتلك الشبهة ، وليعلم أن القراءات السبع ليست هي وحدها المتواترة أو الصحاح . قال الامام أبو الفضل الرازي (٤) : " إن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة (٥) ."

وإليك بعض الكتب المؤلفة لأجل ذلك نقلا عن ابن الجزري (٦) .

(١) رسالة لشيخ الاسلام ابن تيمية في علم القراءات ، ص ١٩١ ، والنشر ، في المفحمة السابقة .

(٢) سبق تخريج هذا الحديث

(٣) تفريد القراءات معناه : أفراد قراءة واحدة بالتأليف ، والتسديس ذكر ست فقط ، وهكذا ٠٠٠ والتثمين والتعشير ٠٠٠٠ الخ .

(٤) هو عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن علي ابن سليمان ، أبو الفضل الرازي العجلي ، الإمام المقرئ شيخ الإسلام ، ثقة ورع عارف بالقراءات والروايات ، عالم بالأدب والنحو . توفي رحمه الله سنة أربع وخمسين وأربعمائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٦١ - ٣٦٣ ، والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٩٤ .

(٥) النشر ، ج ١ ، ص ٤٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٦٠ ، وما بعدها .

- ١ - مفردة يعقوب ، لأبي عمرو الداني . (١)
- ٢ - كتاب الكفاية في القراءات الست لسبط الحياط . (٢)
- ٣ - كتاب التلخيص في القراءات الثمان ، لأبي معشر الطبري . (٣)
- ٤ - كتاب المستنير في القراءات العشر ، لأبي طاهر بن سوار . (٤)

- 
- (١) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر ، أبو عمرو والداني الأموي - مولا هم - القرطبي المعروف في زمانه بابن الصير في: الإمام ، العلامة ، الحافظ ، شيخ مشايخ المقرئين . له تصانيف ، منها " التيسير " و " المقنع في رسم المصاحف " وغيرهما . توفي رحمه الله سنة أربع وأربعين وأربعمائة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٠٣ - ٥٠٥ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٠٦ .
  - (٢) هو عبدالله بن علي بن أحمد بن عبدالله ، أبو محمد البغدادي ، المعروف بسبط الحياط : شيخ الاقراء ببغداد في عصره ، كان عالما بالقراءات واللغة والنحو . له تصانيف كثيرة في القراءات . توفي رحمه الله سنة احدى وأربعين وخمسمائة ببغداد .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .
  - (٣) هو عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد بن علي ، أبو معشر الطبري القطن الشافعي : عالم بالتفسير ، والقراءات ، مؤرخ لرجالها . كان شيخ أهل مكة . من تصانيفه : " الدرر " في التفسير ، وطبقات القراء ، وسوق العروس . توفي رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٠١ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٥٢ .
  - (٤) هو أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار ، أبو طاهر البغدادي الحنفي . قال ابن الجزري : " إمام كبير محقق ثقة " . توفي رحمه الله سنة ست وتسعين وأربعمائة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٨٦ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ١٧٣ .

- ٥ - كتاب الروضة ، فى القراءات الاحدى عشرة (١) ، لأبى على المالكى (٢).
- ٦ - كتاب البستان ، فى القراءات الثلاث عشر ، لابن الجندى (٣).
- ٧ - كتاب الكامل ، فى القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ، لأبى القاسم الهذلى (٤) ، وغير ذلك .

- 
- (١) وهى قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش .
- (٢) هو الحسن بن محمد بن إبراهيم ، أبو على المالكى البغدادى . ونزل مصر فتصدر بها وصار شيخها ، وهو شيخ أبى القاسم الهذلى الآتى ذكره .  
توفى رحمه الله سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٣٠ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .
- (٣) هو أبو بكر بن أيد غدى بن عبدالله الشمسى ، الشهير بابن الجندى ، ويسمى عبدالله ، شيخ مشايخ القراء بمصر . ولد بدمشق سنة تسع وتسعين وستمائة ، وتوفى رحمه الله سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة .  
غاية النهاية ، ج ١ ، ص ١٨٠ .
- (٤) هو يوسف بن على بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سودة ، أبو القاسم الهذلى البسكرى : عالم فى القراءات وعللها . قال ابن الجزرى : " طاف البلاد فى طلب القراءات ، فلا أعلم أحدا فى هذه الأمة رحل فى القراءات رحلته ، ولا لقى من لقى من الشيوخ " .  
توفى رحمه الله سنة خمس وستين وأربعمائة .  
غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ - ٤٠١ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ٢٤٢ .

هذا ، وقد علم مما سبق أن ابن سبأ هو أول من سب السبع حتى شاع أمر القراءات

السبع والقراء السبعة ، هم : ابن عامر (١) ، وابن كثير (٢) ، وعاصم (٣) ، وأبو عمرو (٤) ،

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران  
اليحصبي - بضم الصاد وكسرها - . وقد اختلف في كنيته ، والأشهر أنه " أبو عمران" .

إمام أهل الشام في القراءة والذي انتهت إليه مشيخة الاقراء بها . أخذ القراءات  
عرضاً عن أبي الدرداء وغيره .

ولد سنة ثمان من الهجرة ، وتوفي رحمه الله سنة ثمان عشرة ومائة بدمشق .

معرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٦٧ - ٦٨ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٥ ،  
والأعلام ، ج ٤ ، ص ٩٥ .

(٢) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان ابن هرمز الإمام ،

أبو معبد المكي الداري ، : إمام أهل مكة في القراءة ، وهو من أبناء فارس الذين  
بعثهم كسرى في السفن إلى الصنعاء فطردوا الحبش عنها . ولد بمكة سنة خمس  
وأربعين ولقى غير واحد من الصحابة وروى عنهم ، منهم عبد الله بن الزبير ،

وأبو أيوب الأنصاري ، وأنس بن مالك . توفي رحمه الله سنة عشرين ومائة .

معرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٧١ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٥ ،  
والأعلام ، ج ٤ ، ص ١١٥ .

(٣) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود - بفتح النون - ، ويقال " أبو النجود " اسم أبيه

لا يعرف له اسم غير ذلك ، وبهدلة اسم أمه . الإمام الذي انتهت إليه رئاسة  
الاقراء بالكوفة . وكان من التابعين ، وروى عن أبي رمثة رفاعة بن يثرب التميمي  
والحارث بن حسان البكري ، وكانت لهما صحبة . واختلف في وفاته ، وجزم ابن  
الجزري أنه توفي سنة سبع وعشرين ومائة .

معرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ٧٣ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٤٦ - ٣٤٩ ؛  
والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٤٨ .

(٤) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله ، وينتهي نسبه إلى مضر بن

معد بن عدنان ، الإمام السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري . ولد بمكة ،  
ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة .

كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد . =

وحمزة (١) ، ونافع (٢) ، والكسائي (٣).

== قال ابن الجزرى : " فليس فى القراءة السبعة أكثر شيوفا منه ، سمع من أنس ابن مالك

رضى الله عنه وغيره " . توفى سنة أربع وخمسين ومائة ، وقيل سنة خمس وخمسين ومائة ، وقيل غير ذلك .

معرفة القراءة الكبار ، ج ١ ، ص ٨٣ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٨٨ - ٢٩٢ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٤١ .

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الحبر ، أبو عمارة الكوفى التميمى -

مولاهم - وقيل من صميمهم - الزيات . ولد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسن ، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم . وكان إماما حجة ثقة ثبتا ، بصيرا بالفرائض ، عارفا بالعربية ، حافظا للحديث .

قال سفيان الثورى : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض .

توفى رحمه الله سنة ست وخمسين ومائة ، وقيل سنة أربع وخمسين ومائة .

معرفة القراءة الكبار ، ج ١ ، ص ٩٣ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٦١ - ٢٦٣ ، والأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبى نعيم الليثى مولاهم المدنى . وكنيته أبو رويم ، ويقال

أبو نعيم ، ويقال أبو الحسن ، وقيل أبو عبدالله . إمام أهل المدينة فى القراءة وانتهت إليه رئاسة القراءة بها ، وصار الناس إليها .

قال الإمام مالك لما سأله عن البسمة : " سلوا عن كل علم أهله ، ونافع إمام الناس فى القراءة " .

توفى رحمه الله سنة تسع وستين ومائة ، وقيل سبعين ومائة ، وقيل غير ذلك .

معرفة القراءة الكبار ، ج ١ ، ص ٨٩ ، وغاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٤ ، والأعلام ، ج ٨ ، ص ٥٥ .

(٣) هو على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدى مولاهم ، وهو من أولاد

الفرس ، أبو الحسن الكسائى : الإمام الذى انتهت رئاسة الاقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، سمي الكسائى لأنه أحرم فى كساء ، وقيل غير ذلك . كان عالما بالقرآن والعربية والغريب .

قال الإمام الشافعى : " من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى " . ==

وأما السبب في اشتهاار هؤلاء السبعة دون غيرهم ، فقد بينه مكى بن أبى طالب السبب فقال : " إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرا في العدد ، كثيرا في الاختلاف ، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه ، وتنضبط القراءة به ، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل ، وحسن الدين ، وكمال العلم ، قد طال عمره ، واشتهر أمره بالثقة ، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل ، وثقته فيما قرأ وروى ، وعلمه بما يقرأ ، فلم تخرج قرآءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم ، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفا ، إماما هذه صفته وقرآءته على مصحف ذلك المصر . فكان أبو عمرو من أهل البصرة ، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسواها ، والكسائي من أهل العراق ، وابن كثير من أهل مكة ، وابن عامر من أهل الشام ، ونافع من أهل المدينة . كلهم ممن اشتهرت إمامته ، وطال عمره في الاقراء وارتحل الناس إليه من البلدان ."<sup>(١)</sup>

ثم زادوا على هؤلاء السبعة القراء الثلاثة المتمين للعشرة ، وهم : أبو جعفر<sup>(٢)</sup> ،

---

== وقال أبو بكر الأنباري : " اجتمعت في الكسائي أمور ، كان أعلم الناس بالحنو ، وأوحدهم في الغريب ، وكان أوحد الناس في القرآن " . توفي رحمه الله سنة تسع وثمانين ومائة برنوبية بالرى ، وتوفي معه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة لما سافرا مع الرشيد إلى خراسان .

معرفة القراء الكبار ، ج ١ ، ص ١٠٠ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٣٥ - ٥٤٠ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٨٣ .

(١) الإبانة ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القاري ، أبو جعفر : تابعي مشهور ، كبير

القدر ، عرض القراءة على موله عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة ، وعبدالله بن عباس وأبى هريرة . وكان إمام أهل المدينة في القراءة .

روى ابن الجزري عن نافع قال : " لما غسل أبو جعفر بعد وفاته ، نظروا ما بين ==

ويعقوب (١) ، وخلف (٢) .

وقد اجتمع الناس على قراءة هؤلاء ، واقتدوا بهم ، وذلك لسببين :

أحدهما : أنهم تجردوا لقراءة القرآن واشتدت بذلك عنايتهم مع كثرة علمهم ، ومن كان قبلهم أو في أزمانهم ممن نسب إلى القراءة من العلماء وعدت قراءتهم في الشواذ لم يتجرد لذلك تجردهم ، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث أو غير ذلك من العلوم .  
والآخر : أن قراءتهم وجدت مسندة لفظاً أو سماعاً حرفاً حرفاً من أول القرآن إلى

---

نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف ، قال : فما شك أحد ممن حضر أنه نور القرآن " .  
توفى رحمه الله سنة ثلاثين ومائة على الأصح .

معرفة القراءة الكبار ، ج ١ ، ص ٥٨ ؛ وغاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٨٢ - ٣٨٤ ؛ والأعلام  
ج ٨ ، ١٨٦ .

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم البصري ، أبو محمد : إمام أهل البصرة ومقرؤها .

قال أبو حاتم السجستاني : " يعقوب أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن ، وعلله ومذاهبه ، ومذاهب النحو ، وأروى الناس لحروف القرآن ولحديث الفقهاء " .  
توفى رحمه الله سنة خمس ومائتين .

معرفة القراءة الكبار ، ج ١ ، ص ١٣٠ ، وغاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٩ ،  
والأعلام ، ج ٨ ، ص ١٩٥ .

(٢) هو خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغدادي ، أبو محمد البزار : الإمام  
وكان ثقة كبيراً زاهداً عابداً عالماً .

ولد سنة خمسين ومائة ، وتوفى ببغداد سنة تسع وعشرين ومائتين وهو مختلف من  
الجهمية .

معرفة القراءة الكبار ، ج ١ ، ص ١٧١ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ ؛  
والأعلام ، ج ٢ ، ص ٣١١ - ٣١٢ .

والجدير بالذكر : أن الامام البغوي لم يذكره ضمن العشرة ، وذلك لأن قراءته

لا تخرج عن قراءة الكوفيين ، وعلى الأخص قراءة حمزة ، وهو أحد راوييه .



آخره ، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن (١).

ويضاف إلى هؤلاء العشرة القراء الأربعة ، حتى اشتهر على  
أسنة الناس القراء الأربعة عشر ، وهم : الحسن البصرى (٢) ، وابن محيىن (٣) ،

== قال ابن الجزرى : قال ابن أشتة : " كان خلف يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه فى  
مائة وعشرين حرفا " .

انظر : البغوى ، الحسين بن مسعود ، معالم التنزيل المعروف بتفسير البغوى ،  
طبع بهامش تفسير الخازن ( مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبنى ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م )  
ج ١ ، ص ٧ ، والنشر فى القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٣٨ ؛ وإتحاف فضلاء  
البشر ، ص ٦ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٧٤ .

(١) الطبرسى ، أبو على الفضل بن الحسن ، مجمع البيان فى تفسير القرآن ( بيروت :

دار مكتبة الحياة ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م ) ، ج ١ ، ص ٢٥

(٢) هو الحسن بن يسار البصرى ، أبو سعيد : إمام زمانه علما وعملا ، وهو من سادات

التابعين وفضلائهم .

وكان الحسن فصيح العبارة ، سليم اللغة ، حتى قال فيه الشافعى : " لو أشاء

أقول : إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته " .

توفى رحمه الله سنة عشر ومائة .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ؛ وغاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٣٥ .

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيىن السهمى مولا هم المكى : مقرئ أهل مكة مع ابن

كثير . قال أبو عبيد : " كان من قراء مكة عبدالله بن كثير ، وحמיד بن قيس ،

ومحمد بن محيىن ، وكان ابن محيىن أعلمهم بالعربية ، وأقواهم عليها " .

وقال ابن الجزرى : " ولولا ما فيها - يعنى فى قراءته - من مخالفة المصحف لألحقت

بالقراءات المشهورة " .

توفى رحمه الله سنة ثلاث وعشرين ومائة ، كما قال به أبو القاسم الهذلى ، وقال

سبط الخياط سنة اثنتين وعشرين ومائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٦٧ ؛ والأعلام ، ج ٦ ، ص ١٨٩ .

والأعمش (١) ، واليزيدي (٢).

وأما سبب اشتهار الأربعة الذين فوق العشرة وانحصار العلماء في البحث عن وجه قراءتهم دون غيرهم ، فلأن قراءتهم قريبة في الرواية والسند من روايات واسناد القراءات السبع أو العشر (٣).

خلاصة الكلام ، أن هذه المرحلة كانت المنطلق في تأليف القراءات ، ولم يقتصروا في السبع أو العشر فقط ، بل قد ألفوا - كما نرى - فيما زاد على ذلك .

---

(١) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي - بالولاء - الكوفي ، أبو محمد ، الملقب بالـأعمش : الإمام الجليل ، تابعي مشهور ، وهو شيخ حمزة الزيات . قال السخاوي : " قيل : لم ير السلاطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش ، مع شدة حاجته وفقره " . توفي رحمه الله سنة ثمان وأربعين ومائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣١٥ - ٣١٦ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ١٣٥ .

(٢) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري ، أبو محمد المعروف باليزيدي لصحبه يزيد بن منصور الحميري - خال المهدي - يؤدب ولده : عالم بالعربية والأدب . أخذ القراءة عن أبي عمرو ، وهو الذي خلفه بالقيام بها ، وأخذ أيضا عن حمزة .

قال ابن مجاهد : " وانما عولنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه ، لأجل أنه انتصب للرواية عنه ، وتجرد لها ولم يشتغل بغيرها ، وهو أضبظهم " .

له تصانيف في اللغة والنحو والأدب . توفي رحمه الله سنة اثنتين ومائتين .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ - ٣٧٧ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ١٦٢ .

(٣) الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مختار عمر ، معجم القراءات القرآنية ( الكويت : مطبعة جامعة الكويت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ) ، ج ١ ، ص ٩٥ .

ثم بعد هذا تتابعت التآليف ، وتكاثرت التصانيف ، وتنوعت اتجاهاتها ، فبعض ألف في القراءات وأسانيدها ، وبعضهم في الاحتجاج لها في جوانبها اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية ، كالحجة في القراءات السبع لابن خالويه<sup>(١)</sup> ، والمحتسب لابن جنى<sup>(٢)</sup> ، وغيرهما .

---

(١) طبع هذا الكتاب في بيروت ، مطبعة دار الشروق ، بتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم .

وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبدالله : لغوى ، نحوى ، أصله من همدان واستوطن حلب ، وتوفى بها سنة سبعين وثلاثمائة . وهو من تلاميذ ابن مجاهد .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢٣٧ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٣١ .

(٢) طبع هذا الكتاب في القاهرة ، لجنة إحياء التراث الإسلامى ، بتحقيق على النجدى ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبى .  
وابن جنى هو عثمان بن جنى الموصلى ، أبو الفتح : من أئمة الأدب والنحو صاحب التصانيف ، منها " الخصائص " في اللغة ، و " المقتضب من كلام العرب " وغيرهما .

توفى رحمه الله سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٠٤ ؛ ونزهة الألباب ، ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

### ثانيا : تقسيم القراءات :

لم تتفق كلمة العلماء على تقسيم القراءات ، وإنما اختلفوا في تقسيمها على

النحو التالي :

فمكى بن أبى طالب قسمها إلى ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup> ، هي :

١ - قسم يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال<sup>(٢)</sup> وهى :

- أن ينقل عن الثقات إلى النبى صلى الله عليه وسلم ،

- ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن شائعا ،

- ويكون موافقا لخط المصحف .

ومثاله : ( مَا لِكَ وَمَلِكِ )<sup>(٣)</sup> و ( يَخْدُ عُونٌ وَيَخَادُ عُونٌ )<sup>(٤)</sup> و ( وَصَى وَأَوْصَى )<sup>(٥)</sup> و ( تَطَوَّعٌ

وَيَطْوَعُ )<sup>(٦)</sup> . ونحو ذلك من القراءات المشهورة .

---

(١) الإبانة ، ص ٥٧ - ٥٨ ، وذكره أيضا ابن الجزرى فى نشره ، ج ١ ، ص ١٤ .

(٢) أى الأركان أو المقاييس الثلاثة .

(٣) من سورة الفاتحة ، آية رقم ٤٠ .

(٤) من سورة البقرة ، آية رقم ٩ ، وتمامها ( وَمَا يَخْدُ عُونٌ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ) .

(٥) من سورة البقرة ، آية رقم ١٣٢ ، وهو قوله تعالى ( وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ )

(٦) من سورة البقرة ، آية رقم ١٥٨ ، وهو قوله تعالى ( وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ

عَلِيمٌ ) .

وآية رقم ١٨٤ ، وهو قوله تعالى ( فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ )

٢ - والقسم الثاني : ما صح نقله عن الآحاد ، وصح وجهه في العربية ، وخالف لفظه

خط المصحف . فهذا يقبل ولا يقرأ به .

مثاله : قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضی الله عنهما : " والذكر والأنثى " فسی

(وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى) (١).

٣ - والقسم الثالث : ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية .

فهذا لا يقبل ولا يقرأ وإن وافق خط المصحف .

مثال ما نقل غير ثقة : كقراءة ابن السميع (٢) وغيره في ( نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ) (٣) :

" ننجيك " بالحاء المهملة .

وأما ما نقل ثقة ولا وجه له في العربية ، فلا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط

وعدم الضبط ، وهو قليل جدا ، بل لا يكاد يوجد . (٤)

---

(١) سورة الليل ، آية رقم ٣ .

وقرء وا بكسر " الذكر " على أن الواو قسم .

(٢) هو محمد بن عبدالرحمن بن السميع - بفتح السين - أبو عبدالله اليماني : له اختيار

في القراءة . قيل إنه قرأ على نافع ، وقرأ على طاووس . قال الذهبي : " هذا المكي -

يعنى ابن السميع - لا يعرف " . وانكره ابن الجزرى فقال : " قلت : بل هو معروف

قرأ على ابن كثير ، ولكنه ضعيف " . ولم يذكر ابن الجزرى ولا غيره تاريخ وفاته .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

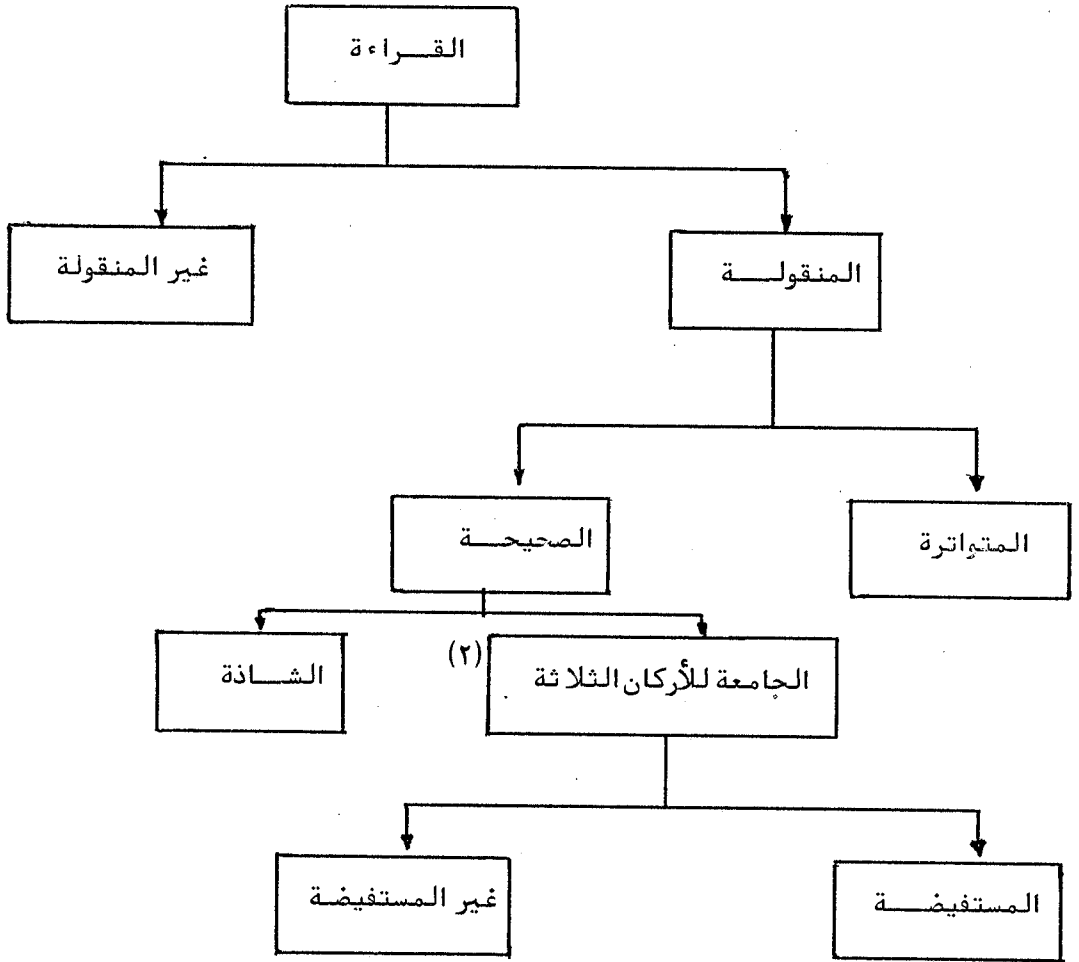
(٣) سورة يونس ، آية رقم ٩٢ .

(٤) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ١٦ .

الأمثلة المذكورة للأقسام الثلاثة للقراءات عند مكى بن أبى طالب نقلتها من

ابن الجزرى في نشره ، ج ١ ، ص ١٤ - ١٦ ، ولم يذكرها مكى بن أبى طالب .

وأما ابن الجزرى فقد قسمها على النحو التالى: (١)



فالقراءة المتواترة : هي كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، وتواتر نقلها . وذلك كقراءة الأئمة السبعة والأئمة العشرة . (٣)

(١) ابن الجزرى ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، تحقيق : الدكتور عبدالحى الفرماوى .

(القاهرة : مكتبة جمهورية مصر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م) ، ص ٩١-٩٧ ، وذكره أيضا شهاب

الدين القسطلانى فى لطائف الاشارات ، ج ١ ، ص ٧٠ وما بعدها .

(٢) والأركان الثلاثة هي : صحة السند ، وموافقة العربية ، وموافقة الرسم .

وسياتى بيانها بالتفصيل - إن شاء الله - .

(٣) لا خلاف بين العلماء فى تواتر القراءات السبع ، وإنما الخلاف وقع فى القراءات العشر ،

وسياتى بيانها - إن شاء الله - .

والقراءة المستفيضة : هي ما صح نقله بنقل العدل الضابط عن مثله كذا إلى

منتهاه واستفاض نقله ، وتلقاه الأئمة بالقبول ، ووافق العربية والرسم .

وهذا الضرب يلتحق بالقراءة المتواترة ، وان لم يبلغ مبلغها ، كما انفرد به بعض الرواة

وبعض الكتب المعتمدة ، أو كمراتب القراءة في المد ، ونحو ذلك .

والقراءة غير المستفيضة : هي القراءة الجامعة للأركان الثلاثة - صحة السند ،

وموافقة العربية ، وموافقة الرسم - ولم تتلقها الأئمة بالقبول ولم تستفص .

والقراءة الشاذة: هي ما وافق العربية وصح سنده ، وخالف الرسم .

وأما ما وافق العربية والرسم من غير نقل ، فلا تسمى شاذة بل مكذوبة ، يكفر

متعمدها .

وذلك كالقراءة المنسوبة كذبا إلى أبي حنيفة<sup>(١)</sup> (إِنَّمَا يَحْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ) برفع

الهاء ونصب الهمزة. (٢)

هذا تقسيم القراءات عند القراء ، وأما الأصوليون فقد قسموها إلى قسمين<sup>(٣)</sup>

(١) أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت ، التيمي بالولاء : الفقيه المجتهد المحقق ، أحد

الأئمة الأربعة . قيل : أصله من أبناء فارس ، ولد ونشأ بالكوفة ، وتوفي ببغداد سنة

خمسين ومائة ، في السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي .

قال الإمام الشافعي : " الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة " .

تاريخ بغداد ، ج ١٣ ، ص ٧٢٣ - ٣٢٤ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ٣٦ ؛ والفتح المبين ،

ج ١ ، ص ١٠١ - ١٠٥ .

(٢) النشر ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٣) حاشية العطار على جمع الجوامع ، ج ١ ، ص ٣٠٠ .

ويقهم أيضا من تعريفهم للقراءة الشاذة - كما سيأتي في بابها - .

هما: القراءة المتواترة والشاذة، فكل ما لواتر فيها فهي شاذة سواء كانت مشهورة أم غير مشهورة، إلا الحنفية، فإنهم قد فرقوا بين القراءة المشهورة والشاذة في الاحتجاج، مع أنهم لم يقولوا بقرآنية المشهورة - كما سيأتى بيانه في بابه إن شاء الله - (١).

---

(١) في تعريف القراءة الشاذة (في الباب الأول - الفصل الأول).



## مقاييس (١) القراءة الصحيحة :

وضع العلماء في هذا الفن المقاييس أو الأركان أو الشروط ليميزوا بها القراءات المقبولة من غيرها . وقد بينت أن بعض تلك المقاييس قد ظهر في الجيل الأول - جيل الصحابة رضی الله عنهم أجمعين - ، وذلك حينما جمع عثمان بن عفان رضی الله عنه مصحفا ، وأمر بإحراق ما عداه . ومن هنا شاع الأمر بتسمية ما خالف تلك المصاحف شاذا ، فموافقة الرسم إذن ركن أساسي في القراءة الصحيحة المقبولة . ولكن هذا المقياس ليس باقيا على مر الدهور ، بل ألغاه بعض العلماء ووضع مقياسا آخر ليفصل بين الصحيحة والشاذة من القراءات ، وهو مقياس الإسناد .

وذلك كما روى عن نافع - أحد القراء السبعة - حيث قال : " قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته ، وما شك به واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة " . (٢)

- 
- (١) مقاييس : جمع مقياس ، وهو المقدار . انظر : القاموس المحيط ، ص ٧٢٣ ، باب السين فصل القاف . والمراد بها ههنا : الأركان أو الشروط التي لا بد من تحققها في القراءة حتى تحكم بصحتها .
- (٢) أحمد بن عمر ، أبو الرضا الحموي ، القواعد والإشارات في أصول القراءات ، تحقيق : الدكتور عبدالكريم محمد حسين بكار . (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) ، ص ٣٦ - ٣٧ ؛ والدكتور عبدالصبور شاهين ، تاريخ القرآن (القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٦م) ، ص ٢٠١ .

وقد علق على حديث نافع هذا بعض العلماء المعاصرين<sup>(١)</sup> قائلا : " ويلاحظ في حديث نافع هذا إطلاق وصف الشاذ على رواية الآحاد دون أن يجعل أساس الشذوذ مخالفة مصحف عثمان رضى الله عنه ، وإن كان فى عمله موافقة أساسية وضمنية له " .

ومقياس الإسناد هو المقياس الوحيد لصحة القراءة أو شذوذها عنده<sup>(٢)</sup> . وهذا الكلام فيه نظر ، لأن نافعاً إنما ذكر فيه أهمية الإسناد لأخذ القراءة ، ولم يصرح أنه ترك مقياس موافقة الرسم المجمع عليه بين الصحابة رضوان الله عليهم ، فعدم الذكر لا يدل على عدم اعتباره ، فقد يكون ما ذكره مضافاً إلى ما قرره الصحابة وغيرهم ممن أتى بعدهم .

وهذا التأويل أقرب إلى الصواب ، ومن هنا يمكن أن أقول : إن مقياس الإسناد ومقياس الرسم هما مقياسان لتتميز بهما القراءة الصحيحة عن شذوذها .

ثم إذا نظرنا إلى قصة عمر بن الخطاب رضى الله عنه - الآتى ذكرها - نجد أن هذين المقياسين لم ينفردا بالحكم على سلامة القراءة أو شذوذها ، فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى صيانة القرآن من اللحن وانحراف الألسنة منذ عصر مبكر .

وقد أورد الأنبارى : " أنه قدم أعرابى فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : من يقرئنى شيئاً مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ " .

(١) تاريخ القرآن للدكتور عبدالصبور شاهين ، ص ٢٠١ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، ص ٨ ، وذكرها أيضاً فى تاريخ القرآن ، ص ٢٠٢ ، نقلًا عن الهذلى .

والأنبارى هو عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصارى ، أبو البركات ، كمال الدين الأنبارى : من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال ، له تصانيف منها :

فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال (أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (١) بالجر ، فقال الأعرابي : أو قد برىء الله من رسوله ، إن يكن الله برىء من رسوله فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمر رضى الله عنه مقالة الأعرابي ، فدعاه فقال : يا أعرابي ، أتبرأ من رسول الله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، انى قدمت المدينة ، ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرئنى فأقرأنى هذا سورة براءة ، فقال (أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) ، فقلت : أوقد برىء الله تعالى من رسوله ، ان يكن برىء من رسوله ، فأنا أبرأ منه . فقال عمر رضى الله عنه : ليس هكذا يا أعرابي ، فقال : كيف هى يا أمير المؤمنين ؟ فقال : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منه " .

وبهذا يتضح لنا أن سلامة العبارة القرآنية من الخطأ النحوى كانت تعنى أيضا رفض القراءة أو قبولها منذ ذلك العصر المبكر ، فصارت المقاييس أو الأركان أو الشروط للقراءة الصحيحة هو السند والعربية والرسم .

وما زال الناس يأخذون هذه المقاييس مدة طويلة بعد ذلك ، إلى أن جاء المتأخرون - كابن الجزرى - وصرح بذلك ، فاشتهر بالمقاييس الثلاثة ، وهى : موافقة العربية ولو بوجه ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصحة سندها (٢) .

---

== نزهة الألباء ، والإنصاف فى مسائل الخلاف - فى نحو الكوفيين والبصريين ، وغيرهما . توفى فى بغداد سنة سبع وسبعين وخمسائة .  
بغية الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاة ، ج ١ ، ص ٨٦-٨٨ ، والأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ .

(١) سورة التوبة ، آية رقم ٣ .

(٢) النشر فى القراءات العشر ، ج ١ ، ص ٩ .

فإليك بيان كل من هذه المقاييس الثلاثة :

### المقياس الأول : موافقة العربية ولو بوجه : (١)

والمراد بموافقة العربية : موافقة القراءات للقواعد النحوية .

وهذا لا شك يعتبر ركنا أساسيا ، إذ التغيير في القراءات يؤدي إلى التغيير في المعنى ، فقد مثلنا بقصة الأعرابي في حديث عمر السابق ذكره ، وفي نفس الوقت كان هذا المقياس قديما ، تحقق وجوده منذ ذلك العصر المبكر ، وإنما الجديد في المقياس الذي ساقه ابن الجزرى هو قيد " ولو بوجه " (٢) . فالمراد به : وجه من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصحا (٣) ، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع ، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية . (٤)

وذلك كقراءة حمزة (و الأرحام) (٥) بالجر ، وكقراءة أبي جعفر (لِجَزَى قَوْمًا) (٦) ،

(١) عبر في منجد المقرئين بـ " مطلقا " بدلا عن " ولو بوجه " .

انظر : منجد المقرئين ، ص ٩١

(٢) تاريخ القرآن للدكتور عبدالصبور شاهين ، ص ٢٠٥ .

(٣) عبر القسطلاني بـ " سواء كان راجحا أم مرجوحا " .

انظر : لطائف الاشارات لفنون القراءات ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(٤) النشر ، ج ١ ، ص ١٠ .

(٥) وأصل الآية : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ) من سورة النساء آية ١ .

وقرأ حمزة بالجر عطفًا على الضمير المجرور في " به " ، والباقون بالنصف عطفًا على لفظ الجلالة ، أو على محل " به " كقولك مررت به وزيدا .

منجد المقرئين ، ص ٩١ ، والنشر ، ج ١ ، ص ١٠ ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، واتحاف فضلاء البشر ، ص ١٨٥ .

(٦) سورة الجاثية ، آية ١٤ \* قرأ أبو جعفر بالياء المضمومة وفتح الزاي مبنيًا للمفعول =

وكالفصل بين المضافين في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) (١) . وغير ذلك .

ولعل سبب ذلك : أن العربية في عصر عمر رضى الله عنه لم تتفرغ هذه التفرجات العديدة ولم تشحن بهذه التوجيهات الكثيرة ، والاحتمالات المختلفة . فلا يغفل ابن الجوزى هذه التفرجات ، ولا يغض نظره عن هذه الاحتمالات ، فالاحتمالات النحوية والوجوه المتعددة لها قيمة في نظره . (٢)

#### المقياس الثانى : موافقة أحد المباحف العثمانية ولو احتمالا :

والمراد بموافقة أحد المباحف العثمانية : ما كان ثابتا في بعضها دون بعض . كقراءة ابن عامر : ( قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ) (٣) في البقرة بنغير واو ، (وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ

= مع نصب " قوما " ، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالياء المفتوحة قبل الجيم وبعد الزاى مبنيا للفاعل .  
منجد المقرئين ، ص ٩٢ ، والنشر ، ج ١ ، ص ١٠ ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ ،  
إتحاف فضلاء البشر ، ص ٣٩٠ .

(١) وفي المصحف (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) من سورة الأنعام ، آية ١٣٧ . فقرأ ابن عامر بضم الزاى وكسر الياء من (زين) ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه ، وهو فاعل في المعنى ، وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو مضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم) ، وهى قراءة متواترة صحيحة ، وقارنها ابن عامر أعلى القراء السبعة سندا .

النشر ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ ؛ إتحاف فضلاء البشر ، ص ٢١٧-٢١٨ .

(٢) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم ١١٦ .

انظر : النشر ، ج ١ ، ص ١١ ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ ؛ إتحاف فضلاء البشر ، ص ١٤٦ .

المُنْبِئِر<sup>(١)</sup> بزيادة الباء فى الاسمين ، ونحو ذلك ؛ فإن ذلك ثابت فى المصحف الشامى

دون غيره .

وكقراءة ابن كثير (جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)<sup>(٢)</sup> بزيادة " من " ، فإن ذلك ثابت

فى المصحف المكى ، إلى غير ذلك من مواضع كثيرة فى القرآن .

فمخالفة الرسم لأحد المصاحف العثمانية اعتمادا على مصحف عثمان آخر لا يعد مخالفة ؛

فلذا قد نبه القسطلانى<sup>(٣)</sup> على خطأ من عبر بقوله : " وافق لفظه خط المصحف الإمام " ،

فإنه فيه نظر من جهة تقييده بـ " الإمام " - وهو مصحف عثمان رضى الله عنه الذى أمسكه

لنفسه - لأن المعتمد موافقة أحد المصاحف العثمانية - كما بينت قبل قليل - ، ولم يقل

أحد بأن ذلك شاذ .

وهذا الاختلاف بين تلك المصاحف إنما هو اختلاف قراءان فى لغة واحدة ، لا اختلاف

لغات ، قصد بإثباته إنفاذ ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين واشتهر به

---

(١) سورة آل عمران ، آية رقم ١٨٤ .

انظر : النشر ، ج ١ ، ص ١١ ، وج ٢ ، ص ٢٤٥ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ١٨٣ .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم ١٠٠ .

انظر : النشر ، ج ١ ، ص ١١ ، وج ٢ ، ص ٢٨٠ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٢٤٤ .

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ج ١ ، ص ٦٨ .

القسطلانى هو أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلانى الأصل -

نسبة إلى قسطلية إقليم بأفريقية ، وليس نسبة إلى قسطلية - المصرى الشافعى ،

أبو العباس ، شهاب الدين : من علماء القراءات والحديث . له تصانيف منها

" إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى " و " المواهب اللدنية " فى السيرة المحمدية

و " لطائف الإشارات " وغيرها . توفى رحمه الله سنة ٩٢٣ بالقاهرة .

الأعلام ، ج ١ ، ص ٢٣٢ ؛ ومقدمة لطائف الإشارات للشيوخ عامر السيد عثمان والدكتور =

بينهم ، وانما كتبت هذه فى بعض بصورة وفى آخر بأخرى ، لأنها لو كررت فى كل مصحف لتوهم نزولها كذلك ، ولو كتبت بصورة فى الأصل وبأخرى فى الحاشية لكان تحكما مع إبهام الصحيح (١) .

هذا ، والاختلاف الواقع فى المصاحف العثمانية لا يخرجها عن كونها مصحفا واحدا من حيث اشتغالها على الوجه الواحد أو الأوجه الثابتة المعروفة وتجردها عن غير المعروفة فى زمنه صلى الله عليه وسلم . (٢)

وقد سبق بيانه أن مقياس موافقة الرسم قد ظهر منذ عصر مبكر - وهو العصر الذى جمع فيه عثمان رضى الله عنه مصحفا - ، إنما الجديد هو قيد " ولو احتمالا " (٣) .

والمراد به : ما يوافق الرسم ولو تقديرا ، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا - وهو الموافقة الصريحة - ، نحو (تعملون) (٤) بالتاء والياء ، و (يَغْفِرُ لَكُمْ) (٥) بالياء والنون ، ونحو ذلك ، وقد تكون تقديرا - وهو الموافقة احتمالا - ، ك (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (٦) ، فإنه كتب فى

---

= عبدالصبور شاهين ، ص ٨ ، وما بعدها ؛ محمد بن على الشوكانى ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ( القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ ) ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(١) محمد حسنين مخلوف ، عنوان البيان فى علوم التبيان ، تحقيق : حسنين محمد مخلوف

( مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م ) ، ص ١٠٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

(٣) هذا القيد من زيادة ابن الجزرى ، انظر : النشر ، ج ١ ، ص ١١ .

وعبر فى منجد المقرئين ، ص ٩١ ب " ولو تقديرا " .

(٤) سورة البقرة ، آية ٩٦ وغيرها .

(٥) سورة آل عمران ، آية ٣١ وغيرها .

(٦) سورة الفاتحة ، آية ٤ .

جميع المصاحف بلا ألف ، فقراءة الحذف توافقه تحقيقا ، وقراءة الألف توافقه تقديرًا

لحذفها في الخط اختصارا ، كما كتب (مَلِكُ الْمَلِكِ) (١).

ومن هنا نفهم أن ابن الجزرى لا يقف عند موافقة أحد المصاحف العثمانية تحقيقا ،

بل ضم إلى ذلك الموافقة الاحتمالية أو التقديرية ، ولعله بهذه الاضافة يهدف إلى إدخال

كثير من القراءات إلى هذا المقياس حتى لا يظن أحد أنها شاذة . (٢)

وبليق بى أن أبين في هذا المقام أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم (٣) أو مبذل (٤)

أو ثابت (٥) أو محذوف (٦) أو نحو ذلك ، لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة

مستفاضة ، كاثبات ياء الزوائد (٧) ، وحذف ياء (تَسْلُتْنِي) في

---

(١) سورة آل عمران ، آية رقم ٢٦ .

(٢) معجم القراءات ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٣) مثل (اركب معنا) من سورة هود ، آية ٤٢ ، فأدغمه أبو عمر والكسائى ويعقوب ،

واختلف عن ابن كثير وعاصم ففي بعض الروايات بالإدغام وفي الأخرى بالإظهار ،

وأما الباقيون قرأوا بالإظهار . انظر : النشر ، ج ٢ ، ص ١١ وما بعدها ؛ و اتحشاف

فضلاء البشر ، ص ٢٩ .

(٤) ككتابة (الصراط) و (المصيطرون) بالماد المبدلة من السين ، وعدلوا عن السين

التي هي الأصل لتكون قراءة السين وان خالفت الرسم من وجه ، قد أتت على الأصل

فيعتدلان . النشر ، ج ١ ، ص ١٢ .

(٥) كاثبات الواو في (وأكون من المالحين) ، وكاثبات ياءات الزوائد .

(٦) كحذف ياء (تسلتنى) .

(٧) هي الزوائد على الرسم تأتي في أواخر الكلم ، مثل (يا عبادى لا خوف عليكم) في

سورة الزخرف ، آية ٦٨ ، فأثبت الياء نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ،

والباقيون بحذفها .

وأما (يا عبادى الذين آمنوا) في العنكبوت آية ٥٦ ، و (يا عبادى الذين أسرفوا)

في الزمر ، آية ٥٣ ، فلا خلاف في إثباتها فيهما ، كما لا خلاف في حذفها في نحو



الكهف<sup>(١)</sup>، وقراءة (وأكون من المالحين)<sup>(٢)</sup>، والظاء من (بِضْرَيْنِ)<sup>(٣)</sup>، فكل ذلك وما في نحوه لم يعدوه من مخالفة الرسم المردونة، فإن الخلاف في ذلك يغتفر، إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتمشيه صحة القراءة وشهرتها، وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإن حكمه حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته<sup>(٤)</sup>.

#### المقياس الثالث : صحة السند :

كان معظم القراء والمحدثين والأصوليين والفقهاء يرون أن الاسناد الصحيح هو الأصل الأعظم والركن الأقوم والمقياس الأساسي، حتى ولو كانت هذه القراءة لا تتلاءم مع مقياس العربية التي وضعها النحويون . فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم لم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة

= (يا قوم) و (يارب) و (يا أبت) .

النشر، ج ٢، ص ١٧٩ - ١٨٠، ج ٢، ص ٣٧٠، وإتحاف فضلاء البشر، ص ٣٨٦ .

(١) آية ٧٠، حذف الياء ابن ذكوان - أحد راويي قراءة ابن عامر - خلافاً للجمهور .

النشر، ج ٢، ص ٣١٢، وإتحاف فضلاء البشر، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٢) سورة المنافقون، آية ١٠، وإثبات الواو بعد الكاف ونصب النون هو قراءة أبي عمرو،

وأما الباقيون بحذف الواو لالتقاء الساكنين وبجزم النون .

النشر، ج ٢، ص ٣٨٨؛ وإتحاف فضلاء البشر، ص ٤١٧ .

(٣) سورة التكوير، آية ٢٤ .

(٤) النشر، ج ١، ص ١٢-١٣، بتصريف؛ وذكره أيضاً السيوطي في الإتقان، ج ١، ص ١٠٠-١٠١ .

المقتدى بهم من السلف على قبولها ، كإنكار سيبويه (١) والمبرد (٢) على إسكان  
(يَا رِجْلَكُمْ) (٣) و (يَا مَرْكُم) (٤) ، وطعن ابن جرير الطبري (٥) والزمخشري (٦) على قراءة

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، الملقب بسيبويه ،  
وهو بالفارسية رائحة التفاح : إمام النحاة ، صنف الكتاب في النحو المشهور  
ب " كتاب سيبويه " لم يصنع قبله ولا بعده مثله . توفي شابا سنة ثمانين ومائة .  
نزهة الألباء ، ص ٦٠ - ٦٦ ؛ بغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ والأعلام ،  
ج ٥ ، ص ٨١ .

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد  
- بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر - : إمام العربية ببغداد في زمانه  
من كتبه " الكامل " و " المذكر والمؤنث " و " المقتضب " وغيرها .  
توفي رحمه الله سنة خمس وثمانين ومائتين ، وقيل ست وثمانين ومائتين .  
نزهة الألباء ، ص ٢١٧ - ٢٢٨ ؛ وبغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ - ٢٧١ ؛ والأعلام ،  
ج ٧ ص ١٤٤ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٥٤ . في المصحف : مجرور بالي ، وقرأ أبو عمرو بإسكان  
الهمزة ، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلبا للتخفيف .

النشر ، ج ٢ ، ص ٢١٢ وما بعدها ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ١٣٦ .  
(٤) سورة البقرة ، آية ٦٧ وغيرها . وفي المصحف في جميع الآيات بضم الراء الا في آية  
٨٠ من سورة آل عمران فينصب ، وقرأ أبو عمرو بإسكانها ، وهي أيضا لغة بني  
أسد وتميم .

النشر ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ١٢٦ .

(٥) قد سبقت ترجمته في ص ١٦ .

(٦) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، أبو القاسم ، الملقب  
بجار الله - لأنه سافر إلى مكة فجاور بها زمنا - : من أئمة العلم والدين والتفسير  
واللغة والآداب . وأشهر كتبه " الكشاف " و " أساس البلاغة " وغيرها .  
توفي رحمه الله سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .

نزهة الألباء ، ص ٢٩١ - ٢٩٣ ؛ وبغية الوعاة ، ج ٢ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ١٧٨ .

ابن عامر في سورة الأنعام<sup>(١)</sup> السابق ذكرها .  
قال أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup> " والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء ، وهو الذي اختاره وآخذه " .  
وقال أيضا : " وأئمة القراءة لا تعمل على شيء من حروف القرآن على الألفاء في اللغوة ولا الأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"<sup>(٣)</sup>  
هذا ، وقد امتنعت القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذي ليس له أصل في القراءة  
يرجع إليه ، على ما روى ابن مجاهد<sup>(٤)</sup> وغيره عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله  
عنهما من الصحابة ، وعن ابن المنكدر<sup>(٥)</sup> وعروة بن الزبير<sup>(٦)</sup> وعمر بن عبدالعزيز<sup>(٧)</sup>

---

(١) آية رقم ١٣٧ . انظر : ص ١٠٨ من هذا البحث .  
وقد أطال ابن الجزري في الكلام ردا على طعن الطبري والزمخشري على قراءة ابن عامر  
في هذه الآية .  
انظر : النشر ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٢١٧-٢١٨ .  
(٢) نقله ابن الجزري عن كتابه " جامع البيان " .  
انظر : النشر ، ج ١ ، ص ١٠ .  
(٣) النشر ، ج ١ ، ص ١٠-١١ ، وإلتقان ، ج ١ ، ص ١٠٠ .  
(٤) سبقت ترجمته في ص ٧٤ .  
(٥) هو محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير - بالتصغير - القرشي التيمي ، أبو  
عبدالله ويقال أبو بكر المدني : أحد الأئمة الاعلام ، ومن حفاظ الحديث ، وذكر ابن  
حبان من الثقات وقال : " كان من سادات القراء " . توفي رحمه الله سنة ثلاثين ومائة .  
الامام الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ( الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،  
١٩٦٨م/١٣٨٨هـ ) ، ج ١ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وابن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب -  
( بيروت : دار صادر ، مصورة من مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة  
في الهند ، ١٣٢٦هـ ) ، ج ٩ ، ص ٤٧٣ ، والأعلام ، ج ٧ ، ص ١١٢ .

(٦) سبقت ترجمته في ص ٥٨

(٧) سبقت ترجمته في ص ٥٩

وعامر الشعبي (١) من التابعين ، أنهم قالوا : " القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ، فاقروا كما علمتموه " (٢) .

ولذلك كان كثير من أئمة القراءة - كنافع وأبى عمرو - يقول : " لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرأت ، لقرأت حرف كذا وكذا وحرف كذا كذا " (٣) .

وبالجملة فإن صحة السند هي شرط من شروط القراءة الصحيحة ، فهل يشترط فيها التواتر؟ فيه رأيان :

أحدهما : يشترط فيها التواتر ، وهو قول جمهور الأصوليين والفقهاء والمحدثين .  
قال أبو القاسم النويرى (٤) : " عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لاجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ، لأن القرآن - عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة ، منهم الغزالي (٥)

(١) سبقت ترجمته فى ص ٦٣

(٢) وقد أورد ابن مجاهد وغيره هذا الحديث بهذا اللفظ ونحوه :

ابن مجاهد، كتاب السبعة فى القراءة ، تحقيق : الدكتور شوقى ضيف ، ( مصر : دار المعارف ، ١٩٧٢م ) ، ص ٤٩ - ٥٢ ؛ والمرشد الوجيز ، ص ١٧٠ ؛ والنشر ، ج ١ ، ص ١٧

(٣) كتاب السبعة فى القراءة ، ص ٤٨ ؛ و النشر ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٤) نقل هذا القول كل من القسطلانى والدمياطى .

انظر : لطائف الاشارات ، ج ١ ، ص ٦٩-٧٠ ؛ واتحاف فضلاء البشر ، ص ٦٠ .

النويرى هو محمد بن محمد بن محمد ، المحب أبو القاسم النويرى الميمونى القاهرى المالكى : فقيه ، نحوى ، أصولى ، عالم بالقراءة له تصانيف فى الأصول والفقه والقراءات وغير ذلك . وفى تاريخ وفاته خلاف ، وذكر الشوكانى أنه مات سنة سبع وتسعين وثمانمائة ، وقال الزركلى إنه سنة سبع وخمسين وثمانمائة .

بدر الطالع ، ج ١ ، ص ٢٥٦-٢٥٧ ؛ والاعلام ، ج ٧ ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٥) سبقت ترجمته فى ص ١٩

وصدر الشريعة (١) ، وموفق الدين المقدسي (٢) وابن مفلح (٣) - هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا ٦ وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر ، وحينئذ فلا بد من حصول التواتر عند الأئمة الأربعة ، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت ، صرح بذلك جماعة كابن عبد البر (٤) وابن عطية (٥) والنووي (٦)

- 
- (١) سبقت ترجمته
- (٢) هو ابن قدامة ، وقد سبقت ترجمته
- (٣) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج ، أبو عبد الله ، شمس الدين المقدسي : أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل . ولد ونشأ في بيت المقدس ، وتوفي بمالحيه دمشق سنة ثلاث وستين وسبعمائة . من كتبه : " كتاب الفروع " في الفقه ، وكتاب في أصول الفقه ، وله على المقنع نحو ثلاثين جزءا ، وغيرها .
- (٤) الأعلام ، ج ٧ ، ص ١٠٧ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ١٧٦ . هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي ، أبو عمر : أحد أعلام الأندلس ، من كبار حفاظ الحديث ، مؤرخ ، أديب . صاحب تصانيف عديدة ، منها " الاستيعاب في معرفة الأصحاب " و " جامع بيان العلم وفضله " وغيرهما . توفي رحمه الله سنة ثلاث وستين وأربعمائة .
- (٥) وفيات الأعيان ، ج ٧ ، ص ٦٦ - ٧٢ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ٢٤٠ . هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن عطية المحاربي الغرناطي ، أبو محمد : مفسر ، فقيه ، نحوي ، لغوي ، أديب . له تصانيف منها : " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " وغيره . توفي رحمه الله سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة وقيل سنة إحدى وخمسين ، وقيل سنة ست وخمسين .
- (٦) بغية الوعاة ، ج ١ ، ص ٧٣ - ٧٤ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ . هو يحيى بن شرف بن مري - بكسرى الميم والقصر ، أو بضم الميم وكسر الراء - بن حسن الخزاعي الحوراني النووي الشافعي ، أبو زكريا ، محيي الدين : علامة بالفقه والحديث وغيرهما ، صاحب التصانيف العديدة ، منها المجموع شرح المهذب ، والروضة ، وشرح صحيح مسلم وغيرها . ولد سنة ٦٣١ هـ بنوا ، وإليها نسبته التي =

والزركشى (١) و السبكي (٢) والاسنوى (٣) والأذرى (٤) . وعلى ذلك أجمع القراء  
فى أول الزمان وكذا فى آخره ، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكى (٥) ، وتبعه بعض  
المتأخرين " .

= اشتهر بها " النووى " - بدون الألف - أو " النووى " - بإثبات الألف - كما يؤثر  
كتابتها عدد من العلماء . توفى رحمه الله سنة ست وسبعين وستمائة ، وذكر ابن  
قاضى شعبة سنة سبع وسبعين وستمائة .  
طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ١٥٣ - ١٥٧ ؛ والأعلام ، ج ٨ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ ؛ والفتح  
المبين ، ج ٢ ، ص ٨١-٨٢ .

- (١) سبقت ترجمته  
(٢) المراد ههنا : ابن السبكي ، تاج الدين . وسبقت ترجمته  
(٣) سبقت ترجمته  
(٤) هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبدالواحد ، أبو العباس ، شهاب الدين الأذرى :  
فقيه شافعى ، وُلد بأذرعات الشام ، وتفقّه بالقاهرة ، وولى نيابة القضاء بحلب ،  
وراسل السبكي بالمسائل الحلبيات . ومن تصانيفه " جمع التوسط والفتح بين الروضة  
والشرح " عشرون مجلدا ، وشرح المنهج شرحين ، أحدهما غنية المحتاج ، والثانى  
قوت المحتاج ، وفى كل منهما مال يس فى الآخر . توفى رحمه الله سنة ثلاث وثمانين  
وسبعمائة .

البدر الطالع ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٣٦ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ١١٩ .  
(٥) سبقت ترجمته

وهذه العبارة فيها نظر من وجهين :

الأول : أن مكيا عدّه النويرى من المتأخرين ، وهذا غير صحيح ، لأنه عاش النصف  
الثانى من القرن الرابع ، وأدرك الثلث من القرن الخامس ( ٣٥٥ - ٤٣٧هـ )  
كما فى ترجمته .

والثانى : ونسبة القول إلى مكى أيضا غير صحيح لأمر :

١ - انه فى وصف القراءة المقبولة قال : " أن ينقل الثقات " ولفظ

الجمع هنا كاف فى الدلالة على قصد التواتر . =

وقال الزركشى مستدلا على وجوب التواتر : " لا خلاف أن كل ما هو من القرآن  
يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ٠٠٠ " ، ثم قال : " فإن العلم اليقيني حاصل  
أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه  
وأنه الهادى للخلق إلى الحق المعجز الباقي على صفحات الدهر ، والذى هو أصل الدين  
القويم والصراط المستقيم ، فمستحيل أن لا يكون متواترا فى ذلك كله ، إذ الدواعى تتوافر  
على نقله على وجه التواتر ، وكيف لا وقد قال تعالى : ( إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ  
لَحَافِظُونَ ) (١) والحفظ إنما يتحقق بالتواتر ، وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ  
مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ) (٢) ، والبلاغ العام إنما هو  
بالتواتر ، فما لم يتواتر مما نقل آحادا نقطع بأنه ليس من القرآن " . (٣)

---

= ٢ - أنه قسم ما روى من القراءات على ثلاثة أقسام كما سبق بيانه فى تقسيم  
القراءات

ومن خلال هذا التقسيم نرى مكيلا لا يأخذ القرآن بخبر الآحاد ، وهو إن قبل  
القراءة يمنع القراءة بها .

٣ - انه ثبت عنه قوله : وما خالف خط المصحف أيضا هو من السبعة إذا صحت  
روايته ووجهه فى العربية ولم يضا مغنى خط المصحف ، لكن لا يقرأ به : " إذ  
لا يأتي إلا بخبر الآحاد ، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد ، واذ هو مخالف للمصحف  
المجمع عليه ، فهذا الذى نقول ونعتقده ، وقد بيناه كله " .  
تشير هذه العبارة بوضوح الى وجهة مكي فى هذه الناحية ، وأنه لا يعتد  
بالقراءة الا بسند متواتر .

فى علوم القراءات ، ص ٤٩ - ٥٠ بتصرف .

(١) سورة الحجر ، آية رقم ٩٠ .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم ٦٧ .

(٣) البرهان فى علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ١٢٥ .

قال صاحب فواتح الرحموت <sup>(١)</sup>: " ان القرآن مما تتوفر الدواعى على نقله لتضمنه التحدى ، ولأنه أصل الأحكام باعتبار المعنى والنظم جميعا ، حتى تعلق بنظمه أحكام كثيرة ، ولأنه يتبرك به فى كل عصر بالقراءة والكتابة ، ولذا علم جهد الصحابة فى حفظه بالتواتر القاطع ، وكل ما تتوفر دواعى نقله ينقل متواترا عادة ، فوجوده ملزوم للتواتر عند الكل عادة ، فاذا انتفى اللازم - وهو التواتر - انتفى الملزوم قطعاً .

والثانى : لا يشترط فيها التواتر ، وبه قال بعض المتأخرين من القراء ، وهم يختلفون على رأيين : فأبو شامة <sup>(٢)</sup> وابن الجزرى <sup>(٣)</sup> ومن وافقهما قد اشترطوا فيها الاستفاضة والاشتهار .

- 
- (١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ٠٩ .  
وصاحب مسلم الثبوت هو محب الله بن عبدالشكور البهارى الهندى : الفقيه الحنفى الأصولى المنطقى ، المتوفى سنة تسع عشرة ومائة وألف .  
الأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٨٣ ؛ و الفتح المبين ، ج ٣ ، ص ٠١٢٢ .  
وأما صاحب فواتح الرحموت هو عبدالعلى محمد بن نظام الدين محمد اللكنوى الأنصارى - نسبة إلى القبيلة الأنصارية - ، المكنى بأبى العباس ، الملقب ببهر العلوم : الفقيه الحنفى الأصولى المنطقى المتوفى سنة ثمانين ومائة وألف .  
الفتح المبين ، ج ٣ ، ص ٠١٢٢ .
- (٢) المرشد الوجيز ، ص ٠١٧١ .  
وأبو شامة هو عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، شهاب الدين ، أبو القاسم المقدسى ثم الدمشقى الشافعى المقرئ : مؤرخ ، محدث ، نحوى . له تصانيف ، منها " المرشد الوجيز " و " كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين " وغيرهما . توفى رحمه الله سنة خمس وستين وستمائة .
- معرفة القراء الكبار ، ص ٥٣٧ - ٥٣٩ ؛ و غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ ؛  
والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٩٩ .
- (٣) النشر ، ج ١ ، ص ٠١٢ .



قال أبو شامة مؤكداً لرأيه : " ويحمل على اعتقاد ذلك ثبوت تلك القراءة بالنقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلتزم فيه تواتر ، بل تكفى الأحاد الصحيحة مع الاستفاضة وموافقة خط المصحف " .

وذلك لأن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من الرسم والعربية ، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً ، سواء وافق الرسم أم خالفه ، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عند هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم . (١)

وذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة (٢) .

وهناك رأى آخر حكاه الزركشى عن قوم من المتكلمين : أنه يسوغ إعمال الرأى والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها . (٣)

وهذا الرأى باطل وفاسد بلا شك ، وكيف لا ، والقرآن معجز عظيم ، يعجز البشر عن الإتيان بمثله ، وإذا كان الأمر كذلك فلا مجال إذن للاجتهاد والرأى فيه .

---

(١) النشر ، ج ١ ، ص ١٣ .

(٢) البرهان فى علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ١٢٦ نقلاً عن القاضى أبى بكر فى الانتصار . وذكره أيضاً السيوطى فى الإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

(٣) المرجعان نفسيهما .

### النتيجة :

وبعد استعراض الأقوال المختلفة في وجوب التواتر للقراءة الصحيحة وعدمه ،  
أرى أن الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور ، وقد سبق الكلام حينما ذكرت تعريـف  
القرآن<sup>(١)</sup> أن التواتر شرط أساسي في قرآنيته ، وأيضا باشتراط التواتر تمتاز وجوه  
القراءات عن الأحاديث التي يكتفى في ثبوت صحتها بنقل العدل الضابط عن مثله دون  
اشتراط التواتر . والله أعلم .

ومن هنا عرفنا أن القراءة الصحيحة هي التي استوفت تلك المقاييس الثلاثة  
وهذا الذي اختاره أكثر العلماء إلا من شذ رأيه ، كالجعبري<sup>(٢)</sup> وابن شنبوذ<sup>(٣)</sup> وابن  
مقسم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر : ص ١٧ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو محمد ، أو أبو اسحاق :  
عالم بالقراءات ، من فقهاء الشافعية . صاحب التمانيف في القراءة وغيرها ،  
منها شرح الشاطبية المسمى بكنز المعاني شرح حرز الأمانى . توفي رحمه الله  
سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة .

(٣) غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٢١ ، والأعلام ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .  
هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ، أبو الحسن : الإمام ، شيخ  
الاقراء بالعراق ، أستاذ كبير ، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة  
والخير والصلاح والعلم . توفي رحمه الله سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .

(٤) غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٥٢ - ٥٦ ، والأعلام ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ .  
هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن مقسم  
البغدادي العطار ، أبو بكر . ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس : الإمام ، المقرئ ، النحوى .  
توفي رحمه الله سنة أربع وخمسين وثلاثمائة .

غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٢٣ - ١٢٥ ، والأعلام ، ج ٦ ، ص ٨١ .

فالجعبرى يرى أن الشرط واحد ، وهو صحة النقل ويلزم الآخرا<sup>(١)</sup> .  
والحقيقة أن الجعبرى لم يقل بعدم اشتراط موافقة الرسم والعربية ، بل يفهم من كلامه  
أن موافقة الرسم والعربية شرطان معتبران فى كون القراءات تسمى صحيحة ، إنما الخطأ  
فى وجوب التلازم بين صحة السند والشرطين الآخريين ، لأن صحة السند لم تلزم موافقة الرسم  
والعربية ، فكم من قراءات قرأها ابن مسعود وأبى بن كعب وغيرهما من الصحابة رضى  
الله عنهم لم توافق رسم المصحف ، كقراءة ابن مسعود رضى الله عنه : ( **تخرج الدهن** )<sup>(٢)</sup>  
وكقراءة أبى بن كعب رضى الله عنه : ( **فتذروها كالمسجونة** )<sup>(٣)</sup> ، مع أنه لم يقل  
أحد من سلف الأمة ولا من خلفها انهما لم يصدقا فى نقل قراءتهما .

وأما ابن شنبوذ فقد رأى جواز القراءة بما خالف الرسم ما دامت الرواية صحيحة  
النقل .<sup>(٤)</sup> فهذا مما لا شك ببطلانه ، لأن ابن مسعود حينما أنكر إجماع الصحابة رضى الله

---

(١) النشر ، ج ١ ، ص ١٣ ، والتواعد والاشارات فى أصول القراءات ، ص ٣١ ؛ والإنتقان ،

ج ١ ، ص ١٠١ .

(٢) وقراءة الجمهور : ( **تَتَبَّتْ بِالدَّهْنِ** ) من سورة المؤمنون ، آية رقم ٢٠ .

انظر : أبو حيان الأندلسى ، تفسير البحر المحييط ( بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ /

١٩٨٣م ) ، ج ٦ ، ص ٤٠١ ؛ والزمخشرى ، محمود بن عمر بن محمد ،

الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ( القاهرة :

مطبعة الاستقامة ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م ) ، ج ٣ ، ص ١٤٢ .

(٣) وقراءة الجمهور : ( **فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ** ) من سورة النساء ، آية رقم ١٢٩ .

انظر : تفسير البحر المحييط ، ج ٣ ، ص ٣٦٥ .

(٤) المرشد الوجيز ، ص ١٨٧ ؛ وغاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٥٤ ؛ والنشر ،

ج ١ ، ص ٤٢ .

عنهم أجمعين في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه على ما بين الدفتين واطراحهم  
ما عداه ، أدبه أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ولم ينكر عليه في ذلك  
منكر (١) .

ولذلك عقد لابن شنيوذ المجلس بحضرة الوزير ابن مقله (٢) ، وبحضرة ابن مجاهد  
وجماعة من العلماء والقضاة ، وكتب عليه به المحضر ، واستتيب عنه بعد اعترافه (٣)  
وكان ما اعترف به يومئذ (٤) : ( فامضوا إلى ذكر الله ) (٥) و ( وتجعلون

- 
- (١) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٦٦٨ ، والغزالي ، محمد بن محمد ، المنحول  
من تعليقات الأصول . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو ( دمشق : دار الفكر ،  
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ) ، ص ٢٨٣ .
- (٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن مقله ، أبو علي ، المعروف بابن مقله : وزير ،  
من الشعراء والأدباء ، تقلد الوزارة ثلاث دفعات لثلاثة من الخلفاء ، هـم  
المقتدر العباسي (٣١٦هـ) ، ثم القاهر بالله (٣٢٠هـ) ، ثم الراضي بالله (٣٢٢هـ) ،  
توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .
- (٣) الأعلام ، ج ٦ ، ص ٢٧٣ ، و وفيات الأعيان ، ج ٥ ، ص ١١٣ - ١١٧ .  
صورته :
- " يقول محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنيوذ : قد كنت أقرأ حروفا تخالف  
ما في مصحف عثمان المجمع عليه الذي اتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على تلاوته ، ثم بان لي أن ذلك خطأ ، فأنا منه تائب وعنه مقلع ، وإلى الله عز وجل  
بريء ، إذ كان مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافة ولا أن يقرأ بغير ما فيه " .
- انظر : المرشد الوجيز ، ص ١٨٩ .
- (٤) ذكره في المرشد الوجيز ، ص ١٩٠ ، و غاية النهاية ، ج ٢ ، ص ٥٥ .
- (٥) هي قراءة عمر بن الخطاب وابن عباس وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم .  
وفي المصحف : ( فَاَسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ) من سورة الجمعة ، آية رقم ٩ .
- انظر : الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل القرآن المعـرُوف  
بتفسير الطبري ( مصر : المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ، ١٣٢٩هـ ) ج ٢٨ ، ص  
٦٥ - ٦٦ ، و الكشاف ، ج ٤ ، ص ١٠٥ .

شكركم أنكم تكذبون<sup>(١)</sup> ، و ( يأخذ كل سفينة صالحة غصبا )<sup>(٢)</sup> ، و ( كالمسوف المنفوش )<sup>(٣)</sup> ، و ( فاليوم ننجيك بيدك )<sup>(٤)</sup> ، و ( تبت يدا أبي لهب وقد تب )<sup>(٥)</sup> و ( فلما خر تبينت الانس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين )<sup>(٦)</sup> ، و ( والذكر والأنثى )<sup>(٧)</sup> ، و ( فقد كذب الكافرون

- (١) هي قراءة تروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .  
وفى المصحف ( وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ ) من سورة الواقعة ، آية رقم ٨٢ .  
تفسير الطبري ، ج ٢٧ ، ص ١١٩ وما بعدها ، والكشاف ، ج ٤ ، ص ٥٩ .
- (٢) سورة الكهف ، آية رقم ٧٩ ، بزيادة "صالحة" . وهي قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب .  
تفسير الطبري ، ج ٦ ، ص ٢-٣ ، والكشاف ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ .
- (٣) هي قراءة ابن مسعود بدلا عن ( كالعن المنفوش ) من سورة القارعة ، آية ٥ .  
الكشاف ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ .
- (٤) سورة يونس ، آية ٩٢ . هكذا ذكرها ابن الجزري بالجيم ، كما في غاية النهاية  
ج ٢ ، ص ٥٥ .  
لكن بعدما اطلعت على عدة كتب - منها النشر له - ظهر لي أنها متواترة -  
فبالتخفيف - أي ننجيك - هي قراءة يعقوب ، وأما الجمهور فبتشديد الجيم - أي  
ننجيك - فلا أدري كيف وصف الإمام الجليل ابن الجزري هذه القراءة بالشذوذ  
ونسبها إلى ابن شنبوذ ، مع أنه يرى عدم اشتراط موافقة الرسم ، ولذلك لم يذكرها  
أبو شامة ضمن القراءات التي كان من أجلها عقد المجلس . فالقراءة الشاذة هي  
" ننجيك " بالحاء المهملة ، وهي قراءة أبي بن كعب ومحمد بن السميع ، ويزيد  
البربري .
- انظر : النشر ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ ، و البحر المحيط ، ج ٥ ، ص ١٨٩ ، و مجمع  
البيان ، ج ٥ ، ص ١٣٠ ، و اتحاف فضلاء البشر ، ص ٢٥٤ .
- (٥) سورة اللهب آية رقم ١ بزيادة " قد " وهي قراءة ابن مسعود .  
تفسير الطبري ، ج ٣٠ ، ص ٢١٧ ، و الكشاف ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ .
- (٦) وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس . والقراءة المعروفة في هذه الآية : ( فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ) من سورة  
سبأ ، آية رقم ١٤ .
- تفسير الطبري ، ج ٢٢ ، ص ٥١-٥٢ ، و الكشاف ، ج ٣ ، ص ٢٨٣-٢٨٤ .
- (٧) سورة الليل ، آية رقم ٣ بدون "خلق" ، وهي قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء . وقد =

فسوف يكون لزاماً<sup>(١)</sup> ، و (وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم)<sup>(٢)</sup>  
و ( تكن فتنة في الأرض وفساد عريض )<sup>(٣)</sup>.

والذي ينبغى التنبيه عليه : هو أن ابن شنبوذ لم يقصد الاساءة إلى كتاب الله تعالى ، فهذا بعيد عنه ، وهو بلا شك رجل عظيم معروف بالثقة والملاح ، فقد أثنى كثير من العلماء عليه ، كما وصفه ابن الجزرى فى ترجمته<sup>(٤)</sup> ، وإنما كان يبدو أنه كان رد فعل ثار فى نفسه ، حين وجد أن من هو أقل منه - يعنى ابن مجاهد - فى نظره قد صار مقدما فى الناس ، برغم ما عد منه خطأ فى نظر معاصريه حين سبع السبعة ، فأوهم الناس أن مادونها شاذ ، ولذا يتهم ابن شنبوذ محاكميه بالجهل والقعود عن طلب العلم ، وينسب لنفسه الفضيلتين ، وكأنه فى الوقت نفسه يؤكد للناس أن سبعة ابن مجاهد ليست هى الصحيحة وحدها ، بل ان لديه ما يعد لها صحة فى النقل وإن خالف كل احتمال للرسم<sup>(٥)</sup> .  
ولكن خطأه فى واقعة لا يسقط حقه من حرمة أهل القرآن والعلم ، فكان الرفق به ومداراته أولى من اقامته مقام الدعار المفسدين فى الأرض واجرائه مجراهم فى العقوبة ، فكان اعتقاله واغلاظ القول له كافيا فى ذلك إن شاء الله .

- 
- = سبق ذكرها فى ص ٠٨٩
- (١) وهى قراءة ابن مسعود وابن عباس وغيرهما رضى الله عنهم . والقراءة المعروفة :  
( فقد كذبتم فسوف يكون لزاما ) من سورة الفرقان ، آية رقم ٠٧٧
- البحر المحيط ، ج ٦ ، ص ٥١٨ ، والجامع لأحكام القرآن ، ج ١٣ ، ص ٨٥ ، ومجمع البيان ، ج ٧ ، ص ١٨٠
- (٢) سورة آل عمران ، آية رقم ١٠٤ ، بزيادة " ويستعينون الله على ما أصابهم " ، وهى قراءة عثمان بن عفان وابن الزبير رضى الله عنهم - وقال الأنبارى : وهذه الزيادة تفسير لابن الزبير .
- انظر : الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ، ص ١٦٥ ، والإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٣
- (٣) سورة الأنفال ، آية ٠٧٣ والقراءة المعروفة ( وقساد كبير ) .
- انظر : البحر المحيط ، ج ٤ ، ص ٥٢٣
- (٤) انظر : ص ١١٠ .
- (٥) تاريخ القرآن ، ص ٢٠٨ بتصرف .

وأما ابن مقسم رأى عدم اعتبار الركن الثالث - وهو صحة السند - ، فكل قراءة

وافقت رسم المصحف ولها وجه في العربية فقراءتها جائزة . (١)

وقد عقد بسبب ذلك مجلس ببغداد - كما وقع على ابن شنبوذ - ، حضره القراء والفقهاء ،

وأجمعوا على منعه ، وأوقف للضرب ، فتاب ورجع ، وكتب عليه بذلك محضر . ومن ثم

امتنعت القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذى ليس له أصل فى القراءة يرجع إليه ولا ركن

وثيق يعتمد فى الأداء عليه . (٢)

ونلاحظ من موقفى ابن شنبوذ وابن مقسم ، أنهما اتفقا على شرط موافقة

العربية مع اختلافهما فى ركنى موافقة الرسم وصحة السند ، وذلك لأن موافقة العربية

هو المقياس المتصل أساسا بالإعجاز البيانى للقرآن . (٣)

وبعد انتهاء الكلام عن الأركان الثلاثة وبيان آراء العلماء فيها ، يمكن تلخيصه

فيما يلى :

أن كل ما اجتمع فيه تلك الأركان الثلاثة فهو من القراءات الصحيحة ، لكن لا تسمى

القراءة المتواترة ، إلا إذا تواتر نقله . فأما إذا اختلف ركن موافقة العربية فيسمى شاذاً ،

وكذا إذا اختلف ركن موافقة رسم المصحف وإن كان إسناده صحيحاً ، وأما إذا اختلف ركن

---

(١) النشر ، ج ١ ، ص ١٧ ؛ وغاية النهاية ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ١٠١

(٢) النشر ، ج ١ ، ص ١٧ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ١٠١ .

(٣) تاريخ القرآن ، ص ٢٠٨ .

صحة السند فإنه قد يكون بمعنى مشكوك فيه - أى ضعيف - وقد يكون مقطوعا بكذبه أو لم ينقل ألبتة • فعلى التقدير الأول يمكن القول بشذوذه ، وهذا هو المراد من قول ابن الجزرى :

وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه فى السبعة (١)

وأما الثانى فلا يسمى شاذًا بل مكذوبًا يكفر معتمده ، وإنما أطلق عليه اسم الشاذ من باب التوسع •

#### ما تصدق عليه من القراءات :

عرفنا فيما مضى معنى القراءات المتواترة وتحديدها ، ومعنى القراءة الشاذة ، وعرفنا أيضًا هناك قراءات تنسب إلى القراء السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر أو غيرهم فهل يا ترى أن كلا من تلك القراءات السبع أو العشر أو الأربع عشر متواترة أو شاذة أو بعضها متواترة والآخر شاذة أو غير ذلك ؟ ، والإجابة على هذا السؤال بما يلى :

#### ١ - القراءات السبع :

ذهب جمهور العلماء إلى أنها متواترة ، بل ادعى بعضهم الإجماع •

قال السخاوى (٢) : " واعلم أن أئمة الدين وعلماء المسلمين أجمعوا على قراءات السبعة

(١) ابن الجزرى ، طيبة النشر فى القراءات العشر ( مصر : مطبعة مصطفى البابى

الحلبى وأولاده ، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م ) ، ص ٠٣

(٢) نقل هذا الكلام ابن الجزرى ، انظر : منجد المقرئين ، ص ٢١٠

والسخاوى هو على بن محمد بن عبدالصمد الهمدانى المصرى السخاوى الشافعى ، أبو الحسن ، علم الدين : عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير • صاحب التمانيف ، منها : " جمال القراء وكمال الاقراء " و " شرح الشاطبية " =



حين اعتبروا قراءتهم ، وتدبروا روايتهم ، وعلموا ثقتهم وعدالتهم ..... " .

قال الامام ابن السبكي - حينما سئل : لم لا قلت العشر متواترة بدل قولكم

والسبع متواترة - : " وأما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها ، فالآن

السبع لم يختلف في تواترها ، فذكرنا أولاً موضع الإجماع ، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف " (١)

وقال الدمياطي (٢) : " إن السبع متواترة اتفاقاً " .

وقد أنكر الشوكاني (٣) تواتر القراءات السبع ، فقال : " فإن هذه القراءات كل

واحدة منها منقولة نقلاً آحادياً ، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء

لقراءاتهم ، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر ،

= وغير ذلك . توفي رحمه الله سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٥٦٨ - ٥٦٩ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(١) السبكي ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، منع الموانع (مخطوط بمركز البحث

العلمي ، بجامعة أم القرى ) ، ورقة ٤٤ ألف ، وورقة ٤٦ ألف وباء .

وذكره أيضاً ابن الجزري في منجد المقرئين ، ص ٢٠٥ ؛ وفي النشر ، ج ١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر ، ص ٧٠ .

والدمياطي هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي ، شهاب الدين

الشهير بالبناء : عالم بالقراءات . ولد ونشأ بدمياط ، وتوفي بالمدينة حاجاً

سنة سبع عشرة ومائة وألف . من كتبه : " إتحاف فضلاء البشر " و " حاشية

على شرح المحلى على الورقات لإمام الحرمين " .

الأعلام ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ؛ والفتح المبين ، ج ٣ ، ص ١٢٠ .

(٣) الشوكاني هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني : فقيه ، مجتهد ، مفسر

محدث ، أصولي . تفقه على مذهب الإمام زيد وتبحر فيه ، فلما تمكن من الاحاطة

بأطراف السنة خلع ثوب التقليد ولبس سربال الاجتهاد ، وأخذ يدعو إلى الاجتهاد

ومن كتبه : " القول المفيد في حكم التقليد " و " فتح القدير " في التفسير ،

و " نيل الأوطار " وغيرها . توفي رحمه الله سنة خمس مائتين وألف .

الأعلام ، ج ٦ ، ص ٢٩٨ ؛ والفتح المبين ، ج ٣ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

وفيهما ما هو آحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلا عن العشر ،

وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول وأهل الفن أخبر بفنهم<sup>(١)</sup>.

ومثل هذا قاله المعتزلة .<sup>(٢)</sup>

وقيل : إنها مشهورة .<sup>(٣)</sup>

فهذان القولان الأخيران غير صحيحين بلا شك ، فإن انحصار الأسانيد المذكورة

في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم ، وإنما نسبت القراءات إلى الأئمة ومن ذكر

في أسانيدهم والأسانيد إليهم لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ، ومع كل

واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر ، لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد بقراءة

إمامهم الجم الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائما مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول.<sup>(٤)</sup>

وقال النسخاوى مدللا على تواتر القراءات السبع بطريق الحوار والمناقشة :

" فإن نازع في تواتر السبع أحد ، قلنا له : ما تقول في قراءة ابن كثير - مثلا - في سورة

التوبة<sup>(٥)</sup> ( تجرى من تحتها الأنهار ) بزيادة " من " وقراءة غيره بإسقاطها ؟ ،

---

(١) الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، ( بيروت : دارالمعرفة

مصور من المطبعة المنيرية ، ١٣٤٧هـ ) ، ص ٢٧ .

(٢) لطائف الإشارات ، ج ١ ، ص ٧٧ ؛ وحاشية العطار على جمع الجوامع ، ج ١ ، ص ٢٩٧ ؛

وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٣) مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ١٥ ؛ وحاشية العطار على جمع الجوامع ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ج ١ ، ص ٧٧ ؛ وحاشية العطار على جمع الجوامع

ج ١ ، ص ٢٩٧ ؛ وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٢٨ .

(٥) آية رقم ١٠٠ ؛ وقد سبق بيان هذه القراءة في ص ٩٨ .

فإن قال : متواترة ، فهو الغرض ، وإن منع تواتر ذلك فقد خرق الإجماع المنعقد على ثبوتها ، أو باهت<sup>(١)</sup> فيما هو معلوم منها ، وإن قال بتواتر بعض دون بعض تحكم فيما ليس له ، لأن ثبوتها في الرتبة سواء ، فلزم التواتر في قراءة السبعة<sup>(٢)</sup> .

وأما ابن الحاجب فقد فرق بين ما هو من قبيل الهيئة - كالممد واللين<sup>(٣)</sup> والإمالة<sup>(٤)</sup> وتخفيف الهمزة وغيرهما - وبين ما هو من جوهر اللفظ ، والثاني يجب فيه التواتر دون الأول<sup>(٥)</sup> . فقد نقد العلماء رأيه ، وأقوى نقداً وجه إليه هو نقد ابن الجزري ، فأطال في كتابه منجد المقرئين بما ينبغي الوقوف عليه ، فقال : " فزعم - يعنى ابن الحاجب - أن الممد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام<sup>(٦)</sup> وترقيق السراءات وتخفيف

(١) جاء في مختار الصحاح : " بهت " - بوزن علم - : أى دهش وتحير ، " بهت " - بوزن ظرف - مثله . وافصح منهما " بهت " كما قال تعالى في سورة البقرة ، آية ٢٥٨ : ( قَبِيْهَتِ الَّذِي كَفَرَ ) .

انظر : مختار الصحاح ، ص ٦٦ ( مادة : ب ٥ ت ) .

(٢) لطائف الإشارات ، ج ١ ، ص ٧٨ .

(٣) المراد بالممد ههنا : ما وقع من اختلاف القراءات في أن الألف والواو والياء الساكنتين إذا كانت بعدها همزة إلى أى مقدار تمد ؟ فلا معنى لذكر اللين معه . انظر : حاشية التفتازانى على شرح العضد ، ج ٢ ، ص ٢١ .

(٤) معنى الإمالة : أن تنتحى بالفتحة نحو الكسرة انتحاء خفيفاً ، كأنه واسطة بين الفتحة و الكسرة ، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء .

انظر : ابن البادش ، أحمد بن على ، كتاب الإقناع في القراءات السبع ، تحقيق : عبدالمجيد قطاس ( مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى

وإحياء التراث الإسلامى ، ١٤٠٣هـ ) ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٥) مختصر ابن الحاجب ، وشرح العضد له ، ج ٢ ، ص ٢١ بتصرف .

(٦) الإدغام : أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعاً واحداً .

كتاب الإقناع ، ج ١ ، ص ١٦٤ .

اللامات (١) ونقل الحركة وتخفيف الهمزة وغيره من قبل الأداء ، وأنه غير متواتر ، وهذا غير صحيح ٠٠٠٠٠ " ثم بين وجه عدم الصحة بالتفصيل . (٢)

وأكد نقده بقول أئمة القراء فقال : " وسنكتفى بذكر ما جاء عن ابن السبكي ما نمه : اعلم أن السبع متواترة ، والمد متواتر ، والامالة متواترة ، وكل هذا بين لا شك فيه ، وقول ابن الحاجب : فيما ليس من قبل الأداء ، صحيح لو تجرد عن قوله : كالمد والامالة ، لكن تمثيله بهما أوجب فساده ، كما سنوضحه ٠٠٠٠٠٠ ، ثم أخذ يذكر المد والامالة والتخفيف إلى أن قال : فاذا عرفت ذلك ، فكلما قاض بتواتر السبع ، ومن السبع : مطلق المد والامالة وتخفيف الهمز بلا شك " (٣)

ومن هنا عرفنا بطلان قول ابن الحاجب حيث أثبت تواتر اللفظ دون الأداء ، فإنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئة أدائه ، لأن اللفظ لا يقوم إلا به ، ولا يصح إلا بوجوده . (٤) وهناك رأي آخر أستحسن ذكره ههنا ، وهو ما قاله الدكتور طه حسين (٥) ونمه :

(١) الترقيق : من الرقة وهو ضد السمن ، فهو عبارة عن انحاف ذات الحرف ونحوه .  
والتفخيم : من الفخامة وهي العظمة والكثرة ، فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه .  
فهو والتغليظ واحد ، إلا أن المستعمل في الراء هو التفخيم وفي اللام التغليظ ، والترقيق ضد هما .

النشر : ج ٢ ، ص ٩٠ ، و ص ١١١ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٩٣ ، و ص ٩٨ .

(٢) منجد المقرئين ، ص ٢٢٧ وما بعدها باختصار .

(٣) منجد المقرئين ، ص ٢٣٤٨ - ٢٣٩٠ . وكلام ابن السبكي في منع الموانع ، ورقصة ٤٤ ألف - ٤٦ ألف .

(٤) الإتقان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١٠٦ .

(٥) انظر : في الأدب الجاهلي ( القاهرة : دار المعارف ، الطبعة التاسعة ، تاريخ بدون ) ، ص ٩٨ .

وطه حسين هو : طه بن حسين بن علي بن سلامة : الدكتور في الأدب ، من كبار =

"والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير ، وليس منكرها كافرا ولا فاسقا ولا مغتمزا في دينه ، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها ، للناس أن يجادلوا فيها وأن ينكروا بعضها ويقبلوا بعضها .....".

وهذا الرأي بين الفساد وواضح البطلان ، فلا يعول عليه ، فإن العلماء قد بينوا أن القراءات السبع متصلة بالسند برسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ، بل إنها متواترة . ومن هنا يتضح لنا أن القراءات السبع متواترة بالإجماع ، ولا يؤثر في هذا

#### الإجماع مخالفة المخالفين .

وعلى الرغم من تواتر هذه القراءات ، فإن هناك قراءات منقولة عن القراء السبعة أطلق عليها قراءات شاذة .

قال أبو شامة : " ونحن فإن قلنا : إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت ، فلسنا ممن يقول : إن جميع ما وروى عنهم يكون بهذه الصفة ، بل قد روى عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف وشاذ ..... " (٢).

---

= المحاضرين . أصيب بالجدرى في الثالثة من عمره فكف بصره ، بدأ حياته في الأزهر ثم الجامعة المصرية القديمة ، وهو أول من نال شهادة الدكتوراة منها (سنة ١٩١٤م) ، ثم سافر في بعثة إلى باريس فتخرج بالسوربون . وعاد إلى مصر وعين وزيرا للمعارف . من مؤلفاته : " في الأدب الجاهلي " و " فلسفة ابن خلدون " وهو رسالة الدكتوراة بالفرنسية . توفي سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) قد ذكر العلماء سند القراء السبعة متصلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمثال ابن الجزري في النشر ، ج ١ ، ص ١١٢ ، و ص ١٢٠ ، و ص ١٣٣ ، و ص ١٤٤ ، و ص ١٥٥ و ص ١٦٥ ، و ص ١٧٢ ، وغيره .

(٢) المرشد الوجيز ، ص ١٧٣ .

وقال السبكي - بعد ذكر حكم الصلاة بالشاذة - (١) : " وهكذا التفصيل في شواذ

السبعة ، فإن عنهم شيئا كثيرا شاذا "

فكالتالي ترتيب القراء السبعة ترتيبا تصاعديا بحسب ما روى عنهم من الشذوذ

في المحتسب (٢) :

- ١ - حمزة الزيات : (٣) روايات • ٢ - الكسائي : (٧) روايات •
- ٢ - نافع بن أبي نعيم : (٩) روايات • ٤ - ابن عامر : (١٢) رواية •
- ٥ - ابن كثير : (١٦) رواية • ٦ - عاصم : (٢٥) رواية •
- ٧ - أبو عمرو : (٦٠) رواية •

ومن الكتب المؤلفة في هذه القراءات : " كتاب شواذ السبعة ، لأبي طاهر البزار (٣) .

---

(١) نقله ابن الجزري في النشر ، ج ١ ، ص ٤٤ ؛ وفي منجد المقرئين ، ص ٢٠٤ .  
والسبكي هو علي بن عبد الكافي بن علي ، أبو الحسن تقي الدين : الفقيه  
الشافعي ، المحدث ، المفسر ، المقرئ ، الأصولي . وهو والد تاج الدين السبكي  
صاحب الطبقات . قال الباجي : " إمام الأصوليين " . ومصنفاته تزيد على المائة  
وخمسين . توفي رحمه الله سنة ست وخمسين وسبع مائة .  
طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٣٧ - ٤٢ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٠٢ ؛ والفتح المبين ،  
ج ٢ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) ذكر هذه الإحصائية الدكتور عبدالصبور شاهين في تاريخ القرآن ، ص ١١ .

(٣) ابن النديم ، محمد بن إسحاق ، الفهرست . تحقيق : رضا تجدد ( طهران : مطبعة  
دانشگاه ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ص ٣٥ .

وأبو طاهر البزار هو : عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم ، أبو طاهر البغدادي  
البزاز : الأستاذ الكبير ، الإمام النحوي ، المقرئ . وهو من جلة أصحاب ابن مجاهد .  
قال ابن الجزري : قال الحافظ أبو عمرو : ولم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي طاهر في  
علمه وفهمه مع صدق لهجته واستقامة طريقته . ومن كتبه : " البيان " و " الفمل " =

## ٢ - القراءات العشر :

وأما القراءات العشر فقد اختلف العلماء في تواترها .

فذهب جمهور العلماء إلى أنها متواترة<sup>(١)</sup> ، وهو الصحيح ، لأن قراءتهم قد استوفت

الأركان الثلاثة وتواتر نقلها ، كما قال ابن الجزري - بعدما ذكر ضابط القراءة المتواترة

وشرحها - : " والذي جمع في زماننا هذا الأركان الثلاثة - يعني وافقت العربية مطلقاً ،

ووافقت أخذ المصاحف العثمانية ولو تقديراً ، وتواتر نقلها - هو قراءة الأئمة العشرة "<sup>(٢)</sup> .

قال ابن السبكي<sup>(٣)</sup> : " إن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ،

ولا يصح القول به عن يمين قوله في الدين " .

وأما البغوي<sup>(٤)</sup> الذي حكى الاتفاق على قراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبعة المشهورة ،

ولم يذكر خلفاً ، فذلك لأن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين - يعني عاصم وحمة والكسائي<sup>(٥)</sup> .

---

= كلاهما في القراءات . توفي رحمه الله سنة تسع وأربعين وثلاثمائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٤٧٥-٤٧٧ ، و الفهرست ، ص ٣٥ .

(١) فقد ذكر كثير من العلماء تواتر العشرة أمثال الإمام الهمداني المقرئ ، والبغوي ،

وابن الصلاح ، وابن تيمية ، وابن السبكي ، وابن الجزري وغيرهم .

منجد المقرئين ، ص ١٩٧-٢١٤ ؛ و معالم التنزيل ، ج ١ ، ص ٧ ؛ و لطائف الاشارات

لفنون القراءات ، ج ١ ، ص ٧٦-٧٧ ؛ و النشر ، ج ١ ، ص ٣٩-٤٤ ؛ و اتحاف فضلاء

البشر ، ص ٦ ؛ و تيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٦ ؛ و مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ١٥ ؛

و جمع الجوامع مع حاشية العطار ، ج ١ ، ص ٣٠٠ .

(٢) منجد المقرئين ، ص ٩٣ .

(٣) منع الموانع ، ورقة ٤٦ (باء) .

(٤) معالم التنزيل ، ج ١ ، ص ٧ .

(٥) منجد المقرئين ، ص ١٩٧ ؛ و اتحاف فضلاء البشر ، ص ٦ .

وذهب بعض الفقهاء - منهم الإمام النووي - إلى أنها شاذة . (١)  
قال الإمام النووي (٢) : " وتجاوز قراءة القرآن بالقراءات السبع المجمع عليها ،  
ولا تجوز بغير السبع ، ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة " ، يفهم  
من قوله هذا شذوذ ما زاد على السبع .

### ٣ - القراءات الأربع عشر :

لا خلاف بين العلماء في أن القراءات الأربع عشر شاذة ، ومما يدل على ذلك  
من أقوال العلماء ما يلي :

قال ابن السبكي (٣) : " والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ " .  
وقال النووي (٤) : " أجمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم تتواتر شيء مما زاد  
على القراءات العشر ، وكذلك أجمع عليه القراء أيضا إلا من لا يعتد بخلافه " .  
وقال القسطلاني (٥) - بعد بيان اتفاق الناس على تواتر العشرة - : " وان الأربع عشرة  
بعدها شاذة اتفاقا " .

- 
- (١) جمع الجوامع مع حاشية العطار ، ج ١ ، ص ٣٠٠ ؛ وحاشية البنانى ، ص ٢٢١ .
  - (٢) التبيان في آداب جملة القرآن ، ص ١٢٧ .
  - (٣) جمع الجوامع مع حاشية العطار ، ج ١ ، ص ٢٩٩ ؛ ومنجد المقرئين ، ص ٩٥ .
  - (٤) عبدالفتاح القاضى ، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، (بيروت : دارالكتاب  
العربى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م) ، ص ٦ .
  - (٥) لطائف الإشارات ، ج ١ ، ص ٧٧ ؛ وذكر أيضا الدمياطى نحوه في إتحاف  
فضلاء البشر ، ص ٧ .



وأما ما عدا ذلك من القراءات فهي شاذة بلا شك ، لأنه لا يوجد اليوم قراءة

متواترة وراء العشر ، كما ذكره ابن الجزري . (١)

وخلاصة القول بعد التفصيل : أن القراءات السبع متفق على تواترها ،

وأما القراءات العشر فمختلف في تواترها ، لكن الصحيح المختار الذي قطع به

العلماء أنها متواترة . وأما الأربع عشر فمتفق على شواذها ، وكذا كل ما عدا ذلك من

القراءات .

وهذا الحكم على الأغلب ، وإلا فهناك قراءات منقولة عن الأئمة السبعة أو العشرة أطلق عليها

شاذة .

---

(١) منجد المقرئين ، ص ٩٤ ، بتصرف .

الباب الأول

في

القراءة الشاذة

تعريفها وحجبتها

وفيه فضلات :

الفصل الأول : تعريف القراءة الشاذة، وعلاقتها مع  
القراءة المتواترة .

الفصل الثاني : صفة القراءة الشاذة .

# الفقه للذوق

في

تعريف القراءة الساذجة وعلاقتها مع  
القراءة المتواترة .

أولا : تعريف القراءة الشاذة :

تعريفها لغة :

سبق بيان تعريف القراءة عند الكلام عن معنى القرآن لغة<sup>(١)</sup> ، وأما " الشاذ " فهو من شذ يشذ - بكسر الشين وضمها - شذاً وشذوذاً : انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ ، وقوم شذاذ : إذا لم يكونوا في منازلهم ولا حيهم .

وشذان الناس : ما تفرق منهم ، وهو جمع شاذ ، كشبان جمع شاب ، وإنما يقال شذان - بالضم - لأن " فاعلا " لا يجمع على " فعلا " <sup>(٢)</sup>.

وقال الجوهري<sup>(٣)</sup> : شذان - بفتح الشين - وهو المتفرق من الحصى وغيره ، وشذان الابل وشذانها ما افترق منها .

قال الليث<sup>(٤)</sup> : شذ الرجل اذا انفرد عن أصحابه ، وكذلك كل شيء منفرد

---

(١) انظر : ص ١٥ من هذا البحث .

(٢) لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٤٩٤ ؛ وتاج العروس ، ج ٢ ، ص ٥٦٦ ، (باب الذال فصل الشين) .

(٣) المصاحح ، ج ٢ ، ص ٥٦٥ . وتاج العروس ج ٢ ، ص ٥٦٦ .

والجوهري هو إسماعيل بن حماد الجوهري ، أبو نصر : لغوى ، من الأئمة ، وأشهر كتبه : " المصاحح " . وهو أول من حاول الطيران ، حيث صنع جناحين من خشب وربطها بحبل ، وصعد سطح داره ، فتأبط الجناحين ونهض بهما ، فخانه اختراعه ، فسقط إلى الأرض قتيلاً ، وذلك سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة . قال السيوطي : " قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً "

الأعلام ، ج ١ ، ص ٣١٣ ؛ وبغية الوعاة ، ج ١ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٤) اختلف في اسم أبيه فسماه الأزهرى : الليث بن المظفر ، وبه قال المنذرى والسيوطي .

وقال ابن المعتز : الليث بن نصر بن سيار .

وقال غيرهم : الليث بن رافع بن نصر بن سيار . =

فهو شاذ ، وكلمة شاذة (١).

### تعريف القراءة الشاذة اصطلاحاً :

أما القراءة كعلم فقد عرفها العلماء بالتعريفات الآتية :

قال الزركشى : القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور (٢) فى الحروف وكيفيتها من

تخفيف وتشديد وغيرهما . (٣)

وعرفها ابن الجزرى فقال : القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا

لناقله (٤).

وعرفها الآخرون بقولهم : علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله ، واختلافهم

فى اللغة ، والإعراب والحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والاتصال ، وغير ذلك

من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع . (٥)

---

= وهو صاحب الخليل بن أحمد . قال الأزهرى : كان رجلاً صالحاً انتحل كتاب العسرين

للخليل لينفق كتابه باسمه ويرغب فيه .

قال فى البلغة : اذا قال : " أخبرنى الخليل " فانه يريد الخليل بن أحمد ، وإذا قال :

" قال الخليل " : فإنه يعنى لسانه . اهـ .

جلال السيوطى ، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ج ٢ . تحقيق : محمد أبو

الفضل إبراهيم . ( القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م ) ،

ج ١ ، ص ٢٧٠ ؛ وعبدالله بن المعتز ، طبقات الشعراء . تحقيق : عبدالستار أحمد

فراج ( مصر : دار المعارف ، ١٩٦٨م ) ، ص ٩٦ ؛ ومحمد بن يعقوب الفيروزابادى

البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ، ج ١ . تحقيق : محمد المصرى ( دمشق : وزارة الثقافة

١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ) ، ص ١٩٤ ؛ ونزهة الألباء ، ص ٤٦ .

(١) لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٤٩٤-٤٩٥ ؛ وتاج العروس ، ج ٢ ، ص ٥٦٦ .

(٢) يعنى الوحي الذى ذكر فى تعريف القرآن ، فإن الزركشى عرف القرآن بأنه هو الوحي

المنزل . . . الخ .

(٣) البرهان فى علوم القرآن ، ج ٢ ، ص ٣١٩ ؛ وذكره أيضا السيوطى فى الإلتقان ، ج ١ ، ص

١٠٥ ؛ والدمياطى فى إتحاف فضلاء البشر ، ص ٥ .

(٤) منجد المقرئين ، ص ٦١ .

(٥) لطائف الاشارات لفنون القراءات ، ج ١ ، ص ١٧٠ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٥ .

فى ضوء ما عرضته لأقوال العلماء فى تعريف القراءة نجد أنها تهدف إلى معنى واحد ، وهو أن القراءة هى النطق والتلفظ بألفاظ القرآن كما نطقها النبى صلى الله عليه وسلم . فالسمع والنقل كانا شرطين أساسيين فيها ، وذلك ظاهر فى التعريف الثالث ، ويفهم من التعريفين الأول والثانى .

هذا هو تعريف القراءة كعلم من العلوم ، وأما القراءة عند إطلاقها فى اصطلاح القراءة . فالمراد بها : كل ما ينسب إلى إمام من أئمة القراء<sup>(١)</sup> . فهى بهذا المعنى ترادف الحرف ، كقوله : قراءة ابن مسعود أى حرفه<sup>(٢)</sup> ، فقراءة كل إمام تسمى حرفاً .<sup>(٣)</sup>

وبعد أن ذكرت تعريف كل من القراءة والشاذة اصطلاحاً ، بقى على بيان

تعريف " القراءة الشاذة " اصطلاحاً ، وهذه أشهر تعريفات العلماء لها :

- 
- (١) ولى الله سيدى على النويرى ، غيث النفع فى القراءات السبع ، طبع بهامش سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرئ المنتهى ( مصر : مطبعة البابى الحلبي وأولاده ، ١٩٧٣خ/١٩٥٤م) ، ص ٣٤ ، ومحمد محمد سالم محيسن ، الارشادات الحلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية . ( القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) ، ص ١٣ .
- (٢) قال النخعى : كانوا يكرهون أن يقولوا " قراءة عبدالله " و " قرأة سالم " و " قراءة أبى " و " قراءة زيد " ، بل يقال " فلان كان يقرأ بوجه كذا " . قال النووى : والصحيح أن ذلك لا يكره .
- انظر : النورى ، يحيى بن شرف ، التبيان فى آداب جملة القرآن ، تحقيق : محمد محمد ود الحجار ( الناشر : دار الصابونى ، الطبعة الأولى ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ؛ والإتقان فى علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١٠٩ .
- (٣) الإبانة ، ص ٤٤ .

١ - تعريف ابن الجزرى<sup>(١)</sup> : ما وافق العربية وضح سنده وخالف الرسم - كما ورد فى

الصحيح<sup>(٢)</sup> - من زيادة<sup>(٣)</sup> ونقص<sup>(٤)</sup> وإبدال كلمة بأخرى<sup>(٥)</sup>

ونحو ذلك مما جاء عن أبى الدرداء وعمر<sup>(٦)</sup> وابن مسعود

وغيرهم .

ثم عقبه بقوله : فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم

المصحف المجمع عليه ، وإن كان إسنادها صحيحا .<sup>(٧)</sup>

٢ - تعريف السيوطى : هى ما لم يصح سنده .<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) منجد المقرئين ، ص ٩٦ ؛ ولطائف الإشارات ، ج ١ ، ص ٧٢ .
- (٢) المراد به : الحديث الصحيح أو الرواية الصحيحة ، بدليل قوله - بعد ذكر أمثلة القراءة الذى تقبل ولا تقرأ - : " ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات " .  
انظر : النشر ، ج ١ ، ص ١٤ .
- (٣) كقراءة ابن عباس فى سورة الكهف ، آية رقم ٧٩ : ( وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة - سالحة - غصبا ) . النشر ، ج ١ ، ص ١٤ .
- (٤) كقراءة ابن مسعود وأبى الدرداء فى سورة الليل ، آية : ( والذكر والأنثى ) فى ( وما خلق الذكر والأنثى ) . انظر : المرجع نفسه والمفحة .
- (٥) كقراءة ابن مسعود فى سورة النساء ، آية رقم ٤٠ : ( ان الله لا يظلم مثقال نملة ) بدلا عن " ذرة " .  
انظر : أبا داود السجستانى ، كتاب المصاحف ، ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ) ، ص ٦٤ .
- (٦) كقراءته فى سورة الفاتحة ، آية رقم ٧ ( وغير الضالين ) .  
انظر : الإبانة ، ص ١٤٢ .
- (٧) منجد المقرئين ، ص ٩٦ .
- (٨) الإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

٣ - تعريف ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة متلقة بالقبول

من الأمة كما اشتمل عليه المحتسب لابن جنى وغيره .

من هذه التعريفات للقراءة الشاذة نلاحظ ما يلي :

نفهم من تعريف ابن الجزرى أن ما خالف العربية أو لم يصح سنده لا يسمى شاذاً ، بل هو

من القسم الثالث من تقسيم مكى بن أبى طالب والذى تابعه فى نشره<sup>(٢)</sup> ، وهو الذى

لا يقبل ولا يقرأ ، وهو أشد خطراً من الشاذ الذى يقبل ولا يقرأ ، والقراءة الشاذة

عنده هى التى تخالف الرسم .

وأما تعريف السيوطى فقد جعل عدم صحة السند سبباً فى كون القراءة تسمى شاذة ،

فكل ما لم يصح سنده - وإن وافق العربية والرسم - فهو شاذ ، وكل ما صح سنده -

وإن لم يوافق العربية والرسم - فلا يسمى شاذاً ، بل سماه آحادياً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) منجد المقرئين ، ص ٩٩ ؛ والمرشد الوجيز ، ص ١٨٤ ؛ والبرهان فى علوم  
القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣٢ .

وابن الصلاح هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبى نصر ،  
الكردى الشهرزورى ، أبو عمرو ، تقى الدين المعروف بابن الصلاح : أحسن  
الفضلاء المتقدمين فى التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، له مصنفات  
منها علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح . توفى رحمه الله سنة ثلاث  
وأربعين وستمائة .

وفيات الأعيان ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ؛ وطبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ١١٣-١١٥ ،

والأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) انظر : ص ٨٨ - ٨٩ من هذا البحث .

(٣) انظر : الإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٢ .



وأما تعريف ابن الصلاح فيفهم منه أن ما عدا المتواتر والمشهور فهو شاذ سواء استوفى جميع الأركان الثلاثة أو فقد واحد منها ، فالقراءات التي سماها غيره بالآحادية فهي في نظره تعتبر شاذة ، إذ القيد " غير تواتر واستفاضة " إنما يخرج القراءة المتواترة والمشهورة دون الآحادية .

ومن هنا نعرف أنهم قد انفقوا على ما سمي بالمتواترة والمشهورة ، واختلفوا فيما سمي بالشاذة والآحادية ، ولا تضاح ذلك إليك بيانه في الجدول الآتي :

عند ابن الصلاح	عند السيوطي	عند ابن الجزري	القراءات باعتبار فقد بعض الأركان الثلاثة
شاذة	شاذة	لاتقبل ولا تقرأ <sup>(١)</sup>	لم يصح سندها
شاذة	آحادية	لاتقبل ولا تقرأ <sup>(٢)</sup>	خالف العربية
شاذة	آحادية	شاذة	خالف الرسم
شاذة	آحادية	آحادية	صح سندها ووافقت العربية والرسم ، ولم تتلقه الأمة بالقبول ولم تستنفض

(١) ، (٢) هما اصطلاح ابن الجزري في النشر تبعاً لمكي بن أبي طالب ، وهي أخطر من الشاذة ، لأن الشاذة - على تقسيمه في النشر - تقبل ولا تقرأ .

هذا هو تعريف القراءة الشاذة عند القراء<sup>(١)</sup> ، أما عند الأصوليين فيلاحظ أنهم قد اشترطوا في قرآنية القرآن أن تكون متواترة - كما سبق بيانه في تعريفهم القرآن<sup>(٢)</sup> ، فالقراءة الشاذة عندهم ، هي ما لم تنقل تواترا<sup>(٣)</sup> . صرح بذلك إمام الحرمين<sup>(٤)</sup> ، وابن قدامة<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) انما ذكرت تعريف ابن الصلاح ضمن تعريفاتهم ، لأنهم أوردوه في كتبهم .  
(٢) انظر : ص ٣٧  
(٣) عبر بعضهم بـ " ما نقل آحادا " ، وذلك لأن ما لم يتواتر فهو آحاد - وهو رأى الجمهور - ، لكن الأول أصح لشموله المشهور عند الحنفية .  
انظر : الترمسى ، محمد محفوظ بن عبدالله ، اسعاف المطالع بشرح البدر اللامع في نظم جمع الجوامع ، ( مصر : مطبعة عبدالرحمن محمد ، تاريخ النشر " بدون " )  
ج ١ ، ص ١٢٨ ؛ و حاشية الجلال المحلى على جمع الجوامع ، مع حاشية العطار ،  
ج ١ ، ص ٢٩٩ ؛ وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٤٧٣ .  
(٤) إمام الحرمين ، البرهان في أصول الفقه ، تحقيق : الدكتور عبدالعظيم الديب ،  
( القاهرة : دار الأنصار ، ١٤٠٠ هـ ) ، ج ١ ، ص ٦٦٦ .  
وإمام الحرمين هو : عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن  
محمد الجوينى ، أبو المعالى المعروف بإمام الحرمين : الفقيه الشافعى ،  
الأصولى ، الأديب . من تصانيفه " البرهان " و " الورقات " كلاهما في أصول  
الفقه ، و " نهاية المطلب فى دراية المذهب " فى الفقه .  
توفى رحمه الله سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .  
طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ؛ والفتح  
المبين ، ج ١ ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .  
(٥) روضة الناظر وجنة المناظر مع شرحه ، ج ١ ، ص ١٨١ .

والتفتازانى (١) ، وابن النجار (٢) ، وغيرهم (٣) .

فالتعريف يشمل المشهورة كما أنه يشمل الآحادية . ولا فرق بين أن تكون صحيحة  
السند ، ذات وجه مستقيم فى العربية ، ووافقت الرسم ، وبين أن لا تكون كذلك ، وسواء  
كانت مستفيضة أم غير مستفيضة ، فهى شاذة .

إلا أن الأحناف قد فرقوا بين المشهورة والشاذة ، فقراءة ابن مسعود " فصيام ثلاثة  
أيام متتابعات " (٤) - مثلا - لا تسمى شاذة بل مشهورة .

---

(١) شرح التلويح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٧ .

والتفتازانى هو : مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى ، سعد الدين .  
من أئمة العربية والبيان والمنطق " وأصول الفقه . من كتبه : " المطول "  
فى البلاغة و " تهذيب المنطق " وغيرهما . توفى رحمه الله سنة ثلاث  
وتسعين وسبعمائة .

الأعلام ، ج ٧ ، ص ٢١٩ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ ( ووفاته فيه سنة  
احدى وتسعين وسبعمائة .

(٢) شرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

وقد مضت ترجمة ابن النجار .

(٣) انظر : فتح الغفار ، ج ١ ، ص ١٠ ؛ وأصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٧٩ ؛

الشنقيطى ، عبد الله بن إبراهيم ، نشر البنود على مراقي السعوى ،  
( المغرب : مطبعة فضالة المحمدية ، تاريخ النشر " بدون " ) ،

ج ١ ، ص ٨٣ .

(٤) سبق بيانه فى الكلام عن تعريف القرآن الاصطلاحى . انظر : ص ٢٦ وما بعدها .

ولكنهم لم يقولوا أن المشهورة قرآن . قال السرخسى (١):

" إن ما دون المتواتر لا يبلغ درجة العيان ، ولا يثبت بمثله القرآن مطلقا ، وبسبب

القرآن باب يقين واحاطة ، فلا يثبت بدون النقل المتواتر لكونه قرآنا " .

وأما المشهورة في اصطلاح القراء فتلحق بالقراءة المتواترة ، وذلك لأنهم

إنما أرادوا بها في نحو القراءات التي رواها بعض الرواة (٢) عن القراء السبعة

دون البعض (٣) ، والقراءات السبع متواترة بالاتفاق - كما سيأتي بيانه إن شاء

الله - .

---

(١) أصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ باختصار .

(٢) المراد بالرواية في هذا الباب : هم الذين رووا تلك القراءات من أئمة القراء

حتى وصلت إلينا ، أو إلى مؤلف الكتب في القراءات .

فلكل إمام من أئمة القراء راويان - باختصار - ، ولكل راو طريقان ، ولكل طريق

طريقان ، هكذا إلى أن وصل إلينا أو إلى مؤلف الكتب في القراءات .

انظر : النشر ، ج ١ ، ص ٥٤ بتصرف .

(٣) منجد المقرئين ، ص ٩٤ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

الفصل الثاني

مجيبه القراءة السافه

القرآن الكريم هو مصدر أساسي ومرجع رئيسي للتشريع الإسلامي، وإليه رجوع جميع الأصول.

وعرفنا فيما سبق الشروط الثلاثة التي كان لابد منها في قرآنية القراءة، فكل قراءة لم

تتوافر فيها تلك الشروط الثلاثة، أو واحد منها فهي شاذة وليست بقرآن.

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بها على مذهبين:

١ - المذهب الأول: أنها حجة ويجب العمل بها. وهو مذهب الحنفية (١).

والراجح عند الحنابلة (٢)

(١) كتاب التحرير مع شرحه تيسير التحرير، ج ٣، ص ٩؛ والتقرير والتحبير، ج ٢، ص ٢١٦؛ وفتح الغفار، ج ١، ص ١١؛ وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ج ٢، ص ١٦.

إن الحنفية إنما احتجوا بالقراءة الشاذة إذا نقلت بطريق الشهرة، ولذا لم يحتجوا بنحو قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه في قضاء رمضاء: "فعدة من أيام أخر متتابعات"، وإنما احتجوا بمثل قراءة ابن مسعود رضي الله عنه: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات" لأنها مشهورة، بخلاف الأولى، فإنها ثبتت بطريق الآحاد. ووجه ذلك: أن القراءة الشاذة هي زيادة على النص، وهي عندهم نسخ. فلا تثبت بخبر الآحاد، وإنما تجوز بالمشهور لأنه في قوة المتواتر. وسيأتي بيانه بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الثاني - إن شاء الله -.

(٢) شرح الكوكب المنير، ج ٢، ص ١٢٨؛ ووروضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر

العاطر، ج ١، ص ١٨١، وابن اللحام الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية،

تحقيق وتصحيح: محمد حامد الفقى (القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ

/١٩٥٦م)، ص ١٥٥-١٥٦؛ والمختصر في أصول الفقه، تحقيق: د/محمد مظهر

بقا (مكة المكرمة: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي واهيـاء

التراث الاسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص ٧٢؛ والدكتور عبدالله عبدالمحسن

التركي، أصول مذهب الامام أحمد بن حنبل (القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس

١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، ص ١٨٦، و ص ١٨٨.

والحكاية عن مالك (١) ، وجمهور الشافعية (٢) - منهم الشيخ أبو حامد (٣) ، والماوردي (٤) والقاضيان ، القاضي أبو الطيب (٥)

- (١) شرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .
- ومالك هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو ، الأصبحي الحميري المدني ، أبو عبدالله : إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة وإليه تنسب المالكية . ولد بالمدينة سنة ثلاث وتسعين ، وتوفي رحمه الله بها سنة تسع وسبعين ومائة .
- وفيان الأعيان ، ج ٤ ، ص ١٣٥ - ١٣٩ ؛ والأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
- (٢) انظر : الإسنوي ، عبدالرحيم بن الحسن ، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو ( بيروت : مؤسسة الرسالــــــــــــة ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م) ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ؛ وشرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ، ص ٣٠١ ؛ والاتقان في علوم القرآن ، ج ١ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .
- (٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، أبو حامد : فقيه شافعي ، أصولي ، من أعلام الشافعية ، يقال له الشافعي الثاني . ومن كتبه " شرح المختصر " في نحو خمسين مجلدا . توفي رحمه الله سنة ست وأربعمائة .
- طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ٢١١ ؛ والفتح المبين ج ١ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٤) الماوردي هو علي بن حبيب ، أبو الحسين الماوردي البصري : فقيه شافعي ، أحد أئمة أصحاب الوجوه ، أفضى قضاة عصره . وله تصانيف في أصول الفقه وفروعه وغيرهما ، منها " الحاوي الكبير " و " الأحكام السلطانية " . توفي رحمه الله سنة خمسين وأربعمائة .
- طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٢٧ ؛ والفتح المبين ج ١ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .
- (٥) هو طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري ، أبو الطيب : من أعيان الشافعية . ولد في طبرستان ، واستوطن بغداد . من كتبه " شرح مختصر المزني " وغيره . توفي رحمه الله سنة خمسين وأربعمائة .
- طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ ؛ والفتح المبين ج ١ ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

والقاضي حسين (١) وابن يونس (٢) ، والرافعي (٣) وابن السبكي (٤)

والإسنوي (٥) ، وغيرهم من متأخري الشافعية - ، والزيدية . (٦)

قال الكمال ابن همام (٧) : " القراءة الشاذة حجة ظنية خلافا للشافعي " .

(١) هو حسين بن محمد بن أحمد المرودي ، أبو علي ، صاحب التعليقة المشهورة في

المذهب . وإذا أطلق " القاضي " في الفقه الشافعي فهو المقصود . وله الفتاوى

المشهورة ، وكتب أسرار الفقه نحو التنبيه ، قريب من كتاب محاسن الشريعة

للقفال الشاشي . وممن أخذ عنه : البيهقي . ويقال إن أبا المعالي تفقه عليه أيضا .

توفي رحمه الله سنة اثنتين وستين وأربعمائة .

طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٢) هو أحمد بن موسى بن يونس ، أبو الفضل ، شرف الدين الإربلي ، يقال له ابن يونس :

فقيه ، وله " مختصر الإحياء للغزالي " و " شرح التنبيه سماه غنية الفقيه " .

توفي رحمه الله سنة اثنتين وعشرين وستمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، والأعلام ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٣) هو عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم ، أبو القاسم الرافعي القزويني : فقيه ، من

كبار الشافعية . صاحب التمانيف ، منها " المحرر " و " فتح العزيز في شرح

الوجيز للغزالي " ، وغيرهما . توفي رحمه الله سنة ثلاث وعشرين وستمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٧٥ - ٧٦ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٥٥ .

(٤) سبقت ترجمته في ص ٣٢

(٥) سبقت ترجمته في ص ٣٣

(٦) الحسين بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد ، هداية العقول إلى غاية السؤل في علم

الأصول ، ( منعاء : مطبعة وزارة المعارف المتوكلية ، ١٣٥٩هـ ) ، ج ١ ، ص ٤٤٦ .

(٧) كتاب التحرير مع شرحه تيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٩ .

وذكر في موضع آخر : أن القول المحرر عن الشافعي الاحتجاج بها كقولنا . (المرجع

نفسه ) .

قلت : وهو الصحيح كما سيأتي البيان من كلام الإسنوي .



وقال ابن قدامة (١) - بعد ذكر الخلاف في الاحتجاج بها - : " والصحيح أنه (٢) حجة ،

لأنه يخبر أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن قرآنا فهو خبر ..... " .

وقال ابن السبكي (٣) : " أما اجراؤه مجرى (الأخبار) (٤) الآحاد (في الاحتجاج) (٥)

فهو صحيح " .

وقال ابن حجر الهيتمي (٦) : " والقراءة الشاذة يحتج بها في الأحكام كخبر الواحد

على المعتمد " .

وقال صاحب هداية العقول (٧) : " اختلف في العمل بالقراءة الشاذة ، وهو ما نقل

---

(١) روضة الناظر مع شرحها نزهة خاطر العاطر ، ج ١ ، ص ١٨١ .

وقد سبقت ترجمة ابن قدامة في ص ٢٩

(٢) الضمير يرجع الى " ما " في قوله " فأما ما نقل نقلا غير متواتر " .

(٣) جمع الجوامع مع شرح الجلال المحلي وحاشية البناني عليه ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

(٤) و (٥) ما بين القوسين زيادة من الشارح .

(٦) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، (بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " ) ،

ج ٨ ، ص ٢٨٩ .

وابن الحجر هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري ،

شهاب الدين ، أبو العباس : فقيه شافعي . مولده في محل أبي هيثم ( من إقليم

الغربية بمصر ) وإليه نسبته . ومن كتبه : " الفتاوى الهيثمية " و " شرح

الأربعين النووية " و " حاشية الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي " وغير ذلك .

توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين وتسعمائة .

الأعلام ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ؛ وحاج خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،  
(بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) ، ج ١ ، ص ٥٧ .

(٧) هداية العقول الى غاية السؤل في علم الأصول ، ج ١ ، ص ٤٤٦ .

هو الحسين بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد بن علي : من فقهاء الزيدية في

اليمن . من تصانيفه : غاية السؤل في علم الأصول وشرحه هداية العقول ، و آداب

العالم والمتعلم . ومن عجيب أمره أنه صنف كتبه وهو ينتقل في ميادين القتال .

توفي رحمه الله سنة خمسين وألف .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ ؛ والبدر الطالع ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

آحاداً ، أى غير متواتر ، كقراءة ابن مسعود وحفصة وغيرهما ، ومختار أئمتنا والحنفية والزهرى (١) ، والمزنى (٢) وبعض الشافعية أن الشاذ معمول به فى الفروع كالأحاد " .

٢ - المذهب الثانى : أنها ليست بحجة ، ولا يجوز العمل بها . وإليه ذهب الإمام

الشافعى فى أحد قوليه (٣) . وبعض أصحابه - منهم

(١) قد سبقت ترجمته فى ص ٦٠

(٢) المزنى هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزنى ، أبو إبراهيم : صاحب الإمام الشافعى ، من أهل مصر . قال الشافعى فى حقه : " المزنى ناصر مذهبه " وقال أيضا : " لو نظر المزنى الشيطان لغلبيه " . من مصنفاته : " الجامع الكبير " و " الجامع الصغير " و " المختصر " .  
توفى رحمه الله سنة أربع وستين ومائتين .

الطبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٥٨ ، و الأعلام ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، و الفتح المبين ج ١ ، ص ١٥٦ - ١٥٨ .

(٣) للشافعى قولان ، أحدهما أنها حجة ، نص ذلك فى موضعين من مختصر البويطى - كما ذكره الإسئوى - ، والآخر أنها ليست بحجة ، كما ورد فى الأم ما نمه : " كل من وجب عليه الصوم ليس بمشروط فى كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعات ، أجزاءه أن يكون متفرقا ، قياسا على قول الله تعالى فى قضاء رمضان ( فعدة من أيام أخر ) ، والعدة أن يأتى بعدد صوم لا ولاء " .

وأنكر الإسئوى نسبة القول بعدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة إلى الإمام الشافعى رحمه الله ، فقال : " وما قالوه - يعنى إمام الحرمين وتابعيه - جميعه خلاف مذهب الشافعى ، وخلاف قول جمهور أصحابه " . ثم قال : " والذى وقع للإمام - يعنى إمام الحرمين - فقلده فيه النووى ، مستنده عدم إيجابه للتتابع فى كفارة اليمين بالصوم مع قراءة ابن مسعود السابقة ، وهو وضع عجيب ، فإن عدم الإيجاب يجوز أن يكون لعدم ثبوت ذلك عند الشافعى أو لقيام معارض " .

وبين شيخ الإسلام زكريا الأنصارى سبب عدم إيجاب التتابع ، فقال : " وإنما لم يوجب التتابع فى صوم كفارة اليمين بقراءة " متتابعات " لما صحح الدارقطنى إسناده عن عائشة رضى الله عنها : نزلت فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، فسقطت متتابعات ، أى

إمام الحرمين (١) ، والغزالي (٢) ، والآمدي (٣) ، والنووي (٤) - وهو مذهب الإمام مالك (٥) ، والرواية عن الإمام أحمد (٦) .

= نسخت تلاوة وحكما "

انظر : الشافعي ، الأم ( بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ) ، ج ٧ ، ص ٦٦ ؛  
والتمهيد ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ؛ وغاية الوصول ، ص ٣٥ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٩ ،  
والتقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ؛ وشرح المحلى على جمع الجوامع مع  
حاشية البناني ، ج ١ ، ص ٢٣٢ .

(١) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٦٦٦ ،

(٢) المستصفى ، ج ١ ، ص ١٠٢ ،

(٣) الاحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ١٢١ .

والآمدي هو علي بن محمد بن سالم الثعلبي ، أبو الحسن ، سيف الدين الآمدي :  
أصولي ، باحث ، شيخ المتكلمين في عصره . وقد نشأ حنبلياً ، ثم تمذهب بمذهب  
الشافعي ، وصاحب أبا القاسم بن فضلان الشافعي ( المتوفى سنة ٥٩٥ هـ ) . وله نحو  
العشرين مصنفاً ، منها : " الإحكام في أصول الأحكام " ، و " منتهى السؤل " وغيرهما .  
توفى رحمه الله سنة احدى وثلاثين وستمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٧٩ - ٨٠ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ ؛ والفتح المبين :  
ج ٢ ، ص ٥٨-٥٧ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٥ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٥) مختصر ابن الحاجب مع شرحه ، شرح العفد ، ج ٢ ، ص ٢١ ؛ وبيان المختصر ، ج ١ ،  
ص ٤٧٢ ؛ والتلمساني ، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ،  
تحقيق وتخريج : عبدالوهاب عبداللطيف . ( بيروت : دار الكتب العلمية ،

١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ) ، ص ٥ ؛ وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٤٠ .

(٦) شرح الكوكب المنير ، ج ١ ، ص ١٤٠ ؛ وأصول مذهب الإمام أحمد ، ص ١٨٦ - ١٨٨ .

والامام أحمد هو : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالله المروزي ،  
ثم البغدادي : أحد الأئمة الأربعة وإمام المذهب الحنبلي ، ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ  
بعد أن انتقلت به أمه من مرو وهو جنين في بطنها .

قال الامام الشافعي يمدحه : " خرجت من بغداد ، وما خلفت فيها أفقه ولا أروع ولا  
أزهد ولا أعلم من ابن حنبل " . توفى رحمه الله ببغداد سنة احدى وأربعين ومائتين  
تاريخ بغداد ، ج ٤ ، ص ٤١٢ وما بعدها ، والأعلام ، ج ١ ، ص ٢٠٣ ، والقاضي أبويعلى ،  
محمد بن الحسين ، طبقات الحنابلة ، تحقيق : محمد حامد الفقي ( القاهرة : مطبعة  
السنة المحمدية ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م ) ، ج ٤ ، ص ٤ وما بعدها .

قال إمام الحرمين<sup>(١)</sup> : " ظاهر مذهب الشافعي أن القراءة الشاذة التي لم تنقل تواترا ، لا يسوغ الاحتجاج بها " .

وقال ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> : العمل بالشاذ غير جائز ، مثل ( قسيام ثلاثة أيام متتابعات )<sup>(٣)</sup>

وقال الآمدي<sup>(٤)</sup> : " واختلفوا فيما نقل إلينا من القرآن آحادا ، كمصحف ابن مسعود وغيره ، أنه هل يكون حجة ، أم لا ؟ فنفاه الشافعي ، وأثبتته أبو حنيفة ، وبني عليه وجوب التتابع في صوم اليمين بما نقله ابن مسعود في مصحفه من قوله ( قسيام ثلاثة أيام متتابعات ) ، والمختار إنما هو مذهب الشافعي " .

وهناك رأى آخر قاله ابن حزم<sup>(٥)</sup> : إنها ليست بحجة إلا إذا كانت صحيحة ومسنودة

- 
- (١) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٦٦٦ .  
وتعقبه الاسنوي كما ذكرته قبل قليل
- (٢) مختصر ابن الحاجب مع شرحه ، بيان المختصر ، ج ١ ، ص ٤٧٢ ؛ وشرح العضد ، ج ٢ ، ص ٢١ .  
وقد سبقت ترجمة ابن الحاجب في ص ٣٢
- (٣) سورة المائدة ، آية ٨٩ ، بزيادة " متتابعات " . وهي قراءة ابن مسعود وأبي رضى عنهما .
- (٤) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ، ص ٢١ .
- (٥) ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام ، ( بيروت : دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ) ، ج ٤ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .  
وابن حزم هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد : عالم الأندلس في عصره ، وأحد أئمة الإسلام ، فقيه ، حافظ ، أصولي . صاحب التصانيف ، منها " المحلى في الفقه و " الفصل بين الملل والأهواء والنحل " وغيرهما .  
ويقال : لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان " . وتوفي رحمه الله سنة ست وخمسين وأربعمائة .  
الأعلام ، ج ٤ ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ؛ والفتح المبين ، ج ١ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

إلى النبي عليه الصلاة والسلام - وهي قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضی الله عنهما :  
" **والذكر والأنثى** " <sup>(١)</sup> - إلا أنه لم يجز قراءتها لكونها منسوخة بقراءة عاصم عن ابن مسعود عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وقراءة ابن عامر عن أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففيهما جميعا : ( **وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى** ) <sup>(٢)</sup> . وأما غيرها فلا حجة مطلقا ، وهذا الرأي مبني على ظنه أنها موقوفة على الصحابة رضی الله عنهم .  
وبالجملة ، فإن رأى ابن حزم مثل الرأي الثاني القائل بعدم حجيتها .

### الأدلة :

تقدم بيان مذاهب العلماء في حجية القراءة الشاذة ، وفيما يلي أسوق ما استدلل به

كل فريق :

### أولا : دليل المذهب الأول القائل بحجيتها :

استدل أصحاب هذا الرأي بأن القراءة الشاذة لا تخلو إما أن تكون قرآنا وإما خبر آحاد ، إن ثبت كونها قرآنا فذلك ، وإن لم يثبت كونها قرآنا ، فلا أقل من كونها خبر آحاد ، فعلى التقديرين يجب العمل بها <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الليل ، آية رقم ٣ بدون " وما خلق " .

(٢) سورة الليل ، آية رقم ٣ .

(٣) روضة الناظر مع شرحه نزهة خاطر العاطر ، ج ١ ، ص ١٨١ ؛ وشرح

الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٣٩ ؛ وفواتح الرحموت بشرح مسلم

الثبوت ، ج ٢ ، ص ١٦ .

وخلاصة القول أنهم يرون أن أقل المرتبة لها خبر الواحد ، وجمهور العلماء على الاحتجاج به . (١)

(١) استدلووا على التعبد بخبر الواحد بأدلة ، منها :

أولا : أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يبعث الآحاد إلى القبائل والنواحي لتبليغ الأحكام - منهم معاذ بن جبل رضى الله عنه الذى أرسله إلى اليمن - فلولا أنه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة .

ثانيا : إجماع الصحابة رضى الله عنهم أجمعين على العمل به عند اطلاعهم عليه ، بدليل ما تواتر عنهم من الاحتجاج والعمل به فى الوقائع المختلفة التى لا تكاد تحصى ، وقد تكرر ذلك مرة بعد أخرى ، وشاع وذاع ولم ينكر عليهم أحد .

فمن ذلك عمل الصحابة رضى الله عنهم بخبر أبى بكر الصديق رضى الله عنه " لا نورث ، ما تركناه صدقة " ( أخرجه البخارى فى كتاب الفرائض ، وفى غيره ؛ ومسلم فى كتاب الجهاد والسير ؛ والترمذى فى كتاب السير ؛ وأبو داود فى كتاب الخراج والامارة والنفى ؛ والنسائى فى كتاب قسم الفى ؛ والامام أحمد ) .

انظر : صحيح البخارى ، ج ٦ ، ص ٢٤٧٤ ؛ وصحيح مسلم ، ترقيم : محمد فـؤاد عبدالباقى ، ج ٢ ، ص ١٣٧٨ ، و ص ١٣٧٩ ، و ص ١٣٨١ ؛ وسنن الترمذى ، ج ٤ ، ص ١٥٨-١٥٩ ؛ وسنن النسائى ، ج ٧ ، ص ١٣٢ ، و ص ١٣٦ ؛ ومسند الامام أحمد ، ج ١ ، ص ٤ ، و ص ٦ ، و ص ٩ ، و ص ١٠ .

وعمله رضى الله عنه بخبر المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة فى توريث الجدة . ( أخرجه الترمذى فى كتاب الفرائض ، وقال : حسن صحيح ؛ وأبو داود فى كتاب الفرائض ؛ وابن ماجه فى كتاب الفرائض ، وغيرهم ) .

انظر : سنن الترمذى ، ج ٤ ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ ؛ وسنن أبى داود ، ج ٣ ، ص ٣١٦-٣١٧ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ١٢٠ .

وعمل عثمان بن عفان رضى الله عنه بحديث فريعة بنت مالك فى أن عدة الوفاة فى بيت الزوج . ( أخرجه الترمذى فى كتاب الطلاق باب فى المتوفى عنها ، وقال حسن =

## الاعتراض :

اعترض على هذا الدليل بما يلي :

الاعتراض الأول : أن الانحصار في الاحتمالين بين كونها قرآنا وكونها خبر آحاد غير مسلم ،

لجواز أن يكون مذهبا للراوى ، وذكرها في معرض البيان لما اعتقده .<sup>(١)</sup>

وأجيب عن ذلك ، بأنه بعيد جدا وخطأ فاحش ، اذ لا يظن أحد من المسلمين

أن يدخل مذهبه في مصحفه ، ويدعى أنه قرآن ، وهل هو إلا كفر ، فما بالناس بالصحابة<sup>(٢)</sup> ،

---

= صحيح ؛ وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب في المتوفى عنها تنتقل ؛ والبيهقي

في كتاب الطلاق ، باب سكنى المتوفى عنها زوجها ) .

انظر : سنن الترمذي ، ج ٢ ، ص ٧٢٣ - ٧٢٤ ؛ وسنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٧٢٤ ؛

والسنن الكبرى ، ج ٧ ، ص ٤٣٤ .

إلى غير ذلك مما لا يعد إلا بالتطويل .

انظر موقف الجمهور من التعبد بخبر الواحد في :

البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٦٠٠ وما بعدها ؛ والإمام فخرالدين

الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه ، تحقيق : الدكتور طه جابر

العلوانى (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٣٩٩هـ/

١٩٧٩م) ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٥٠٧ وما بعدها ؛ ونهاية السؤل مع حاشية

بخيت المطيعى ، ج ٣ ، ص ١١٥-١١٦ ؛ وكشف الأسرار عن أصول البزدوى ،

ج ٣ ، ص ٢٨ ، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ، ج ٢ ، ص ٥٨ - ٥٩ ؛

وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ ، والإحكام

للالمدى ، ج ٣ ، ص ٢٤٤ وما بعدها .

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ، ج ٢ ، ص ٢١ ؛ وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٤٧٢ .

(٢) محمد بن محمود البابرثى ، الردود والنقود ( مخطوط بمركز البحث العلمى

واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى) ، ورقة ٧٩ ألف وباء .

فقد قال تعالى : ( قويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ) (١).

وأيضاً فالقرآنية مما لا يهتدى إليها الرأى ولا مدخل له فيها ، فاتخاذ الصحابي العادل

مذهباً لا بد له من سماع ، إما أن يكون قرآناً ونسخت تلاوته ولم يطلع هو عليه - كما هو

الأولى - أو وقع تفسيراً (٢) ، وظنه حين السماع قرآناً . ففي الجملة لا يخرج عن كونه

مسموعاً من النبي صلى الله عليه وسلم ومروياً عنه ، وعلى كل تقدير فهو حجة . (٣)

الاعتراض الثانى : وإن سلمنا ذلك الانحصار ، لكن لا نسلم صحة العمل بها ، لأنها

مقطوع بخطئها حيث نقلت قرآناً ، وهى ليست بقرآن قطعاً ، فالخبر

المقطوع بخطئه لا يصح العمل به . (٤)

وأجيب عن هذا الاعتراض ، بأن قوله " مقطوع بخطئها " فيه نظر ، لأن غايته أن

يكون كونه قرآناً خطأ ، وهو لا يوجب أن يكون كونها خبراً خطأ قطعاً ، لجواز أن تكون

خبراً لم ينقل خبراً ، فلا نسلم أن هذا يوجب القطع بخطئه . (٥)

وأيضاً فالخطأ فى قرآنيته لا فى خبريتها مطلقاً ، لعدم الخطأ فى أصل مضمونها ،

ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته (٦) ، فدار الأمر بين كونها قرآناً

---

(١) سورة البقرة ، آية رقم ٧٩ .

(٢) أى تفسير النبي عليه الصلاة والسلام ، فإن تفسيره يأتى فى أعلى الدرجة فى بيان القرآن .

(٣) فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٧ ؛ وروضة الناظر مع شرحها نزهة الخطار العاطر ، ج ١ ، ص ١٨١ بتصرف قليل .

(٤) مختصر ابن الحاجب مع شرحه ، شرح العمد ، ج ٢ ، ص ٢١ ؛ وبيان المختصر ، ص ٤٧٣ .

(٥) حاشية التفتازانى على شرح العمد لمختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٢١ .

(٦) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع مع حاشية العطار ، ج ١ ، ص ٣٠٠-٣٠١ ، وكتاب =



أو خبراً عن صاحب الوحي ، وذلك دوران بين الحجية على وجه وبينها على وجه آخر ، لا بين الحجية وعددها . (١)

### ثانياً : أدلة المذهب الثاني القائل بأنها ليست بحجة :

استدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة التالية :

الدليل الأول : أن الشاذة ليست بقرآن لعدم تواترها ، ولا خبر يصح العمل بها ،

لأن الخبر الذي يصح العمل به ما رواه الراوي صريحاً على أنه خبر عن

النبي صلى الله عليه وسلم . (٢)

ناقش القائلون بحجيتها هذا الدليل ، فقالوا : كون النقل خبراً شرط في صحة

العمل ممنوع ، بل الشرط السماع عنه صلى الله عليه وسلم مطلقاً ، والإجماع إنما هو

على أن الخبر الذي لم ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجب به العمل ، وهذا

قد نسب إليه لأنه نقل قرآناً . (٣)

وأجاب المستدل مناقشتهم بأن النسبة التي نسب بها خطأ قطعاً ، فلم تبق ، وليس

هناك نسبة أخرى ، فبقى الخبر من غير نسبة بالسماع . (٤)

---

= التحرير مع شرحه تيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٩ ، والتقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ،

وفتح الغفار ، ج ١ ، ص ١١ ، وهداية العقول ، ج ١ ، ص ٤٤٦ .

(١) ابن الهمام ، محمد بن عبدالواحد ، شرح فتح القدير ( مصر : مطبعة مصطفى البابي

الحلبي ، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م ) ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

(٢) مختصر ابن الحاجب مع شرح العبد ، ج ٢ ، ص ٢١ ، وبيان المختصر ، ج ١ ، ص ٤٧٢ -

٤٧٣ ، والمستصفي ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، ج ٢ ، ص ١٧

(٤) المصدر نفسه .

ورد (١) بأن التوصيف بالقرآنية وإن كان مقطوع الخطأ لكن ببطلانه لا يبطل

نفس السماع (٢) .

الدليل الثانى : أن النبى عليه الصلاة والسلام كان مكلفا بالقاء ما أنزل عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم ، ومن تقوم الحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه ، فالراوى له إذا كان واحدا ، إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ ، وإن لم يذكره على أنه قرآن ، فقد تردد بين أن يكون خبرا عن النبى عليه الصلاة والسلام وبين أن يكون ذلك مذهباً له ، فلا يكون حجة ، وهذا بخلاف خبر الواحد عن النبى صلى الله عليه وسلم (٣) .

واعترض هذا الدليل ببطلان احتمال كونه مذهباً للراوى - كما تقدم بيانه (٤) - ، ويضاف إلى ذلك أن نسبة الصحابى رآيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب وافتراء لا يليق به ، فالظاهر صدق النسبة ، والخطأ المذكور إن سلم لا يضر ، إذ المضر حينئذ كونه قرآناً لا خبراً (٥) .

(١) أى القائلين بحجيتها .

(٢) فواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٧ ؛ وهداية العقول ، ج ١ ، ص ٤٤٧ .

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدي ، ج ١ ، ص ١٢١ .

(٤) انظر ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٥) شرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ١٣٩ .

الدليل الثالث : أن الشاذة مقطوع بكذبها ، لأنها نقلت آحادا مع أن الدواعى (١) متوفرة على نقلها تواترا ، فكل ما كان مقطوعا بكذبه لا يصح الاحتجاج به (٢) .  
ونوقش هذا الدليل بعدم تسليم قوله " مقطوع بكذبها " ، لأن المقطوع بكذبها إنما على كونها قرآنا ، لا على كونها مسموعة عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وقد تقدم الكلام (٣) على أن المقطوع بكذب التوصيف بالقرآنية لا يبطل نفس السماع عنه عليه الصلاة والسلام .

ثم اننا لم نقل بقرآنيتها قطعا ، بل جعلنا أقوى الاحتمالين أن تكون خبرا عن النبي عليه الصلاة والسلام يفسر به الآية (٤) .

قال السرخسى (٥) : " نحن ما أثبتنا بقراءة ابن مسعود كون تلك الزيادة قرآنا ، وإنما

- 
- (١) منها : أن القرآن قاعدة الإسلام وعمدة الأحكام ، وإليه رجوع جميع الأصول .  
هذا هو رأى الجمهور القائلين : بأن من المقطوع بكذبه المنقول آحادا فيما تتوفر الدواعى على نقله تواترا ، خلافا للرافضة .  
انظر : جمع الجوامع وشرح الجلال المحلى وحاشية العطار ، ج ٢ ، ص ١٤٦ ؛ وحاشية البناني ، ج ٢ ، ص ١١٨ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٨٨ .
- (٢) البرهان فى أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٦٦٧ بتصرف ؛ وذكره أيضا العطار فى حاشيته على جمع الجوامع ، ج ١ ، ص ٣٠١ .
- (٣) انظر : ص ١٤٨
- (٤) أى أن القراءة الشاذة مفسرة للقرآن كما ذكره الزركشى ، وكذا السيوطى نقلًا عن أبى عبيد ،
- انظر : البرهان فى علوم القرآن ، ج ١ ، ص ٣٣٧ ؛ والإتقان ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
- (٥) أصول السرخسى ، ج ١ ، ص ٢٨١ .

جعلنا ذلك بمنزلة خبر رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخبره مقبول فى وجوب العمل به ٥

الدليل الرابع : أن الصحابة رضى الله عنهم لم يقبلوا القراءة الشاذة ، وحكى إمام الحرمين إجماع الصحابة فيه (١) ، وذلك حينما أجمعوا فى زمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه على ما بين الدفتين ، واطرحوا ما عداه ، وكان ذلك عن اتفاق منهم ، وابن مسعود رضى الله عنه لما أنكر عليه ناله من خليفة الله أدب بين بمشهد المهاجرين والأنصار ولم يبد أحد نكيرا ، فدل ذلك على أنها ليست بحجة •

ونوقش هذا الدليل بأنه ليس فيه دليل على أن الصحابة رضى الله عنهم لم يحتجوا بها لأنهم إنما أجمعوا على قرآنية ما بين الدفتين وعلى أن ما عداه غير معمد ود فى القرآن - كما هو ظاهر القصة - ، وليس فيه دليل على أنهم رفضوا الاحتجاج بغير ما فى المصحف •

---

(١) البرهان فى أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٦٦٨ •

### الترجيح :

وبعد هذا الاستعراض لمذاهب العلماء في الاحتجاج بالقراءة الشاذة وأدلة كل فريق مع بيان المناقشة بينهم ، ظهر لنا أن الرأي الأول القائل بحجيتها أرجح من الرأي الثاني، وذلك لقوة أدلتهم وثباتهم أمام المعترض ، بخلاف أدلة الرأي الثاني فقد اعترض عليها مخالفوهم ولم يردوا عليهم - فيما رأيتة - .

إلا أنني أرى أن الأقرب إلى الصواب - والله أعلم - هو القول بالتفصيل :

فإن القراءة الشاذة إنما يحتج بها إذا وردت لبيان الحكم ، وليست بحجة إذا وردت لابتداء الحكم . وذلك لأنه إذا روى عن التابعين ما يفسر به القرآن فيستحسن ، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة رضی الله عنهم ثم صار في نفس القراءة ، فهو أكثر من التفسير وأقوى ، هذا إذا كانت لم تناقض النص المريح ، وإلا فلا حجة فيها ، ولذلك لم اعتبرها حجة إذا وردت لابتداء الحكم .

وقد رأى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري هذا القول ، حيث قال رحمه الله مانصه (١)

---

(١) غاية الوصول ، ص ٣٥ .

وشيخ الإسلام هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي الشافعي ، أبو يحيى : قاض ، مفسر ، من حفاظ الحديث ، أصولي . صاحب التمانيف ، منها : " فتح الرحمن " في التفسير ، و " شرح ألفية العراقي " في مصطلح الحديث ، و " أسنى المطالب في شرح روض الطالب " في الفقه ، وغير ذلك . توفي رحمه الله سنة ست وعشرين وتسعمائة .

الأعلام ، ج ٣ ، ص ٤٦ - ٤٧ ، والفتح المبين ، ج ٣ ، ص ٦٨ - ٦٩ .

" والأصح أنه - أي الشاذ - يجرى مجرى الأخبار الآحاد في الاحتجاج لأنه منقول عن النسبي عليه الصلاة والسلام ، ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته ، وقيل لا يحتج به ، لأنه إنما نقل قرآنا ولم تثبت قرآنيته ، وعلى الأول احتجاج كثير من أئمتنا على قطع يمين السارق بقراءة " أيماهما " ، وإنما لم يوجبوا التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة " متتابعات " لما صحح الدارقطني إسناده عن عائشة رضي الله عنها : نزلت " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " فسقطت " متتابعات " أي نسخت تلاوة وحكما ، ولأن الشاذ إنما يحتج به إذا ورد لبيان الحكم كما في " أيماهما " ، بخلاف ما إذا ورد لابتداء الحكم لا يحتج به كما في " متتابعات " ، على أنه قيل إنها لم تثبت عن

ابن مسعود " .

## الباب الثاني

في

قواعد أصولية متعلقة بالقراءة الشاذة

وقه فصلان :

الفصل الأول : قول الصحابي . تعريفه وحجته ، والعلاقة بينه وبين

القراءة الشاذة .

الفصل الثاني : الزيادة على النص ، وموقف الأصوليين منها ، والعلاقة

بينها وبين القراءة الشاذة .

## تمهيد : فى بيان معنى القواعد الأصولية :

### معنى القواعد لنة :

جاء فى اللسان<sup>(١)</sup> : القواعد جمع قاعدة ، وهى أصل الأس ، وقواعد البيت :

أساسه ، وعلى ذلك قوله تعالى : ( وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ )<sup>(٢)</sup> ،

وقوله تعالى : ( فَأَتَى اللَّهَ بِبَيِّنَاتِهِمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ )<sup>(٣)</sup> .

وأما معناها عند الأصوليين : فهى حكم كلى ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها

منه . (٤)

---

(١) لسان العرب ، ج ٣ ، ص ٣٦١ (باب الدال فصل القاف) .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم ١٢٧ .

(٣) سورة النحل ، آية رقم ٢٦ .

(٤) شرح التلويح على التوضيح ، ج ١ ، ص ٢٠ .

وأما الفقهاء فقد عرفوها : بحكم أغلبى أو أكثرى ، ينطبق على معظم

جزئياته لتعرف أحكامها منه .

أنظر : أحمد بن محمد الحموى ، غمز عيون البصائر على الأشباه والنظائر ،

(بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) ، ج ١ ، ص ٥١ .

وبالمقارنة بين هذين التعريفين ، نعرف الفرق بين القاعدة فى نظر الأصوليين

والقاعدة عند الفقهاء ، وبالتالى عرفنا الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد

الفقهية . فالقواعد الأصولية قواعد كلية ، بمعنى أنه لا تخرج جزئية عن حكم

قاعدتها ، وأما القواعد الفقهية فهى قواعد أغلبية ، بمعنى أن بعض فروعها

يعارضه أثر أو ضرورة أو علة مؤثرة تخرجها عن الاطراد ، فحكموا بالأغلبية

لا بالاطراد . قال فى تهذيب الفروق : " من المعلوم أن أكثر قواعد الفقه أغلبية " .

( انظر : محمد بن على المكي المالكي ، تهذيب الفروق ، طبع بهامش الفروق

للقرافي ، بيروت : دار المعرفة ، تاريخ النشر " بدون " ، ج ١ ، ص ٢٦ )

وقال الشيخ أبو زهرة مبينا الفرق بين القواعد الأصولية والقواعد الفقهية =:



.....

---

"إن الفرق بينها - يعنى بين القواعد الفقهية - وبين علم الأصول، أن علم الأصول يبين المنهاج الذى يلزمه الفقيه، فهو القانون الذى يلزمه الفقيه ليعتصم به من الخطأ فى الاستنباط . أما القواعد الفقهية، فهى مجموعة الأحكام المتشابهة التى ترجع إلى قياس واحد يجمعها، أو إلى ضبط فقهي يربطها، كقواعد الملكية فى الشريعة، وكقواعد الضمان، وكقواعد الخيارات، وكقواعد الفسخ بشكل عام، فهى ثمرة للأحكام الفقهية الجزئية المتفرقة، يجتهد فقيه مستوعب للمسائل، فيربط بين هذه الجزئيات المتفرقة برباط هو القاعدة التى يحكمها، أو النظرية التى تجمعها . . . . . " إلى أن قال : " وعلى ذلك نقول : إن القواعد - دراستها من قبيل دراسة الفقه، لا من قبيل دراسة أصول الفقه، وهى مبنية على الجمع بين المسائل المتشابهة من الأحكام الفقهية . ولهذا نستطيع أن نرتب تلك المراتب الثلاث التى يبنى بعضها على بعض، فأصول الفقه يبنى عليه استنباط الفروع الفقهية حتى إذا تكونت المجموعات الفقهية المختلفة أمكن الرباط بين فروعها، وجمع أشتاتها فى قواعد عامة جامعة لهذه الأشتات، وتلك هى النظرية الفقهية " .

انظر : محمد أبو زهرة، أصول الفقه ( مصر : دار الفكر العربى، ١٩٧٣م )، ص ١٠

# الفصل للقول

قول الصحابي، تعريفه وعجمته، والعلاقة بينه وبينه

القرارة السادة .

## تعريف المحابى :

### المحابى لغة :

يقال : صحبه ، كسمعه ، صحابة - ويكسر - وصحبة : عاشره ، وهم : أصحاب ، وأماحيب ،  
وصحبان ، وصحاب ، وصحابة ، وصحابة ، وصحب .  
ولم يجمع " فاعل " على " فعالة " - بالفتح - إلا هذا . وأما جمعه على " فعالة " بالكسر -  
قال فى لسان العرب : " وأكثر الناس على الكسر دون الهاء ، وعلى الفتح معها ، والكسر  
معها عن الفراء <sup>(١)</sup> خاصة ، ولا يمتنع أن تكون الهاء مع الكسر من جهة القياس على أن تزداد  
الهاء لتأنيث الجمع <sup>(٢)</sup> وأما " المحابى " فهو نسبة الى " الصحابة " لأن النسبة  
الى ما ختم بـ تاء التأنيث بحذف تلك التاء والحاقه بياء مشددة وكسـر ما  
قبلها . <sup>(٣)</sup>

- 
- (١) هو يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمى ، أبو زكريا ، المعـرروف  
بالفراء ، مولى بنى أسد : إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة  
وفنون الأدب . كان يقال : الفراء أمير المؤمنين فى النحو " . من كتبه :  
" أحكام القرآن " و " المذكر والمؤنث " . توفى رحمه الله سنة سبع ومائتين .  
الأعلام ، ج ٨ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .
- (٢) لسان العرب ، ج ١ ، ص ٥١٩ ؛ وتاج العروس ، ج ١ ، ص ٣٣٢ (باب الباء فصل الصاد) .
- (٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج ٢ ، تحقيق : محمد محيى  
الدين عبدالحميد ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ) ، ج ٢ ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ .

- وأما تعريف الصحابي الاصطلاحي فقد ذكر العلماء عدة تعاريف ، منها :
- ١ - الصحابي عند المحدثين (١) وبعض الأصوليين (٢) : هو من لقي النبي عليه الصلاة والسلام مؤمنا به - ولو ساعة - ومات على ذلك .
  - ٢ - وعرفه جمهور الأصوليين (٣) : بمن لقي النبي عليه الصلاة والسلام ، وآمن به ولا زمه زمنا طويلا حتى صار يطلق عليه اسم صاحب عرفا .
  - ٣ - وذهب أبو الحسين البصرى (٤) ومن وافقه (٥) إلى أنه لا يطلق لفظ صحابي

- 
- (١) محمد جمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ، ص ٢٠٠ ، ومحمد بن علوي المالكي ، القواعد الأساسية في علم مصطلح الحديث ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٧هـ ) ، ص ٥٧ ، وغيرهما من الكتب في علم مصطلح الحديث .
  - (٢) الاحكام لآمدى ، ج ١ ، ص ٢٧٤ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ١٧٣ ؛ وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ؛ وشرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٦٧ ؛ والقاضي أبو يعلى ، العدة في أصول الفقه ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م ) ، ج ٣ ، ص ٩٨٧ - ٩٨٨ .
  - (٣) المراجع نفسها ، ومصطفى سعيد الخن ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ) ، ص ٥٣٠ .
  - (٤) المعتمد ، . ، تحقيق : محمد حميد الله وأحمد بكير وحسن حنفي ( دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م ) ، ج ٢ ، ص ٦٦٦ - ٦٦٧ .
- وأبو الحسين البصرى هو محمد بن علي بن الطيب : أحد أئمة المعتزلة . ولد في البصرة ، وسكن بغداد وتوفي بها . له تصانيف منها : " المعتمد " و " تصفح الأدلة " و " شرح الأصول الخمسة " وغيرها . توفي رحمه الله سنة ست وثلاثين وأربعمائة .
- الأعلام ، ج ٦ ، ص ٢٧٥ ؛ وفتح المبين ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .
- (٥) انظر : الإحكام لآمدى ، ج ١ ، ص ٢٧٥ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ١٧٣ .

إلا على من أظالم المكث مع النبي عليه الصلاة والسلام على وجه التتابع له وأخذ عنسه العلم.

وأما المراد بـ "قول الصحابي" أو "مذهبه" المختلف في حجيته - كما سأبينه بعد قليل إن شاء الله - فهو ما إذا ورد عنه قول ولم ينتشر في علماء الصحابة ولم يعرف له مخالف، وليس مما لا مجال للرأى فيه فخرج منه :

أولا : ما إذا شاع القول بين الصحابة ولم ينقل خلاف بينهم ، فإنه إجماع سكوتى ، والخلاف في حجيته ليس من موضوعنا .

ثانيا : ما اختلفوا فيه ، فلا يجب تقليد واحد من الفريقين ، بل يجب الرجوع إلى الدليل .

ثالثا : ما إذا كان مما تعم به البلوى ، ولم ينقل فيسه خلاف ، فهو أيضا بمنزلة الإجماع

السكوتى .

رابعا : ما لا مجال للرأى فيه ، وعبر ابن السبكي بالحكم التعبدى ، فإنه في معنى

الحديث المرفوع (١).

---

(١) جمع الجوامع مع حاشية البناني ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ ؛ وكشف الأسرار عن أصول  
الجزدوى ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ ؛ وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ١٣٤ ؛ والتقريب  
والتحبير ، ج ٢ ، ص ٣١٠ ؛ وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٨٦ ؛ والخطيب  
البغدادي ، كتاب الفقيه والمتفقه ، ( دار إحياء السنة النبوية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ) ،  
م ١ ، ج ٥ ، ص ١٧٤ ؛ والمعتمد ، ج ٢ ، ص ٦٦٩ .

### حجية قول الصحابي :

اتفق الأصوليون على أن قول الصحابي - بالمعنى الذى بينته - لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين رضوان الله عليهم (١) ، وإنما اختلفوا فى كونه حجة على من بعدهم من المجتهدين على مذاهب أربعة :

المذهب الأول : أنه ليس بحجة . ذهب إليه الشافعى فى قوله الجديد ، وجمهـور أصحابه (٢) ، وأحمد فى احدى الروايتين عنه (٣) ، وبعض أصحابه - كأبى الخطاب الكلونى (٤) ،

- 
- (١) الإحكام للآمدى ، ج ٣ ، ص ١٩٥ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤٠٧ ؛ ومختصر ابن الحاجب مع شرح العبد ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ ؛ وكشف الأسرار للبرزدوى ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ؛ وشرح التلويح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .
- (٢) أبو إسحاق السيرازى ، التمهيد فى أصول الفقه ، تحقيق : د . محمد حسن هيتو ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ، ص ٣٩٥ ؛ والمستصفى ، ج ١ ، ص ٢٦١ ، ج ٢ ، ص ٣٨٤ ؛ والمحصول ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٧٤ ؛ وإحكام للآمدى ، ج ٢ ، ص ١٩٥ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٢ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤٠٩ .
- (٣) التمهيد فى أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ٣٣١ وما بعدها ؛ وروضة الناظر مع شرحها نزهة خاطر العاطر ، ج ١ ، ص ٤٠٣ ؛ ومختصر ابن اللحام ، ص ١٦١ .
- (٤) التمهيد فى أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ٣٣٥ وما بعدها ؛ ومختصر ابن اللحام ، ص ١٦١ وأبو الخطاب الكلونى هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلودانى البغدادى : الفقيه الحنبلى ، الأصولى ، إمام الحنابلة فى عصره . من كتبه " التمهيد فى أصول الفقه " و " الهداية " فى الفقه وغيرهما . توفى رحمه الله سنة عشر وخمسمائة .
- الأعلام ، ج ٥ ، ص ٢٩١ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ١١ .

وابن عقيل (١) - ، وبعض الحنفية - كالكرخي ، وأبي زيد الدبوسى (٢) ،

وبعض المعتزلة (٣) ، وابن حزم (٤) ، وابن الحاجب (٥) وغيرهم .

المذهب الثانى : أنه حجة مقدم على القياس . وهو مذهب مالك (٦) ، ومعظم

(١) مختصر ابن اللحام ، ص ١٦١ .

وابن عقيل هو على بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفرى ، أبو الوفاء :  
الفقيه ، الأصولى . وقد مال إلى مذهب المعتزلة ، ثم عدل عن هذا المذهب والتزم  
مذهب الحنابلة فى الفقه ، ومن تصانيفه " كتاب الفنون " وهو فى أربعمئة جزء ،  
و " الواضح فى الأصول " و " الفرق " و " الفصول " فى الفقه ، وغيرها .  
توفى رحمه الله سنة ثلاث عشرة وخمسمائة .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ٣١٣ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ١٢ - ١٣ .

(٢) أصول السرخسى ، ج ٢ ، ص ١٠٦ ؛ وكشف الأسرار عن أصول البزدوى ، ج ٣ ، ص ٣١٧ ؛  
وكشف الأسرار للنسفى ، ج ٢ ، ص ١٧٢ ؛ وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ١٣٣ ؛ وفواتح  
الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .

والكرخي هو عبيدالله بن الحسين ، أبو الحسن الكرخى : فقيه ، أصولى ، انتهت  
إليه رئاسة الحنفية بالعراق . له رسالة فى الأصول التى عليها مدار فروع الحنفية ،  
وشرح الجامعين المنغير والكبير لمحمد بن الحسن . توفى رحمه الله سنة أربعين  
وثلاثمئة .

الفوائد البهية ، ص ١٠٨-١٠٩ ، والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٩٣ ؛ والفتح المبين ، ج ١ ،  
ص ١٨٦ .

والدبوسى هو عبدالله بن عمر بن عيسى ، أبو زيد : وهو أول من وضع علم  
الخلافة وأبرزه إلى الوجود . ومن تأليفه " تأسيس النظر " و " تقويم الأدلة " .

و " الأسرار " وغيرها . توفى رحمه الله سنة ثلاثين وأربعمئة . الأعلام ، ج ٤ ، ص ١٠٩  
والفتح المبين ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .  
كأبى الحسين البصرى . وأما أبو على الجبائى فقد رأى جواز الأخذ بقول الصحابى .

انظر : المعتمد ، ج ٢ ، ص ٩٤٢ .

(٤) الإحكام لابن حزم ، ج ٦ ، ص ٦٠ وما بعدها ( فى باب ابطال التقليد ) .

(٥) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

(٦) شهاب الدين القرافى ، شرح تنقيح الفصول ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ) ،  
ص ٤٤٥ ؛ ومفتاح الوصول ، ص ١٦٦ .

الحنفية (١) ، والشافعي في قوله القديم (٢) ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، وأكثر أصحابه (٣) .

المذهب الثالث : أنه حجة إن خالف القياس . وبه قال أبو حنيفة (٤) ، والشافعي -

كما ظنه إمام الحرمين (٥) - ، وهو اختيار الغزالي في المنحول (٦) ،

- 
- (١) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ، ج ٣ ، ص ٢١٧ ؛ وأصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٠٥ ؛ وشرح المنار ، ص ٢٥٢ ، وشرح التلويح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ١٧ ؛ وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ١٣٢ ؛ والتقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٣١٠ ؛ وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٨٥ .
- (٢) التبصرة ، ص ١٩٥ ؛ والإحكام للآمدي ، ج ٣ ، ص ١٩٥ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٢ ،
- (٣) التمهيد في أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ٣٢٢ وما بعدها ؛ ومختصر ابن اللحام ، ص ١٦١ ؛ وروضة الناظر مع شرحها ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .
- (٤) حكاة ابن برهان عن الكرخي حيث قال : " مسائل أبي حنيفة تدل على أن قول الصحابي فيما خالف القياس حجة " .
- انظر : ابن برهان ، الوصول إلى الأصول ، تحقيق : د . عبد الحميد علي أبوزنيد (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) ، ج ٢ ، ص ٣٧١ .
- (٥) قال إمام الحرمين ما نمه : " وكان الشافعي يرى الاحتجاج بقول الصحابي قديما ، ثم نقل عنه أنه رجح عن ذلك ، والظن أنه رجح عن الاحتجاج بقولهم فيما يوافق القياس دون ما يخالف القياس ، إذ لم يختلف قوله جديدا وقديما فسي تغليب الدية بالحرمة والأشهر الحرم ، ولا مستند فيه ، الأقوال الصحابة " .
- انظر : البرهان في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ١٣٦٢ .
- (٦) المنحول من تعليقات الأصول ، تحقيق : د . محمد حسن هيتو (بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ، ص ٤٧٥ .
- وأما رأيه في المستصفي فهو مثل رأي جمهور الشافعية .
- انظر : المستصفي ، ج ١ ، ص ٢٦١ .



وتابعه تلميذه ابن برهان (١).

المذهب الرابع : أن الحجة في قول الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم دون غيرهم . وهو قول أبي خازم (٢) ، والرواية عن أحمد (٣) ، واختيار بعض أصحابه كابن البناء (٤) ، وغيرهم .

(١) الوصول إلى الأصول ، ج ٢ ، ص ٣٧١ .

وابن برهان هو أحمد بن علي بن محمد الوكيل ، المعروف بابن برهان - بفتح الباء - ، أبو الفتح ، الملقب بشرف الدين : الفقيه ، الأصولي ، المحدث . كان حنبلي المذهب ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ، وتفقه على الغزالي والشاشي والكيالهراسي . من كتبه : " الوجيز " و " الوسيط " و " البسيط " وغيرها . واختلف في تاريخ وفاته ، والأشهر أنه توفي سنة ثمان عشرة وخمسمائة . طبقات الشافعية ، ج ١ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ ؛ والأعلام ، ج ١ ، ص ١٧٣ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ١٦ .

(٢) أصول السرخي ، ج ١ ، ص ٣١٧ ؛ وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٢٤٢ ؛ وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

وابن خازم - بالخاء المعجمة ، وقيل بالحاء المهملة - هو عبدالحميد ابن عبد العزيز القاضي : فقيه حنفي ، ولي قضاء الشام والكوفة والكرخ من بغداد . ومن كتبه " أدب القاضي " و " كتاب الفرائض " وغيرهما . توفي رحمه الله سنة اثنتين وتسعين ومائتين .

الفوائد البهية ، ص ٨٦ ؛ وتاج التراجم ، ص ٣٣ ؛ والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(٣) شرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ ؛ وروضة الناظر مع شرحها ، ج ١ ، ص ٢٦٦ ، و ٤٠٤ .

(٤) المرجعان نفسهما .

وابن البناء هو الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء ، أبو علي البغدادي ، المحدث الفقيه . له مصنفات ، منها " شرح الحرقي " و " الكامل " كلاهما في الفقه ، وغيرهما . توفي رحمه الله سنة احدى وسبعين وأربعمائة ، وفي الطبقات سنة احدى وتسعين وأربعمائة .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ، و طبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

المذهب الخامس : أن الحجة في قول الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما دون غيرها (١).

(١) المستصفى، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١ ؛ والمحصول، ج ٢، ق ٣، ص ١٧٤، والإحكام  
للأمدي، ج ٢، ص ١٩٥ ؛ وفواتح الرحموت، ج ٢، ص ١٨٦ ؛ وشرح العنقد على  
مختصر ابن الحاجب، ج ٢، ص ٢٨٧.

والجدير بالذكر أن المذهب الخامس القائل : إن قول الشيخين حجة لا يشترط  
اتفاقهما هنا ، بخلاف المذهب الرابع القائل إن قول الخلفاء الراشدين حجة يشترط  
اتفاقهم ، وليس المراد ان الحجة في قول كل واحد منهم على حدة .  
قال السبكي مبينا ذلك : " قلت : أما الثاني - يعنى وجوب اتفاق الخلفاء  
الراشدين حتى يكون قولهم حجة - فصرح به الغزالي في المستصفى والإمام وغيرهما ،  
وأما الأول - يعنى عدم اشتراط اتفاق الشيخين في اعتبار حجة قولهما - فهو  
مقتضى عدم تقييد من حكاه ، ولا سيما الغزالي والإمام حيث قيد أحد القولين  
دون الآخر ..... "

انظر : الإبهاج، ج ٣، ص ١٩٣ ؛ والمستصفى، ج ١، ص ٢٦١ ؛ والمحصول، ج ٢،  
ق ٣، ص ١٧٤.

وهناك قول آخر يقول : إن قول كل واحد من الخلفاء الأربعة حجة . وذهب اليه بعض  
الشافعية ، وهو اختيار أبي حفص الحنبلي المتوفى سنة ٣٨٧هـ .

انظر : التمهيد في أصول الفقه، ج ٢، ص ٢٨٢ ؛ وشرح المحلى على جمع  
الجوامع، ج ٢، ص ٣٩٧.

## الأدلة :

### أولا : أدلة المذهب الأول القائل بعدم حجية قول الصحابي :

استدل صاحب هذا المذهب بالنقل والإجماع والقياس والعقل •

فأما النقل فمن الكتاب :

١ - قوله تعالى : ( فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ) (١).

وجه الدلالة : أمر الله تعالى أولي الأبصار - وهم المجتهدون - بالاعتبار ، والمراد به

الاجتهاد ، وذلك ينافي التقليد - وهو الأخذ بقول الغير من غير دليل - ، والعمل

بقول الصحابي عمل بقول الغير من غير دليل ، فلا يجوز للمجتهد ، فثبت أن

قول الصحابي ليس بحجة (٢).

ونوقش هذا الدليل بما يلي :

أ - أن الأخذ بقول الصحابي عند القائلين به ليس على سبيل التقليد ، بل هو أخذ

بمدرك من المدارك الشرعية ، فلا ينافي وجوب النظر والقياس ، كأخذ بالنص

وغيره (٣).

وأجيب عن ذلك : بأن هذا الاعتراض إنما ورد لخطأ في ذكر وجه الدلالة من الآية

---

(١) سورة الحشر ، آية رقم ٢٠

(٢) هذا الدليل هو المعتمد عند نفاة حجية قول الصحابي - كما ذكره الآمدي - ولذلك كثير

منهم لم يستدلوا بالنقل إلا بهذه الآية ، كالإمام الرازي والآمدي وأتباعهما •

الإحكام للآمدي ، ج ٣ ، ص ١٩٧ ، والمحصل ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٧٤ ؛ ونهاية السؤل ،

ج ٤ ، ص ٤١٦ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٣ •

(٣) نهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤١٦ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ •

ولذلك ذكر السبكي في تقريره فقال : " قوله تعالى ( فاعتبروا ) يقتضى وجوب الاجتهاد خالفناه إذا وجد نص أو إجماع ، فبقى ما عداهما على الأصل " (١).

ب - ان هذه الآية لاحجة لهم فيها ، بل هي حجة عليهم ، لأن تقديم قولهم على من بعدهم - لكون رأيهم أبعد عن احتمال الخطأ من رأى من بعدهم - نوع من الاعتبارات ، فالاعتبار يكون بترجيح أحد الدليلين بزيادة قوة فيه " (٢).

وأجيب عنه : بأن هذا القول يؤدي إلى جعل قول المجتهد غير الصحابي دليلاً شرعياً

أيضاً كسائر الأدلة الشرعية ، ولا قائل بذلك .

٢ - وقوله تعالى : ( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ) (٣).

وجه الدلالة : أوجب الله تعالى الرد عند الاختلاف إلى الله ورسوله ، فالرد إلى

مذهب الصحابي يكون تركاً للواجب (٤).

ونوقش هذا الدليل ، بأن المراد بـ " الرسول " في الآية سنته عليه الصلاة والسلام ،

والأخذ بقول الصحابي رد الحكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه صلى الله عليه وسلم

أمرنا بالافتداء بالصحابة ، كما في قوله : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٥)

(١) الإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٤ .

(٢) أصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٠٩ .

(٣) سورة النساء ، آية ٥٩ .

(٤) الأحكام للآمدي ، ج ٣ ، ص ١٩٥-١٩٦ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ٣٣٥ .

(٥) أصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٠٩ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ٣٣٦-٣٣٥ .

قد أطلال الزركشي في كتابه " المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر " الكلام على هذا الحديث ، وبين أنه روى من طرق متعددة ، جميعها مطعون فيها ، ثم نقل كلام العلماء فيه فقال :

" قال ابن حزم في رسالته الكبرى في إبطال القياس : وهو خبر موضوع كذب باطل =

وأجيب عن ذلك بأن هذا الحديث غير مسلم ، فانه لا يصلح للاحتجاج به .

وأما الإجماع :

فهو أن الصحابة رضی الله عنهم قد أجمعوا على جواز مخالفة كل واحد من آحاد الصحابة المجتهدين للآخر ، فلم ينكر أبو بكر وعمر رضی الله عنهما على من خالفهما ، ولا كل واحد منهما على صاحبه فيما فيه اختلافاً ، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه ، ولو كان قول الصحابي حجة لما كان كذلك ، وكان يجب على كل واحد منهم اتباع الآخر ، وهو محال فثبت أن قول الصحابي ليس بحجة . (١)

أعترض على هذا الدليل : بأن الخلاف إنما هو في كون مذهب الصحابي حجة على من بعدهم من مجتهدي التابعين ومن بعدهم ، لا مجتهدي الصحابة ، فلم يكن الإجماع دليلاً على محل النزاع (٢) .

---

= وقال أبو عبدالله محمد بن مفرح القاضي عن محمد بن أيوب الصموت قال : قال البزار : وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم - أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم - فهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال البيهقي : هذا الحديث مشهور المتن وأسانيده ضعيفة لم يثبت في هذا إسناد " .  
انظر : الزركشي ، محمد بن بهادر ، المعتبر في أحاديث المنهاج والمختصر ، تحقيق : حمدي ابن عبدالمجيد السلفي ( حولي : دار الأرقام ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ) ، ص ٨٠-٨٥ .

ونقل الشيخ عبدالله بن محمد الصديق الغماري قول ابن حجر العسقلاني حيث قال :  
" لا أصل له " .

انظر : الإبهاج في تخريج أحاديث المنهاج ، تعليق : سمير طه المجذوب ( بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ) ، ص ٢٠٥ .

- (١) الإحكام للآدمي ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ، والمستصفى ، ج ١ ، ص ٢٦١ ، والمحصول ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٧٥ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٤ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤١٧ .  
(٢) الإحكام للآدمي ، ج ٣ ، ص ١٩٦ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤١٧ .

ويجاب عنه : بأنه إذا كان مذهبهم جواز مخالفة بعضهم بعضا ، فإن لم يكن مذهبهم حجة على غيرهم ، جاز لغيرهم مخالفة كل واحد منهم ، وإن كان حجة جاز أيضا لغيرهم مخالفة كل واحد منهم ، لأن مذهبهم جواز مخالفة كل واحد منهم . (١)

وقد اعترف السبكي بضعف هذا الدليل ، لأن للخصم أن يعترض بغير الاعتراض السابق ، ولذا غير تقرير الإجماع على وجه آخر ، فقال : " إن الصحابة سكتوا على مخالفة التابعين لبعضهم ، وذلك اتفاق منهم على تجويزه " . (٢)

وأما القياس :

فهو قياس الفروع - التي هي محل الخلاف - على الأصول . وبيانه : أن قول الصحابي ليس حجة على غيره من مجتهدة التابعين ومن بعدهم في أصول الدين إجماعا ، فلا يكون أيضا حجة في فروعها ، والجامع بينهما تمكن المجتهد في الموضوعين من الوقوف على الحكم بطريقه (٣) .

واعترض على هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا القياس قياس مع الفارق ، لأن المطلوب في الأصول اليقين والقطع بخلاف الفروع ، فإن المطلوب فيها هو الظن ، وقد يحصل الظن بقول الصحابي ،

وحينئذ فيكون قوله حجة في الفروع دون الأصول . (٤)

- 
- (١) الإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤١٧ .
  - (٢) الإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٤ .
  - (٣) المحصول ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٧٥ ؛ والإبهاج ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٤ ، ص ٤١٧ .
  - (٤) المراجع نفسها .

الجواب : إنما أوجب على المكلف تحصيل اليقين ، لأنه قادر والدليل حاضر ، فوجب عليه تحصيله احترازاً عن الخطأ المحتمل . وهذا المعنى حاصل في مسألتنا ، لأن المكلف قادر ، والدليل المعين للظن الأقوى حاصل ، فوجب عليه تحصيله احترازاً عن الخطأ المحتمل في الظن الضعيف . (١)

الوجه الثاني : أنه منتقض بمن دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه متمكن من الوصول إلى حكم المسألة مع أنه يجوز أن يسأل من أخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢)

الجواب : أنه لا نسلم جواز الاكتفاء بالسؤال من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم عند القدرة . (٣)

وأما المعقول فمن وجوه ، منها :

١ - أن قول الصحابي لا دليل على كونه حجة بالأصل ، فوجب تركه لعدم جواز إثبات حكم شرعي بلا دليل (٤) ، وأما الأدلة التي أقامها مثبتو حجية قول الصحابي فهي غسير مسلمة لنا كما سيأتي بيانه بالتفصيل إن شاء الله .

٢ - أن الصحابي رضى الله عنه لا يخلو من أن يقول عن اجتهاد أو حديث عنده ، فإن كان عن اجتهاد فهو راجع إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، وذلك الأصل

---

(١) المحصل ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١١٨ .

(٢) المحصل ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٣) شرح العوض ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ ؛ وشرح البدخشي ( بهامش نهاية السؤل ) ، ج ٣ ،

ص ١٤٣ .

(٤) المرجعان نفسيهما .

موجود في حق التابعين ومن بعدهم ، فيجب عليهم النظر والتأمل في ذلك الأصل

ليتبين لهم أن هذا الحكم فرع ذلك الأصل فيتبعونه ، لا فرع أصل آخر فيخالفونه .

وإن كان عن حديث ، فهو محتمل للغلط والسهو ، وأنه سمع بعض الحديث وبدون

الباقي يختلف معناه وحكمه ، فلا يترك الحجة بالاحتمال . (١)

وأيضا لو كان عن حديث لأسنده ورفع إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وقال :

" سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، إذ التبليغ واجب ، وليس من

عاد تهم كتمان ما بلغ إليهم ، ولما لم يسنده دل أنه ليس عن حديث . (٢)

الاعتراض :

اعتراض المخالفون فقالوا : سلمنا أن قول الصحابي محتمل من أن يكون صادرا عن

اجتهاد ، أو مسموعا عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ونحن أيضا نقول كذلك ، لكن

الظاهر أن احتمال السماع أقوى من احتمال كونه صادرا عن الرأي ، ولم نسلم وجوب

الرفع إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، لأنه قد ظهر من عاداتهم أنهم يسكتون عن الإسناد عند

الفتوى إذا كان عندهم خبر يوافق فتواهم ، كما كانوا يسندونه إلى النبي عليه الصلاة والسلام

وليس هذا من باب الكتمان ، إذ الواجب بيان الحكم عند السؤال لا غير ، إلا إذا سئل عن

مستند الحكم فيجب حينئذ الإسناد . (٣)

---

(١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، ج ٣ ، ص ٢٢١ .

(٢) المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ ؛ والفقيه والمتفقه ، م ١ ، ج ٥ ، ص ١٧٤ .

(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ .



وأجيب عن هذا الاعتراض بمنع غلبة احتمال السماع في قول الصحابي ، بل الواقع قد

ظهر فيهم الفتوى بالرأى ظهورا لا وجه لإنكاره .

٣ - ان احتمال الخطأ في اجتهادهم ثابت كسائر المجتهدين ، فكان قولهم مترددا بسين

الصواب والخطأ كقول غيرهم . والدليل على أنه محتمل للخطأ كالاتي (١) :

أ - انتفاء الدليل على العصمة .

ب - مخالفة بعضهم بعضا ، ورجوع الواحد منهم عن فتواه . فلو كان اجتهادهم

لا يحتمل إلا الصواب لما رجع عن فتواه .

ج - إقرار بعضهم على ذلك ، كما روى عن أبي بكر رضي الله عنه ، أنه سئل عن

الكلاية ، فقال : " إني سأقول فيها برأبي ، فإن يك صوابا فمن الله ، وإن يك

خطأ فمني ومن الشيطان ..... " (٢) .

ونحو هذا القول قاله أيضا عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهما رضي الله

عنهم (٣) .

وإذا كان قول الصحابي محتملا للخطأ ، لم يجز لمجتهد آخر تقليده ، كما

لا يجوز تقليد التابعين ومن بعدهم (٤) .

---

(١) المستصفى ، ج ١ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي بإسناده عن الشعبي .

انظر : كتاب الفقيه والمتفقه ، م ١ ، ج ٦ ، ص ١٩٩ .

(٣) انظر : الفقيه والمتفقه ، م ١ ، ج ٦ ، ص ٢٠٢ ؛ وأصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٠٧ ،

والتمهيد في اسول الفقه ، ج ٣ ، ص ٣٣٧ ؛ والاحكام لابن حزم ، ج ٦ ، ص ٩٩ .

(٤) المستصفى ، ج ١ ، ص ٢٦٢ ؛ كشف الأسرار للبخاري ، ج ٣ ، ص ٢٢١ ؛ وأصول السرخسي

ج ٢ ، ص ١٠٧ ؛ والتمهيد ، ج ٣ ، ص ٣٣٧ ؛ وروضة الناظر ، ج ١ ، ص ٤٠٣-٤٠٤ .

الاعتراض :

اعترض على هذا الدليل : بأن اجتهاد الصحابي - وإن جاز عليه الخطأ - فلا يمنع ذلك من العمل به وتقديمه على القياس ، كخبر الواحد • ولا يلزم من امتناع وجوب العمل بقول التابعين وتقديمه على القياس ، امتناع ذلك في قول الصحابي لوجود الفرق بينهما •  
وأجيب عن هذا الاعتراض : بأنه يؤدي إلى القول بحجية قول المجتهد - صحابيا كان أم غيره - على من بعدهم ، لوجود تلك العلة •

٤ - لو كان قول الواحد منهم حجة مقدمة على القياس ، لدعا الناس إلى العمل بقوله ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو الناس إلى العمل بقوله ، وكما كانت الصحابة تدعوا الناس إلى العمل بالكتاب والسنة ، وإلى العمل بإجماعهم فيما أجمعوا عليه - كدعوة عثمان بن عفان رضى الله عنه إلى العمل بالمصحف المجمع عليه - ،  
إذ الدعاء إلى الحجة واجب • (١)

الاعتراض :

اعترض على هذا الدليل بأنه لا يلزم من الحجية الدعوة إلى العمل بأقوالهم بخصوصها ،  
لاندراج أقوالهم في السنة ، وقد سبق البيان أن أقوالهم تحتل السماع احتمالا قويا • (٢)  
وأجيب عنه بمنع قوة احتمال السمع في قول الصحابي ، ولو سلمنا ذلك فلا ينافى

---

(١) أصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ؛ وكشف الأسرار للبهزدي ، ج ٣ ، ص ٢٢١ •

(٢) محمد على إبراهيم ، حجية مذهب الصحابي ، رسالة الماجستير ( مكة المكرمة :  
جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ) ، ص ٩٤ •

وجوب الدعوة إلى العمل بخصوصها كما هو شأن السنة ، مع أنها تندرج في القرآن .

فعدم الدعوة دليل على عدم حجيتها .

### ثانيا : أدلة المذهب الثاني القائل بحجية قول الصحابي :

استدل أصحاب هذا المذهب بالأدلة النقلية والعقلية :

فأما أدلتهم النقلية فمن الكتاب :

قوله تعالى : ( **وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ**

**بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ، وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي**

**تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ) (١)

وجه الدلالة : أن الله تعالى مدح الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وإنما استحق

التابعون لهم هذا المدح على اتباعهم بإحسان من حيث الرجوع إلى

رأيهم دون الرجوع إلى الكتاب والسنة ، لأن في ذلك استحقاق المدح

باتباع الكتاب والسنة لا باتباع الصحابة . (٢)

واعترض على استدلالهم بهذه الآية باعتراضين :

الاعتراض الأول : أن المراد بالاتباع في هذه الآية أن يسلك منهم في الاجتهاد ،

بأن يقول ما قالوا بالدليل ، لأنهم إنما قالوا بالاجتهاد ، والدليل عليه

(١) سورة التوبة ، آية رقم ١٠٠ .

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ ، وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ١٣٥ ،

والتقرير والتحبير ، ج ٢ ، ص ٣١٢ .

قوله تعالى (بِإِحْسَانٍ) ، ومن قلدهم لم يتبعهم بإحسان ، لأنه لو كان مطلق

الاتباع محمودا لم يفرق بين الاتباع بإحسان أو غير إحسان . (١)

وأجيب عن ذلك ، بأن الآية قصد بها مدح السابقين والثناء عليهم ، وببيان

استحقاقهم أن يكونوا أئمة متبوعين ، وبتقدير أن لا يكون قولهم موجبا للموافقة ولا مانعا

من المخالفة - بل إنما يتبع القياس مثلا - ، لا يكون لهم هذا المنصب ، ولا يستحقون هذا

المدح والثناء . (٢)

الاعتراض الثانى : أن الثناء على من اتبعهم كلهم ، وذلك اتباعهم فيما أجمعوا عليه . (٣)

وأجيب : بأن الأصل فى الأحكام المعلقة بأسماء عامة ثبوتها لكل فرد فرد من تلك

المسميات ، كقوله تعالى (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) (٤) ، وقوله (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) (٥) ،

وقوله تعالى (اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ) (٦) ، إلا إذا كانت الأحكام المعلقة على

المجموع التى لا يمكن توزيعها على أفرادها كلفظ " الأمة " فى قوله تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ

أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (٧) ، وفى قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) (٨) ، فحينئذ

(١) ابن القيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، تقديم وتعليق : طه عبدالرؤوف سعد (القاهرة :

مكتبة الكلية الأزهرية ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م) ، ج ٤ ، ص ١٢٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٢٥

(٣) المرجع نفسه ، ج ٤ ، ص ١٢٦ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٤٣ وغيرها .

(٥) سورة الفتح ، آية رقم ١٨ .

(٦) سورة التوبة ، آية رقم ١١٩ .

(٧) سورة آل عمران ، آية رقم ١١٠ .

(٨) سورة البقرة ، آية رقم ١٤٣ .

يؤتى فيها باسم يتناول المجموع دون الأفراد . وأما " السابقون " فإنه يتناول كل فرد من

السابقين كما يتناول مجموعهم . (١)

ومن السنة :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٢) .

وجه الدلالة : أنه صلى الله عليه وسلم جعل الاهتداء لازماً للاقتداء بأى واحد

منهم ، وذلك يقتضى أن يكون قولهم حجة ، وإلا لم يكن المقتدى به

مهتدياً . (٣)

اعترض الخصم على استدلالهم بهذا الحديث ، بعضهم وجهوا اعتراضهم على

المتن ووجه الدلالة ، والبعض الآخر على السند ، وسأكتفى بذكر اعتراضهم على السند ،

قالوا : إن هذا الحديث ضعيف لا تقوم به حجة - كما ذكر ابن حزم (٤) ، وابن عبد البر (٥)

وغيرهما من المحدثين (٦) - فإذا كان هكذا شأن الحديث فلا حاجة إلى النظر إلى المتن ، لأن

البناء على ما ليس بصحيح غير صحيح .

---

(١) أعلام الموقعين ، ج ٤ ، ص ١٢٦-١٢٧ بتصرف .

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث فى ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) شرح العنقد على مختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام ، ج ٦ ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٥) جامع بيان العلم وفضله (بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٢ ،

ص ١١٠ - ١١١ .

(٦) انظر : ص ١٦٨ - ١٦٩ فى تخريج هذا الحديث .

٢ - وقوله عليه الصلاة والسلام : " خيركم قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ...

الحديث " (١).

وجه الدلالة : أخبر النبي عليه الصلاة والسلام أن خير القرون قرنه مطلقاً ،

وذلك يقتضى تقديمهم فى كل باب من أبواب الخير ، إذ لو كانوا خيراً

من بعض الوجوه دون بعض ، أو أخطأ الرجل منهم فى الاجتهاد ،

وظفر بالصواب من بعدهم لكان من بعدهم أفضل منهم . (٢)

الاعتراض : اعترض على هذا الدليل بوجوه :

الوجه الأول : أن الصحابة رضى الله عنهم ساوهم التابعون ومن بعدهم من المجتهديين

فى طريق الاجتهاد ، فان الحسن البصرى أفتى واستفتى به أهل البصرة فى

زمانه ، وأصحاب النبي عليه الصلاة والسلام يميناً وشمالاً ، وكذا سعيد بن

المسيب وفقهاء المدينة كانوا يفتون فى عصر الصحابة ، بل قدم بعض الصحابة

علماء التابعين ، كتقديم أنس (٣) الحسن البصرى على نفسه ، وكتقديم

---

(١) روى هذا الحديث بألفاظ متعددة وروايات متنوعة ، أخرجه البخارى فى كتاب

الشهادات ، وفى كتاب فضائل الصحابة ، وفى كتاب الرقاق ؛ ومسلم فى كتاب

الشهادات ؛ والترمذى فى كتاب الفتن ، وفى كتاب الشهادات ، وفى كتاب المناقب ؛

وأبو داود فى كتاب السنة ؛ وابن ماجه فى كتاب الأحكام ، وغيرهم .

انظر : صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٩٣٨ ، ج ٣ ، ص ١٣١٥ ، ج ٥ ، ص ٢٣٦٢ ، وصحيح

مسلم ، ج ٤ ، ص ١٩٦٢-١٩٦٤ ؛ والجامع الصحيح ، ج ٤ ، ص ٥٠٠ ، و ص ٥٤٨

و ج ٥ ، ص ٦٩٥ ؛ وسنن أبى داود ، ج ٥ ، ص ٤٤ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ٤٨ .

(٢) اعلام الموقعين ، ج ٤ ، ص ١٣٦ بتصرف .

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجارى الخزرجى الأنصارى ، أبو ثمامة ، أو أبو

حمزة : صحابى مشهور . مولده بالمدينة وأسلم صغيراً وخدم النبي صلى الله عليه وسلم =

ابن عمر (١) سعيد بن جبير (٢) على نفسه. (٣)

ولو كان قول الصحابة حجة على التابعين ، لما جاز افتاء الحسن البصرى برأيه

واجتهاده مع وجود الصحابة ، وتقديم ابن عمر سعيد بن جبير على نفسه .

الوجه الثانى : أن الحديث ليس حجة لهم فيه ، فإن الأفضلية لا تقتضى الحجية ، بل الحديث

فيه ثناء ، يوجب حسن الاعتقاد فيهم ، ولا يوجب تقليدهم ، بدليل أنه ورد

أمثالها فى حق آحاد الصحابة - كثنائه عليه الصلاة والسلام على أبى بكر ، أو على

عمر ، أو غيرهما من الصحابة رضى الله عنهم - مع إجماع الصحابة على جواز

مخالفتهم . (٤)

الوجه الثالث : لو سلمنا ذلك ، فلا نسلم أن الأفضلية باعتبار كل فرد ، بل باعتبار المجموع ،

فإن المراد " بالقرن " فى قوله عليه الصلاة والسلام : جملة القرن بالنسبة

إلى كل قرن بجملته . (٥)

---

= إلى أن قبض ، ثم رحل إلى دمشق ، ومنها إلى البصرة ، فمات رضى الله عنه فيها سنة  
ثلاث وتسعين .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ١٠٨ .

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوى ، أبو عبدالرحمن : صحابى مشهور . هاجر إلى

المدينة مع أبيه ، وشهد فتح مكة ، ومولود ووفاته فيها سنة ثلاث وسبعين .

وآخر من توفى بمكة من الصحابة .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ١٠٨ .

(٢) سبقت ترجمته فى ص ٦٣ .

(٣) الإحكام للآدمى ، ج ١ ، ص ١٧٩ ؛ والتمهيد فى أصول الفقه ، ص ٢٧١ ؛ وروضة الناظر

مع شرحها نزهة خاطر ، ج ١ ، ص ٣٥٧ .

(٤) المحصول ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٧٩-١٨٠ ؛ والإحكام لابن حزم ، ج ٦ ، ص ٧٤ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٦ ، ص ٨٥ .

### أدلة المثبتين من المعقول :

١ - أن الصحابي لا يخلو من أن يقول عن نقل أو عن رأى واجتهاد ، فأيهما كان فهو أولى من اجتهاد التابعين ومن بعدهم ، لكن احتمال النقل والسمع فى قوله ثابت ، بل الظاهر الغالب من حاله أنه يفتى بالخبر ، وإنما يفتى بالرأى عند الضرورة ، ويشاور مع القرناء لاحتمال أن يكون عندهم خبر ، وذلك لأن السماع أمل فيهم ، حيث إنهم كانوا يصاحبون رسول الله صلى الله عليه وسلم آناء الليل وأطراف النهار ، وعلى هذا فلا يجعل قولهم منقطعا عن السماع إلا بدليل . وإذا ثبت احتمال السماع فى قولهم يجب تقديمه على الرأى المحض ، فكان تقديم قولهم على الرأى من هذا الوجه بمنزلة تقديم خبر الواحد على القياس .

وإن كان صادرا عن رأى واجتهاد ، فرأيهم أقوى من رأى غيرهم من التابعين ومن بعدهم ، وذلك لمشاهدتهم التنزيل ، ومعرفتهم طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيان الأحكام .<sup>(١)</sup>

اعترض على هذا الدليل بوجهه :<sup>(٢)</sup>

الوجه الأول : لا نسلم أن قول الصحابي بمنزلة خبر الواحد حتى يقدم على القياس ، لأن القياس دليل على الحكم من جهة الشرع ، فكان مقدما على قول الصحابي .

---

(١) كشف الأسرار للبخارى ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ ، وأصول السرخسى ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ، وشرح

المنار ، ص ٢٥٢ ، وشرح التلويح على التوضيح ، ج ٢ ، ص ١٧ .

(٢) التبصرة ، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .



الوجه الثانى : لو سلمنا أنه بمنزلة خبر الواحد ، لوجب إذا عارضه خبر أن يتعارضنا ،  
أو ينسخ أحدهما بالآخر ، كما يفعل فى نصين متعارضين ، فلا أحد يقبول  
بذلك .

الوجه الثالث : أن دعوى قوة الاجتهاد لمشاهدة التنزيل يلزم على ذلك وجوب تقليد  
التابعين على من بعدهم ، وهذا باطل باتفاق .

قال ابن حزم (١) : " إن الصحابة رضى الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم به  
فإنه يلزمهم على هذا أن التابعين شهدوا الصحابة فهم أعلم بهم ، فيجب  
تقليد التابعين ، وهكذا قرنا فقرنا ، حتى يبلغ الأمر إلينا فيجب  
تقليدنا ، وهذه صفة دين النصارى فى اتباعهم أساقفتهم ، وليست صفة  
ديننا " .

### ثالثا: دليل المذهب الثالث القائل بحجية قول الصحابي إن خالف القياس :

استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتى : أن الصحابي إذا قال قولا يخالف القياس ،  
فإنما أن لا يكون له فيما قال مستند ، أو يكون . ولا جائز أن يقال بالأول ، وإلا كان قائلا  
فى الشريعة بحكم لا دليل عليه ، وهو محرم ، وحال الصحابي العدل ينافى ذلك . وإن كان  
الثانى فلا مستند وراء القياس سوى النقل ، فكان حجة متبعة . (٢)

---

(١) الإحكام لابن حزم ، ج ٦ ، ص ٩٠ .

(٢) لاحظت من هذا الدليل ، أن قول الصحابي عند أصحاب هذا المذهب إنما يعتبر دليلا  
لدلالته على الدليل ، لا لكونه دليلا فى نفسه .

وأما إذا كان موافقا للقياس ، فالظاهر أن يكون قوله عن اجتهاد ، فيكون قوله كقول غيره ،  
فلا حجة فيه (١).

اعترض على هذا الدليل من وجوه :

الوجه الأول : أنه جاز أن تكون مخالفته للقياس لشئ، ظنه دليلا ، مع أنه - في الحقيقة -  
ليس بدليل (٢).

الوجه الثاني : لو سلمنا أن مخالفته للقياس لدليل ، فهذا إقرار بأن قول الصحابي ليس  
بحجة ، وإنما الحجة هي ذلك الدليل (٣).

الوجه الثالث : أنه يلزم منه أن يكون قول الصحابي حجة على المجتهدين من الصحابة  
أيضا ، وقد تم الاتفاق على أن قول الصحابي ليس حجة على الصحابي  
مثله .

الوجه الرابع : أنه يقتضى أن يكون قول التابعين وسائر المجتهدين حجة إذا خالف الواحد  
منهم القياس ، لجريان الدليل فيهما ، وهو باطل بالإجماع (٤).

- 
- (١) المستصفى، ج ١، ص ٢٦٦ ؛ الإحكام للآمدي، ج ٣، ص ١٩٨ ؛ والمحصول، ج ٢،  
ق ٣، ص ١٧٧ ؛ والمنخول، ص ٤٧٥ ؛ والوصول إلى الأصول، ج ٢، ص ٣٧٥ - ٣٧٦ ؛  
ونهاية السؤل، ج ٤، ص ٤١٩ ؛ والإبهاج، ج ٣، ص ١٩٥ ؛ وتنقيح الفصول، ص ٤٤٥؛  
وشرح العضد، ج ٢، ص ٢٨٨.
- (٢) المستصفى، ج ٢، ص ٢٦٦ ، والمحصول، ج ٢، ق ٣، ص ١٧٨ ، ونهاية السؤل، ج ٤،  
ص ٤١٩ ، والإبهاج، ج ٣، ص ١٩٥.
- (٣) المستصفى، ج ١، ص ٢٦٦ ؛ والإبهاج، ج ٣، ص ١٩٥ - ١٩٦.
- (٤) التبصرة، ص ٤٠٠ ، وشرح العضد، ج ٢، ص ٢٨٨.

رابعاً : دليل المذهب الرابع القائل بحجية قول الخلفاء الراشدين دون غيرهم :

استدل أصحاب هذا المذهب بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:

" عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ " (١)

وجه الدلالة : ١ - أن النبي عليه الصلاة والسلام لما قرن سنة خلفائه بسنته ، وأمر

باتباعها ، كما أمر باتباع سنته ، وبالغ في الأمر بها حتى أمر

بأن يعرض عليها بالنواجذ ، تبين أن قولهم يحتج به كما يحتج

بقوله عليه الصلاة والسلام . وهذا يتناول ما أفتى به جميعهم أو

أكثرهم أو بعضهم ، لأنه علق ذلك بما سنه الخلفاء الراشدون ،

ومعلوم أنهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد . (٢)

٢ - دل الحديث بمفهومه على أن قول غيرهم ليس بحجة ، والمراد

بالخلفاء الراشدين هنا الأئمة الأربعة - أبو بكر وعمر وعثمان وعلي

رضي الله عنهم (٣) - ، وقصر اللفظ عليهم لحديث

---

(١) هذا الحديث جزء من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه ، أخرجه الترمذي في

كتاب العلم ، وأبو داود في كتاب السنة ؛ وابن ماجه في المقدمة باب اتباع سنة  
الخلفاء الراشدين ؛ والدارمي في المقدمة ، باب اتباع السنة ؛ والحاكم في كتاب  
العلم ، وغيرهم .

وقال الحاكم : " هذا الحديث على شرط الشيخين " . وقال الترمذي : " هذا حديث  
حسن صحيح " .

انظر : الجامع الصحيح ، ج ٥ ، ص ٤٤ ؛ وسنن أبي داود ، ج ٥ ، ص ١٣-١٤ ؛ وسنن  
ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٠ ؛ وسنن الدارمي ، ج ١ ، ص ٤٤-٤٥ ؛ والمستدرک ، ج ١ ،  
ص ٩٥-٩٧ .

(٢) أعلام الموقعين ، ج ٤ ، ص ١٤٠ .

(٣) سبقت ترجمتهم .

سفينة<sup>(١)</sup> : " الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك " (٢) .

وكانت مدة الأئمة الأربعة نحو هذا المقدار بالاتفاق<sup>(٣)</sup> .

الاعتراض :

اعترض على استدلالهم بهذا الحديث ، بأنه يلزم على هذا تحريم الاجتهاد على سائر الصحابة إذا اتفق الخلفاء الراشدين ، والأمر ليس كذلك ، لأن اتفاقهم لم يكن حجة فضلا عن افتراقهم ، إذ أنه ليس بإجماع يحتج به<sup>(٤)</sup> ، فإن الإجماع إنما انعقد إذا اعتقد كل أهل العصر ، لا اعتقاد الخلفاء الراشدين ، وبالتالي يلزم تقليد الصحابي المجتهد صحابيا مجتهدا ، وذلك باطل اتفاقا .

(١) هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان أصله من فارس ، فاشترته أم سلمة زوج النبي عليه الصلاة والسلام ثم اعتقته واشترطت عليها أن يخدم النبي عليه الصلاة والسلام . واختلف في اسمه ، وذكر ابن حجر في اسمه أحدا وعشرين قولاً ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو البختری . وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سفينة ، لأنه كان معه في سفر ، فكلما أعيأ بعض القوم ألقى على سيفه وترسه ورمحه حتى حملت شيئاً كثيراً ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام : " أنت سفينة " فبقى عليه .

أسد الغاية ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، والإصابة ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن ، وقال : " حديث حسن " ، وأبو داود في كتاب السنة ، والحاكم في كتاب معرفة الصحابة ، وغيرهم .  
أنظر : الجامع الصحيح ، ج ٤ ، ص ٥٢ - ٥٣ ؛ وسنن أبي داود ، ج ٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ ؛  
والمستدرک ، ج ٢ ، ص ٧١ و ١٤٥ .

(٣) المحصول ، ج ٣ ، ص ٢٦٧ .

(٤) ان جمهور الأصوليين يرون أن اتفاق الخلفاء الراشدين ليس بإجماع .  
انظر : التمهيد في أصول الفقه ، ج ٣ ، ص ٢٨١ ؛ وروضة الناظر مع شرحها ، ج ١ ، ص ٣٦٩ ،  
وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ ، والإحكام للآمدي ، ج ١ ، ص ١٧٤ ، وشرح =

بل المراد من الحديث : إما الأمر باتباع ما رووه عن النبي عليه الصلاة والسلام ، فكأنه قال : عليكم ما سمعتموه مني وبما حدثكم به خلفائي عني . أو كان المراد به الأمر بالانقياد وبذل الطاعة لهم ، أو الأمر بأن يتهجوا منهمجهم في العدل والانصاف والإعراض عن الدنيا ، وملازمة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفقر والمسكنة والشفقة على الرعية ، أو أراد منع من بعد هم عن نقض أحكامه .

وهذه الاحتمالات تعضدها الأدلة التي ذكرها نفاة حجية قول الصحابي . (١)

### خامسا : أدلة المذهب الخامس القائل بأن الحجة هي قول الشيخين أبي بكر وعمر

#### رضي الله عنهما :

استدلوا بالسنة والاجماع :

فأما السنة فهي قوله عليه الصلاة والسلام : " اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر " (٢) وجه الدلالة : أن ظاهر الحديث يقتضي وجوب اتباعهما وإن خالفهما غيرهما من الصحابة ولكن يترك هذا الظاهر عند ظهور الخلاف بقيام الدليل ، فبقى حال ظهور قولهما من غير مخالف لهما على ما يقتضيه الظاهر (٣) . ودل بمفهوميهما على عدم اتباع غيرهما .

= الجلال المحلي على جمع الجوامع ، ج ٢ ، ص ٢١٣ ؛ ونهاية السؤل ، ج ٣ ، ص ٢٦٦ ؛ وأصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٣١٧ ، وغيرها من الكتب الأصولية .

(١) المستصفي ، ج ١ ، ص ٢٦٤ .

(٢) أخرجه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة ، وقال بعد ذكر اسناده : " فثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث وإن لم يخرجاه " ، وأخرجه أيضا الترمذي في كتاب المناقب ، وقال : " هذا حديث حسن " ؛ وابن ماجه في المقدمة باب فضائل أصحاب رسول الله ، وغيرهم .

انظر : المستدرک ، ج ٣ ، ص ٧٥ ؛ والجامع الصحيح ، ج ٥ ، ص ٦٠٩-٦١٠ ؛ وسنن ابن

ماجه ، ج ١ ، ص ٢١ .

(٣) أصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ١٠٦ .

وأما الإجماع :

فهو أن عبدالرحمن بن عوف <sup>(١)</sup> رضى الله عنه ولى عليا كرم الله وجهه الخلافة بشرط  
الاعتداء بالشيخين ، فأبى ، وولى عثمان رضى الله عنه ، فقبل ، ولم ينكر عليه منكر ،  
فصار إجماعا . <sup>(٢)</sup>

الاعتراض :

وقد اعترض على استدلالهم بهذين الدليلين الحديث والإجماع بما ورد به من

الاعتراضات الواردة على دليل مثبتى حجة الخلفاء الراشدين .

(١) هو عبدالرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبدالحارث بن زهرة بن كلاب القرشى  
الزهري ، أبو محمد : صحابى ، من أكابرهم ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة  
وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر بن الخطاب الخلافة فيهم .  
توفى رضى الله عنه سنة احدى وثلاثين ، وقيل سنة اثنتين وثلاثين .

الاصابة ، ج ٢ ، ص ٤١٦ - ٧١٧ ، والأعلام ، ج ٣ ، ص ٣٢١ .

(٢) أورده الطبرى فى تاريخه بلفظ : " روى أن عبدالرحمن بن عوف دعا عليا ، فقال :  
عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين  
من بعده ؟ ، قال : أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمى وطاقتى - وفى الرواية ، قال :  
اللهم لا ، ولكن على جهدى من ذلك وطاقتى - ، ودعا عثمان فقال له مثل ما قال  
لعلى ، فقال : نعم ، فبايعه " .

أنظر : تاريخ الطبرى ، ١٠ ج ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ( مصر :

دار المعارف ، ١٩٦٣م ) ، ج ٤ ، ص ٢٣٣ ، و ص ٢٣٨ .

ومبايعته لعثمان بدون موضع الشاهد أخرجه ابن أبى شيبة والبخارى والنسائى

وابن حبان والطبرانى وغيرهم .

### الترجيح :

عرفنا فيما مضى مذاهب العلماء فى الاحتجاج بقول الصحابى وأدلة كل من المتخالفين ، مع مناقشة ما يستحق المناقشة • ومن خلال ذلك تبين لنا ما لكل من المتخالفين من أدلة هى محل التقدير ، ولكن مع ذلك نجد أن أدلة نفاة حجية قول الصحابى أقوى وأرجح فى نظرى ، ولذلك كان القول بعدم حجية قول الصحابى أقوى من قول مخالفيه ، هذا بالإضافة إلى تضيغى استدلال مثبتى حجية قول الصحابى الذين جعلوا قول الصحابى بمنزلة السماع عن النبى عليه الصلاة والسلام ، إذ الحجة حينئذ ليست فى قول الصحابى ، بل فى مستنده وهو الخبر • وهذا فى استدلال مثبتى حجية قول الصحابى إذا خالف القياس ظاهر • وإذا ثبت أن قول الصحابى ليس بحجة ، فهو يشمل عدم حجية قول الخلفاء الراشدين وقول الشيخين. والله أعلم •

### بيان العلاقة بين قول الصحابي والقراءة الشاذة :

سبق بيان اختلاف العلماء في الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، واخترت ما كان أقرب إلى الصواب ، وهو أن القراءة الشاذة إنما يحتج بها إذا وردت لبيان الحكم ، لأنه إذا روى عن التابعين ما يفسر ويبين به القرآن يستحسن ، فمن باب الأولى إذا روى عن كبار الصحابة رضي الله عنهم ثم صار في نفس القراءة .

ومن هنا تتضح لنا العلاقة بين قول الصحابي والقراءة الشاذة .

ثم إذا قارنت بين أقوال العلماء في القراءة الشاذة وأقوالهم في قول الصحابي ، نجد أن من احتج بقول الصحابي قد احتج بالقراءة الشاذة ، إلا السادة المالكية ، فإنهم قد احتجوا بقول الصحابي ولم يحتجوا بالقراءة الشاذة ، وخالفهم في ذلك الزرقاني حيث احتج بها كما في آية العمرة . (١)

وأما الذين لم يحتجوا بقول الصحابي نجدهم لا يحتجون بالقراءة الشاذة ، كما هو ظاهر في مذهب الشافعية ، إلا جمهورهم ، فهم قد احتجوا بها مع أنهم لم يحتجوا بقول الصحابي ، وذلك لأنهم أجروها مجرى خبر الآحاد .

---

(١) وهي سورة البقرة ، آية رقم ١٩٦ ( **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ** ) ، وقرئت شاذة برفع

" العمرة " وسيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث ، المسألة الثالثة .



## الوقد الثاني

الزيارة على النفس، وموقف الأصوليين منها، والعلاقة

بينها وبين القراءة الشاذة .

### تعريف الزيادة على النص :

أولاً : تعريف الزيادة على النص باعتبار كونها مركبة :

الزيادة : لغة النمو ، وهي خلاف النقصان • وزدته أنا أزيدة زيادة : جعلت فيه

الزيادة (١).

وقال في تاج العروس (٢) : الزيادة - بالكسر - ، والمزيد ، والمزاد ، والزيدان - بفتح فسكون -

كل ذلك بمعنى النمو والذكاء ، والأخير شاذ كالشنان •

والنص : أصله أقصى الشيء ، وغايته - كما في لسان العرب (٣) - ، أو رفعك للشيء -

كما في تاج العروس (٤) - ، وهما بمعنى واحد • ونص ناقته ينصها نما : إذا استخرج ما

عندها من السير ، وهو كذلك من الرفع •

ونص الشيء : أظهره ، وكل ما أظهره فقد نص ، ومنه منصة العروس لأنها تظهر عليها •

وأما النص عند الأصوليين ، فقد اختلف في تعريفه ، فجعله بعضهم من الظاهر (٥) ،

---

(١) لسان العرب ، ج ٣ ، ص ١٩٨ ، (باب الدال ، فصل الزاء) •

(٢) تاج العروس ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ (باب الدال ، فصل الزاء) •

(٣) ج ٧ ، ص ٩٨ (باب الماد فصل النون) •

(٤) ج ٤ ، ص ٤٣٩ (باب الصاد فصل النون) •

(٥) الظاهر عند الأصوليين : ما دال دلالة ظنية إما بالوضع أو بالعرف • أو ما احتمال

معنيين هو في أحدهما أظهر •

مثل " الأسد " فإنه ظاهر في الحيوان المفترس ، ويحتمل أن يراد به الرجل الشجاع ،

لكنه احتمال ضعيف ، وكالغائط للخارج المستقذر ، إذ غلب فيه بعد أن كان في

الأصل للمكان المطمئن من الأرض •

انظر تعريفات الأصوليين له في : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ١٦٨ ؛

وشرح الكوكب المنير ، ج ٣ ، ص ٤٥٩ ؛ شرح تنقيح الفصول ، ص ٣٧ ؛ ونزهة الخاطر =

وهو قول الإمام الشافعي - كما حكاه إمام الحرمين (١) والغزالي (٢) - والإمام أحمد (٣)، وغيرهما .

وذلك لأن النص في وضع اللغة معناه الظهور - كما مر في تعريفه اللغوي - فلا مانع في الشرع؛

وبعضهم جعلوه من الصريح الذي لا يحتمل التأويل ، وإليه ذهب أكثر الأصوليين مع اختلاف

بسيط في التعبير . وهذه بعض تعريفاتهم له :

قال إمام الحرمين (٤) : "المقصود من النصوص الاستقلال بإفادة المعاني على قطع ، مع

انحسام جهات التأويلات وانقطاع مسالك الاحتمالات "

قال الغزالي (٥) : " هو ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا ، لا على قرب ولا على بعد ،

كالخمسة ، فإنه نص في معناه لا يحتمل الستة ولا الأربعة وسائر الأعداد "

وقال ابن النجار (٦) : " النص هو الصريح من اللفظ "

وهناك تعريفات بعبارات قريبة أو بعيدة لا تخرج عن المفاد المذكور ، واكتفى هنا بما

ذكرته اجتنابا للتطويل (٧).

---

= العاطر ، ج ٢ ، ص ٢٩ ؛ والمستصفي ، ج ١ ، ص ٣٣٦ و ص ٣٨٤ ؛ والبرهان ، ج ١ ،

ص ٤١٦ ؛ وتيسير التحرير ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

(١) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٤١٥ .

(٢) المستصفي ، ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(٣) شرح الكوكب المنير ، ج ٣ ، ص ٤٧٨ .

(٤) البرهان في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ٤١٥-٤١٤ .

(٥) المستصفي ، ج ١ ، ص ٣٨٥ .

(٦) شرح الكوكب المنير ، ج ٣ ، ص ٤٧٨ .

(٧) انظر أيضا تعريفات الأصوليين للنص في : نزهة الخاطر العاطر ، ج ٢ ، ص ٢٧ ؛ وشرح

تنقيح الفصول ، ص ٣٦ ؛ والعدة ، ج ١ ، ص ١٣٨ ؛ والمحصول ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٣١٦ ؛

وأصول السرخسي ، ج ١ ، ص ١٦٤ ؛ وكشف الأسرار ، ج ١ ، ص ٢٦٤ وما بعدها ؛ وتيسير

التحرير ، ج ٢ ، ص ١٩ ؛ وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ١٩ ؛ وحاشية البناني على جمع

الجوامع ، ج ١ ، ص ٢٢٦ ، وغير ذلك .

والجدير بالذكر أن الغزالي قد قيد في تعريف النص بـ " لا على قرب ولا على بعد " - كما ذكرته - ، وهو خلاف ما في المنحول حيث بين أن المراد بـ " الاحتمال " الاحتمالات القريبة، فلا يضر إذا تطرقت إليه الاحتمالات البعيدة ، لأنه ما من آيات ولا أخبار إلا وعليها الاحتمالات البعيدة . قال رحمه الله في المنحول<sup>(١)</sup> ما نصه : " وما عدوه من الآيات والأخبار تتطرق إليها احتمالات . . . . " وذكر الأمثلة ، ثم قال : " فهذه احتمالات بعيدة تطرقت إليها " .

قلت : ما قاله في المنحول هو الأصح في نظري ، ولذا أميل إلى ما صححه القاضي أبو يعلى<sup>(٢)</sup> في تعريف النص حيث قال - بعد ما ذكر عدة التعريفات له - : " والصحيح أن يقال : النص ما كان صريحا في حكم من الأحكام ، وإن كان اللفظ محتملا في غيره "<sup>(٣)</sup> والله أعلم .

ثانيا : تعريف الزيادة على النص باعتبار كونها لقبا :

هي إثبات حكم زائد بخبر الآحاد على مقتضى النص - المزيد عليه - ، في حين لا دلالة ظاهرة على هذا الحكم - المزيد به - في ظاهر النص ، وليس فيه ما ينفيه .<sup>(٤)</sup>

(١) ص ١٦٦ .

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء البغدادي الحنبلي ، أبو يعلى : شيخ الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون . له تصانيف منها : كتاب الإيمان ، والأحكام السلطانية ، والمجرد في المذهب ، والعدة ، وغير ذلك . توفي رحمه الله سنة ثمان وخمسين وخمسمائة .

تاريخ بغداد ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ ؛ وطبقات الحنابلة ، ج ٢ ، ص ١٩٣ ، وما بعدها ؛ والأعلام ، ج ٦ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٣) العدة في أصول الفقه ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٤) هذا التعريف نقلته من تعريف الدكتور سالم بن علي الثقفى لها مع تغيير بسيط في التعبير . انظر : الدكتور سالم بن علي الثقفى ، الزيادة على النص ، ( القاهرة : المطبعة السلفية الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ) ، ص ١٩ .

### أقسام الزيادة على النص ، وموقف الأصوليين منها :

الزيادة على النص إما أن تكون مستقلة بنفسها أو غير مستقلة . فإن كانت مستقلة بنفسها ، فإما أن تكون من غير جنس الأول - المزيد عليه - كزيادة وجوب الزكاة على الصلاة ، فهي ليست بنسخ بلا خلاف .

وإما أن تكون من جنسه ، كزيادة صلاة سادسة على الصلوات الخمس ، فهي أيضا ليست بنسخ على قول الجمهور ، وذهب بعض أهل العراق إلى أنها نسخ<sup>(١)</sup> .

قال في غاية الوصول<sup>(٢)</sup> : " إن عبادة مستقلة سواء أكانت مجانية كصلاة سادسة ، أم لا كزيادة الزكاة على الصلاة ، فليست نسخا في الثانية إجماعا ، ولا في الأولى عند الجمهور " .

وان لم تكن مستقلة ، كزيادة جزء<sup>(٣)</sup> ، أو شرط<sup>(٤)</sup> ، أو زيادة ما يرفع مفهـوم

المخالفة<sup>(٥)</sup> ، فهذه هي الزيادة التي وقع فيها اختلاف الأصوليين ، فكانوا فيها على ثلاثة

---

(١) فقد رد الجمهور على دعواهم تلك بما ظهر بطلانها .

انظر : المعتمد ، ج ١ ، ص ٤٣٨ ؛ والمحصول ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٥٤١ - ٥٤٢ ؛ والإحكام

للآمدى ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ ؛ و شرح العضد ، ج ٢ ، ص ١٠١ ؛ و نهاية السؤل ،

ج ٢ ، ص ٦٠٠ وما بعدها ؛ و شرح تنقيح الفصول ، ص ٣١٧ ؛ التقرير والتحبير

ج ٣ ، ص ٧٧ ؛ حاشية العطار ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ؛ و إرشاد الفحول ، ص ١٧١ .

(٢) ص ٩٠ .

(٣) كزيادة التغريب على الجلد في حد الزانى البكر والزانية البكر ، وكزيادة عشرين

سوطا على الثمانين في حد القذف .

(٤) كزيادة وصف الرقبة بالإيمان ، وجعل ذلك شرطا في صحة الاعتناق ، وكزيادة الطهارة

في الطواف .

(٥) كزيادة إيجاب الزكاة في المعلوفة بعد قوله عليه الصلاة والسلام : " في سائمة الغنم

زكاة " .

مذاهب: (١)

المذهب الأول: أنها نسخ • وهو مذهب الحنفية •

المذهب الثاني: أنها ليست بنسخ مطلقا • وإليه ذهب الشافعية، والمالكية،

والحنابلة، وأبو علي الجبائي (٢) وابنه أبو هاشم (٣).

(١) انظر مذاهب العلماء فيها في الكتب التالية :

أصول السرخسي، ج ٢، ص ٨٢؛ وكشف الأسرار، ج ٣، ص ١٩١ وما بعدها؛ وشرح التلويح على التوضيح، ج ٢، ص ٣٦؛ وتيسير التحرير، ج ٢، ص ٢١٨؛ وفواتح الرحموت، ج ٢، ص ٩١ - ٩٢؛ والمحصول، ج ١، ق ٣، ص ٥٤١ وما بعدها؛ والإحكام للآدمي، ج ٢، ص ٢٨٥ وما بعدها؛ ونهاية السؤل، ج ٢، ص ٦٠٠ وما بعدها؛ وحاشية العطار على شرح جمع الجوامع، ج ٢، ص ١٢٤؛ والعدة في أصول الفقه، ج ٢، ص ٨١٤ - ٨١٥؛ وشرح الكوكب المنير، ج ٣، ص ٥٨١ - ٥٨٣؛ والتمهيد في أصول الفقه، ج ٢، ص ٣٩٨ - ٤٠٠؛ ووروضة الناظر مع شرحه، ج ١، ص ٢١٠ وما بعدها؛ وشرح تنقيح الفصول، ص ٣١٧؛ وشرح العصد، ج ٢، ص ٢٠١ - ٢٠٢؛ والمعتمد ج ١، ص ٤٣٧؛ وإرشاد الفحول، ص ١٧١.

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي - نسبة إلى جبي (من قرى البصرة) - ، أبو علي : من أئمة المعتزلة ، ورئيس علماء الكلام في عصره ، وإليه نسبة الطائفة " الجبائية " • له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب • توفي سنة ثلاث وثلاثمائة •  
الأعلام، ج ٦، ص ٢٥٦؛ ووفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢٦٧ - ٢٦٩.

(٣) هو عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي ، أبو هاشم : عالم بالكلام من كبار المعتزلة • له آراء انفرد بها ، وتبعته فرقة سميت ب " البهشمية " نسبة إلى كنيته • من مصنفاته " تذكرة العالم " و " العدة " في أصول الفقه • توفي سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة •

الأعلام، ج ٤، ص ٧؛ والفتح المبين، ج ١، ص ١٧٢ - ١٧٣؛ ووفيات الأعيان ج ٣، ص ١٨٣ - ١٨٤.

والمذهب الثالث : بالتفصيل .

فمنهم من قال : إن كانت الزيادة قد أفادت خلاف ما أفاده مفهوم المخالفة و الشرط، كانت نسخا - كما يجب الزكاة في معلوفة الغنم ، فانه خلاف ما أفاده قوله عليه الصلاة والسلام " في سائمة الغنم زكاة " (١) - والإفلا .

ومنهم من قال : إن كانت الزيادة قد غيرت المزيد عليه تغييرا شرعيا ، حتى صار المزيد عليه لو فغل بعد الزيادة على حد ما كان يفعل قبلها لم يعتد به ، ووجب استثنائه ، كانت نسخا ، كزيادة ركعة على صلاة الفجر، وإن كان المزيد عليه صح فعله بدون الزيادة ، واعتد به لم تكن نسخا ، كزيادة التغريب على الجلد . وهو مذهب القاضى

---

(١) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ ، إنما هو من أقوال الفقهاء والأصوليين اختصارا منهم للحديث . قال الزركشى : " قال ابن الصلاح فى مشكل الوسيط : أحسب أن قول الفقهاء والأصوليين - فى سائمة الغنم الزكاة - اختصار منهم للمفصل فى لفظ الحديث من مقادير الزكاة المختلفة باختلاف النصب " .

انظر : المعتبر ، ص ١٧٠ ؛ الإبهاج بتخريج أحاديث المنهاج ، ص ٦١ .  
وورد معناه من حديث أبى بكر رضى الله عنه أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم بلفظ : " فى صدقة الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة " .

وأخرجه أيضا أبو داود فى كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، والنسائى فى كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ؛ وأحمد فى مسنده ؛ ومالك فى الموطأ فى كتاب الزكاة ، باب صدقة الماشية من حديث عمر بن الخطاب ؛ والدارمى فى كتاب الزكاة ، باب فى زكاة الغنم من حديث ابن عمر .

انظر : صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٥٢٧-٥٢٨ ؛ وسنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٢١٤-٢٢٤ ؛ وسنن النسائى ، ج ٥ ، ص ٢٩ ؛ مسند أحمد ، ج ١ ، ص ١٢ ؛ وشرح الزرقانى ، ج ٢ ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ؛ وسنن الدارمى ، ج ١ ، ص ٢٨١ .

عبدالجبار (١). وبه قال الغزالي وابن برهان .

ومنهم من قال : إن الزيادة إن رفعت حكما ثابتا بدليل شرعى ، وكانت متراخية عن  
المزيد عليه ، سميت تلك الزيادة نسخا . وإن لم تكن متراخية عنه ، أو كانت رافعة  
لحكم عقلى ، أو ما ثبت باعتبار الأصل - كبراءة الذمة - فلا تسمى نسخا (٢).

فزيادة التغريب على الجلد - مثلا - ، أو عشرين جلدة على الثمانين ، ليس بنسخ ، لأن نفسى  
وجوب ما زاد على الثمانين لم يكن معلوما بدليل شرعى ، بل كان ثابتا بالبراءة الأصلية ،

---

(١) هو عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار ، الهمداني الاسداباذى ، أبو الحسن : قاضى ،  
أصولى ، شيخ المعتزلة فى عصره ، وهم يلقبونه بقاضى القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب  
على غيره . ومن تصانيفه : " تمزيه القرآن على المطاعن " و " المغنى فى أبواب التوحيد  
والعدل " أحد عشر جزءا " و " ومتشابه القرآن " وغير ذلك .  
توفى رحمه الله سنة خمس عشرة وأربعمائة .  
تاريخ بغداد ، ج ١١ ، ص ١١٣-١١٥ ، والأعلام ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ .

(٢) قال التفتازانى : " ذكر صاحب التنقيح أن هذا الكلام خال عن التحميل ، لأن كل أحد  
يعلم ذلك ويعترف به ، إنما الكلام فى أن أى صورة تقتضى رفع حكم شرعى ، وأى صورة  
لا تقتضيه .  
وأوضحه السبكي فقال : وأنا أقول لا حاصل لهذا التفصيل ، وليس هو بواقع فى محصل  
النزاع ، فإنه لا ريب فى أن ما رفع حكما شرعيا كان نسخا ، لأنه حقيقته ، ولسنا هنا  
فى مقام أن النسخ رفع أو بيان ، وما لا فليس بنسخ ، فالقائل إننا نفرق بين ما رفع حكما  
شرعيا وما لم يرفع كأنه قال : إن كانت الزيادة نسخا فهى نسخ ، وإلا فلا ، وهذا كما تراه .  
انظر : حاشية التفتازانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، والتقريب  
والتحبير ، ج ٣ ، ص ٧٥ ، وإرشاد الفحول ، ص ١٧٢ .



وهي دليل عقلي ، فلم تكن إزالته نسخا ، إلا إذا كان تحريم التغريب أو تحريم العشرين ثابتا بدليل شرعي ، فرفعه بالزيادة يسمى نسخا .

واختار هذا القول الإمام الرازي<sup>(١)</sup> والآمدي<sup>(٢)</sup> وأتباعهما ، وهو اختيار أبي الحسين البصري<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من قال : إن كانت الزيادة مغيرة لحكم المزيد عليه في المستقبل ، كانت نسخا

كزيادة التغريب على الجلد ، وكزيادة عشرين جلدة على حد القذف ، فإنها توجب تغيير

الحكم الأول في المستقبل من الكل إلى البعض ، وإن لم تغير حكمه في المستقبل فإنها

لا تكون نسخا ، كزيادة وجوب ستر الركبة بعد وجوب ستر الفخذ ، فإنها لا تكون نسخا

لوجوب ستر كل الفخذ ، لأن ستر الفخذ لا يتصور بدون ستر بعض الركبة ، فلا تكون الزيادة

مغيرة للحكم الأول في المستقبل ، بل تكون مقررة له . وبه قال أبو الحسن الكرخي<sup>(٤)</sup>

وأبو عبدالله البصري<sup>(٥)</sup> .

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي ، التميمي البكر القرشي ، أبو عبدالله ، فخر الدين الرازي : المفسر ، المتكلم ، إمام وقته في العلوم العقلية ، وأحد الأئمة في علوم الشريعة ، صاحب المصنفات المشهورة ، منها : مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير ، والمحصل في علم الأصول وغيرهما . توفي رحمه الله سنة ست وستمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٦٥-٦٧ ، والأعلام ، ج ٦ ، ص ٣١٣ ، والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٤٧-٤٩ .

(٢) سبقت ترجمته في ص ١٤٢

(٣) سبقت ترجمته في ص ١٦٠

(٤) سبقت ترجمته في ص ١٦٣

(٥) هو الحسين بن علي بن إبراهيم ، أبو عبدالله البصري الحنفي ، ويعرف بالجعل : فقيه ،

من شيوخ المعتزلة ، تتلمذ على أبي هاشم الجبائي ، ولازم مجلس أبي الحسن الكرخي

زمن طويلا . ومن كتبه " شرح مختصر أبي الحسن الكرخي " و " كتاب الأشربة " ،

و " تحليل نبيذ التمر " وغير ذلك . توفي رحمه الله ببغداد سنة تسع وستين وثلاثمائة .

الأعلام ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ ، وتاريخ بغداد ، ج ٨ ، ص ٧٣-٧٤ .

أدلة كل من المتخالفين :

تقدم بيان آراء الأصوليين في الزيادة على النص ، فبعضهم قالوا إنها نسخ والآخر إنها ليست بنسخ ، وما عدا هذين الرأيين ما هو إلا جزئيات كلا المذهبين ، أو واحد منهما ، ولا دليل ملموس ومؤثر إلا ما هو بشيء من المذهب الحنفي فلا حاجة لفصلها عنه . (١)

وأما المذهبان الحنفية والجمهور ، فخلافا في الزيادة على النص مبني على اختلافهما في حقيقة النسخ ، فالحنفية لما فسروا معنى النسخ بأنه بيان انتهاء الحكم (٢) ، قالوا إن الزيادة على النص نسخ ، ويترتب على هذا أنهم لم يقبلوا الزيادة بخبر الواحد أو بالقياس ، إلا أن يكون طريق الزيادة مثل طريق المزيد عليه في القوة والمعنى .

وأما الجمهور ، قالوا : إنه رفع الحكم وإزالته ، ولذا ذهبوا إلى أنها ليست بنسخ فيجيزون الزيادة على النص بخبر الواحد أو بالقياس . (٣)

(١) انظر: الزيادة على النص ، ص ٣٨ .

(٢) أن الحنفية جعلوا النسخ من أقسام البيان ، وهو بيان تبديل ، إلا القاضي أبو زيد وتابعه شمس الأئمة السرخسي ، فإنهما لم يجعلوا النسخ من أقسام البيان ، وذلك لأن النسخ وإن كان بيان انتهاء مدة الحكم ، لكنه في حق صاحب الشرع ، وأما في الظاهر فهـي رفع الحكم الثابت ، ولذا قال السرخسي إن الزيادة على النص هو بيان صورة ونسخ معنى . انظر : كشف الأسرار للبخاري ، ج ٢ ، ص ١٠٦ و ص ١١٨-١١٩ ؛ وأصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ٢٥ ، و ص ٨٢ ؛ والتوضيح مع شرحه التلويح ، ج ٢ ، ص ٣١-٣٢ ؛ والمغني ، ص ٢٥٠-٢٥١ .

(٣) انظر معنى النسخ عند الجمهور في الكتب التالية :

المستصفى ، ج ١ ، ص ١٠٧-١٠٨ ؛ والإحكام للآمدي ، ج ٢ ، ص ٢٣٧-٢٣٨ ؛ وجمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية العطار ، ج ٢ ، ص ١٠٧-١٠٨ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٣٢٦ ؛ وشرح الكوكب المنير ، ج ٢ ، ص ٥٢٥ ، وغيرها .

قال الزنجاني<sup>(١)</sup>: " الزيادة على النص ليست نسخا عندنا ، وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى أنها نسخ ، فلا تجوز إلا بما يجوز النسخ به . وهذه المسألة من المسائل اللفظية في الأصول ، فإن الخلاف فيها مبني على الخلاف في حقيقة النسخ وماهيته . فحقيقة النسخ عندنا : رفع الحكم الثابت ، وعندهم : هو بيان لمدة الحكم ، فإن صح تفسير النسخ بالبيان صح قولهم : إن الزيادة على النص نسخ ، وإن صح تفسيره بالرفع لم تكن الزيادة نسخا ."

ومن هنا عرفنا أن الأدلة التي استدلت بها كل فريق إنما كانت في إثبات وقوع معنى النسخ

في الزيادة على النص . واليك بيان أدلة الفريقين :

#### أولا : أدلة الحنفية :

استدلوا على أن الزيادة على النص نسخ بأدلة منها :

الدليل الأول : أن النسخ بيان انتهاء الحكم ، وهذا المعنى موجود في الزيادة على النص

فتكون نسخا .

وبيانه : أن الإطلاق معنى مقصود من الكلام ، وله حكم معلوم ، وهو الخروج عن العهدة

بالاتيان بما يطلق عليه الاسم من غير نظر إلى قيد ، والتقييد معنى آخر مقصود على مضادة

---

(١) تخريج الفروع على الأصول ، تحقيق وتعليق : الدكتور محمد أديب صالح ( بيروت : مؤسسة

الرسالة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ، ص ٥٠ باختصار

والزنجاني هو محمود بن أحمد بن بختيار ، أبو الثناء أو أبو المناقب ، شهاب

الدين الزنجاني : لغوي ، من فقهاء الشافعية ، وولى قضاء القضاة ببغداد مدة ثم عزل .

من تصانيفه : " تفسير القرآن " و " ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح " و " تخريج

الفروع على الأصول " ، وغيرها .

استشهد ببغداد بسيف التتار في المحرم سنة ست وخمسين وستمائة .

طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ١٢٦ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ١٦١ .

المعنى الأول ، لأن التقييد إثبات القيد ، والإطلاق رفعه ، وله حكم معلوم ، وهو الخروج عن العهدة بمباشرة ما وجد فيه القيد ، دون ما لم يوجد فيه ذلك . فإذا صار المطلق مقيدا ، فلا بد من انتهاء حكم الإطلاق بثبوت حكم التقييد ، لعدم إمكان الجمع بينهما للتناقض ، فإن الأول يستلزم الجواز بدون القيد ، والثاني يستلزم عدم الجواز بدونه ، وإذا انتهى الحكم الأول بالثاني ، كان الثاني ناسخا للأول ضرورة<sup>(١)</sup>.

واعترض الجمهور على هذا الدليل فقالوا : إننا لا نسلم انتهاء الأول ، بل هو باق ، ولكن ضم إليه شيء آخر<sup>(٢)</sup>.

وأجاب الجنبية على اعتراضهم بقولهم : إنما قلنا بانتهاء الأول بالثاني ، لأن المطلق متى صار مقيدا ، صار المطلق بعضه ، أى صار ما كان مطلقا قبل التقييد بعض المقيّد ، لاشتمال المقيّد على معنيين ، أحدهما ما دل عليه المطلق ، والثاني ما دل عليه المقيّد . وما للبعض حكم الوجود ، أى ليس لبعض ما يجب حقا لله تعالى من عبادة أو عقوبة أو كفارة حكم وجود الجملة بوجه ، ولا حكم وجوده فى نفسه بدون انضمام الباقي إليه ، فإن الركعة من صلاة الفجر لا يكون فجرا ولا بعض الفجر بدون انضمام الأخرى إليها ، كبعض العلة وبعض الحد ، فإنه ليس لبعض العلة حكم الوجود ، ولبعض الحد حكم الحد ، حتى أن بعض العلة لا يوجب شيئا من الحكم الثابت بالعلة ، وبعض الحد لا يتعلق به شيء من أحكام الحد . فيثبت أن الحكم الأول قد انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) كشف الأسرار للبخارى ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ؛ وفواتح الرحموت ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢) التمهيد فى أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .

(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ، ج ٣ ، ص ١٩٣ ؛ وأصول السرخسى ، ج ٢ ، ص ٨٢-٨٣ .

ورد الجمهور إجابتهم هذه بأنه يبطل به إذا أمر بالصلاة ، ثم أمر بالصوم ، لأن الأول كان جميع الواجب ، وصار بعض الواجب ، ولا يكون ذلك نسخا باتفاق (١).

الدليل الثاني : إن التقدير بالعدد موضوع للمنع من الزيادة عليها ، فإذا وردت الزيادة أفادت إيجاب ما كان ممنوعا ، وهذا حقيقة النسخ ، وهو أن يجعل ما كان محظورا مباحا أو واجبا (٢).

الاعتراض :

اعترض الجمهور على دليلهم هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن هذا على أصلكم لا يصح ، لأن التقدير بالعدد لا يقتضى المنع من الزيادة ولا النقصان ، وإنما يصح هذا على أصلنا (٣) ، فلا جرم إذا ورد على ذلك زيادة جعلنا ذلك نسخا للمنع من الزيادة ، ونحن لا ننكر نسخ الزيادة فيما أفاد الخطاب حكما في الزيادة (٤) ، وإنما ننكر أن نجعل الزيادة ناسخة للمزيد عليه ، وهذا لا سبيل إليه (٥).

(١) التبصرة ، ص ٢٧٨ ؛ والعدة ، ج ٣ ، ص ٨١٨ .

(٢) التبصرة ، ص ٢٧٩ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

(٣) إن الحنفية لا يحتجون بمفهوم العدد ولا غيره من المفاهيم ، خلافا للجمهور الذين أخذوا بمفهوم المخالفة والاحتجاج بجميع أقسامه ، حاشا مفهوم اللقب .

أنظر : مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ، ج ١ ، ص ٤١٤ ؛ كتاب التحرير مع

شرحه تبسيير التحرير ، ج ١ ، ص ٩٨ فما بعدها ؛ وإرشاد الفحول ، ص ١٥٨

فما بعدها .

(٤) كما قالت الصحابة والتابعون : إن الحديث " الماء من الماء " منسوخ ، لكن المنسوخ

حكم دليل الخطاب ، وليس نفس الخطاب ، لأن حكم النطق ثابت لم يتغير .

أنظر : العدة ، ج ٣ ، ص ٨٢٠ .

(٥) التبصرة ، ص ٢٧٩ ؛ والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

الوجه الثانى : انه إذا صرح بأن المائة كمال الحد ومجزية ، صار الإجزاء حكما شرعيا ،  
فإزالته بالزيادة عليه تكون نسخا ، وأما إذا أوجب المائة ، فإنه لم يتعرض للتغريب بنفسى  
ولا إثبات ، فنفسى التغريب إذن ليس حكما شرعيا ، بل هو معلوم بالعقل بالبراءة الأصلية ،  
فلا يكون رفعه نسخا بالاتفاق . (١)

وأجاب الحنفية على هذا الاعتراض ، فقالوا :

إنا لا نسلم أنه ليس بحكم شرعى ، لأن حكم الشرع ما لا يثبت إلا بالشرع ، وتقدير  
الحد لا يعرف إلا بالشرع ، فكان شرعيا . ولأن الحد متى كان واجبا ، ثم جاء نص التغريب  
متراخيا ، فيكون النبى عليه الصلاة والسلام ساكتا عن حكم التغريب ، والسكوت عند الحاجة  
بيان ، فمار وجوب انتفاء التغريب حكما شرعيا بدلالة السكوت ، فإذا جاء خبر الواحد  
بإيجاب التغريب كان نسخا لحكم شرعى ، وهو وجوب انتفاء التغريب بسكوته . ولو أمر  
صاحب الشرع ناصا فقال : " اجلدوا ولا تغربوا " وعرف ذلك قطعا ، ثم جاء خبر الواحد فى  
إيجاب التغريب ، أليس يكون نسخا ، فكذا هذا (٢) .

رد الجمهور إجابتهم فقالوا :

ان غاية ما قالوه أن يثبتوا أنه حكم شرعى ، فثبت على قولهم ، وقد بينا أننا لم ننكر نسخ  
الزيادة فيما أفاد الخطاب حكما فى الزيادة ، وكلامنا هل الزيادة ناسخة للمزيد عليه ؟  
وليس فيما ذكروا ما يدل على ذلك .

ثم ان قولهم " ولو أمر صاحب الشرع ناصا فقال : اجلدوا ولا تغربوا . . . الخ " فهو ممتنع ،  
إذ وجوب انتفاء التغريب ههنا . مستفاد من طريق المنطوق ، وأما السكوت فدلالته على  
وجوب انتفاء التغريب مستفاد من المفهوم ، والفرق بينهما ظاهر .

(١) التمهيد ، ج ٢ ، ص ٤٠٤ .

(٢) كشف الأسرار للبخارى ، ج ٣ ، ص ١٩٥ .

الدليل الثالث : أن النسخ إنما يثبت بما لو جهل التاريخ فيه كان معارضا ، وهذا يتحقق في الإطلاق والتقييد ، فإنه لو جهل التاريخ بين النص المطلق والمقيد يثبت التعارض بينهما ، فعرفنا أنه عند معرفة التاريخ يكون التقييد في النص المطلق نسخا من حيث المعنى (١).

الاعتراض :

اعتراض على هذا الدليل بأنه لا خلاف في أن النسخ إنما يثبت بدليل متأخر مناصف للأول ، بحيث لو وردا معا لا يمكن الجمع بينهما لتنافيهما ، وههنا إن وردت الزيادة مقارنة للمزيد عليه يمكن الجمع بينهما ولا تكون منافية له ، فدل على أن ذلك ليس بنسخ (٢).

#### ثانيا : أدلة الجمهور القائلين انها ليست بنسخ :

استدلوا على ذلك بما يأتي :

الدليل الأول : أن حقيقة النسخ لم توجد في الزيادة ، لأن حقيقته رفع الحكم وإزالته ، والزيادة لا توجب رفع المزيد عليه ، بل تقرير له وضم حكم آخر إليه ، والتقارير ضد الرفع فلا تكون نسخا ، فأشبه الأمر بالصيام بعد الصلاة ، ألا ترى أنه إذا كان في الكيس مائة درهم ، فزدت فوقها درهما ، فإن ذلك لا يوجب رفع شيء مما كان في الكيس ، وكذلك إذا ألحقت التغريب بالجلد فلا يخرج الجلد من أن يكون واجبا ، بل هو واجب بعده كما كان قبله ، فيكون وجوب التغريب ضم حكم إلى حكم ، وذلك ليس بنسخ (٣).

(١) أصول السرخسي ، ج ٢ ، ص ٨٤-٨٥.

(٢) التمهيد في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٤٠١ ، والتبصرة ، ص ٢٧٧.

(٣) التبصرة ، ص ٢٧٧ ، والعدة ، ج ٣ ، ص ٨١٦.

الاعتراض :

اعترض الحنفية على هذا الدليل من وجهين :

الوجه الأول : أن النسخ قد لا يكون عبارة عن الإزالة ، ألا ترى أنك تقول نسخت الكتاب ،

وإن لم يزل ما كان فيه من الكتابة . (١)

الوجه الثاني : اعترض على قولهم " الزيادة تقرير للمزيد عليه " ، فقالوا : نحن

لا ندعى أنه نسخ لنفس الجلد ، بل هو نسخ لكونه حدا ، لصيرورته بعض الحد ، وليس لبعض

الحد حكم الحد (٢) .

وأجاب الجمهور عن اعتراضهم الأول ، فقالوا : إن تعريف النسخ بغير الرفع والإزالة

مجاز واتساع ، والحقيقة هو الرفع والإزالة . والذي يبين صحة هذا : أن النسخ عندنا هو

الإزالة ، وعندهم هو تغيير الحكم ، ونسخ الكتاب لا يوجد فيه شيء من ذلك ، فعلم أنه مجاز . (٣)

وعن الثاني : بأن قولهم " لصيرورته بعض الحد " هو أنه يجب ضم شيء آخر إليه ،

فعاد ذلك إلى تعليل الشيء بنفسه .

وبيانه : أن معنى قولهم " لصيرورته بعض الحد " ، أن قبل الزيادة لم يجب أن يضم إلى

الجلد غيره ، وبعدها وجب أن يضم إلى الجلد غيره ، فمعنى العبارتين واحد ، فكأنهم

قالوا : إنما كانت الزيادة نسخا ، لأنها زيادة ، وهذا تعليل الشيء بنفسه . (٤)

وأیضا يلزم على ما ذكره : زيادة عبادة على العبادة ، فإنها قبل الزيادة كانت جميع الواجب

على المكلف فصارت بعض الواجب عليه (٥) ، ولا أحد يقول ذلك .

---

(١) العدة ، ج ٣ ، ص ٨١٦ .

(٢) كشف الأسرار ، ج ٣ ، ص ١٩٥ .

(٣) العدة ، في الصفحة السابقة .

(٤) المعتمد ، ج ١ ، ص ٤٣٩ ، والتمهيد في أصول الفقه ، ج ٢ ، ص ٤٠١ .

(٥) التمهيد في أصول الفقه ، في الصفحة السابقة .



الدليل الثالث : أن المطلق من أنواع العام <sup>(١)</sup> ، وهو لا يوجب العلم قطعا ، بل يجوز أن يراد به البعض ، وبالمطلق المقيد ، وإذا كان كذلك ظهر بورود الزيادة المقيدة للمطلق أن المراد من العام البعض ، ومن المطلق المقيد ، فيكون تخصيصا وبيانا لا نسخا .  
وذلك مثل الرقبة المذكورة في كفارة القتل والظهار ، فإنهما اسم عام يتناول المؤمنة والكافرة ، فأخراج الكافرة منها بزيادة قيد الإيمان يكون تخصيصا لا نسخا ، كأخراج أصل الذمة من لفظ المشركين <sup>(٢)</sup> .

الاعتراض :

اعترض الحنفية على دليل الجمهور هذا بالفرق بين التخصيص والتقييد ، فقالوا : إن التخصيص للإخراج والتقييد للإثبات ، فأى مشابهة تكون بين الإخراج من الحكم وبين إثبات الحكم ، وذلك لأن الإطلاق يعدم صفة التقييد ، والتقييد إيجاد لذلك الوصف ، فبعد

---

(١) يرى الجمهور أن المطلق يشبه العام ، والقيد يشبه الخاص ، فكل ما يخص العام يقيّد المطلق ، ولذا جعلوا الكلام على المطلق والمقيد من ضمن مباحث العام والخاص . قال الغزالي بعد ما ذكر المطلق والمقيد : "هذا تمام القول في العموم والخصوص ولواحقه من الاستثناء والشرط والتقييد ٠٠٠٠ الخ ! المستصفي ، ج ٢ ، ص ١٨٦ . وقال العضد : "فالتقييد . يرجع إلى نوع من التخصيص" شرح العضد ، ج ٢ ، ص ١٥٧ . وقال الشربيني : "عقب العام به - يعنى المطلق والمقيد - لكون المطلق كالعام ، والمقيد كالخاص ، بل قيل أن المطلب والمقيد نوعان من العام والخاص" !  
شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني وتقريرات الشربيني عليه ، ج ٢ ، ص ٤٨ .

(٢) محمد يحيى ابن الشيخ أمان ، نزهة المشتاق شرح اللمع (القاهرة : مطبعة حجلوى ، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م) ، ص ٢٥٢ .

ما ثبت التقييد لا يتصور بقاء صفة الإطلاق ، ولا يكون الحكم ثابتا لما تناوله صيغة الإطلاق ، وإنما يكون ثابتا بالمقيد من اللفظ . فأما العام إذا خص منه شيء يبقى الحكم ثابتا فيما وراءه بمقتضى لفظ العموم فقط ، فقولته تعالى ( فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ )<sup>(١)</sup> وإن خص منه أهل الذمة وغيرهم ، فمن لا أمان له يجب قتله لأنه مشرك .

وأيضاً أن التخصيص يصرف فيما كان اللفظ متناولاً له باعتبار دليل الظاهر لولا دليل الخصوص ، والتقييد يصرف فيما لم يكن اللفظ متناولاً له أصلاً لولا التقييد ، فإن اسم الرقبة لا يتناول صفتها من حيث الإيمان والكفر ، فعرفنا أنه نسخ وليس بتخصيص<sup>(٢)</sup> .

الدليل الرابع أن الزيادة لو كانت نسخاً لكان القياس باطلاً ، لأن القياس إلحاق غير منصوص وزيادة حكم لم يوجبه النص بصيغته ، وحيث كان القياس جائزاً ودليلاً شرعياً علم أن الزيادة ليست بنسخ<sup>(٣)</sup> .

#### الاعتراض :

اعترض على هذا الدليل ببيان الفرق بين الزيادة على النص وبين القياس ، فإن القياس لم يغير النص ، بل أثبت حكماً آخر موافقاً للمقيس عليه ، بخلاف الزيادة فإنها تغيير المزيد عليه فصار بعض الحكم بعدما كان جميع الحكم . فالقياس لم يوجد فيه التغيير والتبديل مثل ما كان موجوداً في الزيادة على النص .

(١) سورة التوبة ، آية رقم ٥٥ .

(٢) أصول السرخسى ، ج ٢ ، ص ٨٢-٨٤ بتصرف قليل .

(٣) نزهة المشتاق ، في الصفحة السابقة ؛ وذكره أيضاً بهذه العبارة في كشف الأَسرار ،

ج ٣ ، ص ١٩٣ .

### الترجيح :

تقدم القول إن الخلاف الواقع بين الجمهور والحنفية في الزيادة على النص هو أثر من خلافهم في تحقيق معنى النسخ ، فإذا اتفقوا على أن النسخ هو الرفع والإزالة فقد اتفقوا على أن الزيادة على النص ليست بنسخ ، لأن حقيقة الرفع والإزالة غير موجودة فيها ، وإذا اتفقوا على أن النسخ بيان انتهاء مدة الحكم ، فقد اتفقوا على أنها نسخ ، إذ النسخ بهذا المعنى يوجد فيها .

وإذا أريد أن أرحب بين هذين الرأيين المختلفين في الزيادة على النص ، فعلى أن أرحب - أولاً - بينهما في تحقيق معنى النسخ ، فأقول - وبالله التوفيق - إن رأى الجمهور القائل إنه رفع الحكم وإزالته هو الأرجح من رأى الحنفية ، لأن النسخ بهذا المعنى مناسب مع معناه اللغوي . فقد بين علماء اللغة أن معناه : الإزالة والإبطال والتبديل والتغيير قال الزبيدي (١) : " نسخه به - كمنعه - : إزالته ، والشئ ينسخ الشئ نسخاً : أى يزيله ويكون مكانه ، والنسخ نقل الشئ من مكان إلى مكان ، ونسخه غيره ، ونسخت الریح آثار الديار : غيرتها ، ونسخه : أبطله وأقام شيئاً مقامه " .

---

(١) تاج العروس ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

والزبيدي هو محمد بن محمد بن محمد بن " عبدالرزاق الحسيني الزبيدي ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى : علامة باللغة ، والحديث ، والرجال ، والأنساب ، صاحب تصانيف كثيرة ، منها : تاج العروس ، وإتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين ، وغيرهما .

وتوفى رحمه الله بالطاعون في مصر سنة خمس ومائتين وألف .

الأعلام ، ج ٧ ، ص ٧٠ .

وإذا عرفنا هذا ، فيمكن أن أقول إن الراجح في الزيادة على النص ليست بنسخ كما ذهب إليه الجمهور .

ويؤيد ذلك : أن القول بعدم اعتبار النسخ في الزيادة على النص يترتب عليه إعمال الدليلين ، لأنهم قبلوا الزيادة على النص بخبر الواحد وبالقياس . وأما على القول بأنها نسخ فقد أهملوا خبر الواحد والقياس زيادة على النص إلا إذا كان طريق الزيادة مثل طريق المزيد عليه في القوة والمعنى . ومن المعلوم أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما . والله أعلم .

#### بيان العلاقة بين الزيادة على النص والقراءة الشاذة :

وبعدما عرفنا معنى الزيادة على النص وموقف الأصوليين منها ، نرى أن الزيادة على النص لها ارتباط وثيق وعلاقة قوية مع القراءة الشاذة ، بل القراءة الشاذة هي عين الزيادة على النص ، لأن القراءة الشاذة متضمنة الزيادة على ما في القرآن ، فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه " متتابعات " - مثلا - زيادة على قوله تعالى ( فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ) (١) . فالجمهور الذين قبلوا الزيادة على النص بخبر الواحد بناء على أنها ليست بنسخ قد احتجوا بالقراءة الشاذة ، كما هو ظاهر من مذهب الشافعية والحنابلة .

وأما المالكية ، فهم إنما لم يحتجوا بالقراءة الشاذة - مع أنهم قالوا بجواز الزيادة على النص بخبر الواحد - لا لكونهم يخالفون أصولهم ، لكن لأنهم أنكروا خبريتها . وأما الحنفية ، فهم قالوا ان الزيادة على النص نسخ ، ولذلك لم يقبلوا خبر الواحد والقياس زيادة على النص لتفاوتهما معه ، ومع هذا يحتجون بالقراءة الشاذة التي ثبتت

---

(١) سورة المائدة ، آية رقم ٨٩ .

• بخبر الواحد

قال الغزالي<sup>(١)</sup>: " القراءة الشاذة المتضمنة لزيادة في القرآن مردودة ، كقراءة ابن مسعود

في آية كفارة اليمين : " فصام ثلاثة أيام تتابعات " ، فلا يشترط التتابع ، خلافاً لأبى

حنيفة رضي الله عنه ، فإنه قبله ، وهو يناقض أصله ، من حيث إنه زيادة على النص ، وهو

نسخ بزعمه " .

لكن الأمر ليس كذلك ، فإن مثل قراءة ابن مسعود " متتابعات " كانت مشهورة إلى زمن

أبي حنيفة رحمه الله<sup>(٢)</sup> ، والخبر المشهور عندهم يفيد علم اليقين كما أفاده الخبر

المتواتر ، فتجوز الزيادة على النص بالخبر المشهور .

وقال النسفي<sup>(٣)</sup>: " وكتاب الله تعالى ما أوجب اليقين ، لأنه أصل الدين ، وبه ثبت

الرسالة ، وقامت الحجة على الضلالة ، ولهذا لم يشترط التتابع في قضاء رمضان لأفضائه

إلى الزيادة على النص بخبر الواحد ، بخلاف قراءة ابن مسعود - فصيام ثلاثة أيام متتابعات -

لأنها مشهورة فيجوز الزيادة بها " .

---

(١) المنحول ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٢٦٩ ، وكشف الأسرار للبخاري ، ج ٣ ، ص ١٩٠ .

(٣) كشف الأسرار ، ج ١ ، ص ١٨ .

الباب الثالث

لقد تبارك الفقهية والمترتبة على الحذف في العرادة الشافة

### تمهيد :

قد أسلفت بيان الخلاف في حجية القراءة الشاذة ، واخترت ما كان أقرب إلى الصواب وهو القول بالتفصيل ، فالقراءة الشاذة إن وردت لبيان الحكم كانت حجة ، وإن وردت لابتداء الحكم فليست بحجة .

ولذا نرى أن هذا الخلاف قد يكون له أثر في اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية وقد لا يكون له أثر :

وأما عدم ترتب الخلاف في الفروع الفقهية ، فإنه إما لكون تلك القراءة لا تختلف في المعنى مع القراءة المتواترة ، كقراءة الحسن<sup>(١)</sup> وغيره بتخفيف " الثلث " و " السدس " و " الربع " و " الثمن " في قوله تعالى في آيات المواريث : ( يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ أَكْبَرُ ) وللذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ، ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد

(١) أي الحسن البصري أحد القراء الأربعة عشرة .

وهي قراءة الأعراج (مضت ترجمته في ص ٦٠) ، ونعيم بن ميسرة (المتوفى سنة ١٧٤هـ) وأبي رجاء العطاردي (مضت ترجمته في ص ٦٥) .

انظر : الكشاف ، ج ١ ، ص ٣٧٢ ؛ والبحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٨١ ؛ وفخرالدين الرازي ، مفاتيح الغيب (مصر : المطبعة البهية المصرية ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م) ج ٩ ، ص ٢١٢ ؛ والعكبري ، عبدالله بن الحسين ، املاء ما من به الرحمن ، (مصر : المطبعة الميمنية ، ١٣٠٦هـ) ، ج ١ ، ص ٩٨ ؛ والنحاس ، أحمد بن محمد ، إعراب القرآن ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) ، ج ١ ، ص ٤٣٩ .

وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصى بها أو دين ،  
 أبائكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا ، فريضة من الله ، إن الله كان عليما حكيما .  
 ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فللكم الربع مما تركن من  
 بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد  
 فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة  
 وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث  
 من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حليم (١) ، فإن قراءتهم

لا تختلف في المعنى مع القراءة بالضمتين ، وهي قراءة متواترة .

قال الفيروزآبادي (٢) " الثلث ، والرابع ، والسدس ، والثمن ، بالضم وبضمتين ، جزء من

ثلاثة وأربعة ، وستة ، وثمانية " .

وكذا قراءة ضم نون " النصف " (٣) في الآيتين السابقتين ، فإنه لا فرق بينها وبين القسراءة

(١) سورة النساء ، آية رقم ١١ - ١٢ .

(٢) انظر : القاموس المحيط ، ص ٢١٢ (باب الناء فصل الناء) ، وص ٩٢٨ (باب العين

فصل الراء) ، و ص ٧٠٩ (باب السين فصل السين) ، و ص ١٥٢٩ (باب النون

فصل الناء) .

والفيروزآبادي هو محمد بن يعقوب بن محمد ، أبو طاهر ، مجد الديين

السيرازي الفيروزآبادي : إمام عصره في اللغة . كان يرفع نسبه إلى الشيخ أبي إسحاق

السيرازي صاحب التنبيه ، له كتب في اللغة والتفسير والحديث وغيرها ، منها

" بمائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز " ، و " شرح عمدة الأحكام " ،

و " كتاب المرقاة الأربعة في طبقات الشافعية " ، وغيرها . توفى سنة سبع عشرة وثمان مائة .

طبقات الشافعية ، ج ٣ ، ص ٦٣ - ٦٦ ؛ والأعلام ، ج ٧ ، ص ١٤٦ .

(٣) هي من القراءات الشاذة ، قرأها أبو عبد الرحمن السلمى ، وهي قراءة علي وزيد رضى

الله عنهما في جميع القرآن .

اعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ٤٤٠ ؛ والاملاء للعكبري ، ج ١ ، ص ٩٨ ؛ والتفسير

الكبير ، ج ٩ ، ص ٢١٢ ؛ والبحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٨٢ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ٣٧١ .



المتواترة التي هي بكسر النون ، فإن نون النصف لها ثلاثة أوجه ، كما في القاموس (١) .  
وإما لكون تلك القراءة مؤكدة أو مبينة للقراءة المتواترة ، كقراءة أبي بن كعب رضي الله عنه  
" وله أخ أو أخت من الأم " (٢) في قوله تعالى السابق ذكره (٣) . فإن العلماء لا يختلفون  
في أن المراد من قوله تعالى " أخ " و " أخت " في تلك الآية هما للأم .  
قال القرطبي (٤) : " فأما هذه الآية فأجمع العلماء على أن الإخوة فيها عنى بها الإخوة  
للأم " .

(١) القاموس المحيط ، ص ١١٠٧ .

وقال محققو القاموس : " قال شيخنا ، أفصحها الكسر ، وأقيسها الضم لأنه الجارى  
على بقية الأجزاء كالربع والخمس والسدس ، ثم الفتح " .

انظر : هامش القاموس المحيط ، ص ١١٠٧ .

(٢) وقرئ شاذة أيضا : " وله أخ أو أخت من أم " و " وله أخ أو أخت من أمه " ،

وهما قراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

انظر : تفسير البحر المحيط ، ج ٣ ، ص ١٩٠ ؛ والكشاف للزمخشري ، ج ١ ، ص ٣٧٥ ،

والجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

(٣) وهو آية رقم ١٢ من سورة النساء .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٥ ، ص ٧٨ .

والقرطبي هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ، أبو عبد الله  
القرطبي : الفقيه المفسر المحدث . وكان من عباد الله الصالحين ، والعلماء الزاهدين  
في الدنيا ، المشتغلين بأمور الآخرة . ومن مؤلفاته " الجامع لأحكام القرآن " و " الأسنى  
في شرح أسماء الله الحسنى " و " التذكار في أفضل الأذكار " وغيرها . توفي رحمه الله  
سنة احدى وسبعين وستمائة .

الديباج المذهب ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، ومحمد بن علي الداودي ، طبقات المفسرين ، تحقيق :

علي محمد عمر ( القاهرة : مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ) ، ج ٢ ، ص ٦٥-٦٦

والأعلام ، ج ٥ ، ص ٣٢٢

ففي هذه الأمثلة ونحوها لا يترتب عليها أثر في المسائل الفقهية ، فضلا عن القراءات

الشاذة الواردة فيما لا يتعلق بالأحكام الفقهية ، فلا أثر لها قطعاً .

فحان الوقت أن أذكر الآثار المترتبة على هذا الخلاف ، ومنهجى في هذا البحث

- كما ذكرت في المقدمة - : عرض المسألة مع بيان القراءة التي انبنت عليها تلك المسألة ،

ثم ذكر أقوال الفقهاء فيها منقولة من كتبهم المعتمدة مع أدلتهم ، بدون مناقشة وترجيح ،

لأن المقصود من هذه الدراسة بيان الأثر المترتب على الخلاف في حجية القراءة الشاذة في

الفروع الفقهية . وهذه المسائل هي :

### المسألة الأولى : حكم الصلاة إذا قرأ فيها بالقراءة الشاذة :

اتفق الفقهاء على أن قراءة القرآن ركن من أركان الصلاة - مع الاختلاف في تحقيق المراد

بتلك القراءة ، فالجمهور يرون أنها لا تتعين إلا بفاتحة الكتاب خلافاً للحنفية حيث يجيزون

القراءة بأى سورة كانت - ، كما أنهم اتفقوا أيضاً على أن القرآن لا بد من التواتر في نقله واختلفوا

فيما إذا قرأ في الصلاة بالقراءة الشاذة على مذاهب :

المذهب الأول : أن الصلاة تفسد بها . وإليه ذهب المالكية (١) ،

---

(١) الدردير ، أحمد بن محمد ، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام

مالك ( مصر : دار المعارف ، ١٩٧٢م ) ، ج ١ ، ص ٤٣٧ ؛ وصالح عبدالسميع الآبي

الأزهري ، جواهر الإكليل شرح مختصر الخليل ( مصر : دار إحياء الكتب العربية ،

تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ٧٨ .

والراجع عند الحنابلة<sup>(١)</sup>، وبعض الحنفية - كأبي يوسف<sup>(٢)</sup> والسرخسي<sup>(٣)</sup> -، وهو مذهب  
القرء قاطبة<sup>(٤)</sup>.

- (١) البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات (القاهرة: مطبعة أنصار السنة  
المحمدية، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م)، ج ١، ص ١٨٧؛ وكشاف القناع عن متن الإقناع،  
(القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م)، ج ١، ص ٢١٨؛ وابن قدامة،  
عبدالله بن محمد المقدسي، المغني، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)،  
ج ١، ص ٥٣٥؛ وابن قدامة، عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي، الشرح الكبير،  
(طبع بهامش المغني)، ج ١، ص ٥٣٥؛ والمرداوي، علي بن سليمان، الانصاف  
في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي (القاهرة: مطبعة  
السنة المحمدية، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م)، ج ٢، ص ٥٨.
- (٢) تيسير التحرير، ج ٣، ص ٦؛ والتقرير والتحبير، ج ٢، ص ٢١٤.  
وأبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري: صاحب أبي حنيفة،  
وأول من نشر مذهبه، وولى القضاء لثلاثة من الخلفاء، المهدي والهادي والرشيد،  
وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة. ومن كتبه: "الخراج"  
و "الآثار" وهو مسند أبي حنيفة. توفي رحمه الله سنة اثنتين وثمانين ومائة، وذكر  
في تاج التراجم سنة احدى وثمانين ومائة.
- الأعلام، ج ٨، ص ١٩٣؛ وتاج التراجم، ص ٨١؛ والفتح المبين، ج ١، ص ١٠٨-١٠٩.
- (٣) أصول السرخسي، ج ١، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.
- للسرخسي في هذه المسألة رأيان، وثانيهما: أن الصلاة لا تفسد بها، ذكره في  
الفروع، وأول ابن عابدين قوله بالفساد بما إذا اقتصر عليها، فيكون الفساد لتركه  
القراءة بالمتواترة، لا للقراءة بالشاذة، وعلى هذا التأويل كان رأيه كالمذهب الرابع  
الآتي ذكره. وقال في فتح الغفار: "إن القول بالفساد يحمل على ما إذا كان قصة،  
وعدم الفساد على ما إذا كان ذكرا".
- انظر: محمد أمين بن عبادين، حاشية رد المختار على الدر المختار (مصر: مصطفى  
البابى الحلبي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، ج ٣، ص ٤٨٥؛ وفتح الغفار، ج ١، ص ١٠-١١.
- (٤) المرشد الوجيز، ص ١٨١ وما بعدها؛ ومنجد المقرئين، ص ١٠٦ وما بعدها؛ وغيث  
النفع، ص ١٩.

وحكاها ابن عبد البر إجماعاً<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأمر منها :

١ - أن الشاذة لم يوجد فيها النقل المتواتر ، فليست بقرآن ، وتلاوتها في الصلاة كتلاوة

خبر ، فتنفسد بها الصلاة ، كما إذا تكلم فيها بكلام الناس .

قال السرخسي<sup>(٢)</sup> - بعد ما ذكر أن التواتر شرط في قرآنية القرآن - : " لو صلى بكلمات

تفرد بها ابن مسعود لم تجز صلاته ، لأنه لم يوجد فيها النقل المتواتر ، وباب القرآن باب يقين

وإحاطة ، فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونها قرآناً ، وما لم يثبت أنه قرآن ، فتلاوته في الصلاة

كتلاوة خبر ، فيكون مفسداً للصلاة " .

٢ - أن القراءة بالشاذة محرمة ، والواجب لا يتأدى بفعل المحرم<sup>(٣)</sup> .

هذا ، ولا سبيل لقول القائل إنه يلزم إلى التحكم بأن الصحابة - رضى الله عنهم - ومن

بعدهم قد ارتكبوا محرماً ، فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائماً ، وهم نقلية

الشريعة ، فيسقط ما نقلوه ، فيفسد نظام الإسلام ، لأن المبحث في القراءة الشاذة كالقول

في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة ، فلا أحد يقول بأن ابن عمر ، وابن عباس ،

وأبا هريرة وعائشة وغيرهم من الصحابة ومن بعدهم قد ارتكبوا محرماً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) يحيى بن شرف النووي ، المجموع شرح المذهب ، (بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر

'بدون " ) ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

(٢) أصول السرخسي ، ج ١ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٣) النشر في القراءات العشر ، ج ١ ، ص ١٥ ؛ ومنجد المقرئين ، ص ١٠٦ .

(٤) النشر في القراءات العشر ؛ ومنجد المقرئين ، في الصفحات السابقة وما بعدهما

باختصار .

المذهب الثاني : ان الصلاة لا تفسد بها . وبه قال الإمام أحمد في احدى الروايتين

عنه (١) . وهو مذهب الزيدية (٢) .

قال الشوكاني (٣) : " ومن عجائب الغلو وغرائب التعصب قولهم ، إن القراءة

الشاذة من جملة ما يوجب فساد الصلاة ، وجعلوها من كلام الناس ، وأنه لا يكون من كلام الله  
الا ما تواتر وهي القراءات السبع ..... " .

واستدلوا بفعل الصحابة رضى الله عنهم ، فإنهم كانوا يملون بقراءة تهم في عصر

النبي عليه الصلاة والسلام وبعده ، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك ، وقد صح أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال " من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد " (٤)

وكان الصحابة رضى الله عنهم قبل جمع عثمان المصحف يقرءون بقراءات لم يثبتها في المصحف

ويصلون بها ، ولا يرى أحد منهم تحريم ذلك ولا بطلان صلاتهم به (٥) .

(١) المغنى والشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٥٣٤-٥٣٥ .

(٢) الشوكاني ، كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الازهار ، تحقيق : قاسم غالب

أحمد ومحمود أمين النواوى ومحمود إبراهيم زيد وبسيونى رسلان ( الجمهورية العربية  
المتحدة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامى ، ١٣٩٠هـ /  
١٩٧٠م ) ، ج ١ ، ص ٢٣٩ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) أخرجه ابن ماجه من حديث أبى بكر وعمر فى المقدمة ، باب فضل عبد الله بن مسعود

رضى الله عنه ، وأحمد فى مسنده بلفظ " من سره أن يقرأ القرآن ..... الحديث " .  
وأورده أيضا ابن حجر فى الإصابة حينما ذكر ترجمته . وابن أم عبد هو عبد الله بن  
مسعود رضى الله عنه

انظر : سنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٧ ؛ ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، ج ١ ، ص ٧ ، وص  
٢٦ ، وص ٣٨ ، وص ٤٤٥ ، وص ٤٥٤ ؛ والإصابة ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ، ج ١ ، ص ٥٣٤-٥٣٥ ، والنشر فى القراءات العشر ، ج ١ ، ص ١٤ .

المذهب الثالث : أن الشاذة إذا تغير المعنى ، كانت الصلاة باطلة ، وإلا فلا ، فالعبارة

في عدم الفساد عندهم عدم تغير المعنى .

وهو قول الشافعية<sup>(١)</sup> . وبعض الحنفية في قياس أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> .

قال النووي<sup>(٣)</sup> : " وتجزىء بالقراءات السبع ، وتصح بالقراءة الشاذة إن لم يكن

فيها تغير معنى ، ولا زيادة حرف ولا نقصانه " .

---

(١) يحيى بن شرف النووي ، روضة الطالبين (بيروت : المكتب الاسلامي ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م) ،

ج ١ ، ص ٢٤٢ ، والمجموع ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ ، وحاشية الرملي الكبير على الروض الطالب ،  
بهامش أسنى المطالب ، (بيروت ، المكتبة الإسلامية ، تاريخ النشر " بدون " ) ،  
ج ١ ، ص ٦٣ .

وحكى النووي عن صاحب التتمة : أنه إذا تغير معنى وتعمد بطلت ، وإلا فلا ،  
ويسجد للسهو .

(٢) يرى أبو حنيفة جواز القراءة بالفارسية ، بل بأي لسان كان إذا لم تكن مغيرة للمعنى ،  
لأن الاعتماد على المعنى عند النقل ، والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات ، وإذا كان  
الأمر كذلك فبالعربية كانت أولى بالجواز .  
وروى أبو بكر الرازي أن أبا حنيفة رجع إلى قولهما - يعني أبا يوسف ومحمد - في عدم  
الإجزاء إلا بالعربية .

انظر : شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والبابرتي ، محمد بن محمود ،  
شرح العناية على الهداية ( طبع بهامش شرح فتح القدير ) ، ج ١ ، ص ٢٨٦ ؛  
وحاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٨٥ .

(٣) روضة الطالبين ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .

المذهب الرابع: أن الشاذة لا تفسد ولا تجزىء ، أي أن الشاذة لا تفسد الصلاة بها ،

ولكن لا يعتد بها من القراءة ، وإذا اكتفى بتلك القراءة فسدت صلاته .

وهو قول عامة الحنفية<sup>(١)</sup> ، واختيار أبي البركات الحنبلي<sup>(٢)</sup> .

ووجه قولهم : أنه إذا اكتفى بها فإنه لم يتيقن أنه أدى الركن ، ففسدت الصلاة

لترك الركن ، لا لكونها مبطله للصلاة .+

هذا ، ولما كانت الفاتحة ركنا في الصلاة عند الجمهور<sup>(٣)</sup> ، كان لزاما على بيان

القراءة الشاذة الواردة فيها ، وهي كالتالي :

---

(١) حاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٤٨٥ ؛ وتيسير التحرير ، ج ٣ ، ص ٦ ؛ والتقرير والتحبير ،

ج ٢ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، مجموعة الفتاوى ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن

محمد بن قاسم ( المغرب ، الرباط : مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ ) ، ج ١٣ ،

ص ٣٩٨ .

وأبو البركات هو عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن محمد ، ابن تيمية ، أبو

البركات ، مجد الدين الحراني : فقيه حنبلي ، محدث ، مفسر ، وكان فرد زمانه في

معرفة المذهب الحنبلي ، وهو جد الإمام ابن تيمية . من كتبه : " تفسير القرآن

العظيم " و " المنتقى في أحاديث الأحكام " و " المحرر " .

توفي رحمه الله سنة اثنتين وخمسين وستمائة .

غاية النهاية ، ج ١ ، ص ٣٨٥ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ٦٧ .

(٣) وذهب الحنفية إلى أن الفاتحة بعينها ليست من فرائض الصلاة ، بل هي واجب من

واجباتها ، والفرس عندهم قراءة سورة من القرآن ، أو ثلاث آيات من أي سورة ، أو آية

طويلة .

انظر مذاهب العلماء فيها في الكتب التالية :

المجموع شرح المذهب ، ج ٣ ، ص ٣٢٧ ؛ و تحفة المحتاج ، ج ٢ ، ص ٢٩ ؛

ونهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٧٢ ؛ و شرح فتح القدير ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ؛ و السرخسي ،

- ١ - الآية الثانية منها : القراءة المتواترة ( الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَالَمِينَ ) .  
وقرئت شاذة : " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بكسر الدال واللام على اتباع الأول الثاني (١) .  
و " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بضم الدال واللام على اتباع الثاني الأول (٢) .  
و " الْحَمْدُ لِلَّهِ " بنصب الدال ، وهذا على اضمار فعل (٣) .
- ٢ - الآية الثالثة : القراءة المتواترة ( الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ) .  
وقرئت شاذة : " الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ " بالنصب (٤) وبالرفع (٥) .
- ٣ - الآية الرابعة : القراءة المتواترة ( مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ) .
- 
- = محمد بن أحمد ، المبسوط ( بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ) ، ج ١ ، ص ١٩ ؛  
ومحمد بن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ( بيروت : دار المعرفة ، تاريخ  
النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ١٢٦ ؛ والمغني ، ج ١ ، ص ٤٨٥ .
- (١) هي قراءة الحسن البصري وغيره .  
انظر : إتحاف فضلاء البشر ، ص ١٢٢ ؛ والبحر المحيط ، ج ١ ، ص ١٨ ؛ وتفسير  
القرطبي ، ج ١ ، ص ١٣٦ ؛ والمحتسب ، ج ١ ، ص ٣٧ ؛ ومجمع البيان ، ج ١ ،  
ص ٢١ ؛ والطوسي ، محمد بن الحسن ، تفسير التبيان ، تحقيق : أحمد حبيب  
قصير العاملي ( النجف الأشرف : مطبعة النعمان ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٤م ) ، ج ١ ،  
ص ٣١ .
- (٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة .  
انظر : تفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٣٦ ؛ والمحتسب ، ج ١ ، ص ٣٧ ؛ ومجمع البيان ،  
ج ١ ، ص ٢١ .
- (٣) هي قراءة سفيان بن عيينة وغيره .  
انظر : تفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٣٥ ؛ وتفسير التبيان ، ج ١ ، ص ٣٠ ؛ ومجمع  
البيان ، ج ١ ، ص ٢١ .
- (٤) على المدح ، وهي قراءة أبي العالية وابن السميع وعيسى بن عمرو  
انظر : تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، ص ١٩ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ١٧١ .
- (٥) على اضمار المبتداء ، وهي قراءة أبي رزين العقيلي والربيع بن الهيثم وغيرهما =



وقرئت شاذة : " مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ " بالنصب على النداء من غير ألف (١).

وقرى أيضا بالرفع (٢).

و " مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ " بألف ونصب على النداء ، أو على القطع ،

أى أمدح أو أعنى (٣).

و " مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ " بألف ورفع (٤).

و " مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ " بلفظ الفعل ونصب اليوم (٥).

و " مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ " بياء بين اللام والكاف (٦).

- 
- = انظر : تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، ص ١٩ ؛ إعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ١٧١ - ١٧٢ .
- (١) وهى قراءة أنس بن مالك وأبو حيوة وغيرهما .
- انظر : تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٠ ، و إعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ١٧٢ ، و إتحاف فضلاء البشر ، ص ١٢٢ ، و تفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٣٩ ؛ الإبانة ، ص ١٣٧ .
- (٢) وهى قراءة سعد بن أبي وقاص وعائشة رضى الله عنهما وغيرهما .
- انظر : تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٠ .
- (٣) وهى قراءة الأعمش وابن السميع وغيرهما .
- انظر : تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٠ ؛ إعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ١٧٢ ؛ إتحاف فضلاء البشر ، ص ١٢٢ ؛ تفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٣٩ ؛ الإبانة ، ص ١٣٧ .
- (٤) وهى قراءة أبي هريرة رضى الله عنه .
- انظر : الكشاف ، ج ١ ، ص ١١ .
- (٥) وهى قراءة على بن أبي طالب والحسن البصرى وأبي حيوة وأبي حنيفة وغيرهم .
- انظر : البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٠ ؛ إعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ١٧٢ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ١١ ؛ الإبانة ، ص ١٣٧ ؛ والنشر ، ج ١ ، ص ٤٧ .
- (٦) وهى قراءة أبي هريرة .
- انظر : البحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٠ ؛ تفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٣٩ ، و الإبانة ، ص ١٤٠ .

و " بَصْرْنَا " (١)

و " صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا " (٢) منونتين من غير ألف ولام فيهما .

و " صِرَاطُ الْمُسْتَقِيمِ " بإضافة الصراط إلى المستقيم من غير ألف ولام

في الصراط (٣) .

٦ - الآية السابعة : القراءة المتواترة ( صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ) .

قرئت شاذة : " صراط من أنعمت " بجعل من في موضع الذين (٤) .

و " وغير الضالين " بجعل غير في موضع لا (٥) .

(١) وهي قراءة ثابت البناني

انظر : الإبانة ، ص ١٤٢ ، والبحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) وهي قراءة الحسن البصري والضحاك .

انظر : إتحاف فضلاء البشر ، ص ١٢٣ ، والمحتسب ، ج ١ ، ص ٤١ ، والبحر المحيط ،

ج ١ ، ص ٢٧ ، والإبانة ، ص ١٤١ .

(٣) وهي قراءة جعفر بن محمد الصادق . وقرأ أيضا " صراط مستقيم " بإضافة من غير

ألف ولام فيهما .

انظر : الإبانة ، ص ١٤١ ، والبحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٤) وهي قراءة عمر بن الخطاب وابن الزبير وابن مسعود رضی الله عنهم .

انظر : الإبانة ، ص ١٤٢ ، وتفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، والكشاف ، ج ١ ، ص ١٦ ،

ومجمع البيان ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(٥) وهي قراءة عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبي بن كعب رضی الله عنهم .

انظر : الإبانة ، ص ١٤٢ ، والكشاف ، ج ١ ، ص ١٧ ، والبحر المحيط ، ج ١ ، ص ٢٩ .

و " الضالين " بإبدال الألف همزة مفتوحة فرارا من التقاء الساكنين (١).

### المسألة الثانية : التتابع في قضاء رمضان :

قال تعالى : ( أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مِسْكِينٍ ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ،

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) (٢).

قرأ أبو بن كعب رضى الله عنه : " فعدة من أيام أخر متتابعات " (٣).

واختلف العلماء في قضاء الأيام المفطرة في رمضان ، هل يجب أن يكون متتابعاً ،

أو يجوز قضاؤها متفرقا ؟ •

حكى وجوب التتابع عن علي بن أبي طالب (٤) وابن عمر (٥) رضى الله عنهم ، والنخعي (٦)

(١) وهى قراءة أبي أيوب السجستاني •

انظر : الإبانة ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ؛ والمحتسب ، ج ١ ، ص ٤٦ ؛ والبحر المحيط ، ج ١ ، ص ٣٠ ؛ وتفسير القرطبي ، ج ١ ، ص ١٥١ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ١٧ •

(٢) سورة البقرة ، آية رقم ١٨٤ •

(٣) البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٣٥ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ١٧٠ ؛ وتفسير الفخر الرازى ، ج ٣ ، ص ٨٥ •

(٤) حكى النووى قولاً آخر عنه ، أنه يجوز فيه التفريق •

انظر : المجموع ، ج ٦ ، ص ٣٦٧ • وقد مضت ترجمة علي بن أبي طالب رضى الله عنه .

(٥) سبقت ترجمته فى ص ١٧٩

(٦) أى إبراهيم النخعي •

والشعبي وغيرهم (١) ، وقال داود ، يتوجب ولا يشترط (٢) .

واحتجوا بقراءة أبي بن كعب المذكورة ، وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يأتي (٣) .

أولا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من

كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه " (٤) .

(١) المجموع ، ج ٦ ، ص ٢٦٧ ؛ والمغنى ، ج ٣ ، ص ٨٨ ؛ والعيني ، محمود بن أحمد ، البنية شرح الهداية ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ، ج ٣ ، ص ٣٥٧ ؛ وابن حزم ، على بن أحمد ، المحلى (بيروت : المكتب التجاري ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٣ ، ص ٢٦١ ؛ والقفال الشاشي ، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، تحقيق وتعليق : الدكتور ياسين أحمد ابراهيم درادكة (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) ، ج ٣ ، ص ١٧٤ ؛ والتفسير الكبير ، ج ٥ ، ص ٨٥ .

(٢) يعني إذا قضى متفرقا يجزئه . حكاه عنه في نفس المراجع والصفحات .  
وداود هو ابن علي بن خلف الأصبهاني البغدادي ، أبو سليمان ، الملقب بالظاهري : أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام . تنسب إليه الطائفة الظاهرية .  
قال الشيرازي : " كان من المتعصبين للشافعي ، وصنف كتابين في فضائله والثناء عليه " ، وقال ؟ " انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد " .

توفي رحمه الله سنة سبعين ومئتين .  
وفيات الأعيان ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ؛ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، ج ١ ، ص ٧٧ - ٧٨ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ .  
(٣) انظر : المجموع ؛ والبنية ؛ والمغنى ؛ والمحلى ؛ والتفسير الكبير ، في الصفحات السابقة وما بعدها .

(٤) أخرجه الدارقطني في كتاب الصيام ، باب القبلة للمائم ؛ والبيهقي في كتاب الصيام ، باب قضاء شهر رمضان ، وضعفاه .

انظر : سنن الدارقطني ، ج ٢ ، ص ١٩١-١٩٢ ؛ والسنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ .

ثانيا : أن المسارعة والمبادرة إلى التخلص عما عليه واجبة لقوله تعالى : ( **وَسَارِعُوا إِلَى**

**مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ** )<sup>(١)</sup> ، وتتعين تلك المسارعة بالالتابع ، فكان واجبا .

ثالثا : ان القضاء نظير الأداء ، والتتابع واجب في الأداء ، فكان واجبا في القضاء .

وذهب الجمهور إلى أنه يجوز التفريق ، لكن المستحب التتابع<sup>(٢)</sup> .

وحجتهم قوله تعالى ( **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** )<sup>(٣)</sup> ، فإنه نكرة في سياق الإثبات<sup>(٤)</sup> ، فيكون ذلك

أمر بصوم أيام على عدد تلك الأيام مطلقا ، ولو كان لا بد من التتابع لبينه كما في الظهار

والقتل<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة آل عمران ، آية ١٣٣ .

(٢) البنية في شرح الهداية ، والمجموع ، والمغني ، والمحلى ، وحلية العلماء ،

في الصفحات السابقة ، والزيلعي ، عثمان بن علي ، تبين الحقائق شرح كنز الرقائق

( بيروت : دار المعرفة ، مصورة من المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٣هـ ) ، ج ١ ،

ص ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والامام مالك ، المدونة الكبرى ( بيروت : دار صادر ، مصورة من

المطبعة السعادة بمصر ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، والسيل الجرار ،

ج ٢ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٤) أن النكرة في سياق الإثبات تفيد المطلق ، كما قرره الأصوليون .

انظر : الاحكام للآمدى ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، وشرح المحلى على جمع الجوامع حاشية

البناني ، ج ٢ ، ص ٤٧ .

(٥) أعنى بهما : صوم كفارة الظهار ، وهو قوله تعالى في سورة المجادلة آية رقم ٤ :

( **فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَمِصَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَّأَ** ) : وصوم كفارة القتل

وهو قوله تعالى في سورة النساء ، آية رقم ٩٢ : ( **فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَمِصَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ**

**تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ** ) .

قال الشافعي رحمه الله (١): " من أفطر أياما من رمضان من عذر مرض أو سفر  
قضاهن في أي وقت ما شاء في ذى الحجة أو غيرها ، وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر ،  
متفرقات أو مجتمعات ، وذلك أن الله عز وجل يقول (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ، ولم يذكرهن  
متتابعات " .

وقال في موضع آخر: (٢) " العدة أن يأتي بعدد صوم لا ولاء " .

ولم يحتجوا بقراءة أبي بن كعب رضي الله عنه الشاذة ، ولا سيما أنها منسوخة  
كما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت : " نزلت ( فعدة من أيام آخر متتابعات ) فسقطت  
متتابعات " (٣) . فبقى الأمر على إطلاقه .

وعضدوا ما ذهبوا إليه بأمور (٤):

- 
- (١) الأم ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .  
(٢) الأم ، ج ٧ ، ص ٦٦ .  
(٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ، في كتاب الصيام ، باب قضاء رمضان ؛ والدارقطني في  
كتاب الصيام ، باب القبلة للمائم ؛ والبيهقي في كتاب الصيام ، باب قضاء شهر  
رمضان ، وقالوا : إسناده حسن إلا أنه مرسل .  
انظر : المصنف ، تحقيق وتخريج : حبيب الرحمن الأعظمي ( بيروت : دار القلم ،  
١٣٩١هـ / ١٩٧٢م ) ، ج ٤ ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ؛ وسنن الدارقطني ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ؛  
والسنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٨ .  
(٤) انظر في الكتب التالية :  
المجموع ؛ البنائية ؛ والمغني ؛ والشرح الكبير ؛ وتفسير الفخر الرازي ؛ وتبيين  
الحقائق ؛ والسيل الجرار ، في الصفحات السابقة ؛ والمبسوط ، ج ٣ ، ص ٧٥ ؛ وشرح  
الزرقاني على الموطأ ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ ؛ وأبي بكر الجصاص ، أحكام القرآن ، ( بيروت :  
دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ١ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

أولا : قوله تعالى الذى بعده : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (١).

فيه دليل على أن كل ما كان أيسر عليه فقد اقتضى الظاهر جواز فعله ، وفي إيجاب التتابع نفسى

اليسر وإثبات العسر ، وذلك منتف بظاهر الآية .

ثانيا : الأحاديث الواردة على جواز التفريق ، منها :

١ - ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى قضاء

رمضان " إن شاء فرق ، وإن شاء تابع " (٢).

٢ - ما روى عن عبدالله بن عمرو قال : سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن قضاء رمضان ،

فقال : " يقضيه تباعا ، وإن فرقه أجزاءه " (٣).

٣ - ما وروى عن محمد بن المنكدر قال : بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن

تقطيع قضاء صيام شهر رمضان ، فقال : " ذلك إليك ، أ رأيت لو كان على أحدكم دين

فقاضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء ؟ فالله أحق أن يعفو أو يغفر " (٤).

فهذه الأحاديث وإن كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال ، فبعضها يقوى بعضها

فتصلح للاحتجاج (٥).

(١) سورة البقرة ، آية رقم ١٨٥ .

(٢) أخرجه الدارقطنى فى سننه ، ج ٢ ، ص ١٩٢ ، فى كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم .

(٣) أخرجه الدارقطنى فى سننه ، ج ٢ ، ص ١٩٢ ، فى الباب السابق . وقال : فى إسناده الواقدى

وهو ضعيف .

(٤) أخرجه الدارقطنى فى سننه ، ج ٢ ، ص ١٩٤ فى الباب السابق ؛ والبيهقى فى السنن

الكبرى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ ، فى كتاب الصيام ، باب قضاء شهر رمضان .

(٥) التعليق المغنى على الدارقطنى لأبى الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى (بهامش

الدارقطنى) ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

ثانيا : أن التتابع في صوم رمضان إنما يجب لأجل الوقت ، وإذا فات الوقت سقط

• التتابع

هذا ، ويلاحظ أن الحنفية لا يقولون بوجود التتابع هنا ، كما قالوا به في صوم

كفارة اليمين - الذي سيأتي بيانه إن شاء الله (١) - ، وذلك لوجود الفرق بين القراءة تين في نظرهم،

حيث ان قراءة ابن مسعود قد بلغت حد الشهرة ، بخلاف قراءة أبي فأنها لم تكن كذلك ، كما

تقدم في الزيادة على النص (٢) .

قال الزيلعي (٣) : " فإن قيل قراءة أبي - فعدة من أيام آخر متتابعات - فيجب العمل

بها كما قلتم يجب العمل بقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين - ثلاثة أيام متتابعات - ، قلنا :

قراءة أبي ليست بمشهوره ، فلا يجوز التخصيص بها ، بخلاف قراءة ابن مسعود لأنها

مشهورة " .

---

(١) انظر : ص ٢٧١ (المسألة العاشرة) .

(٢) انظر : ص ٢٠٩ من هذا البحث .

(٣) تبيين الحقائق ، ج ١ ، ص ٣٣٦ .

والزيلعي هو عثمان بن علي بن محجن بن موسى ، أبو علي ، فخر الدين

الزيلعي ، : فقيه حنفي ، قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ ، فأفتى ودرس ، وتوفي بها . من

تصانيفه " تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق " و " بركة الكلام على أحاديث

الأحكام " و " شرح الجامع الكبير " .

توفي رحمه الله سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة .

الأعلام ، ج ٤ ، ص ٢١٠ ، وتاج التراجم ، ص ٤١ .



وأما الحنابلة فسبب عدم إيجابهم التتابع في قضاء رمضان بتلك القراءة الشاذة - مع أنهم قد احتجوا بالقراءة الشاذة مثل الحنفية - : أن قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه المذكورة لم تثبت عندهم صحتها .

قال ابن قدامة <sup>(١)</sup> : " فإن قيل فقد روى عن عائشة أنها قالت : نزلت ( فعدة من أيام أخر متتابعات ) فسقطت متتابعات ، قلنا : هذا لم يثبت عندنا صحته ، ولو صح فقد سقطت اللفظة المحتج بها " .

وأما الشافعية الذين احتجوا بالقراءة الشاذة - على المعتمد في مذهبهم - فعليهم أن يوجبوا التتابع في قضاء رمضان ، إلا أنهم لم يقولوا ذلك ، لأن تلك القراءة منسوخة حكما وتلاوة .

### المسألة الثالثة : حكم العمرة : (٢)

قال تعالى : ( وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ) <sup>(٣)</sup> .

قرأ الحسن <sup>(٤)</sup> والشعبي <sup>(٥)</sup> وأبو حيوة <sup>(٦)</sup> : " والعمرة لله " بالرفع ، على أنها مبتدأ

(١) المغني ، ج ٣ ، ص ٨٨ .

وقد سبقت ترجمة ابن قدامة في ص ٢٩ .

(٢) والمراد بها : العمرة المفردة ، وليست العمرة التي مع الحج .

(٣) سورة البقرة ، آية رقم ١٩٦ .

(٤) أي الحسن البصري ، أحد القراء الأربعة عشر .

(٥) قد مضت ترجمته في ص ٦٣ .

(٦) هو شريح بن يزيد الحضرمي ، قد مضت ترجمته في ص ٧٠ .

وخبره متعلق الجار والمجرور . وهو قراءة ابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعلى ، وابن عباس رضی الله عنهم أجمعين (١) .

ولقد أخذ الحنفية (٢) بتلك القراءة ، فذهبوا إلى أن العمرة سنة مؤكدة . وذلك لأن جملة "والعمرة لله" مستأنفة ، فلم تدخل في حيز الأمر ، وإنما هي اخبار من الله تعالى أن العمرة لله ردا لزعم الكفار ، لأنهم كانوا يجعلون العمرة للأصنام على ما كانت عبادتهم من الإشراك (٣) .

وبه قال المالكية (٤) والشافعية في القديم (٥) وأحمد في إحدى الروايتين عنـه (٦)

- 
- (١) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ ؛ وتفسير الطبري ، ج ٤ ، ص ١١ ؛ والبحـر المحيط ، ج ٢ ، ص ٧٢ ؛ والتبيان للطوسي ، ج ٢ ، ص ١٥٤ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ١٨١ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ، ص ١٥٥ ؛ والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، ص ٣٢ ؛ والتفسير الكبير ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ؛ وابن خالويه ، الحسن بن أحمد ، مختصر في شواذ القرآن ، تحقيق : ج . برجستر اسر ( مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م ) ، ص ١٢ .
- (٢) المبسوط ، ج ٤ ، ص ٥٩-٥٨ ؛ وشرح فتح القدير ، ج ٢ ، ص ١٣٩ ؛ وحاشية ردالمختار ج ٢ ، ص ٤٧٢ ؛ وأحكام القرآن للجصاص ، ج ١ ، ص ٢٦٤ .
- (٣) علاء الدين الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ( بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ) ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .
- (٤) الخطاب ، محمد بن محمد الرعيني ، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل ، ( بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ) ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ ؛ والدسوقي ، محمد بن أحمد ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ( بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٢ ، ص ٢ ؛ وجواهر الإكليل ، ج ١ ، ص ١٦٠ .
- (٥) المجموع ، ج ٨ ، ص ٣ ؛ وتحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤ ؛ ونهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ ؛ ومغني المحتاج ، ج ١ ، ص ٤٦٠ .
- (٦) المغني ، ج ٣ ، ص ١٧٣ ؛ والشرح الكبير ( بهامش المغني ، ج ٣ ، ص ١٦٠ ؛ والإنصاف ، ج ٣ ، ص ٣٨٧ .

والزبيدية (١) .

وعضدوا ما ذهبوا إليه بما يأتي: (٢)

أولا : الأحاديث الدالة على سنية العمرة ، منها :

١ - ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه سئل عن العمرة ، أواجبة هي ؟

قال : " لا، وإن تعتمر خير لك " (٣) .

٢ - حديث أبي صالح الحنفى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الحج جهاد

والعمرة تطوع " (٤)

(١) السيل الجرار ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

(٢) انظر فى الكتب التالية :

المبسوط ، ج ٤ ، ص ٥٨ وما بعدها ؛ وشرح فتح القدير ، ج ٢٣ ، ص ١٣٩ وما بعدها ؛  
وحاشية رد المختار ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ وما بعدها ؛ وأحكام القرآن للجصاص ، ج ١ ، ص ٢٦٤  
وما بعدها ؛ ومواهب الخليل ، ج ٢ ، ص ٣٦٦ ؛ والمغنى ، ج ٣ ، ص ١٧٣ ؛ والشرح  
الكبير ، ج ٣ ، ص ١٦٠ وما بعدها ؛ وتفسير الطبرى ، ج ٤ ، ص ١٨ وما بعدها ؛ والجامع لأحكام  
القرآن ، ج ٢ ، ص ٣٦٨ ؛ وتفسير آيات الأحكام ، أشرف على تنقيحها وتصحيحها :  
الشيخ محمد على السائس ( مصر : مطبعة محمد على صبيح ، ١٣٧٣هـ / ١٩٣٥م ) ، ج ١ ،  
ص ٩٧ .

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء فى العمرة أواجبة هي ؟ وقال : حديث حسن

صحيح . والصحيح : أن هذا الحديث موقوف على جابر بن عبدالله ، كما ذكر البيهقى  
والنووى . وأخرجه أيضا الدارقطنى فى كتاب الحج نحوه ، والبيهقى فى كتاب الحج ،  
والامام أحمد فى مسنده .

انظر : سنن الترمذى ، ج ٣ ، ص ٢٧٠ ؛ وسنن الدارقطنى ، ج ٢ ، ص ٢٨٥-٢٨٦ ؛ والسنن

الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ ؛ ومسند الامام أحمد ، ج ٣ ، ص ٣١٦ و ٣٥٧ .

وانظر أيضا تعليق النووى على هذا الحديث فى المجموع ، ج ٧ ، ص ٦٥ .

(٤) أخرجه ابن ماجة فى أبواب المناسك ، باب العمرة ، والبيهقى فى كتاب الحج ، باب من

قال : العمرة تطوع ، وغيرهما .

انظر : سنن ابن ماجة ، ج ٢ ، ص ١٧٣ ؛ والسنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٤٨ .

٣ - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من خرج من بيته متطهرا إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم ، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إياه فأجره كأجر المعتمر " (١)

٤ - حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
" فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة " (٢).

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل المشى إلى الصلاة ، والإمام أحمد في مسنده نحوه .

انظر : سنن أبي داود ، ج ١ ، ص ٣٧٨ ؛ ومسند الإمام أحمد ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ .

والمراد بـ " تسبيح الضحى " في هذا الحديث : صلاة الضحى ، وكل صلاة

يتطوع بها فهي تسبيح وسبحة . كذا ذكره معلقا سنن أبي داود .

ومعنى " لا ينصبه إلا إياه " : لا يزعجه إلا ذلك ، وأصله من النصب وهو معاناة المشقة

يقال : أنصبني هذا الأمر وهو أمر منصب ، ويقال : أمر ناصب أى ذو نصب .

انظر : تعليق الشيخ عزت عبد الدعاس على هذا الحديث بهامش سنن أبي داود ، ج ١ ،

ص ٣٧٨ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحج - باب جواز العمرة في أشهر الحج ، وأبو داود في كتاب

المناسك - باب في أفراد الحج ، والترمذى في كتاب الحج - باب ما جاء في العمرة

وأواجه هي أم لا ، وابن ماجه في كتاب المناسك - باب التمتع بالعمرة إلى الحج ، والدارمى

في كتاب المناسك - باب من اعتمر في أشهر الحج ، والدارقطنى في كتاب الحج ، وأحمد

في مسنده .

انظر : صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ٩١١ ؛ وسنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ ؛ وسنن الترمذى

ج ٣ ، ص ٢٧١ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ١٧١ ؛ وسنن الدارمى ، ج ٢ ، ص ٥٠ -

٥١ ؛ وسنن الدارقطنى ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ ؛ ومسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ٢٣٦ ،

و ص ٢٥٣ و ص ٢٥٩ ، و ص ٣٤١

قال الجصاص (١) : " معنى الحديث : أن الحج ناب عن العمرة ، لأن أفعال

العمرة موجودة في أفعال الحج وزيادة ، ولا يجوز أن يكون المراد أن وجوبها كوجوب

الحج ، لأنه حينئذ لا تكون العمرة بأولى أن تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في

العمرة ، إذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال دخلت الصلاة في الحج ، لأنها واجبة

كوجوب الحج " .

ثانيا : أن الفروض مخصوصة بأوقات يتعلق وجوبها بوجودها ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج ،

فلو كانت العمرة فرضا لوجب أن تكون مخصوصة بوقت ، فلما لم تكن مخصوصة بوقت ،

كانت مطلقة له أن يفعلها متى شاء ، فأشبهت الصلاة التطوع والصوم والنفل .

ولا يستشكل بالإيمان وصلاة الجنازة ، فإنهما فرضان وليسا بمؤقتين ، لأن الكلام فيما

يكون غير مؤقت بوقت معين من أوقات العمر ، إذا وقع فيه انتفى الفرضية ، والإيمان

فرض دائما ، فلا يرد نقضا ، وصلاة الجنازة مؤقت بوقت وجودها .

وتأول هؤلاء قراءة النصب المتواترة بأن الأمر فيها في وجوب الإتمام لا في

الابتداء ، فلو قال قائل : " أتمم صلاة الفرض والتطوع " ما وجب من هذا أن يكون التطوع

واجبا ، وإنما المعنى إذا دخلت في صلاة الفرض والتطوع فأتممهما ، ولو كان الأمر بالابتداء

لقال مثل الأمر بالصلاة والزكاة ، فقال : ( وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ) (٢) .

(١) انظر : أحكام القرآن له ، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم ٤٣ وغيرها .

انظر : تفسير القرطبي ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ ؛ وتفسير الطبري ، ج ٤ ، ص ١٠ وما بعدها ؛

ولإعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ٢٩٣ ؛ وتفسير آيات القرآن للجصاص ،

ج ١ ، ص ٢٦٤ ؛ ابن العربي ، محمد بن عبدالله ، أحكام القرآن . تحقيق :

على محمد البجاوي ( مصر : دار احياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ،

١١٨-١١٩ م ) ، ج ١ ، ص ١١٩-١١٨ .

وذهب الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup> - على الأظهر عندهما - والظاهرية<sup>(٣)</sup> إلى أنها فرض كالحج ، ووافقهم فيه ابن حبيب وابن الجهم من المالكية<sup>(٣)</sup> ، اعتمادا على القراءة المتواترة - وهي بنصب العمرة - عطا على الحج . وكان معنى الآية عندهم : ائثوا بهما بحدودهم - وأحكامهما على ما فرض عليكم . فالآية أمر بالابتداء والإتمام<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) الأم ، ج ٢ ، ص ١٣٢ ؛ وروضة الطالبين ، ج ٣ ، ص ١٧ ؛ والمجموع ، ج ٨ ، ص ٣ ؛ وتحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤ ؛ والرملی ، محمد بن أحمد ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، (بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ ؛ ومحمد الخطيب الشربيني ، معنى المحتاج (مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م) ، ج ١ ، ص ٤٦٠ .
- (٢) المعنى ، ج ٣ ، ص ١٧٣ ؛ والشرح الكبير (بهاشم المعنى ، ج ٣ ، ص ١٦٠ ؛ وكشاف القناع ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ ؛ وشرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ٤٧٣ ؛ والإنصاف ، ج ٣ ، ص ٣٨٧ .
- (٣) مواهب الجليل ، ٣٦٦/٢ ؛ وشرح الزرقاني على الموطأ ، ج ٣ ، ص ٧٨ .  
وابن حبيب هو عبدالملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى الإبيري القرطبي ، أبو مروان : عالم الأندلس وفتيها في عصره ، وكان عالما بالتاريخ والأدب ، رأسا في فقه المالكية ، له تصانيف كثيرة ، قيل تزيد على ألف ، منها :  
" طبقات الفقهاء والمحدثين " و " الواضحة " في السنن والفقه ، وغيرهما .  
توفي رحمه الله سنة ثمان وثلاثين ومائتين .
- معجم المؤلفين ، ج ٦ ، ص ١٨١ ؛ والأعلام ، ج ٤ ، ص ١٥٧ .  
وابن الجهم هو محمد بن الجهم السمرى ، أبو بكر : الفقيه المالكي . من كتبه :  
" الرد على محمد بن الحسن " و " شرح مختصر ابن عبدالحكم الصنير " في الفروع .  
توفي رحمه الله سنة سبع وسبعين ومائتين .
- معجم المؤلفين ، ج ٩ ، ص ١٦٢ ؛ وهداية العارفين ، ج ٢ ، ص ١٩ .  
تفسير الطبري ، ج ٤ ، ص ١٣ .
- (٤)

قال الإمام الرازي (١) : " الحجة الأولى ، قوله تعالى ( وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ) ،

وجه الاستدلال به أن الإتمام قد يراد به فعل الشيء كاملا تماما ، ويحتمل أن يراد به إذا شرعتم في الفعل فأتموه • وإذا ثبت الاحتمال وجب أن يكون المراد من هذا اللفظ هو ذلك ، أما بيان الاحتمال فيدل عليه قوله تعالى ( وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ) (٢) أي فعلهن على سبيل التمام والكمال ، وقوله تعالى ( ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ) (٣) أي فافعلوا الصيام تاما إلى الليل - وحمل اللفظ على هذا أولى من قول من قال : فاشرعوا في الصيام ثم أتموه ، لأن على هذا التقدير يحتاج إلى الاضمار ، وعلى التقدير الذي ذكرناه لا يحتاج إليه ، فثبت أن قوله ( وَأَتَمُّوا الْحَجَّ ) يحتمل أن يكون المراد منه الإتيان على نعت الكمال والتمام ، فوجب حمله عليه • أقصى ما في الباب أنه يحتمل أيضا أن يكون المراد منه : أنكم إذا شرعتم فيه فأتموه ، إلا أن حمل اللفظ على الوجه الأول أولى ..... ثم ذكر الأدلة على صحة ما قاله •

فتبين أن العمرة مأمور بها كما أن الحج مأمور به ، لقرينتها مع الحج •

(١) التفسير الكبير ، ج ٥ ، ص ١٥٢ - ١٥٣ •

والإمام الرازي : هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري التيمي ، الطبرستاني الأصل ، ثم الرازي ، أبو عبدالله ، فخر الدين : المفسر ، المتكلم ، الأصولي ، إمام وقته في العلوم العقلية ، وأحد الأئمة في علوم الشريعة ، صاحب المصنفات المشهورة ، منها : " مفاتيح الغيب " في التفسير ، و " المحصول " ، و " المنتخب " ، و " المعالم " في أصول الفقه ، وغير ذلك •  
توفي رحمه الله سنة ست وستمائة •

طبقات الشافعية ، ج ٢ ، ص ٦٥ - ٦٧ ؛ والأعلام ، ج ٦ ، ص ٣١٣ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٤٧ - ٤٩ •

(٢) سورة البقرة ، آية رقم ١٢٤ •

(٣) سورة البقرة ، آية رقم ١٨٧ •

ولم يحتجوا بتلك القراءة الشاذة .

وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يأتي (١):

أولا : الأحاديث الواردة على وجوب العمرة ، منها :

١ - حديث أبي رزين العقيلي رضى الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال:

يا رسول الله إن أبى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، فقال : " حج

عن أبيك واعتمر " (٢) .

(١) أوردوها فى الكتب التالية :

الأم ، ج ٢ ، ص ١٣٢ ؛ والمجموع ، ج ٨ ، ص ٣ وما بعدها ؛ وتحفة المحتاج ، ج ٤ ، ص ٤ وما بعدها ، ونهاية المحتاج ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ وما بعدها ؛ وشرح الجلال المحلى على المنهاج ، ج ٢ ، ص ٨٤ ؛ وكشاف القناع ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ وما بعدها ؛ والمغنى والشرح الكبير ، فى الصفحة السابقة ؛ والتفسير الكبير ، ج ٥ ، ص ١٥٥ وما بعدها .

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء فى الحج عن الشيخ الكبير والميست ،

وقال : حسن صحيح ، وأبو داود فى كتاب المناسك ، باب الرجل يحج عن غيره ،

والنسائى فى كتاب المناسك ، باب وجوب العمرة ، وباب العمرة عن الرجل الذى لا

يستطيع ، وابن ماجه فى أبواب المناسك ، باب الحج عن الحى إذا لم يستطيع

والدارقطنى فى كتاب الحج ، وأحمد فى مسنده ، والبيهقى فى سننه .

انظر : سنن الترمذى ، ج ٣ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ ؛ وسنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ ؛ وسنن

النسائى ، ج ٥ ، ص ١١١ ، و ص ١١٧ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ؛ وسنن

الدارقطنى ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ ؛ ومسند الإمام أحمد ، ج ٤ ، ص ١٠ و ص ١١ ؛

والسنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٥٠ .



- ٢ - ما وروى عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، قالت : قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : " نعم ، عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة " (١).
- ٣ - ما روى عن عمر رضى الله عنه فى حديث جبريل عليه السلام أنه قال : يا محمد الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتحج البيت وتعتمر ..... " (٢).
- ٤ - ما وروى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الحج والعمرة فريضتان ، لا يضرك بأيهما بدأت " (٣).

- 
- (١) أخرجه ابن ماجة فى أبواب المناسك ، باب الحج جهاد النساء ؛ والد ارقطنى فى كتاب الحج ؛ وأحمد ؛ والبيهقى فى كتاب الحج . قال النووى : " إسناده ابن ماجة على شرط البخارى ومسلم " .
- انظر : سنن ابن ماجة ، ج ٢ ، ص ٥٦ - ١٥٧ ؛ وسنن الدارقطنى ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ ؛ و مسند الإمام أحمد ، ج ٦ ، ص ١٦٥ ؛ و السنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٥٠ ؛ و المجموع ، ج ٨ ، ص ٥٤ .
- (٢) أخرجه البيهقى فى كتاب الحج ، والدارقطنى فى كتاب الحج ، وقال : إسناده ثابت صحيح .
- انظر : السنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٥٠ ؛ و وسنن الدارقطنى ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .
- (٣) أخرجه الحاكم فى المستدرک فى كتاب الحج والمناسك ، وقال : والصحيح عن زيد ابن ثابت قوله ، وأخرجه أيضا الدارقطنى فى كتاب الحج ، والبيهقى بلفظ " صلاتان لا يضرك بأيهما بدأت " .
- انظر : المستدرک على الصحيحين (بيروت : محمد أمين دمج ، تاريخ النشر " بدون ) ، ج ١ ، ص ٤٧١ ؛ و وسنن الدارقطنى ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ ؛ و السنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٥١ .

ثانيا : ما روى عن بعض الصحابة على وجوب العمرة ، كما جاء عن عمر بن الخطاب

وابنه عبدالله ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم رضى الله عنهم أجمعين :

١ - عن الصبى بن معبد قال : أتيت عمر بن الخطاب ، فقلت له : يا أمير المؤمنين

أنى كنت رجلا أعرابيا نصرانيا ، وأنى أسلمت ، وأنا حريص على الجهاد ، وأنى

وجدت الحج والعمرة مكتوبتين علىّ ، وأنى أهلت بهما جميعا ، فقال له عمر :

" هديت لسنة نبيك " (١).

فلم ينكر عمر عليه وصفهما بأنهما مكتوبتان ، واعتبر فعله لهما موافقا لسنة .

٢ - عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : " ليس أحد الا وعليه حجة وعمرة " (٢).

٣ - عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " العمرة واجبة كوجوب الحج من استطاع

اليه سبيلا " (٣).

ثالثا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج (٤) ، ولو لم تكن

---

(١) أخرجه أبو داود فى كتاب المناسك ، باب فى الاقران ، والنسائي فى كتاب مناسك

الحج ، باب القران ، والبيهقى فى كتاب الحج .

انظر : سنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٣٩٣-٣٩٤ ؛ وسنن النسائي ، ج ٥ ، ص ١٤٦-١٤٧ ؛

والسنن الكبرى ، ج ٤ ، ص ٣٥١ .

(٢) أخرجه البخارى فى أبواب العمرة تحت العنوان : باب وجوب العمرة وفضلها .

انظر : صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٦٢٩ .

(٣) أخرجه الدارقطنى فى كتاب الحج ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ .

(٤) كانت عمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السنة السابعة ، وأما حجة فى السنة

العاشرة .

انظر : أبا شهبة ، محمد محمد ، السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة ( مصر :

مطبعة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١م) ، ج ٢ ، ص ١٣٩ ، و ص ٤٦٣ .

العمرة واجبة لكان الأشبه أن يبادر إلى الحج الذي هو واجب .

وهناك رأى آخر : أنها واجبة ، وهى مادون الفرض . وهو قول الكسائى (١) .

وحجته : أن تسمية العمرة بحجة صغرى دليل على أنها أقل رتبة من الحج ، فلا بد أن

تكون أقل حكما منه ، وإنما قال : واجبة ولم يقل سنة احتياطا . (٢)

قال رحمه الله : " قال أصحابنا إنها واجبة كصدقنة الفطر ، والأضحية ، والوتر ،

ومنهم من أطلق اسم السنة ، وهذا الإطلاق لا ينافى الواجب " ، ثم قال - بعدما ذكر الاعتراض

على أدلة القائل بفرضية العمر - : " وإنما يحمل على الوجوب احتياطا ، وبه نقول إن العمرة

واجبة ، ولكنها ليست بفريضة ، وتسميتها حجة صغرى فى الحديث يحتمل أن يكون فى حكم

---

(١) بدائع الصنائع ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ ؛ وفتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٣٩ ؛ وحاشية رد المختار ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

والكسائى - بالسین المهملة أو الشين المعجمة - هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد ، علاء الدين ، ملك العلماء ، فقيه حنفى ، أخذ العلم عن علاء الديــــــــــــن السمرقندى ( صاحب تحفة الفقهاء ) ، وشرحه وسماه ببدائع الصنائع ، وقيل : إن ذلك سبب تزويجه بابنة شخيه وجعل مهرها منه . ومن كتبه " السلطان المبين فى أصول الدين " . توفى رحمه الله سنة سبع وثمانين وخمسائة .

الفوائد البهية ، ص ٥٢ - ٥٣ ؛ والجواهر المضية ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ ؛ والأعلام ، ج ٢ ، ص ٧٠ .

(٢) فرق الحنفية بين الواجب والفرض خلافا للجمهور الذين جعلوهما مترادفين . ووجه قولهم : أن الفرض ما ثبت بدليل قطعى ، والواجب ما ثبت بدليل ظنى ، فالفرض يكفر جاحده دون الواجب . فالحج مثلا ، فإنه مشتمل على فروض وواجبات ، وإن الفرض لا يتم النسك إلا به ، والواجب يجبر بالدم .

انظر : أصول السرخسى ، ج ١ ، ص ١١٠ وما بعدها ؛ والإبهاج للسبكي ، ج ١ ، ص ٥٥ ؛ والقواعد والفوائد الأصولية ، ص ٦٣ - ٦٤ ، وغيرها .

الثواب ، لأنها ليست بحجة حقيقة ، ألا ترى أنها عطفت على الحجة في الآية ، والشئ لا يعطف على نفسه في الأصل ، ويقال حج فلان وما اعتمر ، على أن وصفها بالصغرى دليل انحطاط ترتبها عن الحج ، فإذا كان الحج فرضاً فيجب أن تكون هي واجبة ليظهر الانحطاط ، إذ الواجب دون الفرض <sup>(١)</sup> .

وقيل : إن العمرة واجبة - بمعنى فريضة - على الآفاقي ، دون المكي ، نصح عليه أحمد <sup>(٢)</sup> .

وقيل : إنها فرض كفاية <sup>(٣)</sup> .

هذا ، والذي يجب التنبيه عليه : أن المالكية لم يحتجوا بتلك القراءة الشاذة على سنية العمرة ، إذ المعروف من مذهبهم أنها ليست بحجة ، بل احتجوا بالأحاديث الدالة على ذلك .

قال القرافي <sup>(٤)</sup> : " والعمرة عند مالك وح <sup>(٥)</sup> سنة وعند ابن حبيب واجبة ، وحجة

- 
- (١) بدائع المنائع ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، باختصار .
  - (٢) الإنصاف ، ج ٣ ، ص ٣٨٧ ؛ وكشاف القناع ، ج ٢ ، ص ٣٧٧ .
  - (٣) شرح فتح القدير ، ج ٣ ، ص ١٣٩ .
  - (٤) الدخيرة ( مخطوط في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ) ، ج ٢ ، ورقة ١٠٥ ( باء ) .
  - والقرافي هو أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين ، المنهاجي القرافي : من علماء المالكية ، وهو مصري المولود والمنشأ والوفاة .
  - من كتبه " تنقيح الفصول وشرحها " و " الفروق " وغيرهما .
  - توفي رحمه الله سنة أربع وثمانين وستمائة .
  - الأعلام ، ج ١ ، ص ٩٤ - ٩٥ ؛ والفتح المبين ، ج ٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ .
  - (٥) هذا الرمز " ح " يرمز به المؤلف في هذا الكتاب إلى مذهب أبي حنيفة .

الأول : قوله عليه الصلاة والسلام : بنى الإسلام ، فذكر الحج ولم يذكر العمرة <sup>(١)</sup> ، ويروى عنه عليه السلام : الحج جهاد والعمرة تطوع <sup>(٢)</sup> ، ولأنها غير مؤقتة فلا يجب كطواف التطوع " .

وخالفهم الزرقانى حيث احتج على سنية العمرة بتلك القراءة الشاذة ، فقال :

" وقراءة الشعبى ( وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ ) برفع العمرة ، ففصل بهذه القراءة عطف العمرة على الحج ، فارتفع الإشكال وصار من أدلة السنية " <sup>(٣)</sup> .

وأما الشافعية الذين احتجوا بالقراءة الشاذة على المعتمد من مذهبهم ، فعليهم

أن يقولوا بأن العمرة سنة - كما قال الحنفية - ، إلا أنهم لم يقولوا بذلك ، لأن تلك القراءة

لا دلالة فيها على سنية ولا على وجوبها ، فأثبتوا وجوب العمرة بالأدلة الأخرى .

وأما الحنابلة فلا يحتجون بقراءة ابن مسعود الشاذة ، مع أن المعروف من

أصولهم الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، وذلك لأنه مخالف لما اتفق عليه جمهور الصحابة رضى

الله عنهم ، كما ذكره ابن قدامة فى قوله : " ولأنه قول من سمي منا من الصحابة ولا مخالف لهم

نعلمه إلا ابن مسعود على اختلاف عنه " <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان ، باب وقول النبى صلى الله عليه وسلم " بنى

الإسلام على خمس " ؛ ومسلم فى كتاب الإيمان ، باب بيان أركان الإسلام ؛ والترمذى ،

فى كتاب الإيمان ، باب ما جاء بنى الإسلام على خمس ؛ والنسائى ، فى كتاب

الإيمان ، باب على كم بنى الإسلام ؟ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

انظر : صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ١٢ ؛ وصحيح مسلم ، ج ١ ، ص ٤٥ ؛ وسنن

الترمذى ، ج ٥ ، ص ٥ ؛ وسنن النسائى ، ج ٨ ، ص ١٠٧-١٠٨ .

(٢) سبق تخريج هذا الحديث فى ص ٢٣٢ .

(٣) شرح الزرقانى على الموطأ ، ج ٣ ، ص ٧٨ .

(٤) المغنى ، ج ٣ ، ص ١٧٣ - ١٧٤ ؛ والشرح الكبير ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

المسألة الرابعة : وقت الفء في الإيلاء (١) :

قال الله تعالى : ( لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَاءٌ وَ

فَإِنْ اللَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ) (٢) .

قرأ عبدالله بن مسعود وأبى بن كعب رضى الله عنهما : " فإن فاء وا فيهن " (٣)

وقرأ أبى بن كعب رضى الله عنه : " فإن فاء وا فيها " (٤) .

(١) الإيلاء لغة : مصدر آل - يؤلى - إيلاء : أى حلف . وقرأ أبى وابن عباس رضى الله

عنهم : " للذين يقسمون من نسائهم " .

انظر : لسان العرب ، ج ١٤ ، ص ٤٠ - ٤١ ( باب الواو والياء ، فصل الهمزة ) ؛

وتفسير البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ١٨٠ ؛ وتفسير القرطبي ، ج ٣ ، ص ١٠٢ ؛

والكشاف ، ج ١ ، ص ٢٠٤ .

ومعناه شرعا : أن يحلف الرجل أن لا يبطأ زوجته إما مدة هي أكثر من أربعة أشهر

أو أربعة أشهر أو بإطلاق على الاختلاف بين العلماء فيها .

انظر : بداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ٩٩ ؛ وشرح فتح القدير ، ج ٤ ، ص ١٨٩ ؛ ونهاية

المحتاج ، ج ٧ ، ص ٦٨ ؛ وشرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ١٨٩ .

والفء لغة : من فاء - يفيء - فيئا : إذا رجع .

ومعناه شرعا : رجوع الرجل إلى الجماع الذى امتنع منه بالإيلاء .

انظر : لسان العرب ، ج ١ ، ص ١٢٥ ( باب الهمزة ، فصل الفاء ) ، والأم ، ج ٥ ،

ص ٢٧١ ؛ ونهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ٧٨ ؛ وأحكام القرآن للجصاص ، ج ١ ،

ص ٣٥٨ .

(٢) سورة البقرة ، آية رقم ٢٢٦ .

(٣) تفسير البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ١٨٢ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ٢٠٤ ؛ وتفسير

الفخر الرازى ، ج ٦ ، ص ٩٠ .

(٤) تفسير البحر المحيط ، الصفحة السابقة .

واختلف العلماء في وقت الفء ، هل هو في مدة أربعة أشهر ، أو أنه يجوز أن

يكون بعد تلك المدة ، على مذهبين :

المذهب الأول : أن الفيئة في مدة أربعة أشهر ، وبه قال الحنفية<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بتلك القراءة الشاذة ، فإن الضمير " فيهن " عائد على أربعة أشهر ، فاقضى

أن يكون الفء في تلك المدة . وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يلي<sup>(٢)</sup> :

١ - قال تعالى بعد ذلك : (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)<sup>(٣)</sup> ، يفهم منهما

أن الفء والطلاق متناقضان ، فأحدهما ثابت بنقيض الآخر ، أي وإن عزموا الطلاق

فلم يفيئوا فيها وهو لازم ، فإنهم لو فاءوا فيهن لم تبق عزيمة الطلاق ، فلزم بالضرورة

أن لا فء إلا في المدة .

٢ - ما روى عن بعض الصحابة رضى الله عنهم ، كما روى عن عثمان بن عفان

وزيد بن ثابت رضى الله عنهما كانا يقولان : " إذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة ، وهي

أحق بنفسها ، تعدد عدة المطلقة " <sup>(٤)</sup>.

وروى أيضا عن علي وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم نحوه<sup>(٥)</sup>

(١) فتح القدير ، ج ٤ ، ص ١٩١ ؛ وتبيين الحقائق ، ج ٢ ، ص ٢٦٢ ؛ والمبسوط ، ج ٧ ،

ص ٢٠ ؛ وأحكام القرآن للجصاص ، ج ١ ، ص ٣٥٧ ؛ وبدائع الصنائع ، ج ٣ ، ص ١٧٦ .

(٢) المراجع نفسها .

(٣) سورة البقرة آية ، رقم ٢٢٧ .

(٤) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ، في كتاب النكاح ، باب انقضاء الأربعة ، ج ٦ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٥) انظر : المصنف لعبدالرزاق ، ج ٦ ، ص ٤٥٤ ؛ وابن أبي شيبة ، المصنف ، تحقيق :

عبدالخالق الأفغانى ( الهند : دار السلفية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) ، ج ٥ ، ص ١٣٢ ؛

وسنن الدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٦٣ .

دلت هذه الآثار على أن الفء لا يكون إلا في المدة ، لأن ما بعد المدة محل للطلاق .  
٣ - إن الإيلاء كان طلاقاً للحال في الجاهلية ، فجعله الشرع مؤجلاً ، فصار كأنه  
قال : إذا مضت أربعة أشهر فأنت طالق ، فإذا كان كذلك فلا سبيل للزوج أن يفء بعد مضي  
تلك المدة ، فثبت أن الفء لا بد أن يكون في المدة .

المذهب الثاني : أن الفيئة بعد تمام أربعة أشهر (١) وهو مذهب الجمهور (٢) .

وحجتهم قوله تعالى : ( فَإِنْ فَاءٌ وَأَقْرَبٌ فَأَنْفُسُهُمْ فَرَبُّنَا الَّذِي أَلْهَمَ الْفِئْتَةَ إِنَّ نَافِثَاتِ الْفِئْتَةِ لَكُنَّ عَالِمَاتٍ ) ، فإن الفاء فيه ظاهرة في معنى  
التعقيب ، وتقدير الآية عندهم : " للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاءً وا  
بعد انقضائها فإن الله غفور رحيم " . فدل ذلك على أن الفء يجوز بعد المدة . وأيسدوا  
ما ذهبوا إليه بما يلي (٣) :

١ - قوله تعالى ( وَأَنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ) (٤) بعد قوله ( فَإِنْ فَاءٌ وَأَقْرَبٌ ) يدل على التخيير

بين الفء والطلاق ، وذلك يقتضى أن يكون وقت ثبوتهما واحداً .

(١) أى : للزوج - بعد مضي تلك المدة - أن يفء أو يطلق .

والجدير بالذكر أنهم يوافقون الحنفية في أن الفء في المدة ينهى الإيلاء ، وتلزم  
الكفارة لهذا الحنث .

(٢) الأم ، ج ٥ ، ص ٢٦٩ و ٢٧١ ؛ والمهذب ، ج ٢ ، ص ١٠٩ ؛ والشرح الصغير للدردير ،  
ج ٢ ، ص ٦٢٩ ؛ والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ، ج ٢ ، ص ٣٨٦ ؛ وكشاف القناع ،  
ج ٥ ، ص ٣٦٢ ؛ والمغنى ، ج ٨ ، ص ٥٢٨ ؛ والمحلى ، ج ١٠ ، ص ٤٦ فما بعدها .

(٣) المراجع نفسها ؛ وتفسير الفخر الرازي ، ج ٦ ، ص ٨٩ فما بعدها ؛ وأحكام القرآن  
لابن العربي ، ج ١ ، ص ١٨٠ فما بعدها ؛ وبداية المجتهد ، ج ٢ ، ص ١٠٠ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم ٢٢٢ .



٢ - ما وروى عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم ، كما روى عن ابن عمر رضى

الله عنهما : " إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه حتى يطلق " . (١)

وما روى عن سليمان بن يسار قال : " أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى " . (٢)

وما روى عن سهيل بن أبي صالح (٣) عن أبيه أنه قال : " سألت اثني عشر من أصحاب

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الطلاق ، باب قوله تعالى ( للذين يؤثرون من نسائهم تربص

أربعة أشهر ..... إلى قوله سميع عليم ) . انظر : صحيح البخارى ، ج ٥ ، ص ٢٠٢٦ .

وقال ابن حجر : " وهذا تفسير للآية من ابن عمر ، وتفسير الصحابة فى مثل

هذا له حكم الرفع عند الشيخين البخارى ومسلم ، كما نقله الحاكم ، فيكون فيه

ترجيح لمن قال يوقف " .

انظر : فتح البارى ، ج ٩ ، ص ٤٢٨ .

وأخرجه أيضا الإمام الشافعى فى الأم نحوه ، و عبدالرزاق نحوه من حديث

على وعائشة وأبى الدرداء .

انظر : الأم ، ج ٥ ، ص ٢٦٥ ؛ والمصنف لعبدالرزاق فى كتاب الطلاق ، ج ٦ ، ص ٤٥٧ -

٤٥٩ .

(٢) أخرجه الشافعى ، والدارقطنى فى كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره ، وابن أبى

شيبه فى كتاب الطلاق ، باب فى المولى يوقف ، والبيهقى فى كتاب الإيلاء .

(٣) انظر : الأم ، ج ٥ ، ص ٢٦٥ ؛ والدارقطنى ، ج ٤ ، ص ٦١ - ٦٢ ؛ والسبطين

الكبرى ، ج ٧ ، ص ٣٧٦ ؛ والمصنف لابن أبى شيبه ، ج ٥ ، ص ١٣٢ .

وسهيل بن أبى صالح هو مولى أم المؤمنين جويرة الغطفانية : الإمام المحدث

الكبير الصادق ، أبو زيد المدنى . قال الذهبى : " وكان من كبار الحفاظ لكنه مرسنة

غيرت من حفظه " . توفى سنة أربعين ومائة .

انظر : الذهبى ، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط

( بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ) ، ج ٥ ، ص ٤٥٨ ؛ والجرح

والتعديل ، ج ٤ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ؛ وتهذيب التهذيب ، ج ٤ ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

وأما أبوه ، فهو ذكوان أبو صالح السمان ، مولى أم المؤمنين جويرة

الغطفانية . كان من كبار العلماء بالمدينة .

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يولى ، فقالوا : " ليس عليه شيء حتى يمضى

أربعة أشهر ، فيوقف ، فان فاء والا تطلق " (١) .

٣ - أن اليمين على ترك الوطء ضرر حادث بالزوجة ، فضربت له في رفعه مدة ،

فإن رفع الضرر وإلا رفعه الشرع عنها ، وذلك يكون بالطلاق كما يحكم في كل ضرر يتعلق

بالوطء كالجب (٢) والعنة (٣) وغيرها . فثبت أن الفء جاز أن يكون بعد المدة .

٤ - ان الله تعالى جعل مدة التربص حقا للزوج دون الزوجة ، فأشبهت مدة الأجل

في الديون المؤجلة .

هذا ، ويلاحظ أن الشافعية والحنابلة يجيزون الفء بعد مضي المدة ، مع أن المعروف

من مذهبهم الاحتجاج بالقراءة الشاذة

والذي يظهر لى - والله أعلم - أن تلك القراءة إنما تثبت جواز الفء في المدة ، ولا تنفيه

بعد المدة ، وعلى أنها تنفيه ، فهو مفاد من دلالة المفهوم ، وجواز الفء بعد المدة ثابت

بدلالة المنطوق ، كما في حديث ابن عمر رضى الله عنهما السابق ذكره .

= قال الإمام أحمد : " ثقة ، من أجل الناس وأوثقهم "

ولد في خلافة عمر ، وتوفى بالمدينة سنة احدى ومائة .

انظر : الجرح والتعديل ، ج ٣ ، ص ٤٥٠-٤٥١ ؛ وسير أعلام النبلاء ، ج ٥ ، ص ٣٦ ؛

وتهذيب التهذيب ، ج ٣ ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

(١) أخرجه الدارقطني في كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره ، ج ٤ ، ص ٦١ .

(٢) الجب في اللغة القطع .

وأما في اصطلاح الفقهاء ، فالمجبوب عبارة عن مقطوع الذكر ، ولم يبق منه قدر الخشفة

انظر : قاموس المحيط ، ص ٨٢ ( باب الباء ، فصل الجيم ) ؛ وشرح الجلال على المنهاج

مع حاشية قليوبى عليه ، ج ٣ ، ص ٢٦١ .

(٣) العنة في اللغة من عن يعن - بالكسر والضم - عنا وعننا وعنونا : إذا ظهر أمامك واعترض .

والعنة - بالضم - سير اللجام الذى تمسك به الدابة .

والعنين - كأمير - : من لا يقدر على حبس ريح بطنه .

والعنين - كسكين - : من لا ياتى النساء عجزا أو لا يريدن ، وهذا الذى اصطلح به

الفقهاء .

انظر : قاموس المحيط ، ص ١٥٧٠ ( باب النون ، فصل العين ) ؛ وشرح الجلال المحلى

على المنهاج ، فى الصفحة السابقة .

وذهب الحنابلة إلى أن النفقة تجب على كل قريب وارث بقدر الإرث ، ولا يشترطون

كونه ذا رحم محرم<sup>(١)</sup> ، وبه قال ابن حزم ، إلا أنه يسوى بين الورثة في إيجاب النفقة ، ولا يقدم منهم أحد على أحد<sup>(٢)</sup> .

وحجتهم قوله تعالى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ) موجه الدلالة : أن الوارث في تلك

الآية مفرد معرف بأل الجنسية ، فيفيد العموم<sup>(٣)</sup> ، ولم تفصل الآية الكريمة بين وارث هو ذو رحم محرم ووارث ليس بمحرم . ولم يحتجوا بقراءة ابن مسعود الشاذة<sup>(٤)</sup> .

---

(١) كشاف القناع ، ج ٥ ، ص ٤٨٠ وما بعدها ؛ والمغنى ، ج ٩ ، ص ٢٥٨ ؛ والشرح الكبير ، ج ٩ ، ص ٢٧٧ ؛ والإنصاف ، ج ٩ ، ص ٣٩٢ وما بعدها .

الورثة إن كانوا من عمودى النسب ، فتجب النفقة عليهم على ترتيب الميراث سواء كانوا وارثين بالفرض أو بالتعصيب ، أو محجوبين - كجد موسر مع أب معسر ، وكابن ابن موسر وابن معسر ، فتجب النفقة على الموسر فى المثاليين ، ولا أثر لكونه محجوبا - ، أو من ذوى الأرحام - كأب الأم ، وابن البنت - . وإن كانوا من غير عمودى النسب ، فلا تجب عليهم النفقة إلا إذا كانوا وارثين ، فمن له ابن فقير وأخ موسر ، فلا نفقة له عليهما ، أما الابن فلعسرته ، وأما الأخ فلعدم ميراثه .

فمذهب أحمد أوسع من مذهب أبى حنيفة ، وإن كان مذهب أبى حنيفة أوسع منه من وجه آخر حيث يوجب النفقة على ذوى الأرحام . والله أعلم .

(٢) المحلى ، ج ١٠ ، ص ١٠٠ وما بعدها .

(٣) المغنى ، ج ٩ ، ص ٢٦٥-٢٦٦ ؛ والشرح الكبير (بها مش المغنى) ، ج ٩ ، ص ٢٧٩ .

(٤) فى هذه المسألة خالف الحنابلة أصولهم ، فان الراجح من مذهبهم الاحتجاج بالقراءة الشاذة كما سبق بيانه . ولعل سبب ذلك ، أنهم يرون قراءة ابن مسعود تلك مناقضة بما هو أقوى منها من الأحاديث والأدلة الأخرى ، أو كانت تلك القراءة لم تصل إليهم . والله أعلم .

وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يأتي: (١)

أولا : الأحاديث الواردة على ذلك ، منها :

١ - حديث بهر بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول الله من أبر ؟ قال : " أمك "

قال : قلت : ثم من ؟ قال : " أمك " ، قال : قلت : ثم من ؟ قال : " أمك " ، قال :

قلت : ثم من ؟ قال : " ثم أبوك ، ثم الأقرب فالأقرب " (٢).

٢ - ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن

فضل شيء فلأهلك ، وإن فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك ، فإن فضل عن ذى قرابتك

شيء فهكذا وهكذا " (٣).

فوجوب النفقة على القرابة ظاهر فى الحديث الثانى ، وأما الحديث الأول ، فوجه

الدلالة منه أن النفقة عند الحاجة هى من البر ، بل من أعظمه .

---

(١) انظر : المغنى ، ج ٩ ، ص ٢٥٨ وما بعدها ؛ والشرح الكبير ، ج ٩ ، ص ٢٧٧ وما بعدها ؛

وابن القيم الجوزية ، زاد المعاد فى هدى خير العباد ، ( القاهرة : المطبعة

المصرية ، ١٣٧٩هـ ) ، ج ٤ ، ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) أخرجه الترمذى فى أبواب البر والصلة ، باب ما جاء فى بر الوالدين ، وقال : حديث

حسن ؛ وأبو داود فى كتاب الأدب ، باب بر الوالدين ؛ وأحمد .

انظر : سنن الترمذى ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ ؛ وسنن أبى داود ج ٥ ، ص ٣٥١ ؛ ومسند الإمام

أحمد ، ج ٥ ، ص ٣ أو ص ٥٥ .

(٣) وهو حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، أخرجه مسلم فى كتاب الزكاة ، باب

الابتداء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة ، والنسائى فى كتاب البيوع ، باب بيع

المذبر .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٧ ، ص ٨٢-٨٣ ؛ وسنن النسائى ، ج ٧ ، ص ٣٠٤ .

ثانيا : إجماع الصحابة رضى الله عنهم على ذلك ، كما روى عن سعيد بن المسيب

قال : جاء وا بيتيم إلى عمر فقال : انفق عليه ، قال : " لو لم أجد إلا أقصى عشيرته لفرضت عليهم " (١) .

وحكم بمثل ذلك أيضا زيد بن ثابت إذ يقول : " إذا كان أم وعم فعلى الأم بقدر ميراثها ، وعلى العم بقدر ميراثه " (٢) . ولا يعرف لعمر وزيد مخالف في الصحابة البتة .

ثالثا : أن بين المتوارثين قرابة تقتضى كون الوارث أحق بمال الموروث من سائر

الناس ، فينبغى أن يختص بوجوب ملته بالنفقة دونهم ، فإن لم يكن وارثا لعدم القرابة لم تجب عليه النفقة لذلك .

وذهب المالكية والشافعية إلى أن النفقة لا تجب إلا على الوالدين والمولودين (٣) ،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ج ٦ ، ص ٢٤٥ ، في كتاب الطلاق ، باب : في قوله : وعلى الوارث مثل ذلك .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ، ج ٥ ، ص ٢٤٧ ، في كتاب الطلاق ، باب : من قال الرضاع على الرجال دون النساء .  
وذكرهما ابن القيم في زاد المعاد ، ج ٤ ، ص ١٦٤ .

(٣) وقد اختلفت المالكية والشافعية في تحقيق المراد بالوالدين والمولودين ، فاقترصر المالكية على الأب والأم والابن ، فلا تجب عنده النفقة على ابن ابن ، ولا على بنت ابن وإن نزلوا ، ولا على جد وجدة وإن علوا .  
وأما عند الشافعية ، فالوالد يشمل الأب والأم والأجداد والجدة وإن علوا ، كما أن المولود يشمل البنين والبنات والأحفاد وإن نزلوا .

انظر رأى المالكية فى : مواهب الجليل ، ج ٤ ، ص ٢٠٩-٢١٠ ؛ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ، ص ٤٦٤-٤٦٥ ؛ والشرح الصغير للدردير ، ج ٢ ، ص ٧٥٠ وما بعدها .

ورأى الشافعية فى : الأم ، ج ٥ ، ص ١٠٠ ؛ وروضة الطالبين ، ج ٩ ، ص ٨٣ ؛ وتحفة المحتاج ، ج ٨ ، ص ٣٤٤ وما بعدها ؛ ونهاية المحتاج ،

ويحملون الآية على ترك الأضرار. (١)

قال القرطبي نقلا عن ابن العربي (٢): "وتحقيق القول فيه أن قوله تعالى ( وَعَلَى الْوَارِثِ

مِثْلُ ذَلِكَ ) إشارة إلى ما تقدم ، فمن الناس من رده إلى جميعه من إيجاب النفقة وتحريم

الإضرار ، منهم أبو حنيفة من الفقهاء ، ومن السلف قتادة والحسن ، ويسند إلى عمر رضى

الله عنه . وقالت طائفة من العلماء : إن معنى قوله تعالى ( وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ) لا

يرجع إلى جميع ما تقدم ، وإنما يرجع إلى تحريم الأضرار ، والمعنى : وعلى السوارث

من تحريم الأضرار بالأم ما على الأب ، وهذا هو الأصل ، فمن ادعى أنه يرجع العطف فيه إلى

جميع ما تقدم فعليه الدليل . قلت : قوله - وهذا هو الأصل - يريد في رجوع الضمير إلى أقرب مذكور ،

وهو صحيح ، إذ لو أراد الجميع الذى هو الإرضاع والإنفاق وعدم الضرر لقال : وعلى الوارث مثل هؤلاء .

---

= ج ٧ ، ص ٢١٨ وما بعدها ؛ ومعنى المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ -

٤٤٧ ؛ وتكملة المجموع ، ج ١٨ ، ص ١٣٢ وما بعدها .

(١) هذا التفسير مروى عن ابن عباس رضى الله عنه ، وذكره الإمام الشافعى فى الأم ،

ج ٥ ، ص ١٠٠ ؛ وفى أحكام القرآن ، جمعه : البيهقى ، أحمد بن الحسين ، وكتب

هوامشه : الشيخ عبدالغنى عبدالخالق ( بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ /

١٩٨٠م ) ، ص ٢٦٤ ؛ وأخرجه أيضا ابن أبى شيبه فى مصنفه ، فى كتاب الطلاب ، باب

القول : وعلى الوارث مثل ذلك ، ج ٥ ، ص ٢٤٥ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٣ ، ص ١٦٩-١٧٠ ؛ وأحكام القرآن لابن العربي ، ج ١ ، ص ٢٠٥ .

وابن العربي هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافى الإشبلى المالكى ، أبى

بكر : كان إماما من أئمة المالكية ، وبلغ رتبة الاجتهاد ، محدثا فقيها أصوليا

مفسرا أديبا متكلميا . ومن كتبه : " عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى " ،

و " المحصول فى علم الأصول " و " الإنصاف فى مسائل الخلاف " وغيرها .

توفى رحمه الله سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة .

الديباج المذهب ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ ؛ و طبقات المفسرين ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ؛ و الفتح

المبين ، ج ٢ ، ص ٢٨ .

فدل على أنه معطوف على المنع من المضارة ، وعلى ذلك تأول كافة المفسرين .....".

وعلى هذا فلا دلالة في تلك الآية على وجوب النفقة ، لاختلاف أهل التأويل

في المراد بالوارث ههنا ، فيسقط الاستدلال بها على التأويلات كلها (١).

---

(١) الماوردى ، على بن محمد ، الحاوى الكبير ، كتاب الرضاع والنفقات ، تحقيق :  
عامر بن سعيد نورى الزيبارى ( جامعة أم القرى ، رسالة الدكتوراة ، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ )  
ج ٢ ، ص ٧٨٠-٧٨١ .  
• وذكر الطبرى أقوال العلماء فى تأويل " الوارث " .  
• انظر : تفسير الطبرى ، ج ٥ ، ص ٥٤ وما بعد ها .

المسألة السادسة : الصلاة الوسطى :

قال الله تعالى : ( حَاقِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَكُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) (١)

وفي مصحف عائشة وإملاء حفصة رضى الله عنهما : " والصلاة الوسطى وهي صلاة

العصر " (٢) . وفي بعض الروايات عنهما : " والصلاة الوسطى وهي العصر " (٣) ، والرواية

الأخرى : " والصلاة الوسطى وصلاة العصر " (٤) . وبها قرأ ابن عباس رضى الله عنهما وغيرهم (٥) .

وفي مصحف أم سلمة وحفصة رضى الله عنهما : " والصلاة الوسطى صلاة العصر " (٦) بدون

الواو على البدل . وبها قرأ أبى بن كعب وابن عباس رضى الله عنهما ، وغيرهم (٧) .

(١) سورة البقرة ، آية رقم ٢٣٨ .

(٢) تفسير الطبرى ، ج ٥ ، ص ١٧٥ و ص ١٧٨ .

(٣) تفسير الطبرى ، ج ٥ ، ص ١٧٤ ؛ وتفسير البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٤) تفسير الطبرى ، ج ٥ ، ص ٢٠٥ ، و ص ٢٠٧ ، و ص ٢٠٩ ، و ص ٢١٠ ، و ص ٢١١ ، و ص

٢١٣ ؛ وتفسير البحر المحيط فى الصفحة السابقة ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ٢١٨-٢١٩ ؛

وكتاب المصاحف ، ص ٩٤-٩٧ ؛ ومختصر فى شواذ القرآن ، ص ١٥ .

(٥) كتاب المصاحف ، ص ٨٧ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ٣٢٠ .

(٦) تفسير الطبرى ، ج ٥ ، ص ١٧٦-١٧٨ ؛ وتفسير البحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ ؛

وكتاب المصاحف ، ص ٩٨ .

وأم سلمة هي بنت أبى أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشية  
المخزومية : أم المؤمنين ، واسمها : هند . وكانت قبل النبى صلى الله عليه وسلم عند  
أبى سلمة بن عبدالأسد المخزومى ، فمات عليها فتزوجها النبى صلى الله عليه وسلم ،  
وكانت ممن أسلم قديما ، وهي من المهاجرات إلى الحبشة والمدينة . واختلف فى  
سنة وفاتها ، قيل سنة احدى وستين ، وقيل اثنتين وقيل سنة ثلاث وستين ، وهي آخر  
أمهات المؤمنين موتا .

أسد الغابة ، ج ٧ ، ص ٣٤٠ - ٣٤٣ ؛ والإصابة ، ج ٤ ، ص ٤٥٨-٤٦٠ .

(٧) تفسير الطبرى ، ج ٥ ، ص ١٧٦ ، و ص ١٧٧ ؛ وتفسير البحر المحيط ، فى الصفحة

السابقة ، وإعراب القرآن للنحاس ، ج ١ ، ص ٣٢٠ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ٢١٩ .



واختلف العلماء في المراد بـ " الصلاة الوسطى " بناء على اختلاف فهم في العمل بتلك القراءات الشاذة ، فذهب جمهور العلماء (١) إلى أنها صلاة العصر مستندا بتلك القراءات ، فإنه ظاهر في الروايات الأولى والثانية والرابعة ، وأما الثالثة - وهي " والصلاة الوسطى وصلاة العصر " - فقد أولوها بأحد أمرين :

الأول : أن تكون الواو زائدة (٢) .

والثاني : أنها عاطفة ، لكن عطف صفة على صفة لا عطف ذات (٣) ، كما قال تعالى :

(وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (٤) ، فرسول الله صلى الله عليه وسلم هو خاتم

النبيين ، فقوله " وصلاة العصر " بيان للصلاة الوسطى ، فهي الوسطى وهي صلاة العصر .

---

(١) المبسوط ، ج ١ ، ص ١٤١ ؛ وتبيين الحقائق ، ج ١ ، ص ٨٠ ؛ وحاشية ابن عابدين ، ج ١ ، ص ٣٦١ ؛ والمجموع ، ج ٣ ، ص ٦٠-٦١ ؛ وتحفة المحتاج ، ج ١ ، ص ٤١٩ ، ونهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٧١ ؛ وشرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ١٣٤ ؛ والمغني ، ج ١ ، ص ٣٨٦ وما بعدها ؛ والمحلي ، ج ٤ ، ص ٢٤٩ ، وما بعدها ؛ والبحر الزخار ، ج ٢ ، ص ١٥٩-١٦٠ .

والذي ينبغي التنبيه عليه : أن الحنفية لا يحتجون بتلك القراءات الشاذة في إثبات صلاة العصر ، لأن تلك القراءات لم تبلغ حد الشهرة حتى تنسخ المتواترة ، بخلاف قراءة ابن مسعود - كما في وجوب النفقة على القرابة - ، وإنما احتجوا بالأحاديث الصحيحة كما أشار إليها ابن عابدين بقوله : " وتمام الاستدلال على هذا القول من الأحاديث الصحيحة مبسوط في أول الحلية " .

انظر : حاشية ابن عابدين ، في الصفحة السابقة .

(٣) فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٢٦٤ .

(٣) فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٢٦٤ ؛ والمحلي ، ج ٤ ، ص ٢٥٦-٢٥٧ ؛ والبحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٤) سورة الأحزاب ، آية رقم ٤٠ .

وأما الشافعية - مع أنهم يرون أنها صلاة العصر - فبعضهم لم يثبتها بتلك القراءات (١) ، إنما أثبتها بالأحاديث الصحيحة الواردة على ذلك ، كحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب : " شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا " (٢) ، وفي بعض الروايات : " شغلونا عن صلاة الوسطى حتى آبت الشمس " .

وحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" الصلاة الوسطى صلاة العصر " (٣) .

(١) وقد سبق البيان أن بعض الشافعية - كامام الحرمين والنووي وغيرهما - يرون عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب الدعاء على المشركين ، وفي كتاب المغازي باب غزوة الخندق ، وكتاب التفسير باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وكتاب الدعوات باب الدعاء على المشركين ، ومسلم في كتاب المساجد ، والترمذي ، في كتاب التفسير ، باب : ومن سورة البقرة ، وأبو داود في كتاب الصلاة باب وقت صلاة العصر ، وابن ماجه في كتاب الصلاة باب المحافظة على صلاة العصر ، والدارمي في كتاب الصلاة باب في الصلاة الوسطى ، والإمام أحمد .

انظر : صحيح البخاري ، ج ٣ ، ص ١٠٧١-١٠٧٢ ، ج ٤ ، ص ١٦٤٨ ، ج ٥ ، ص ٢٣٤٩ ؛

وصحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٥ ، ص ١٢٧-١٢٨ ؛ وسنن الترمذي ، ج ٥ ،

ص ٢١٨ ؛ وسنن أبي داود ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ١٢٢-

١٢٣ ؛ وسنن الدارمي ، ج ١ ، ص ٢٨٠ ؛ ومسند الإمام أحمد ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٣) أخرجه الترمذي في الباب السابق من حديث سمرة ابن مسعود ، وقال : حسن

صحيح ، وفي أبواب الصلاة ، باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر ، وقال حسن

صحيح ، وأحمد في مسنده عن حديث سمرة .

انظر : سنن الترمذي ، ج ٥ ، ص ٢١٧-٢١٨ ، ج ١ ، ص ٣٤٠-٣٤١ ؛ ومسند

أحمد ، ج ٥ ، ص ١٢ .

(١) قال النووي بعدما ذكر حديث عائشة - فأملت عليّ حافظوا على الملوّات والصلاة الوسطى وصلاة العصر - : " هكذا هو في الروايات - وصلاة العصر بالواو - ، واستدل به بعض أصحابنا على أن الوسطى ليست العصر ، لأن العطف يقتضى المغايرة ، لكن مذهبنا أن القراءة الشاذة لا يحتج بها ، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن ، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالاجماع ..... " .

وقال في موضع آخر (٢) : " وقال الماوردي (٣) من أصحابنا هذا (٤) مذهب الشافعي رحمه الله لصحة الأحاديث فيه ، وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ، ومذهبه اتباع الحديث " .

وذهب المالكية إلى أنها صلاة الصبح (٥) . وهو قول الإمام الشافعي رحمه الله (٦) .

وحجتهم : قوله تعالى بعدما ذكر الصلاة الوسط : ( وَقَوْمًا لِلَّهِ قَانِتِينَ ) قرن هذه الصلاة

- 
- (١) صحيح مسلم بشرح النوري ، ج ٥ ، ص ١٣٠-١٣١ .
- وقد سبقت ترجمة الإمام النوري رحمه الله في ص ١١٦
- (٢) المرجع نفسه ، ج ٥ ، ص ١٢٨ ؛ والمجموع ، ج ٣ ، ص ٦١ ؛ وذكره أيضا الرملي في نهاية المحتاج ، ج ١ ، ص ٣٧١ .
- (٣) والماوردي قد سبقت ترجمته في ص ١٣٩
- (٤) إشارة إلى أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .
- (٥) مواهب الجليل ، ج ١ ، ص ٤٩٨ ؛ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ١ ، ص ١٦٥ ؛ وحاشية الصاوي على الشرح المنغير ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .
- (٦) أحكام القرآن للشافعي ، ج ١ ، ص ٥٩ و ٦٠ ؛ والمجموع ، ج ٣ ، ص ٦٠ .

بذكر القنوت (١) ، وليس في الشرع صلاة ثبت بالأخبار الصحاح القنوت فيها إلا في صلاة الصبح ، فدل على أن المراد بالصلاة الوسطى هي صلاة الصبح . ولم يحتجوا بتلك القراءات الشاذة .

وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يأتي (٢) :

أولا : أن لصلاة الفجر خصائص لم توجد في غيرها ، منها :

١ - أن الله تعالى جعلها مشهودا ، فقال ( إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ) (٣) ، وذلك

لأنها تؤدي بحضرة ملائكة الليل وملائكة النهار .

٢ - أن الظهر والعصر يجمعان ، وكذا المغرب والعشاء ، وأما صلاة الصبح فهي

منفردة في وقت واحد .

فثبت أن صلاة الفجر أفضل الصلوات ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون المراد من الصلاة

الوسطى صلاة الصبح .

---

(١) قال النووي مستدلا لقول الشافعي : " إن القنوت في اللغة يطلق على طول القيام وعلى الدعاء ، ففي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( أفضل الصلاة طول القنوت ) وقال أبو إسحاق الزجاج : المشهور في اللغة والاستعمال أن القنوت العبادة والدعاء لله تعالى في حال القيام ، فتظهر الدلالة للشافعي أن الوسطى الصبح ، لأنه لا فرض يدعى فيه قائما غيرها " .

المجموع ، ج ٣ ، ص ٦٢ ؛ وانظر أيضا معنى القنوت في القاموس ، ص ٢٠٢ ، ( باب التاء فصل القاف ) .

(٢) مواهب الجليل ؛ وأحكام القرآن ، في الصفحات السابقة ؛ وأحكام القرآن لابن العربي ، ج ١ ، ص ٢٢٤ ؛ وأحكام القرآن للكنيا الهراسي ، ج ١ ، ص ٢١٤ ؛ و تفسير الفخر الرازي ، ج ٦ ، ص ١٥٨-١٥٩ .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم ٧٨ .

وذكر الفخر الرازي أنه قد ثبت بالتواتر أن المراد منه صلاة الفجر .

انظر : تفسير الفخر الرازي ، ج ٦ ، ص ١٥٨ .

ثانيا : لا شك أن الله تعالى إنما أفردها بالذكر لأجل التأكيد ، ولا شك أن صلاة الصبح —  
أحوج الصلوات إلى التأكيد ، إذ ليس في الصلاة أشق منها ، لأنها تجب على الناس  
في ألد أوقات النوم ، حتى أن العرب كانوا يسمون نوم الفجر العسيلة للذاتها •  
وقيل إنها الظهر ، وقيل غير ذلك (١) .

---

(١) بلغ اختلاف العلماء في هذه المسألة إلى تسعة عشر ، وقيل ثلاثة وعشرون • وقد

صنف الدمياطي المتوفى سنة ٧٠٥ هـ جزءا مشهورا سماه كشف المغطى في تبين  
الملاة الوسطى •

انظر : فتح الباري ، ج ٩ ، ص ٢٦١ ؛ والبحر المحيط ، ج ٢ ، ص ٢٤١ ؛ وحاشية

رد المحتار ، ج ١ ، ص ٣٦١ •

المسألة السابعة : مقدار الرضاع المحرم :

قال الله تعالى : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخُوتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ

وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ

الرِّضَاعَةِ ..... الآية ) (١).

وروى عن عائشة رضی الله عنها أنها قالت : " كان فيما أنزل من القرآن : عشر

رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخت بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن " . (٢)

اختلف العلماء في القدر المحرم من الرضاع على مذاهب كثيرة :

فذهب الشافعية (٣) والحنابلة (٤) - في الراجح من مذهبهم - إلى أن القدر المحرم

(١) سورة النساء ، آية رقم ٢٣ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الرضاع ؛ والترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء لا تحرم الممة ولا المصتان ؛ وأبوداود في كتاب النكاح ، باب هل يحرم مادون خمس رضعات ؛ والدارمي في كتاب النكاح ، باب كم رضة تحرم ؛ والإمام مالك في الموطأ في كتاب الرضاع ، باب جامع ما جاء في الرضاعة .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، ص ٢٩ ؛ وسنن الترمذي ، ج ٣ ، ص ٤٤٧ ؛ وسنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٥٥١ ؛ وسنن الدارمي ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ؛ والموطأ مع شرح الزرقاني ، ج ٤ ، ص ١٨٤ .

(٣) روضة الطالبين ، ج ٩ ، ص ٧ ؛ وتكملة المجموع ، ج ١٨ ، ص ٢١٠ وما بعدها .

(٤) كشف القناع ، ج ٥ ، ص ٤٤٥ - ٤٤٦ ؛ وشرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ ؛

والمعنى ، ج ٩ ، ص ١٩٢ ، وما بعدها ؛ والشرح الكبير ، ج ٩ ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

خمس رضعات متفرقات ، وبه قال الزيدية <sup>(١)</sup> . واستدلوا بالقراءة الشاذة المروية عن السيدة عائشة رضی الله عنها السابق ذكرها . فهي مبينة ومقيدة لمطلق <sup>(٢)</sup> قوله تعالى :

( وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ) .

قال ابن حجر الهيتمي <sup>(٣)</sup> مستدلا لمذهب الشافعي : " ٠٠٠٠ وخمس رضعات أو أكالات من نحو خبز عجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا ، لخبر مسلم عن عائشة رضی الله عنها بذلك ، والقراءة الشاذة يحتج بها في الأحكام كخبر الواحد على المعتمد ، وحكمة الخمس : أن الحواس التي هي سبب الإدراك كذلك ، وقدم مفهوم خبر

(١) كتاب السيل الجرار ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٢) إن تلك القراءة الشاذة إنما كانت مقيدة لمطلق قوله تعالى ( وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ) إذا دل على أن مطلق الرضعة - قليلها وكثيرها - تعلق به التحريم وإلا فهي حجة مستأنفة .

وقد بين الكيا الهراسي أنه لا دلالة فيه على ذلك . قال رحمه الله : " فالتعلق بهذه الآية في إثبات التحريم بالرضعة الواحدة تعلق بالعموم ، الذي سيق لغرض آخر غير غرض التعميم ، إلا أن صيغة العموم وقعت صلة في الكلام زائدة ، ليتوصل بها إلى غرض آخر يستنكره في سياقته ، للتعريح على ذكر تفصيل ما يتعلق به حرمة الرضاع ، وفي مثله يقول الشافعي رضی الله عنه ، والكلام يجمل في غير مقصوده ويفصل في مقصوده " .

انظر : أحكام القرآن للكيا الهراسي ، ج ١ ، ص ٣٩٣ .

وقال النووي ردا على قول القائل بأن تلك الآية فيها دلالة على أن مطلق الرضعة تعلق به التحريم : " إنما تحصل الدلالة لو كانت الآية ( واللاتي أرضعنكم أمهاتكم ) " .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، ص ٣٠ باختصار .

(٣) تحفة المحتاج ، ج ٨ ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

وقاله أيضا الرملي في نهاية المحتاج ، ج ٧ ، ص ١٧٦ ؛ والخطيب الشرييني

في مغني المحتاج ، ج ٣ ، ص ٤١٦ .

الخمس على مفهوم خبر مسلم أيضا : - لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان (١) - لا اعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم ، لا يقال : هذا الاحتجاج بمفهوم العدد ، وهو غير حجة عند الأكثرين ، لأننا نقول : محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره ، وهنا قرينة عليه ، وهو ذكر نسخ العشر بالخمس ، وإلا لم يبق لذكرها فائدة " .

وأيدوا (٢) ما ذهبوا إليه بحديث سهلة بنت سهيل ، قالت : يا رسول الله ، إنا كنا نرى سالما ولدا ، وكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويرانى فضلي (٣) ، وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت ، فكيف ترى فيه ؟ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرضعيه " فأرضعت خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة (٤) .

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متعددة ، أخرجه مسلم في كتاب الرضاع ، والترمذي ، في كتاب الرضاع ، باب ما جاء لا يحرم المصاة ولا المصتان ، وقال : حسن صحيح ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ، وابن ماجه ، في كتاب النكاح ، باب لا تحرم المصاة ولا المصتان ، والدارمي ، في كتاب النكاح ، باب كم رضعة تحرم . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ١٠ ، ص ٢٧ وما بعدها ؛ وسنن الترمذي ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ ؛ وسنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٥٥٢ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ ؛ وسنن الدارمي ، ج ٢ ، ص ١٥٧ .

(٢) انظر : المغني لابن قدامة ، ج ٩ ، ص ١٩٣ ؛ وكشاف القناع ، ج ٥ ، ص ٤٤٦ ؛ والسييل الجرار ، ج ٢ ، ص ٤٦٨ .

(٣) وفي بعض الرواية " فضل " - بضم الفاء والضاد المعجمة - قال الزرقاني نقلا عن ابن وهب انه : مكشوفة الرأس والصدر . وقيل على ثوب واحد لا إزار تحته ، وهو ما صححه ابن عبد البر . وقيل : مغوشة بثوب على عاتقها خالفت بين طرفيه . انظر : شرح الزرقاني على الموطأ ، ج ٤ ، ص ١٧٨ .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب من حرم به ، والإمام مالك في الموطأ ، في كتاب الرضاع ، باب ما جاء في الرضاع بعد الكبير ؛ والإمام أحمد في مسنده عن حديث عائشة . انظر : سنن أبي داود ، ج ٢ ، ص ٥٥٠ ؛ والموطأ مع شرح الزرقاني ، ج ٤ ، ص ١٧٦ ؛ ومسند الإمام أحمد ، ج ٦ ، ص ٢٠١ ، و ص ٢٥٥ ، و ص ٢٦٩ ، و ص ٢٧١ .



وبحديث عائشة رضى الله عنها بلفظ : " لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس معلومات " (١)  
قال الشوكاني (٢) : " وهذه المبيغة تقتضى الحصر بلا خلاف ، ومفهوم الحصر أرجح من مفهوم  
العدد " .

وذهب الحنفية والمالكية إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم (٣) . وذلك لإطلاق قوله  
تعالى : ( وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ) . فعلق التحريم بالإرضاع من غير تقدير بقدر معين ،  
فكيفما وجد الإرضاع وجد التحريم ، ولم يحتجوا بتلك القراءة الشاذة - مع اختلاف فهم فى سبب  
عدم الاحتجاج بها - . فالحنفية يرون أن تلك القراءة غير مشهورة حتى تقيد مطلق الآية ،  
بخلاف قراءة ابن مسعود ، كما فى وجوب العمرة ، والفى فى الإيلاء ، ووجوب نفقة  
القرابة السابق ذكرها .

وأما المالكية ، فمن أصولهم عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة .

وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يأتى : (٤)

- 
- (١) أخرجه ابن ماجة فى أبواب النكاح ، باب لا تحرم المصة ولا المصثبان .  
انظر : سنن ابن ماجة ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .
- (٢) السييل الجرار ، ج ٢ ، ص ٤٦٨ .
- (٣) الهداية مع شرح فتح القدير ، ج ٣ ، ص ٤٢٨ ؛ وتبيين الحقائق ، ج ٣ ، ص ١٨١ ؛ وبدائع  
الصنائع ، ج ٤ ، ص ٧ ؛ والشرح الصغير مع حاشية الصاوى ، ج ٢ ، ص ٧٢٠ ؛ ومواهب  
الجليل ، ج ٤ ، ص ١٧٨ .
- (٤) انظر : الهداية مع شرح فتح القدير ؛ وتبيين الحقائق ؛ وبدائع الصنائع ، فى المصحات  
السابقة ؛ وتفسير آيات الأحكام للجصاص ، ج ٢ ، ص ١٢٤ وما بعدها ؛ وتفسير  
القرطبي ، ج ٥ ، ص ١١٠ .

١ - بمطلق الأحاديث الواردة فيه ، منها قوله عليه الصلاة والسلام: " يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة " (١) . ولم يفرق بين القليل والكثير ، فهو محمول عليهما جميعاً .  
٢ - بالقياس على الصهر ، فإن ثبوت المصاهرة بالنكاح والوطء لا يشترط فيه العدد ولا التكرار .

٣ - أن الحرمة بالرضاع لكونه منبثاً للحم ومنشراً للعظم ، والقليل ينبت وينشـر بقدره ، فوجب أن يحرم بأصله وقدره .  
وقيل انه لا يثبت التحريم إلا بثلاث رضعات (٢) ، واستدل بمفهوم قوله عليه

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متعددة ، أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض ، وفى كتاب النكاح ، باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ؛ ومسلم فى كتاب الرضاع ؛ والترمذى ، فى كتاب الرضاع ، باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ؛ وأبو داود فى كتاب النكاح ، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ؛ وابن ماجه ، فى كتاب النكاح ، باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وغيرهم .

انظر : صحيح البخارى ، ج ٢ ، ص ٩٣٥ ، وج ٥ ، ص ١٩٦٠ ؛ صحيح مسلم بشـرح النووى ، ج ١٠ ، ص ١٨ وما بعدها ؛ وسنن الترمذى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ؛ وسنن أبى داود ، ج ٢ ، ص ٥٤٥ - ٥٤٦ ؛ وسنن ابن ماجه ، ج ١ ، ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .  
(٢) هذا القول مروى عن سليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير ، وأبى ثور ، وأبى عبيد ، وداود وأصحاب الظاهر إلا ابن حزم ، فإنه قال مثل ما قاله الشافعية والحنابلة .

انظر : المحلى ، ج ١٠ ، ص ٩ - ١٠ ؛ والمغنى ، ج ٩ ، ص ١٩٣ ؛ والشرح الكبير ، ج ٩ ، ص ٢٠٠ ؛ وابن منذر ، محمد بن إبراهيم ، الاشراف على مذاهب العلماء ، تحقيق : أبو حماد صغير وأحمد محمد حنيف ( الرياض : دار طيبة ، الطبعة الأولى ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٤ ، ص ١١٠-١١١ .

والسلام : " لا تحرم الرضعة أو الرضعتان ، أو الممة أو المصتان " (١).

قيل إنه لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات ، وقيل غير ذلك . (٢)

### المسألة الثامنة : وجوب الوضوء لكل صلاة :

قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ، فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِذِرَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ) (٣).

وقرى شاذة : " إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون " (٤).

فظاهر هذه القراءة يدل على أن الوضوء إنما يجب على المحدثين إذا أرادوا الصلاة

وهو قول جمهور العلماء . (٥)

- (١) سبق تخريج الحديث في ص ٢٦٢
- (٢) المحلى ، والمغنى ، والشرح الكبير ؛ والإشراف على مذاهب العلماء ، في المفحات السابقة .
- (٣) سورة المائدة ، آية رقم ٦ .
- (٤) تفسير آيات الأحكام ( الشيخ محمد على السائس ) ، ج ٢ ، ص ١٧١ .
- (٥) المبسوط ، ج ١ ، ص ٥ ؛ والعناية في شرح الهداية ، ج ١ ، ص ١٣ - ١٤ ؛ ومواهب الجليل ، ج ١ ، ص ١٨١ ؛ والمجموع ، ج ١ ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ ؛ وشرح النووى على صحيح مسلم ، ج ٢ ، ص ١٧٦ وما بعدها ؛ وأحكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ وما بعدها ؛ وأحكام القرآن لابن العربي ، ج ٢ ، ص ٥٦٠ ؛ وتفسير القرطبي ، ج ٦ ، ص ٨١ - ٨٢ ، والكيا الهراسى ، على بن محمد الطبرى ، أحكام القرآن ( بيروت : دار الكتب العلمية =

وأيدوا ما ذهبوا إليه بما يلي (١):

أولا : الإجماع ، فإن العلماء قد أجمعوا على أن الخطاب للمحدثين ، فالجواب لم يكن إلا عليهم . (٢)

ثانيا : أن التيمم بدل عن الوضوء في قوله تعالى : ( فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ) (٣) وهو قائم مقامه ، وقد قيد وجوب التيمم في الآية بوجود الحدث ، وهو يدل على أن الأصل مقيد بوجود الحدث ليتأتى أن يكون البديل قائما مقامه .

ثالثا : أن الأمر بالوضوء نظير الأمر بالاعتسال ، وهو مقيد بالحدث الأكبر في قوله تعالى ( وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ) (٤) ، فيكون نظيره - وهو الأمر بالوضوء - مقيدا بالحدث الأصغر .

وأولوا القراءة المتواترة - وهي بدون " وأنتم محدثون " - بأن الأمر بالوضوء لكل صلاة محمول على النذب ، فإنه لم يشرع إلا لمن أحدث ، فتجديده لكل صلاة مستحب ، أو أن وجوب الوضوء لكل صلاة منسوخ (٥) . ودل على صحة ذلك :

= ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ، ج ٣ ، ص ٣١ ؛ والسيد محمد صديق حسن ، نبيل المرام من تفسير آيات الأحكام ، تحقيق وتعليق على السيد صبح المدنى (جدة : مكتبة المدنى ومطبعتها ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ، ص ٣١٠ ؛ وتفسير آيات الأحكام (السايس) ، ج ٢ ، ص ١٧١ .

- (١) المراجع نفسها ما عدا مواهب الجليل .
- (٢) كان بعض من قال بهذا القول يستدلون بهذا الإجماع ، لا بتلك القراءة الشاذة .
- (٣) سورة المائدة ، آية ٦ .
- (٤) الآية نفسها .
- (٥) أحكام القرآن للجصاص ، وأحكام القرآن لابن العربي ؛ وتفسير القرطبي ؛ ونبيل المرام ؛ وتفسير آيات الأحكام للشيخ محمد على السايس ، في الصفحات السابقة ؛ وابن الجوزي نواسخ القرآن ، تحقيق ودراسة : محمد أشرف على الملبارى ( المدينة المنورة : مطبعة الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ، ص ٣٠٦ .

١ - ماروى أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح <sup>(١)</sup> بوضوء واحد ،  
و مسح على خفية ، فقال له عمر : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه ، قال : "عمدا صنعته  
يا عمر " <sup>(٢)</sup> .

٢ - حديث أنس رضى الله عنه قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل  
صلاة ، قلت : كيف تصنعون؟ قال : يجزىء أحدا الوضوء ما لم يحدث <sup>(٣)</sup> .

(١) أى فتح مكة ، وهو فى السنة الثامنة .

انظر : السيرة النبوية فى ضوء الكتاب والسنة ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب الطهارة ، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ؛ وأبو داود فى  
الطهارة ، باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد ؛ والترمذى فى أبواب الطهارة ، باب  
ما جاء أنه يصلى الصلوات بوضوء واحد ؛ والنسائى فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء لكل  
صلاة ؛ وابن ماجة فى أبواب الطهارة ، باب الوضوء لكل صلاة والصلوات كلها بوضوء واحد؛  
والدارمى ، فى كتاب الطهارة ، باب قوله " إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم " ؛ وأحمد  
فى مسنده من حديث سليمان بن بريدة ؛ والبيهقى فى كتاب الطهارة ، باب أداء الصلوات  
بوضوء واحد .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٣ ، ص ١٧٦ ؛ وسنن أبي داود ، ج ١ ، ص ١٢٠ ؛  
وسنن الترمذى ، ج ١ ، ص ٨٩ ؛ وسنن النسائى ، ج ١ ، ص ٨٦ ؛ وسنن ابن ماجة ،  
ج ١ ، ص ٩٦ ؛ وسنن الدارمى ، ج ١ ، ص ١٩٦ ؛ ومسنند الإمام أحمد ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ ؛  
والسنن الكبرى ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى كتاب الوضوء ، باب الوضوء من غير حدث ؛ والترمذى ، فى كتاب  
الطهارة ، باب ما جاء فى الوضوء لكل صلاة ؛ وأبو داود ، فى كتاب الطهارة ، باب الرجل  
يصلى الصلوات بوضوء واحد ؛ والنسائى ، فى كتاب الطهارة باب الوضوء لكل صلاة ؛  
وابن ماجة ، فى أبواب الطهارة ، باب الوضوء لكل صلاة والصلوات كلها بوضوء واحد ؛  
والدارمى فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء لكل صلاة ؛ وأحمد فى مسنده .

انظر : صحيح البخارى ، ج ١ ، ص ٨٧ ؛ وسنن الترمذى ، ج ١ ، ص ٨٦ ، و ص ٨٨ ؛ وسنن  
أبى داود ، ج ١ ، ص ١٢٠ ؛ وسنن النسائى ، ج ١ ، ص ٨٥ ؛ وسنن ابن ماجة ، ج ١ ،  
ص ٩٦ ؛ وسنن الدارمى ، ج ١ ، ص ١٨٢ ؛ ومسنند الإمام أحمد ، ج ٣ ، ص ١٣٣ ، و ص ١٥٤ ،  
و ص ٢٦٠ .

٣ - ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا

كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث (١) .

وقيل : إن الوضوء لكل صلاة واجب ، سواء كان طاهرا أو محدثا . وبه قال عبيد بن

عمير (٢) ، وهو مذهب أهل الظاهر (٣) .

وحجتهم ظاهر تلك الآية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ . . . .)

فقد أمر الله تعالى الوضوء لكل صلاة بدون تفصيل ، فيعم جميع من أراد الصلاة ، محدثا

كان أم طاهرا .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب السواك : نحوه ؛ والدارمي ، في كتاب الطهارة ، باب قوله " إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم " نحوه ؛ والبيهقي في كتاب الطهارة ، باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة ؛ وأحمد من حديث عبد الله بن حنظلة ، واللفظ له .

انظر : سنن أبي داود ، ج ١ ، ص ٤١ ؛ وسنن الدارمي ، ج ١ ، ص ١٦٨-١٦٩ ؛ والسني

الكبرى ، ج ١ ، ص ٣٧-٣٨ ؛ ومسنند أحمد ، ج ٥ ، ص ٢٢٥

(٢) ابن حزم ، على بن أحمد ، مراتب الاجماع (بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر

" بدون ) ، ص ٢٢ . وقد مضت ترجمة عبيد بن عمير في ص ٦١

(٣) المحلى ، ج ١ ، ص ٧٥ ؛ والمجموع ، ج ١ ، ص ٤٧٠-٤٧١ ؛ وشرح العناية للبايرتي ، ج ١ ،

المسألة التاسعة : قطع يمين السارق :

قال تعالى : ( وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَامًا مِنَ اللَّهِ

وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ) (١).

قرأ ابن مسعود رضى الله عنه " فاقطعوا أيمنهما " (٢) ، وقرأ أيضا " فاقطعوا

أيمنهم " (٣).

فقد اتفق الفقهاء (٤) على أن السارق إذا سرق ما يقطع به قطعت يده اليمنى ، غير أنهم

اختلفوا في مأخذ الحكم . فمن احتج بالقراءة الشاذة أثبت هذا الحكم بتلك القراءة الشاذة .

قال في الهداية (٥) : " ويقطع يمين السارق من الزند ويحسم ، فالقطع لما تلوناه من

قبل - أى ( فاقطعوا أيديهما ) - ، واليمين بقراءة عبدالله بن مسعود رضى الله عنه - أى

فاقطعوا أيمنهما - "

(١) سورة المائدة ، آية رقم ٢٨ .

(٢) تفسير الطبري ، ج ١٠ ، ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، ص ٣٣

(٣) وهى على قرائته " والسارقون والسارقات " .

انظر : تفسير البحر المحييط ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ؛ وتفسير القرطبي ، ج ٦ ، ص ١٦٧ ؛

والكشاف ، ج ١ ، ص ٤٩١ .

(٤) الهداية مع شرح فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٣٩٣ ، وحاشية ابن عابدين ، ج ٤ ، ص ١٠٤ ،

وتحفة المحتاج ، ج ٩ ، ص ١٥٤ ؛ ومغنى المحتاج ، ج ٤ ، ص ١٧٧ ؛ والحاوي الكبير

للماوردى ، كتاب الحدود ، رسالة الدكتوراه ، ج ٢ ، ص ٦٩١ ؛ والمغنى ، ج ١٠ ، ص ٢٦٤ -

٢٦٥ ؛ وشرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٣٧٣ .

(٥) الهداية ، فى الصفحة السابقة .

وقال في شرح منتهى الارادات (١): " فصل ، وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى ،

لقراءة ابن مسعود ( فاقطعوا أيماهما ) ، وهو إما قراءة أو تفسير سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يظن بمثله أن يثبت شيئا في القرآن برأيه " .

ومن لم يحتج بالقراءة الشاذة استدل على هذا الحكم بحديث عبدالله بن عمرو رضى الله

عنهما: أن امرأة سرقته على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء بها الذين سرقتهم ، فقالوا :

يا رسول الله أن هذه المرأة سرقتنا ، قال قومها : فنحن نفديها يعنى أهلها ، فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : " اقطعوا يدها " ، فقالوا : نحن نفديها بخمسمائة دينار ، قال :

" اقطعوا يدها " ، قال : فقطعت يدها اليمنى . (٢)

قال الدردير (٣) : " لتقطع يده اليمنى من الكوع ، لما بينه صلى الله عليه وسلم من

عموم الآية " .

---

(١) شرح منتهى الإرادات ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، ج ٢ ، ص ١٧٧ .

(٣) أقرب المسالك مع الشرح الصغير ، ج ٤ ، ص ٤٧٠ .

والدردير هو أحمد بن محمد بن أحمد العدوى ، أبو البركات الشهير بالدردير :  
من فقهاء المالكية . من كتبه : " تحفة الإخوان " فى علم البيان " و " فتح القدير " فى  
شرح مختصر خليل " ، و " أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك " . توفى رحمه الله  
سنة احدى ومائتين وألف .

الأعلام ، ج ١ ، ص ٢٤٤ ، ومخلوف ، محمد بن محمد ، شجرة النور الزكية فى طبقات

المالكية ( بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٣٤٩هـ ) ، ص ٣٥٩ .



المسألة العاشرة : التتابع في صوم كفارة اليمين :

قال الله تعالى : ( لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ، فَكَفَرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتِهِمْ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِصْيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ، وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ) (١).

قرأ عبدالله بن مسعود وأبى بن كعب رضى الله عنهما : " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " (٢).

فكان اختلاف الأصوليين في الاحتجاج بهذه القراءة سببا في اختلافهم في وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين ، وهم فيه على مذهبين :

المذهب الأول : أن التتابع شرط في صوم كفارة اليمين ، فإن صام متفرقا لم يصح .  
وبه قال الحنفية (٣) والمصحيح من مذهب أحمد (٤) ، والشافعي

- 
- (١) سورة المائدة ، آية رقم ٨٩ .
  - (٢) تفسير الطبري ، ج ١٠ ، ص ٥٥٨ ؛ وتفسير القرطبي ، ج ٦ ، ص ٢٨٣ ؛ والكشاف ، ج ١ ، ص ٥٢٥ ؛ والبحر المحيط ، ج ٤ ، ص ١٢ ؛ وتفسير التبيان ، ج ٤ ، ص ١٤ ؛ وكتاب المصاحف ، ص ٦٤ ؛ وأحكام القرآن للجصاص ، ج ٢ ، ص ٤٦١ .
  - (٣) المبسوط ، ج ٨ ، ص ١٤٤ و ١٥٥ ؛ وشرح فتح القدير ، ج ٥ ، ص ٨١ ؛ وحاشية رد المختار ، ج ٣ ، ص ٧٢٧ ؛ وتبيين الحقائق ، ج ٣ ، ص ١١٣ ؛ وبدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١١١ ؛ والبنية في شرح الهداية ، ج ٥ ، ص ١٨٦ .
  - (٤) المغني ، ج ١١ ، ص ٢٧٣ ؛ وشرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٤٢٨ ؛ وكشاف القناع ، ج ٦ ، ص ٢٤٣ ؛ والإنصاف للمرادي ، ج ١١ ، ص ٤١ .

في أحد قوليه (١) ، وهو مذهب الزيدية (٢) .

وذلك لأن قراءة أبي وابن مسعود رضى الله عنهما في تلك الآية حجة عندهم في وجوب العمل ،

فإن قراءته مشهورة ، والزيادة بالخبر المشهور صحيحة • وعضدوا ما ذهبوا إليه بالقياس

على كفارة الظهر والقتل (٣) ، والجامع أنه صوم في كفارة لا ينتقل إليه إلا بعد العجز

عن العتق (٤) .

(١) الأم ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .

قال محمد زهرى النجار - وهو الذى أشرف على طبع كتاب الأم - : " فى نسخة سراج الدين البلقينى هنا ما نصه : قال شيخنا شيخ الإسلام : ما ذكره الشافعى هنا من أن صوم كفارة اليمين متتابع هو أحد قوليه ، والقول الآخر : أنه لا يجب التتابع فى كفارة اليمين ، وهو المشهور المعتمد فى الفتوى " اهـ .

انظر : هامش الأم ، فى نفس الصفحة .

ثم الجدير بالذكر : أنهم - أعنى الحنفية والحنابلة والشافعى - مع اتفاقهم على وجوب التتابع ، قد اختلفوا فيما إذا أفطر المكفر لعذر مرض أو حيض ، فينقطع التتابع بهما عند الحنفية ، ولم ينقطع عند الحنابلة ، وأما عند الشافعى : ينقطع فى المرض دون الحيض •

انظر : محمد نجيب المطيعى ، تكملة المجموع ، ج ١٨ ، ص ١٢٣ ، والمغنى لابن قدامة

ج ١١ ، ص ٢٧٣ ، وبدائع الصنائع ، ج ٥ ، ص ١١١ ؛ والأم ، ج ٧ ، ص ١١ .

(٢) السييل الجرار ، ج ٤ ، ص ٢٩ .

(٣) إن الصوم فى كفارة الظهر والقتل مقيد بالتتابع اتفاقاً ، لقوله تعالى : ( فَمَنْ لَمْ يَجِدْ

فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ) من سورة المجادلة ، آية رقم ٤ ، وقوله

تعالى ( فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ) من سورة النساء ، آية رقم ٩٢

(٤) شرح منتهى الإرادات ، ج ٣ ، ص ٤٢٨ .

قال ابن قدامة (١) : " ولنا أن في قراءة أبي وعبد الله بن مسعود - فصيام ثلاثة أيام متتابعات - كذلك ذكره الإمام أحمد في التفسير عن جماعة ، وهذا إن كان قرآنا فهو حجة ، لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وإن لم يكن قرآنا فهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ يحتمل أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم تفسيراً فظناه قرآناً ، فثبتت له رتبة الخبر ، ولا ينقص عن درجة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم للآية ، وعلى كلا التقديرين فهو حجة يمار إليه ، ولأنه صيام في كفارة فوجب فيه التتابع ككفارة القتل والظهار ، والمطلق يحمل على المقيد " .

المذهب الثاني : لا يشترط فيه التتابع ، بل له أن يصومه متتابعاً ومتفرقاً .

واليه ذهب المالكية (٢) والشافعية في الأظهر (٣) وأحمد في رواية عنه (٤) ، وهو مذهب الظاهرية (٥) .

وحجتهم ظاهر تلك الآية ، فإن الأمر بالصوم فيها مطلق ، ولا يحتجون بقراءة ابن مسعود ؛

فبقى الأمر على إطلاقه . وأيدوا ما ذهبوا إليه بأمرين :

---

(١) المغني ، ج ١١ ، ص ٢٧٣ .

وقد سبقت ترجمة ابن قدامة في ص ٢٩ .

(٢) مواهب الجليل ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ؛ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ،

ص ١٣٣ ؛ وبداية المجتهد ، ج ١ ، ص ٤١٨ .

(٣) روضة الطالبين ، ج ١١ ، ص ٢١ - ٢٢ ؛ وتحفة المحتاج ، ج ١٠ ، ص ١٧ - ١٨ ؛ ونهاية

المحتاج ، ج ٨ ، ص ١٨٣ ؛ ومغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٢٧ .

(٤) المغني والشرح الكبير ، في الصفحة السابقة ؛ والإيضاح ، ج ١١ ، ص ٤٢ .

(٥) المحلى لابن حزم ، ج ٨ ، ص ٧٥ - ٧٦ .

أولهما : القياس ، وهو قياس على صيام المتمتع<sup>(١)</sup> ، والجامع : أنه صام الأيام الثلاثة<sup>(٢)</sup> .  
والثانى : أن اليمين حق الله تعالى ، وحق الله مبنى على المياسرة ، فاشتراط التتابع فى  
كفارة اليمين زيادة فى العسر ، بخلاف الظهار والقتل ، فإنهما حق آدمى ، فجاز  
التعسير والتغليظ فيهما .

قال القليوبى<sup>(٣)</sup> ردا على القائل بحمل المطلق فى كفارة اليمين على المقيد فى كفارة  
الظهار : " أقول : قد يمنع من الحمل ، أن الظهار حق آدمى ، وهذا حق الله تعالى ، فجاز  
اعتبار التغليظ فيما يترتب على ذلك دون هذا " .

---

(١) وقد اتفق الجمهور - من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة - على أن صوم المتمتع  
لا يشترط فيه التتابع .

انظر : المبسوط ، ج ٤ ، ص ١٨١ ؛ والمجموع ، ج ٧ ، ص ١٨٩ .

(٢) تكملة المجموع ، ج ١٨ ، ص ١٢٢ .

والذى يجب التنبيه عليه : أن الظاهرية لم يستدلوا بهذا الدليل ، وذلك بناء على  
أصلهم : أن القياس ليس حجة شرعية .

انظر : المحلى ، فى الصفحة السابقة .

(٣) ونحو هذا الكلام قاله أيضا عميرة .

انظر : حاشيتهما على شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين ، ( مصر : دار احياء

الكتب العربية ، تاريخ النشر " بدون " ) ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ .

والقليوبى هو أحمد بن أحمد بن سلامة ، أبو العباس : شهاب الدين القليوبى الشافعى :

فقيه متأدب . من كتبه : " تحفة الراغب فى تراجم أهل البيت " و " الهداية مسن

الضلالة فى معرفة الوقت والقبلة من غير آلة " وغيرهما .

توفى رحمه الله سنة تسع وستين وألف .

الأعلام ، ج ١ ، ص ٩٢ ؛ معجم المؤلفين ، ج ١ ، ص ١٤٨ .

هذا ، ولقد كان على القول في مذهب الشافعية بحجية القراءة الشاذة ، أن يوجبوا  
التتابع في صيام كفارة اليمين ، إلا أنهم لم يقولوا بوجوبه ، لأن تلك القراءة منسوخة  
حكما وتلاوة كما سبق البيان في كلام الشيخ زكريا الأنصاري (١).

---

(١) انظر : ص ١٥٤ .

الخاتمة ..

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وأشكره على ما أنعم علىّ بإتمام هذه الرسالة التى بذلت فيها جهدا كبيرا متواملا من بعد الموافقة على الموضوع إلى حين أخذت إذنا بالطبع . أجمع كل ما يتعلق بالموضوع فى هذه الرسالة ، وأبرزه بصورة واضحة ، ثم أخرج على وجه أحسبه مرضيا ، وعلى هيئة أظنها مقبولة .

هذا ، وقد رأيت من الضرورى الإشارة إلى النتائج التى توصلت إليها فى المسائل

المعروضة للبحث مجملاتها فى النقاط التالية :

أولا : أهم النتائج التى انتهى إليها التمهيد :

١ - لم تتفق كلمة الأصوليين على تعريف واحد للقرآن الكريم ، وإنما تباينت أقوالهم وهم يعرفونه ، والظاهر أن هذا الخلاف يرجع إلى الناحية الاعتبارية .  
فاعتبر بعضهم فى تعريفه جميع الصفات أو أكثرها لزيادة التوضيح ، وبعضهم الإنزال والإعجاز ، لأنهما أهم الأوصاف التى تميز بهما القرآن ، وأما بقية الأوصاف - عندهم - فليست من اللوازم لتحقق القرآن بدونهما فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، كالكتابة والنقل ، أو لاستغنائه عنها فى التعريف ، واعتبر بعضهم الإنزال والكتابة والنقل لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ولم يدرك زمن النبوة ، وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتابة فى المصاحف ، ولا ينفك عنهما فى زمانهم ، فهما بالنسبة إليهم من أبين اللوازم وأوضحها دلالة على المقصود ، وبعضهم اقتصر على ذكر النقل فى المصاحف تواترا ، لحصول الاحتراز بذلك عن جميع ما عدا القرآن .

٢ - أن القرآن لا بد فيه من التواتر .

- ٣ - ان اختلاف القراءات قد عرف منذ بداية الإسلام ، إذ القرآن أنزل على سبعة أحرف ، كما هو ظاهر في قصة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهم .  
وهي رواية مسموعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وليست أمراً اجتهادياً ،  
ولذا بطل اتهام بعض المستشرقين حيث قال : إن مجرد المصاحف التي وزعها  
عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار من النقاط والشكل هو سبب في اختلاف  
القراءات .
- ٤ - ان اصطلاح القراءة الشاذة والحكم على بعض القراءات بالشاذة غير معروفة  
في عهد النبوة ، إنما ظهر بعد ما تم جمع القرآن من قبل الخليفة عثمان بن عفان  
رضي الله عنه ، وذلك باعتبار كل ما خالفه شاذة .
- ٥ - ان تأليف القراءة وتدوينها بدأت في الربع الأول من القرن الثالث الهجري ممثلة  
في يد أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهذا لا ينفى أن من قبله قد تكلم فيها .
- ٦ - ان اصطلاح القراءات السبع والقراءات السبعة ليس مراداً بقوله عليه الصلاة والسلام :  
" ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف " ، بمعنى : أن كل واحدة من تلك القراءات  
هي الحرف الذي أراده الحديث . فإن القراءات السبع والقراءات السبعة هي عملاً  
اجتهادى واختيارى اختاره ابن مجاهد .
- ولذلك كره العلماء على تسبيعه السبع دفعا لما وقع في أذهان بعض الناس  
من الوهم والشبه أن هؤلاء السبعة هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم .
- ٧ - من أبرز الدليل على أن القراءات السبع والقراءات السبعة أمر اختيارى واجتهادى ،  
ظهور القراءات الثلاث والقراءات الثلاثة زيادة على هؤلاء السبعة ، والقراءات الأربع



والقراءة الأربعة زيادة على هؤلاء العشرة ، حتى اشتهر بين أيدي الناس : القراءات العشر والقراءة العشرة ، كما شاع أيضا اصطلاح القراءات الأربع عشر والقراءة الأربعة عشر

٨ - ان القراء قد قسموا القراءات خلاف ما قسمه الأصوليون الذين قسموها إلى متواترة وشاذة .

### ثانيا : أهمية النتائج التي انتهى إليها الباب الأول :

١ - تم الاتفاق بين العلماء على أن التواتر شرط في القرآنية ، وخالفهم بعض القراء حيث يكتفى بصحة السند مع الاستفاضة .

وبالتالي اختلفوا في تحقيق معنى الشاذة ، فالأصوليون يرون أن ما لم تتواتر فهي شاذة ، وأما القراء فقد عدوا شاذة إذا فقد أحد الأركان الثلاثة التي وضعوها لتتميز بها القراءة المتواترة عن شاذتها ، وهي صحة السند ، وموافقة الرسم ، وموافقة العربية .

٢ - ان الحنفية الذين وافقوا الجمهور على تشديد ما لم تتواتر ولم يعتبروها قرآنا ، وهم فرقوا بين الشاذة والمشهورة التي هي قراءة ابن مسعود رضی الله عنه ، فاحتجوا بها دون الشاذة التي تنقل عن طريق الآحاد .

٣ - ان القراءات السبع متواترة ، وكذا القراءات العشر ، وأماما عدا ذلك - ممن القراءات الأربع التي هي فوق العشر ، وغيرها - فهي شاذة . وعلى الرغم من تواتر القراءات السبع ، فإن هناك قراءات منقولة عن هؤلاء السبعة أطلق عليها شاذة . وقد تم استقراء ابن جنى على ذلك .

- ٤ - أن الأصوليين قد اختلفوا في الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، والمختار هو القول بالتفصيل : أن القراءة الشاذة إذا وردت لبيان الحكم فهي حجة ، وليست بحجة إذا وردت لابتناء الحكم .

ثالثا : أهم النتائج التي انتهى إليها الباب الثاني :

- ١ - أن القواعد الأصولية كان بعضها له علاقة مع البعض الآخر ، ومن القواعد الأصولية التي لها علاقة مع القراءة الشاذة : قول الصحابي الذي تم ترجيحه أنه ليس بحجة .
- ٢ - ومن القواعد الأصولية التي ذات علاقة مع القراءة الشاذة : الزيادة على النص . فهي ليست بنسخ فتجوز الزيادة على النص بخبر الواحد أو بالقياس ، وذلك بعد ترجيح معنى النسخ الذي هو رفع الحكم وإزالته .

رابعا : أهم النتائج التي انتهى إليها الباب الثالث :

- ١ - أن اختلاف الأصوليين في الاحتجاج بالقراءة الشاذة ليس اختلافا صوريا خاليا عن الثمرة ، بل له أثر كبير في اختلاف فهم في الفروع الفقهية . وقد تم البحث عن الفروع المبنية على اختلاف فهم في الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، وهي :
- حكم الصلاة إذا قرأ فيها بالقراءة الشاذة ، التتابع في قضاء رمضان ، حكم العمرة ، الفئ في الإيلاء ، وجوب النفقة على القرابة ، الصلاة الوسطى ، مقدار الرضاع المحرم ، وجوب الوضوء لكل صلاة ، قطع يمين السارق ، التتابع في صوم كفارة اليمين .
- ٢ - أن الحنفية الذين احتجوا بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه دون قراءة غيره ، قد أثبتوا : سنية العمرة ، وعدم الفئ إذا مضى أربعة أشهر ، ووجوب النفقة

على ذى رحم محرم ، وقطع يمين السارق ، ووجوب التتابع في كفارة اليمين .  
ولم يقولوا : بوجوب التتابع في قضاء رمضان ، وبأن مقدار الرضاع خمس رضعات ،  
وبأن الوضوء واجب لكل صلاة - التي ثبتت هذه الأحكام بالقراءة الشاذة - بل ذهبوا  
إلى خلافها ، وذلك لأن تلك القراءات التي أنبتت عليها تلك المسائل ليست  
قراءة ابن مسعود ، فليست مشهورة حتى تنسخ المتواترة .  
وأما ما ذهبوا إليه من أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، فليس بالقراءة الشاذة  
المروية عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، بل بالأحاديث الصحيحة الواردة على  
ذلك .

٣ - وأما المالكية فقد طبقوا أصلهم - وهو عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة - على الفروع  
الفقهية . وإذا كانوا يقولون بسنية العمرة فليس معنى هذا أنهم خالفوا  
أصلهم ، لأن سنية العمرة عندهم ثبتت بالأحاديث الصحيحة ، وليست بالقراءة  
الشاذة .

٤ - وأما الشافعية الذي احتج جمهورهم بالقراءة الشاذة - بل صرح بعضهم بأنه هو  
المعتمد - فقد نجد كأنهم خالفوا ذلك في بعض المسائل ، كما في حكم العمرة ،  
والفئ في الإيلاء . والظاهر إنما لم يقولوا بسنية العمرة ، لأن تلك القراءة  
الشاذة لم تثبت سنية العمرة ولا وجوبها . وأما الفئ فهم يرون جوازه بعض مضي  
المدة ، وذلك لأن منع الفئ بعد المدة إنما ثبتت بمفهوم تلك القراءة الشاذة ،  
وأما جوازه فقد ثبتت بمنطوق الحديث . فدلالة المنطوق مقدمة على دلالة  
المفهوم .

وأما التتابع في كفارة اليمين ، فهم لم يقولوا بوجوبها ، مع أنه ثابت بالقراءة الشاذة ، وذلك لأن تلك القراءة منسوخة حكماً وتلاوة ، وكذا في مسألة التتابع في قضاء رمضان •

وأما في مسألة وجوب النفقة على القرابة ، فهم إنما لم يثبتوه على ذي رحم محرم الذي هو ثابت بقراءة ابن مسعود الشاذة ، لأن تلك الآية - شاذة كانت تقراً أم متواترة - لا دلالة فيها على وجوب النفقة •

٥ - أما الحنابلة الذين احتجوا بالقراءة الشاذة ، فقد طبقوا أصلهم على الفروع

الفقهية ، إلا أنهم لم يقولوا بمنع الفيء بعد المدة ، بل أجازوا الفيئة عند تمام المدة • وكذلك لم يقولوا بوجوب النفقة على ذي رحم محرم الذي ثبت بالقراءة الشاذة ، وذلك لوجود المعارض • كما أنهم لم يثبتوا وجوب التتابع في قضاء رمضان ، لأن القراءة الشاذة التي أثبتت وجوبه منسوخة •

وأما مسألة العمرة ، فهم لم يقولوا إنها سنة ، بل قالوا إنها واجبة ، مع أن ابن مسعود قد قرأ بما يدل على سنيتها ، وذلك لأن الصحابة رضی الله عنهم قد اتفقوا على وجوبها إلا ابن مسعود ، برغم أن ما روى عنه مختلف فيه •

وبعد ،

فقد تم البحث - والحمد لله - الذي هو غاية ما استطعت التوصل إليه في بحث

الاحتجاج بالقراءة الشاذة وأثره في اختلاف الفقهاء ، وقد بذلت فيه كامل الطاقة والجهد ولم ادخر في ذلك وسعي •

ومع ذلك فإنني لا أدعي بأنني قد بلغت بالرسالة غايتها ، ولأنني وصلت إلى رتبة الكمال

أو قاربت من ذلك ، فإن الكمال لله وحده لا شريك له ، وأما البشر فهم محط العيوب  
والخطأ والقصور .

ومهما يكن من شيء فحسبى أننى فى كل ما أتيت لم أقصد إلا الخير ولم أرد إلا الصواب

فإن قصرت قدرتى دون همتى فمبلغ علمى والمعاذير تقبل

فإن أكن قد وفقت فى ذلك فهو من الله وحده ومن سداه ورشاده ، فله الحمد والثناء .

وإن كان غير ذلك فإننى أسأل الله تعالى العفو والغفران والرحمة والرضوان ، وأن يجعل

هذا العمل خالما لوجهه الكريم ، ويتقبله قبولا حسنا ، إنه سميع الدعاء .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

الفخار س...

مقدمة

لهديت القرآن وهدى حبيب النبوة  
ولهديت

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>( سورة الحمد / الفاتحة )</u>		
- ( الحمد لله رب العلمين )	٢	٢٢٠
- ( الرحمن الرحيم )	٣	٢٢٠
- ( ملك يوم الدين )	٤	٢٢٠ ، ١١٠ ، ٨٨
- اياك نعبد و اياك نستعين )	٥	٢٢٢
- اهدنا الصراط المستقيم )	٦	٢٢٢
- ( صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين )	٧	٢٢٣
<u>( سورة البقرة )</u>		
- ( وما يخذعون الا أنفسهم وما يشعرون )	٩	٨٨
- ( وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله ، وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين )	٢٣	٣٥ ، ٣٤
- ( وأقيموا الصلوة وءاتوا الزكوة )	٤٣	٢٣٤
- ( أقيموا الصلوة )	٤٣ و غيرها	١٨٦
- ( بارئكم )	٥٤	١١٣
- ( يأمركم )	٦٧ و غيرها	١١٣
- ( فويل للذين يكتبون الكتب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله )	٧٩	١٤٨
- ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )	١٨٥	٢٢٨
- ( تعملون )	٩٦ و غيرها	١١٠
- ( واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمت فآتمهن )	١٢٤	٢٣٦
- ( واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل )	١٢٧	١٥٦
- ( ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب )	١٣٢	٨٨
- ( وكذلك جعلناكم أمة وسطا )	١٤٣	١٧٦
- ( ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم )	١٥٨	٨٨
- ( فمن تطوع خيرا فهو خير له )	١٨٤	٨٨
- ( أيا ما معدودت فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون )	١٨٤	٢٢٤
- ( فعدة من أيام آخر )	١٨٤	٢٢٢ ، ١٤٢ ، ٢٢٦



<u>المفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
٢٢٨	١٨٥	- ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )
٢٣٦	١٨٧	- ( ثم أتموا الصيام الى الليل )
٢٣٦ ، ٢٣٠ هـ ، ١٨٨	١٩٦	- ( وأتموا الحج والعمرة لله )
		- ( للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاء وا فان الله غفور
٢٤٣	٢٢٦	رحيم )
٢٤٥ ، ٢٤٤	٢٢٧	- ( وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم )
		- ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى
		المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس الا وسعها
٢٤٨	٢٣٣	لا تضار و لدة بولدها ولا مولود له بولده ، وعلى الوارث مثل ذلك )
٢٥٤	٢٣٨	- ( حفظوا على الصلوة والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين )

### ( سورة آل عمران )

١١١	٢٦	- ( ملك الملك )
١١٠	٣١ وغيرها	- ( يغفر لكم )
١٧٦	١١٠	- ( كنتم خير أمة أخرجت للناس )
٢٢٦	١٣٣	- ( وسارعوا الى مغفرة من ربكم )

### ( سورة النساء )

٢١٢ - ٢١١	١١	- ( يوميكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ٠٠٠ الآية )
٢١٢	١٢	- ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد ٠٠٠٠٠ الآية )
		- ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعمتكم وخلصتكم وبنات
		الأخ و بنت الأخت وأمهاتكم التي أرضعنكم وأخواتكم من
٢٦٠	٢٣	الرضاعة ٠٠٠٠٠ الآية )
٢٦٨	٥٩	- ( فان تنزعتم في شيء فردوه الى الله والرسول )
٢٧٢ هـ	٩٢	- ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله )
٥٣	٩٤	- ( فتبينوا )

الآية رقمها الصفحة

( سورة المائدة )

- ( يآيها الذين ءامنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برء وسكم وأرجلكم الى الكعبين ، وان كنتم جنباً فاطهروا ، وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستتم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ٠٠٠٠ الآية
- ٢٦٥ ٦
- ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلاً من الله ، والله عزيز حكيم )
- ٣٨ ٢٢ هـ
- ( يآيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ، وان لم تفعل فما بلغت رسالته )
- ٦٧ ١١٨
- ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمنكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفرته اطعام عشرة مسكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفرة أيمنكم اذا حلقتم ، واحفظوا أيمنكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون )
- ٨٩ ٢٧١

( سورة الأنفال )

- ( وفساد كبير )
- ٧٣ ١٢٥ هـ

( سورة التوبة )

- ( أن الله برىء من المشركين ورسوله )
- ٣ ١٠٦
- ( فاقتلوا المشركين )
- ٥ ٢٠٦
- ( والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسن رضی الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنت تجرى تحتها الأنهار خلدین فيها أبدا ، وذلك الفوز العظيم )
- ١٠٠ ١٧٥
- ( اتقوا الله وكونوا مع الصادقين )
- ١١٩ ١٧٦
- ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون )
- ١٢٢ ٧

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>( سورة يونس )</u>		
- ( ننجيك ببدنك )	٩٢	٨٩
<u>( سورة هود )</u>		
- ( قل فأتوا بعشر سور مثله )	١٣	٣٤
<u>( سورة الحجر )</u>		
- ( ما نازل )	٨	٥٤
- ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحفظون )	٩	١١٨
<u>( سورة النحل )</u>		
- ( فأتى الله بنيهم من القواعد )	٢٦	١٥٦
<u>( سورة الاسراء )</u>		
- ( وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسنا )	٢٣	٣
- ( ان قرء آ ن الفجر كان مشهودا )	٧٨	٢٥٨
- ( قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرء آ ن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا )	٨٨	٣٤
<u>( سورة الكهف )</u>		
- ( تسئلني )	٧٠	١١١
<u>( سورة الفرقان )</u>		
- ( وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرء آ ن جملة واحدة ، كذلك لنثبت به فؤادك ، ورتلناه ترتيلا )	٢٢	٤٤
- ( فقد كذبتهم فسوف يكون لزاما )	٧٧	١٢٥ هـ

<u>المفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>
		<b>( سورة الأحزاب )</b>
٢٥٥	٤٠	- ( ولكن رسول الله وخاتم النبيين )
		<b>( سورة سبأ )</b>
١٢٤هـ	١٤	- ( فلما خر تبينت السجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين )
		<b>( سورة الفتح )</b>
١٧٦	١٨	- ( لقد رضى الله عن المؤمنين )
		<b>( سورة الواقعة )</b>
١٢٤هـ	٨٢	- ( وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون )
		<b>( سورة المجادلة )</b>
٢٧٢هـ	٤	- ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا )
		<b>( سورة الحشر )</b>
١٦٧	٢	- ( فاعتبروا يا أولى الأبصار )
		<b>( سورة الجمعة )</b>
١٢٣هـ	٩	- ( فاسعوا الى ذكر الله )
		<b>( سورة القيامة )</b>
١٦	١٨	- ( فاذا قرأه فاتبع قرء انه )



مقدمة

للشعاعين البتوية وللآثار

" فهرس الأحاديث "

المفحة

الحدِيث

- " ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فان فضل شيء فلأهلك ، وان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك ، فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا " ٢٥٠
- " أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم " ١٦٨ ، ١٧٧
- " اقتدوا بالذين من بعدي أبى بكر وعمر " ١٨٥
- " ان امرأة سرقت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء بها الذين سرقتهم فقالوا : يا رسول الله ان هذه المرأة سرقتنا ، قال قومها : فنحن نغديها يعنى أهلها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اقطعوا يدها " فقالوا : نحن نغديها بخمسائة دينار ، قال : " اقطعوا يدها " قال : فقطعت يدها اليمنى " ٢٧٠
- " ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن تقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتحج البيت وتعتمر ..... " ٢٣٨
- " ان الحج والعمرة فريضة ، لا يضرك بأيهما بدأت " ٢٣٨
- " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ، ووضع عنه الوضوء الا من حدث " ٢٦٨
- " ان شاء فرق وان شاء تابع " ٢٢٨
- " ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه ، فقال له عمر : لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه ؟ قال : " عمدا صنعته يا عمر " ٢٦٧
- " ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه " ٢١ ، ٧٨
- " انه سئل عن العمرة ، أواجبة هي ؟ قال : " لا : وان تعتمر خير لك " ٢٣٢
- " أول من قدم علينا - يعنى المدينة - من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير وابن أم مكتوم فجعلنا يقرئانا القرآن " ٤٧
- " بلغنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان فقال : " ذلك اليك ، رأيت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء ؟ فالله أحق أن يعفوى أو يغفر " ٢٢٨

المفحة	الحديث
٢٣٢ - ٢٤٢	" الحج جهاد والعمرة تطوع "
١٨٤	" الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك "
١٧٨	" خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم "
	" سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن قضاء رمضان ، فقال : " يقضيه تباعا ، وان فرق أجزاءه "
٢٢٨	
٢٥٦	" شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، مالا لله بيوتهم وقيورهم نارا "
٢٥٦	" شغلونا عن صلاة الوسطى حتى آبت الشمس "
٢٥٦	" الصلاة الوسطى صلاة العصر "
١٨٢	" عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ "
٢٣٣	" فان العمرة قد دخلت في الحج الى يوم القيامة "
١٩٥	" في سائمة الغنم زكاة "
	" كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرم من ، ثم نسخن بخمسة معلومات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن "
٢٦٠	" كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة ، قلت : كيف تصنعون ؟ قال :
٢٦٧	يجزىء ، أحدنا الوضوء ما لم يحدث "
٢٦٥ ، ٢٦٢	" لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان "
٢٦٣	" لا يحرم الا عشر رضعات أو خمس معلومات "
٥	" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "
٢١٧	" من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد "
	" من خرج من بيته متطهرا الى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم ، ومن خرج الى تسبيح الضحى لا ينصبه اياه فأجره كأجر المعتمر "
٢٣٣	
٢٢٥	" من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه "
	" يا رسول الله ان أباي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، فقال : حج عن أبيك واعتمر "
٢٣٧	
	" يا رسول الله انا كنا نرى سالما ولدا ، وكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ، ويراني فضلى ، وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت ، فكيف ترى فيه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أرضعيه " ، فأرضعت خمس رضعات ، فكان بمنزلة والدها من الرضاعة "
٢٦٢	



- " يا رسول الله من أبر ؟ قال : " امك " ، قال : قلت : ثم من ؟ قال : " أمك " قال : قلت : ثم من ؟ ، قال : " أمك " ، قال : قلت : ثم من ؟ ، قال " أبوك ، ثم الأقرب فالأقرب " ٢٥٠
- " يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ ، قال : نعم ، عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة " ٢٣٨
- " يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة " ٢٦٤

" فهرس الآثار "

المفحة

الأثر

- " أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كلهم يوقف المولى " ( قاله سليمان بن يسار رحمه الله ) .  
٢٤٦ .
- " اذا كان أم وعم فعلى الأم بقدر ميراثها وعلى العم بقدر ميراثه " . ( قاله زيد بن ثابت رضى الله عنه ) .  
٢٥١
- " اذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة ، وهي أحق بنفسها ، تعتد عدة المطلقة " . ( قاله زيد بن ثابت وعثمان بن عفان رضى الله عنهما ) .  
٢٤٤
- " اذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليه حتى يطلق " . ( قاله ابن عمر رضى الله عنهما ) .  
٢٤٦
- " ان عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه ولى عليا كرم الله وجهه الخلافة بشرط الاقتداء بالشيخين ، فأبى ، وولى عثمان رضى الله عنه فقبل " .  
١٨٦
- " انى سأقول فيها برأىي ، فان بك صوابا فمن الله ، وان يك خطأ فمنى ومن الشيطان " ( قاله أبو بكر الصديق رضى الله عنه ) .  
١٧٣
- " العمرة واجبة كوجوب الحج من استطاع اليه سبيلا " . ( قاله ابن عباس رضى الله عنهما ) .  
٢٣٩
- " لولم أجد الا أقصى عشيرته لفرضت عليهم " . ( قاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه ) .  
٢٥١
- " ليس أحد الا وعليه حجة وعمرة " . ( قاله ابن عمر رضى الله عنهما ) .  
٢٣٩
- " ليس عليه شيء حتى يمضى أربعة أشهر ، فيوقف فان فاء والا طلق " ( قاله اثنا عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) .  
٢٤٧
- " هديت لسنة نبيك " . ( قاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه ) .  
٢٣٩

فهرس السقاو و المراك جمع ..

" مراجع البحث ومصادره "

- القرآن الكريم

- الآبـادى ، محمد بن شمس الحق العظيم •

التعليق المغنى على الدارقطنى

طبع بهامش الدارقطنى

• الطبعة الأولى

القاهرة : دار المحاسن ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م

- الآبـى ، صالح بن عبدالسميع الأزهرى •

جواهر الاكليل شرح مختصر خليل •

مصر : دار الكتب العربية ، تاريخ النشر " بدون "

- الآمـدى ، على بن محمد بن سالم ، سيف الدين ( ت ٦٣١هـ ) •

الاحكام فى أصول الأحكام •

بيروت : دار الفكر العربى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

- أحمد بن حنبل الشيبانى ( ت ٢٤١هـ ) •

المسند •

بيروت : المكتب الاسلامى ، تاريخ النشر " بدون "

- ابن الأثير ، أبو الحسن على بن محمد ( ت ٦٣٠هـ ) •

أسد الغابة فى معرفة الصحابة •

تحقيق : محمد ابراهيم البينا ، ومحمد أحمد عاشور ، ومحمد عبدالوهاب فايد •

القاهرة : دار الشعبى ، ١٣٩٣هـ •

- الاسـنوى ، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن بن على ( ت ٧٧٢هـ ) •

التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول •

تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو •

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م

نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول ( ومعه سلم الوصول شرح نهايئة

السؤل لمحمد بخيت المطيعى ) .

القاهرة : المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٤٥هـ .

تصوير : عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٢ م

- الأصفهاني ، أبو الثناء محمود بن عبدالرحمن بن أحمد ( ت ٧٤٩هـ ) .

بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب

تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا .

الطبعة الأولى .

مكة المكرمة : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة

أم القرى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- أمير بادشة ، محمد أمين ( ت ٩٧٢هـ ) .

تيسير التحرير على كتاب التحرير

مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٠هـ .

- أمير الحاج ، محمد بن محمد بن الحسن ( ٨٧٩هـ ) .

التقرير والتحبير على التحرير

الطبعة الأولى .

مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٦هـ .

تصوير : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- الأنباري ، عبدالرحمن بن محمد ( ت ٥٧٧هـ ) .

نزهة الألباء فى طبقات الأدباء .

تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .

القاهرة : دار النهضة ، تاريخ النشر " بدون " .

- الأنصاري ، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد ، شيخ الاسلام ( ت ٩٢٦هـ ) .

غاية الوصول الى علم الأصول

مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م .

- الأنصاري ، عبدالعلي محمد بن نظام الدين •  
• فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت  
• طبع بهامش المستمفي  
• الطبعة الأولى  
• مصر : المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٢٢هـ •  
• تصوير : دار صادر ، بيروت •
- البابرتي ، محمد بن محمد بن محمود ( ت ٧٨٦ هـ )  
• الردود والنقود ، شرح مختصر ابن الحاجب •  
• شريط مصور ، أصول الفقه ٢١٤ ، مركز البحث العلمي و احياء التراث  
• الاسلامي بجامعة أم القرى •  
• شرح العناية على الهداية •  
• طبع بهامش فتح القدير •  
• مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م •
- ابن الباش ، أحمد بن علي ( ت ٥٤٠ هـ )  
• كتاب الاقناع في القراءات السبع •  
• تحقيق : الدكتور عبدالمجيد قطاس •  
• مكة المكرمة : مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي بجامعة  
• أم القرى ، ١٤٠٣ هـ •
- البخاري ، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد ( ت ٧٣٠ هـ ) •  
• كشف الأسرار عن أصول البزدوي •  
• بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م •
- البخاري ، محمد بن اسماعيل ( ت ٢٥٦ هـ )  
• صحيح البخاري •  
• ترقيم وتبويب : الدكتور مصطفى ذيب البغا •  
• دمشق : دار القلم ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م •

- ابن برهان ، أحمد بن علي ( ت ٥١٨ هـ ) .  
الوصول إلى الأصول .  
تحقيق : الدكتور عبدالحميد علي أبو زنيد .  
الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- البغدادي ، إسماعيل باشا ( ت ١٣٣٩ هـ ) .  
هداية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين .  
استانبول ، ١٩٥١ م .
- البغوي ، الحسين بن مسعود ( ت ٥١٠ هـ ) .  
معالم التنزيل ، المعروف بتفسير البغوي .  
طبع بهامش تفسير الخازن .  
مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- البكري ، عبد الله بن عبدالعزيز الأندلسي ( ت ٤٨٧ هـ ) .  
معجم ما استعجم .  
القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م .
- البستاني ، عبدالرحمن بن جار الله ( ت ١١٩٨ هـ ) .  
حاشية على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع .  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- البهوتي ، منصور بن يونس ( ت ١٠٥١ هـ ) .  
كشاف القناع عن متن الإقناع .  
القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .  
شرح منتهى الإرادات .  
القاهرة : مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .

- البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين ( ت ٤٥٨ هـ ) .  
• السنن الكبرى  
• الطبعة الأولى  
الهند ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٤ هـ .
- التركي ، عبدالله بن عبدالمحسن ، الدكتور  
• أصول مذهب الامام أحمد  
القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- الترمذى ، أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة ( ت ٢٧٩ هـ ) .  
• سنن الترمذى  
الطبعة الثانية  
تحقيق : ابراهيم عطوة عوض  
مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
- الترمسى ، محمد محفوظ بن عبدالله  
• اسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع  
• الطبعة الأولى  
مصر : مطبعة عبدالرحمن محمد ، تاريخ النشر " بدون " .
- التفتازاني ، سعد الدين ، مسعود بن عمر ( ٧٩٣ هـ ) .  
• شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح  
• بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر " بدون " .  
• حاشية التفتازاني على شرح العصد لمختصر ابن الجانِب  
• الطبعة الثانية  
مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .  
• تصوير : دار الكتب العلمية ، بيروت .
- التلمساني ، محمد بن أحمد الحسنى ( ت ٧٧١ هـ ) .  
• مفتاح الوصول ، الي بناء الفروع على الأصول  
• تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف  
• بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .



- ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ( ت ٧٢٨ هـ ) .

• مجموعة الفتاوى

• جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم  
المغرب ، الرباط : مكتبة المعارف ، ١٣٩٨ هـ .

- الثقفى ، سالم بن على ، الدكتور •

• الزيادة على النص

• الطبعة الأولى

القاهرة : المطبعة الفية ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد ( ت ٨٣٣ هـ ) .

• غاية النهاية فى طبقات القراء

مصر : مكتبة الخانجي ، ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م .

• طبعة النشر :

مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .

• منجد المقرئين ومرشد الطالبين

تحقيق : الدكتور عبدالحى الفرماوى •

• الطبعة الأولى

القاهرة : مكتبة جمهورية مصر ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

• النشر فى القراءات العشر

بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " •

- الجصاص ، أحمد بن على ، أبو بكر الرازى ( ت ٣٧٠ هـ ) .

• أحكام القرآن

بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " •

- ابن جسنى ، عثمان بن جنى الموصلى ( ت ٣٩٢ هـ ) .  
المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والایضاح عنها .  
تحقیق : على النجدى ، والدكتور عبدالحلیم النجار ، والدكتور  
عبدالفتاح اسماعیل شلبى .  
الطبعة الأولى .  
القاهرة : لجنة احياء التراث الاسلامى ، ١٣٨٦ هـ .
- جولد تسهیر ، احسان ( ت ١٣٤٠ هـ ) .  
مذاهب التفسیر الاسلامى .  
تحقیق : الدكتور عبدالحلیم النجار .  
الطبعة الأولى .  
القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ابن الجوزى ، عبدالرحمن بن على بن محمد القرشى البغدادى ( ت ٥٩٧ هـ ) .  
نواسخ القرآن .  
تحقیق ودراسة : محمد أشرف على الملبارى .  
المدينة المنورة : الجامعة الاسلامية ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- الجوهرى ، اسماعیل بن حماد ( ت ٣٩٦ هـ ) .  
المصاحح .  
تحقیق : أحمد عبدالغفور عطار .  
الطبعة الثانية .  
بيروت : دار الملايين ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- الجوينى ، أبو المعالى عبدالملك بن عبدالله ، امام الحرمين ( ت ٤٧٨ هـ ) .  
البرهان فى أصول الفقه .  
تحقیق : عبدالعظيم الديب .  
الطبعة الثانية .  
القاهرة : دار الأنصار ، ١٤٠٠ هـ .

- ابن أبي حاتم ، عبدالرحمن بن محمد الرازي ( ت ٣٢٧هـ ) .  
الجرح والتعديل .  
الهند ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،  
١٣٧١هـ / ١٩٥٢م .  
تصوير : دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الحاکم ، محمد بن عبدالله النيسابوري ( ت ٤٠٥هـ ) .  
المستدرک علی الصحیحین .  
بيروت : محمد أمين دمج ، تاريخ النشر " بدون " .  
مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد .
- ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ( ٨٥٢هـ ) .  
الاصابة في تمييز الصحابة .  
بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .  
تهذيب التهذيب .  
الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، ١٣٢٦هـ .  
تصوير : دار صادر ، بيروت .
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري .  
ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي .  
المراجعة : الشيخ عبدالعزيز بن باز .  
الرياض : مكتبة الرياض الحديثة . مصورة عن طبعة المطبعة  
السلفية بمصر .
- لسان الميزان .  
الطبعة الثانية .  
بيروت : مؤسسة الاعلى للمطبوعات ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م .

نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر .

المدينة المنورة : مكتبة طيبة ، ١٤٠٤هـ .

- ابن حجر ، احمد بن محمد الهيتمي ( ت ٩٧٤هـ ) .

تحفة المحتاج بشرح المنهاج .

بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " .

- الحجوى ، محمد بن الحسن الفاسى ( ت ١٣٧٦هـ ) .

الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى .

تحقيق وتعليق : عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارىء .

المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٩٦هـ .

- ابن حزم ، على بن أحمد ( ت ٤٥٦هـ ) .

الاحكام فى أصول الأحكام .

تحقيق : احمد محمد شاكر .

تقديم : احسان عباس .

الطبعة الثانية .

بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

المحلى .

بيروت : المكتب التجارى ، تاريخ النشر " بدون " .

مراتب الاجماع .

بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر " بدون " .

- حسن ، عبدالقادر على - الدكتور .

نظرة عامة فى تاريخ الفقه الاسلامى .

الطبعة الثانية .

القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٦م .

- الحسن ، السيد محمد صديق .  
• نبيل المرام من تفسير آيات الأحكام .  
• تحقيق وتعليق : علي السيد صبح المدني .  
• جدة : مكتبة المدني ومطبعتها ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن الطيب ( ت ٤٣٦هـ ) .  
• المعتمد في اصول الفقه .  
• تحقيق : محمد حميد الله ، متعاون : أحمد بكير وحسن حنفي .  
• دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- حسين ، طه بن حسين بن علي ( ت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ) .  
• في الأدب الجاهلي .  
• الطبعة التاسعة .  
• القاهرة : دار المعارف ، تاريخ النشر " بدون " .
- الحطاب ، محمد بن محمد الرعيني ( ت ٩٥٤هـ ) .  
• مواهب الجليل شرح مختصر خليل .  
• مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٢٩هـ .  
• تصوير : دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- الحموي ، أبو الرضا أحمد بن عمر بن محمد ( ت ٧٩١هـ ) .  
• القواعد والاشارات في أصول القراءات .  
• تحقيق : الدكتور عبدالكريم محمد حسين بكار .  
• دمشق : دار القلم ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- الحموي ، أحمد بن محمد .  
• غمز عيون البصائر على الاشباه والنظائر .  
• بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- الحموي ، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي .  
معجم البلدان  
بيروت : دار صادر ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الاندلسي ( ت ٧٤٥هـ ) .  
البحر المحييط  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ( ت ٣٧٠هـ ) .  
مختصر في شواذ القرآن  
تحقيق : ج . برجستراسر  
مصر : المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م .
- الخبازي ، أبو محمد عمر بن محمد بن عمر ( ت ٦٩١هـ ) .  
المعنى في أصول الفقه  
تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا .  
الطبعة الأولى .  
مكة المكرمة : مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي بجامعة  
أم القرى ، ١٤٠٣هـ .
- الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي ( ت ٤٦٣هـ ) .  
تاريخ بغداد  
بيروت : دار الكتاب العربي ، تاريخ النشر " بدون " .  
الفقيه والمتفقه  
تصحيح وتعليق : اسماعيل الأنصاري .  
الطبعة الثانية .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- الخطيب الشربيني ، محمد بن أحمد ( ت ٩٧٧ هـ ) .  
مغنى المحتاج على شرح المنهاج •  
مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- الخطيب ، محمد عجاج - الدكتور -  
أصول الحديث ، علومه ومصطلحه •  
الطبعة الثالثة •  
بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ابن خلكان ، أحمد بن محمد ( ت ٦٨١ هـ ) .  
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان •  
تحقيق : الدكتور احسان عباس •  
بيروت : دار صادر ، تاريخ النشر " بدون " •
- حاجي خليفة ، مصطفى بن عبدالله ( ت ١٠٦٧ هـ ) .  
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون •  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- الدار قطني ، علي بن أحمد بن مهدي ( ت ٣٨٥ هـ ) .  
سنن الدارقطني •  
القاهرة : دار المحاسن ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- الدارمي ، عبدالله بن عبدالرحمن ( ت ٢٥٥ هـ ) .  
سنن الدارمي •  
القاهرة : دار احياء السنة المحمدية ، تاريخ النشر " بدون " •
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ( ت ٣٧٥ هـ ) .  
سنن أبي داود •  
اعداد وتعليق : عزت عبيد الدعاس وعادل السيد •  
الطبعة الأولى •  
سورية ، حمص : دار الحديث ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

- ابن أبي داود ، عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٣١٦هـ) .  
• كتاب المصاحف  
• الطبعة الأولى .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- الداودي ، محمد بن علي (ت ٩٤٥هـ) .  
• طبقات المفسرين  
• تحقيق : علي محمد عمر .  
• الطبعة الأولى .  
القاهرة : مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ) .  
• المقنع في رسم مصاحف الأمصار  
• تحقيق : محمد الصادق القمحاوي .  
القاهرة : مكتبة الكلية الأزهرية ، ١٩٧٨م .
- الدردير ، أحمد بن محمد (ت ١٢٠١هـ) .  
• الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك  
• مصر : دار المعارف ، ١٩٧٢م .
- الدسوقي ، محمد بن أحمد (ت ١٢٣٠هـ) .  
• حاشية الدسوقي على الشرح الكبير  
• بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " .
- الدمنهوري ، أحمد بن عبدالمنعم (ت ١١٩٢هـ) .  
• ايضاح المبهم من معاني السلم  
• مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م .
- الدمياطي ، أحمد بن محمد (ت ١١١٧هـ) .  
• اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر  
• بيروت : دار الندوة ، تاريخ النشر " بدون " .



- الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان ( ت ٣٤٨هـ ) .

تذكرة الحفاظ .

الهند ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ،

١٢٨٨هـ / ١٩٦٨م .

سير أعلام النبلاء .

تحقيق : شعيب الارنؤوط .

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار .

تحقيق : محمد سيد جاد الحق .

مصر : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٩م .

ميزان الاعتدال .

تحقيق : علي محمد البجاوي .

القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م .

- الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ( ت ٦٠٦هـ ) .

المحصل في علم أصول الفقه .

تحقيق : الدكتور طه جابر العلواني .

الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير .

مصر : المطبعة البهية المصرية ، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م .

- الرازي ، محمد بن أبي بكر ( ت ٦٦٦هـ ) .

مختار الصحاح .

بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " .

- ابن رَشِيد ، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٩٥هـ).  
• بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
• الطبعة السادسة  
بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الرملي ، محمد بن أحمد (ت ١٠٠٤هـ).  
• نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج  
• بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الرملي ، أحمد بن حمزه (ت ٩٥٧هـ).  
• حاشية على الروض الطالب  
• طبع بهامش أسنى المطالب  
• بيروت : المكتبة الإسلامية ، تاريخ النشر " بدون "
- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٧٣٩هـ).  
• طبقات النحويين واللغويين  
• القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م.
- الزبيدي ، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ).  
• تاج العروس من جواهر القاموس  
• الطبعة الأولى  
• مصر : المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦هـ.  
• تصوير : دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- الزرقاني ، محمد بن عبد الباقي (ت ١١٢٢هـ).  
• شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك  
• بيروت : دار الفكر ، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.

- الزرقانى ، محمد عبدالعظيم •  
مناهل العرفان فى علوم القرآن •  
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم •  
الطبعة الأولى •  
القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م •
- الزركشى ، محمد بن بهادر ( ت ٧٩٤ هـ ) •  
البرهان فى علوم القرآن •  
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم •  
الطبعة الأولى •  
القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م •
- الزركلى ، خير الدين بن محمد ( ت ١٣٩٦ هـ ) •  
الأعلام •  
الطبعة السادسة  
بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤م •
- الزنجانى ، محمود بن أحمد ( ت ٦٥٦ هـ ) •  
تخريج الفروع على الأصول •  
تحقيق : الدكتور محمد أديب صالح •  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م •
- أبو زهرة ، محمد •  
أصول الفقه •  
مصر : دار الفكر العربى ، ١٩٧٣م •
- الزيلعى ، عثمان بن على ( ت ٧٤٣ هـ ) •  
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق •  
مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٣هـ •  
تصوير : دار المعرفة ، بيروت •

- السبكي ، محمد علي .  
تفسير آيات الأحكام .  
مصر : مطبعة محمد علي صبيح ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م .
- السبكي ، تقي الدين علي بن عبدالكافي ( ت ٧٥٦هـ ) ، وتاج الدين عبد الوهاب  
ابن علي ( ت ٧٧١هـ ) .  
الابهاج بشرح المنهاج .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي ( ت ٧٧١هـ ) .  
جمع الجوامع - ومعه شرح الجلال المحلي وحاشية البناني - .  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- منع الموانع .  
شريط مصور ، أصول الفقه ، مركز البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي  
بجامعة أم القرى .
- سحنون ، عبدالسلام بن سعيد التنوخي ( ت ٢٤٠هـ ) .  
المدونة الكبرى .  
مصر : مطبعة السعادة ، تاريخ النشر " بدون " .  
تصوير : دار صادر ، بيروت .
- السرخسي ، شمس الأئمة محمد بن أحمد ( ٤٨٣هـ ) .  
أصول السرخسي .  
استانبول : دار قهرمان ، ١٩٨٤م .
- المبسوط .  
بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- سـزكـين ، فـؤاد  
تاريخ التراث العربي •  
الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- سلطـان ، محمد علي - الدكتور -  
رسالة لشيخ الاسلام ابن تيمية في علم القراءات •  
الرياض : مجلة البحوث الاسلامية ، تصدرها الرئاسة العامة  
لإدارة البحوث العلمية والاقتناء والدعوة والارشاد، العدد  
الثالث عشر ، ١٤٠٥هـ.
- السنقيطسي ، عبدالله بن ابراهيم العلوي ( ت ١٢٣٥هـ ).  
نشر البنود على مراقى السعود •  
المغرب : مطبعة فضالة المحمدية ، تاريخ النشر " بدون " •
- السيوطسي ، عبدالرحمن بن أبي بكر ( ت ٩١١هـ ).  
الاتقان في علوم القرآن •  
مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة •  
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم •  
القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
- الشافعي ، محمد بن ادريس ( ت ٢٠٤هـ ).  
أحكام القرآن ، جمعه : أحمد بن الحسين البيهقي •  
كتب هوامشه : عبدالغني عبدالخالق •  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- الأم •  
بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

المسند

• الطبعة الأولى

بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

- أبو شامة ، عبدالرحمن بن اسماعيل المقدسي ( ت ٦٦٥هـ )

المرشد الوجيز

• تحقيق : طيار آلتى قولاج

بيروت : دار صادر ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م

- شاهين ، عبدالصبور - الدكتور -

تاريخ القرآن

القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٦م

- شعبان محمد اسماعيل - الدكتور -

الأحاديث القدسية ومنزلتها في التشريع

الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

- أبو شهبانة ، محمد محمد

السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسنة

مصر : مطبعة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١م

- الشوكاني ، محمد بن علي ( ت ١٢٥٠هـ )

ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول

بيروت : دار المعرفة • مصورة عن المطبعة المنيرية ، ١٣٤٧هـ

بدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع

القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ

السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهر •

تحقيق : قاسم غالب أحمد ، ومحمود أمين النووي ، ومحمود ابراهيم

زيد ، وبسيوني رسلان •

الجمهورية العربية المتحدة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،

لجنة احياء التراث الاسلامي ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م •

- ابن أبي شيبة ، عبدالله بن محمد ( ت ٢٣٥هـ ) •

المصنف في الأحاديث والآثار •

الهند : دار السلفية ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م •

- الشيرازي ، أبو اسحاق ابراهيم بن علي ( ت ٤٧٦هـ ) •

التبصرة في أصول الفقه •

تحقيق : محمد حسن هيتو

بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م •

طبقات الفقهاء •

تحقيق : الدكتور احسان عباس •

بيروت : دار الرائد العربي ، ١٩٧٠م •

المهذب •

اندونيسيا : شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان ، تاريخ النشر "بدون "

- صدر الشريعة ، عبید الله بن مسعود المحبوبي ( ت ٧٤٧هـ ) •

التوضيح لمتن التنقيح •

بيروت : دار الكتب العلمية ، مصورة عن مطبعة محمد علي صبيح

وأولادة ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م •

- الصفاقسي ، ولي الله سيدي علي النوري •

غيب النفع في القراءات السبع •

طبع بهامش شراج القاري المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهى •

الطبعة الثالثة •

مصر : مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م •

- الطبرسى ، أبو على الفضل بن الحسن •  
• مجمع البيان فى تفسير القرآن  
بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير ( ت ٣١٠هـ ) •  
• جامع البيان عن تأويل القرآن ، المشهور بتفسير الطبرى  
• مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣٢٩هـ .
- جامع البيان عن تأويل القرآن ، المشهور بتفسير الطبرى  
• تحقيق : محمود محمد شاکر وأحمد محمد شاکر •  
• مصر : دار المعارف ، تاريخ النشر " بدون " •
- الطوسى ، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيعى ( ت ٤٦٠هـ ) •  
• تفسير البيان  
• تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملى •  
• النجف الأشرف : مطبعة النعمان ، ١٣٧٣هـ / ١٩٦٤م .
- الطويل ، السيد رزق •  
• فى علوم القرآن  
• مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ابن عابدين ، محمد أمين ، ( ت ١٢٥٢هـ ) •  
• حاشية رد المختار على الدر المختار  
• مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ابن عبد البر ، يوسف بن عبدالله ( ت ٤٦٣هـ ) •  
• الاستيعاب فى معرفة الأصحاب  
• تحقيق : محمد على البخارى •  
• القاهرة : مطبعة النهضة ، تاريخ النشر " بدون " •



- عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ).  
المصنف  
الطبعة الثانية  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي  
دمشق : المكتب الاسلامي ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت ٥٤٣هـ).  
أحكام القرآن  
تحقيق : علي محمد البجاوي  
بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- عضد الدين ، عبدالرحمن بن أحمد الايجي (ت ٧٥٦هـ).  
شرح العضد لمختصر ابن الحاجب  
مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٦هـ.  
تصوير : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- العطار ، حسن بن محمد (ت ١٢٥٠هـ).  
حاشية العطار على جمع الجوامع  
بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر " بدون "
- ابن عقيل ، عبدالله بن عبدالرحمن القرشي الهاشمي (ت ٧٦٩هـ).  
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك  
تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد  
بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- العكبري ، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ).  
املاء ما من به الرحمن  
مصر : المطبعة الميمنية ، ١٣٠٦هـ.

- ابن العماد ، عبدالحى بن أحمد العكبرى ( ت ١٠٨٩هـ ) .  
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب .  
بيروت : دار الآفاق الجديدة ، تاريخ النشر " بدون " .
- العيــــنى ، محمود بن أحمد ( ت ٨٥٥هـ ) .  
البنية فى شرح الهداية .  
بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- الغزالى ، أبو حامد محمد بن محمد ( ت ٥٠٥هـ ) .  
المستفى من علم الأصول .  
مصر : المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٢٢هـ .  
تصوير : دار صادر ، بيروت .
- المنخول من تعليقات الأصول .  
تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو .  
الطبعة الثانية  
دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- فتح الله ، حمزة ،  
كتاب المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية .  
مصر : مطبعة الأميرية ، ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م .
- ابن فرحــــون ، ابراهيم بن على ( ت ٧٩٩هـ ) .  
الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب .  
القاهرة : دار التراث ، ١٩٧٧م .
- الفضلى ، عبدالهــــادى - الدكتور -  
القراءات القرآنية ، تاريخ وتعريف .  
جدة : دار المجتمع العلمى ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

- الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب ( ت ٨١٧هـ ) .  
القاموس المحيط .  
الطبعة الأولى .  
تحقيق : مكتب تحقيق التراث بالمؤسسة .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة .  
تحقيق : محمد المصري .  
دمشق : وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- القاضي ، عبدالفتاح .  
القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب .  
بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ابن قاضي شهبانة ، محمد بن عمر الدمشقي ( ت ٨٥١هـ ) .  
طبقات الشافعية .  
تحقيق : الدكتور عبدالله أنيس الطباع .  
بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ( ت ٦٢٠هـ ) .  
روضة الناظر وجنة المناظر - ومعه نزهة خاطر العاطر -  
بيروت : دار الكتب العلمية ، تاريخ النشر " بدون " .
- المغنى في فقه الامام أحمد بن حنبل الشيباني .  
بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- ابن قدامة ، عبدالرحمن بن محمد ( ت ٦٨٢هـ ) .  
الشرح الكبير - طبع بهامش المغنى .  
بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

- القــــــرافى ، أحمد بن ادريس ، شهاب الدين ( ت ٦٨٤هـ ) .

• الذخيرة

شريط مصور ، فقه ، مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى  
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

الفــــــروق .

مصر : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٤٧هـ .

• تصوير : عالم الكتب ، بيروت .

• شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول

تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد .

القاهرة : مكتبة الكلية الأزهرية ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

- القرطــــبى ، محمد بن أحمد ( ت ٦٧١هـ ) .

• الجامع لأحكام القرآن

• تصحيح : جماعة من الباحثين .

مصر : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

- القســــطلانى ، أحمد بن محمد ( ت ٩٢٣هـ )

• لطائف الاشارات لفنون القراءة .

• تحقيق : عامر السيد عمر ، والدكتور عبدالصبور شاهين .

جمهورية مصر العربية : المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ،

لجنة احياء التراث الاسلامى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

- ابن قطلوبغــــنا ، قاسم ( ت ٨٧٩هـ ) .

• تاج التراجم فى طبقات الحنفية .

بغداد : مطبعة العانى ، ١٩٦٣م .

- القفال الشاشي ، محمد بن أحمد ( ت ٥٠٧هـ ) .  
حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء .  
تحقيق : الدكتور ياسين أحمد ابراهيم دراكسة .  
بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- قليوبى ، أحمد بن أحمد ( ت ١٠٦٩هـ ) .  
حاشية القليوبى على شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبية .  
مصر : دار احياء الكتب العربية ، تاريخ النشر " بدون " .
- ابن القيم الجوزية ، محمد بن أبى بكر ( ٧٥١هـ ) .  
اعلام الموقعين عن رب العالمين .  
تعليق : طه عبدالرؤوف سعد  
القاهرة : مكتبة الكلية الأزهرية ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .
- زاد المعاد في هدى خير العباد .  
القاهرة : المطبعة المصرية ، ١٣٧٩هـ .
- الكسانى ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود ( ت ٥٨٧هـ ) .  
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .  
الطبعة الثانية .  
بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- كحالة ، عمر رضا .  
معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية .  
بيروت : دار احياء التراث العربى .
- الكلودانى ، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد ( ت ٥١٠هـ ) .  
التمهيد في أصول الفقه .  
تحقيق : مفيد ابو عمشة ، ومحمد بن على بن ابراهيم .  
مكة المكرمة : مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى ،  
بجامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- الكيا الهراسى ، على بن محمد الطبرى (ت ٥٠٤هـ) .  
أحكا القرآن .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ابن اللحام ، على بن محمد بن على بن عباس البعلى الحنبلى (ت ٨٠٣هـ) .  
القواعد والفوائد الأصولية .  
القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م .
- المختصر فى أصول الفقه .  
تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا .  
مكة المكرمة : مركز البحث العلمى و احياء التراث الاسلامى ،  
١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- اللكنوى ، أبو الحسنات محمد عبدالحى (ت ١٣٠٤هـ) .  
كتاب الفوائد البهية فى ترجمة الحنفية .  
مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٣٤هـ .
- ابن ماجنة ، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزوينى (ت ٢٧٥هـ) .  
سنن ابن ماجة .  
تحقيق : محمد مصطفى الأظمى .  
الرياض : شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- الماوردى ، على بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ) .  
كتاب الحاوى الكبير ( كتاب الرضاع والنفقات ) .  
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه .  
تحقيق : عامر سعيد نور الزيبارى  
مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،  
١٤٠٥هـ / ١٤٠٦هـ .

كتاب الحاوي الكبير (كتاب الحدود) .  
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه .  
تحقيق : ابراهيم على ابراهيم صندقجي .  
مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسة الاسلامية ،  
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- ابن مجاهد ، أحمد بن موسى بن عباس التميمي البغدادي ( ت ٣٢٤هـ ) .

• كتاب السبعة

• تحقيق : الدكتور شوقي ضيف .

• مصر : دار المعارف ، ١٩٧٢م .

- المحلى ، جلال الدين محمد بن أحمد ( ت ٨٦٤هـ ) .

• شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين ، ومعه حاشيتنا القليوبي

• وعميرة

• مصر : دار احياء الكتب العربية ، تاريخ النشر " بدون " .

- محيــــسن ، محمد محمد محمد

• الاشارات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية

• القاهرة : مكتبة الكلية الازهرية ، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .

- مخلــــوف ، محمد حسنين العدوى المالكي .

• عنوان البيان في علوم التبيان

• تحقيق : حسنين محمد مخلوف .

• مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٨٣هـ .

- مخلــــوف ، محمد بن محمد .

• شجرة النور الزكية في طبقات المالكية

• بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٤٩هـ .

- المرائى ، عبدالله مصطفى .  
• الفتح المبين فى طبقات الأصوليين  
• الطبعة الثانية  
بيروت : محمد أمين دمج وشركاه ، ١٣٩٤هـ / ١٩٨٤م .
- المردوى ، على بن سليمان ( ت ٥٨٨٥هـ ) .  
• الاتصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل  
• تحقيق : محمد حامد الفقى  
القاهرة : مكتبة السنة المحمدية ، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م .
- مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ( ت ٢٦١هـ ) .  
• صحيح مسلم  
• تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبدالباقي  
مصر : دار احياء الكتب العربية ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م .
- ابن معتمر ، عبدالله بن معتمر بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد ( ت ٢٩٦هـ ) .  
• طبقات الشعراء  
• تحقيق : عبدالستار أحمد فراج  
مصر : دار المعارف ، ١٩٦٨م .
- مكرم ، عبدالعال سالم ، وأحمد مختار عمر .  
• معجم القراءات القرآنية مع المقدمة فى القراءات وأشهر القراء  
• الطبعة الأولى  
الكويت : مطبعة جامعة الكويت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- مكى بن أبى طالب القيسى ( ت ٤٣٧هـ ) .  
• البيانسة عن معانى القراءات  
• تحقيق : الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبى  
مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .



- ملاجيون ، أحمد بن أبي سعيد ( ت ١١٣٠هـ ) .  
شرح نور الأنوار - طبع بهامش كشف الأسرار للنسفي - .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ابن مالك ، عبداللطيف بن عبدالعزيز ( ت ٨٨٥هـ أو ٨٠١هـ ) .  
شرح المنار .  
استانبول : دار النشر وتاريخه " بدون " .
- ابن منظور ، أبو الفضل محمد بن مكرم المصري ( ت ٧١١هـ ) .  
لسان العرب .  
بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م .
- ابن النجار ، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحى ( ت ٩٧٢هـ ) .  
شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير .  
تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد .  
الطبعة الأولى .  
مكة المكرمة : مركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامى ، جامعة  
أم القرى ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم بن محمد الحنفى ( ت ٩٧٠هـ ) .  
فتح الغفار بشرح المنار .  
الطبعة الأولى .  
مصر : مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م .
- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ( ت ٣٣٨هـ ) .  
اعراب القرآن .  
تحقيق : الدكتور زهير غازى زاهد .  
الطبعة الثانية .  
بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

- النـدوى ، أبو الحسن على .  
السيرة النبوية .  
جدة : دار الشروق ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ابن النديم ، محمد بن اسحاق ( ت ٣٧٨هـ ) .  
الفهرست .  
تحقيق : رضا تجدد .  
طهران : مطبعة دانشکاة ، تاريخ النشر " بدون " .
- النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي ( ت ٣٠٢هـ ) .  
سنن النسائي بشرح السيوطي .  
بيروت : مطبعة دار احياء التراث العربي ، تاريخ النشر " بدون " .
- النسفي ، أبو البركات عبدالله بن أحمد ( ت ٧١٠هـ ) .  
كشف الاسرار شرح المنار .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف ( ت ٦٧٦هـ ) .  
التبيان في آداب جملة القرآن .  
تحقيق : محمد محمود الحجار .  
الطبعة الأولى .  
بيروت : دار الصابوني ، تاريخ النشر " بدون " .
- روضه الطالبين .  
الطبعة الأولى .  
بيروت : مكتب الاسلامي ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- شرح صحيح مسلم .  
بيروت : دار احياء التراث العربي ، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م .

المجموع شرح المهذب •

بيروت : دار الفكر ، تاريخ النشر " بدون " •

- ابن الهممام ، كمال الدين محمد بن عبدالواحد ( ت ٨٦١هـ ) •

شرح فتح القدير •

مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م •

- الواقدي ، محمد بن عمر ( ت ٢٠٧هـ ) •

كتاب المغازي •

تحقيق : الدكتور مارسون جونس •

لندن : جامعة اكسفورد ، ١٩٦٦م •

تصوير : عالم الكتاب ، بيروت •

- أبو يعلى ، محمد بن الحسين البغدادي ( ت ٤٥٨هـ ) •

العدة في أصول الفقه •

تحقيق : الدكتور أحمد بن علي المباركي •

الطبعة الأولى •

بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م •

- ابن أبي يعلى ، محمد بن محمد بن الحسين ( ت ٥٢٦هـ ) •

طبقات الحنابلة •

تحقيق : محمد حامد الفقي •

القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م •

فهرس الموضوعات ..

" فهرس الموضوعات "

الموضوع	المفحة
اهداء	٣
شكر وتقدير	٤
المقدمة	٦
<u>التمهيد</u>	١٣
<b>المبحث الأول : القرآن الكريم ، تعريفه والفرق بينه وبين الحديث القدسي</b>	
والحديث النبوي	١٤ - ٤١
تعريف القرآن لغة	١٥
تعريف القرآن اصطلاحا	١٨
التعريف الأول	١٨
التعريف الثاني	٢٦
التعريف الثالث	٢٩
التعريف الرابع	٣٠
التعريف الخامس	٣٢
الفرق بين القرآن والحديث القدسي والحديث النبوي	٣٨
<b>المبحث الثاني : القراءات ، نشأتها وتقسيمها</b>	
١٢٥ - ٤٢	
أولا : نشأة القراءات	٤٣
المرحلة الأولى : القراءات في عهد النبوة	٤٣
المرحلة الثانية : القراءات في عصر الصحابة رضوان الله عليهم	٤٨
المرحلة الثالثة : القراءات في عصر من بعد الصحابة رضوا الله عنهم الى ظهور أئمة	
القراء المشهورين	٥٨
المرحلة الرابعة : مرحلة بدء التأليف وتدوينها	٧١

المفحة	الموضوع
٨٨	ثانيا : تقسيم القراءات -----
٨٨	تقسيم القراءات عند القراء -----
٩١	تقسيم القراءات عند الأصوليين -----
٩٣	مقاييس القراءة الصحيحة -----
٩٦	المقياس الأول : موافقة العربية ولو بوجه -----
٩٧	المقياس الثاني : موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا -----
١٠١	المقياس الثالث : صحة السند -----
١٠٤	آراء العلماء في اشتراط التواتر للقراءة الصحيحة -----
١٠٤	رأى جمهور العلماء -----
١٠٨	رأى أبي شامة وابن الجزرى ومن وافقهما -----
١٠٩	رأى أخسر -----
١١٠	النتيجة -----
١١١	موقف الجعبرى من المقاييس الثلاثة -----
١١١	موقف ابن شنبوذ من المقاييس الثلاثة -----
١١٥	موقف ابن مقسم من المقاييس الثلاثة -----
١١٦	ما تصدق عليه من القراءات -----
١١٦	القراءات السبع ورأى العلماء فيها -----
١٢٣	القراءات العشر ورأى العلماء فيها -----
١٢٤	القراءات الأربع عشر ورأى العلماء فيها -----
١٢٥	ما عدا ذلك من القراءات -----
١٥٤ - ١٢٦	<u>الباب الأول : القراءة الشاذة ، تعريفها وحجيتها</u> -----
١٢٧	<u>الفصل الأول : تعريف القراءة الشاذة ، وعلاقتها بالقراءة المتواترة</u> -----
١٢٨	تعريف القراءة الشاذة -----
١٢٨	تعريف القراءة الشاذة لغة -----

- ١٢٩ ----- تعريف القراءة الشاذة عند القراء
- ١٣٤ ----- تعريف القراءة الشاذة عند الأصوليين
- الفصل الثاني : حجية القراءة الشاذة واختلاف العلماء فيها** ----- ١٣٧ - ١٥٤
- ١٣٨ ----- المذهب الأول : أنها حجة
- ١٤٢ ----- المذهب الثاني : أنها ليست بحجة
- الأدلة ----- ١٤٥ - ١٥٤
- ١٤٥ ----- دليل المذهب الأول
- ١٤٩ ----- أدلة المذهب الثاني
- ١٥٣ ----- الترجيح
- الباب الثاني : القواعد الأصولية المتعلقة بالقراءة الشاذة** ----- ١٥٥ - ٢٠٩
- ١٥٦ ----- تمهيد : بيان معنى القواعد الأصولية
- الفصل الأول : قول الصحابي ، تعريفه وحجته ، والعلاقة بينه وبين القراءة الشاذة -** ١٥٨ - ١٨٨
- ١٥٩ ----- تعريف الصحابي
- ١٥٩ ----- تعريفه لغة
- ١٦٠ ----- تعريفه اصطلاحاً
- حجية قول الصحابي** ----- ١٦٢ - ١٨٧
- ١٦٢ ----- المذهب الأول
- ١٦٣ ----- المذهب الثاني
- ١٦٤ ----- المذهب الثالث
- ١٦٥ ----- المذهب الرابع
- ١٦٦ ----- المذهب الخامس

الموضوع	المفحة
<b>الأدلة</b>	١٦٧ - ١٨٧
أدلة المذهب الأول	١٦٧
أدلة المذهب الثاني	١٧٥
أدلة المذهب الثالث	١٨١
أدلة المذهب الرابع	١٨٣
أدلة المذهب الخامس	١٨٥
الترجيح	١٨٧
بيان العلاقة بين قول الصحابي والقراءة الشاذة	١٨٨
<b><u>الفصل الثاني : الزيادة على النص ، وموقف الأصوليين منها ، مع بيان العلاقة بينها وبين القراءة الشاذة</u></b>	
تعريف الزيادة على النص	١٩٠
تعريفها باعتبار كونها مركبة	١٩٠
تعريفها باعتبار كونها لقبا	١٩٢
أقسام الزيادة على النص	١٩٣
مذاهب الأصوليين في الزيادة على النص	١٩٤
المذهب الأول	١٩٤
المذهب الثاني	١٩٤
المذهب الثالث	١٩٥
أدلة كل من المتخالفين	١٩٨
أدلة المذهب الأول	١٩٩
أدلة المذهب الثاني	٢٠٣
الترجيح	٢٠٧
بيان العلاقة بين الزيادة على النص والقراءة الشاذة	٢٠٨
<b><u>الباب الثالث : الآثار المترتبة على الخلاف في الاحتجاج بالقراءة الشاذة</u></b>	
تمهيد	٢١١



المفحة	الموضوع
٢١٤	المسألة الأولى : حكم الصلاة اذا قرأ فيها بالقراءة الشاذة -----
٢٢٤	المسألة الثانية : التتابع في قضاء رمضان -----
٢٣٠	المسألة الثالثة : حكم العمرة -----
٢٤٣	المسألة الرابعة : وقت الفء في الايلاء -----
٢٤٨	المسألة الخامسة : وجوب نفقة القرابة -----
٢٥٤	المسألة السادسة : الصلاة الوسطى -----
٢٦٠	المسألة السابعة : مقدار الرضاع المحرم -----
٢٦٥	المسألة الثامنة : وجوب الوضوء لكل صلاة -----
٢٦٩	المسألة التاسعة : قطع يمين السارق -----
٢٧١	المسألة العاشرة : التتابع في صوم كفارة اليمين -----
٢٧٥	الخاتمة -----
٣٣٥-٢٨٦	الفهارس -----
٢٨٦	فهرس الآيات القرآنية -----
٢٩٣	فهرس الأحاديث والآثار -----
٢٩٨	فهرس المصادر والمراجع -----
٣٣٠	فهرس الموضوعات -----